

جامعة الجزائر -2- أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية

قسم التاريخ



السياسة الاستعمارية البريطانية في أوغندا وانعكاساتها على الأهالي الأفارقة

1894-1962م

أطروحة لنيل درجة دكتوراه الطور الثالث في تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء المعاصر

إشراف الأستاذ:

أ.د. إلياس نايت قاسي

إعداد الطالبة

- هاجر بلمهدي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
منصف بكاي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله	رئيساً
إلياس نايت قاسي	أستاذ التعليم العالي	المدرسة العليا للأساتذة. بوزريعة	مشرفاً ومقرراً
فضيلة علاوي	أستاذة محاضرة. أ	جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله	عضواً مناقشاً
سعاد مصطفاوي	أستاذة محاضرة. أ	جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله	عضواً مناقشاً
فاطمة قارة	أستاذة التعليم العالي	المركز الجامعي عبد الله مرسللي. تيبازة	عضواً مناقشاً
عبد الرحمان بوسليماني	أستاذ محاضر. أ	جامعة البليدة 2. لونيسي علي	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية:

1445-1446هـ / 2023-2024م

لَسْتُ بِمُحَدِّثٍ إِلَّا بِرَحْمَةِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كلمات شكر

الحمد والشكر لله أولاً وآخراً، حمداً يوافي نعمه، وحسن توفيقه.  
وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد.

في مقدمة من يحتم عليّ واجب العرفان بالجميل، أتقدم بالشكر إلى أستاذي الفاضل البروفيسور "لياس نايت قاسي" وقدوة حياتي العلمية، على جهده معي في اختيار موضوع الدراسة، والذي لم يدخر جهداً في إبداء ملاحظاته السديدة وتوجيهاته القيّمة، فقد كان ولا يزال نعم المشرف السند الذي يفوق حرصه حرص الباحث وتحريه لكل التفاصيل مهما بلغت دقتها، ونعم الأستاذ الأكاديمي الذي يركز على جودة ودقة البحث التاريخي وفق مناهجه وأصوله، فله من الباحثة عميق الشكر وعظيم الامتنان وأبقاه الله سندا لطلبة العلم كافة، ومن الله الأجر والمثوبة إن شاء الله.

كما لا يفوتني أن أشكر السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الذين سيتولون قراءة هذه الرسالة وتقويمها.

## الإهداء

إلى السند الأكثر متانة وأمان والديّ الكريمين وإخوتي أطال الله في عمرهم.

إلى روح توأمي الغالية "فايزة بلمهدي"

إلى من آمن بي قبل نفسي ووثق بي أكثر مني وكان لي عوناً، وناصحاً  
ومرشداً في ضيقي أستاذي الفاضل البروفيسور "رضا بن علال"

# مقدمة

شكلت ممالك أوغندا بخصائصها الطبيعية والبشرية والسياسية، حضارة متميزة في نطاق شرق إفريقيا، وهي بذلك سابقة للبناء الاستعماري البريطاني بسنوات عديدة، وأكد ذلك عدد من المستكشفين الأوروبيين، والذين كتبوا قصصا مشوقة لحكامهم الإمبرياليين، يتحدثون فيها عن هياكلها التنظيمية، وإمكاناتها الاقتصادية، فقد وصفها الرحالة هنري هاملتون ستانلي عند وصوله المنطقة سنة 1875، على أنها لؤلؤة إفريقيا، وأن ما شاهده في مملكة "بوغندا Buganda" خاصة، شبيه بقصة خيالية، كون المنطقة متميزة ليس كمثليها في كل إفريقيا، كما أشار "ريتشارد بيرتون Richard Burton" إلى تطور ورقي المملكة حيث شبهها بالريف البريطاني، أضف إلى ذلك ما كتبه المؤرخة "مارجيري بيرهام Margery Perham" في وصفها لزيارة "لוגارد Lugard" الأولى إلى بوغندا، حيث كان هو الآخر مذهلا مما رآه من بدائية وفراغ في مسيرته إلى درجة الحضارة التي وجدها في بوغندا.

أصبحت أوغندا بعد كتابات المستكشفين الأوروبيين، تمثل أكثر البؤر الاستعمارية هدفا، لتنفيذ الدول الأوروبية الكبرى سياستها الامبريالية، وتسد حاجتها الاقتصادية، وهو ما أدى إلى اهتمام الحكومة البريطانية بالمنطقة اهتماما خاصا، من خلال تأييدها وبقوة حملة الضابط ريتشارد بيرتون و"جون سبيك John Speke"، الذين عملا جنبا إلى جنب مع رجال البعثات التنصيرية.

وفي ذات السياق نشير إلى تفوق بريطانيا الاستعماري في منطقة شرق إفريقيا، على حساب القوى الأوروبية الأخرى، من خلال التخفي وراء مكافحة تجارة الرقيق باسم الإنسانية، إلا أن ولوج ألمانيا سنة 1884 ميدان التسابق الاستعماري، و مع تعزيز فرنسا دور البعثات الكاثوليكية في المنطقة، جعل أوغندا تعيش خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر صراعاً امبرياليا رهيباً، انتهى بين بريطانيا وألمانيا بتوقيع معاهدة "هليغولاند Helgoland" في جويلية 1890، قبلت فيها ألمانيا بالتنازل عن ادعاءاتها الإقليمية في بوغندا، وعليه فقد حققت بريطانيا الاستعمارية ما كانت تسعى إليه.

بعد إزاحة النفوذ الألماني من المنطقة، سعت الشركة البريطانية إلى الاستثمار والاستفادة من خيرات البلاد إلا أنها وجدت نفسها أمام حرب أهلية بين السكان المحليين أنفسهم وبين البعثات

المسيحية الكاثوليكية والبروتستانتية، وهنا استطاع المنصرون البريطانيون ترجيح كفة الغلبة والاستيلاء على أوغندا، فقد كانوا جزءاً من قوات الاستعمار، نظراً لاستخدامهم كأداة مفيدة في تفكيك الهياكل السياسية والاجتماعية للمنطقة، وكذا في توفير معلومات هامة للمسؤولين الاستعماريين، والتي تم استخدامها لفرض الحكم الاستعماري بشكل فعال.

وقد عرفت هذه الفترة ردود فعل محلية قوية، عبرت عن رفضها للتواجد الأجنبي، ومع ذلك لم تأبه السلطات الاستعمارية، بل واصل الإمبرياليون البريطانيون أمثال "بورتال Portal" في إعداد تقارير خاصة بالمنطقة، تحمل تشجيعاً للحكومة البريطانية، يشرحون فيها الطريقة المناسبة لإحكام السيطرة على أوغندا، وكذا مدى أهمية المنطقة بالنسبة لبريطانيا، ليتم إعلان وضع أوغندا تحت الحماية البريطانية في جويلية 1894، ومنذ ذلك الإعلان وإلى غاية الاستقلال عام 1962 ظلت بريطانيا تمارس سياسات متنوعة من أجل أن تبقى أوغندا مصدرًا لتلبية حاجياتها.

باشرت الإدارة البريطانية بأوغندا في تطبيق سياساتها الاستعمارية الامبريالية، حيث استعملت القوة مع الحكام الأصليين الذين يشكلون خطراً على الحكم البريطاني، والرافضين والمقاومين لها، إذ قامت بعزلهم وترحيلهم، وفي نفس الفترة عملت على استمالة بقية الزعماء إليها، لتضمن ولاءهم للإمبريالية البريطانية، من خلال تحفيزهم واستخدامهم كعملاء للتعاون مع الإداريين الاستعماريين، وقد كان هؤلاء جزء لا يتجزأ من سياسة الحكم غير المباشر، الذي عزز المحسوبة وأثبت نمو الوعي بين شعوب المحمية المتنوعة، وفي المقابل منحت القوانين الاستعمارية للمفوض البريطاني في أوغندا سلطات تشريعية وقضائية واسعة.

ركزت بريطانيا جهودها للاستغلال والنهب من خيرات أوغندا، ولهذا الغرض أعدت، سياسة امبريالية محكمة، وقد كان اقتصاد المنطقة زراعياً إلى حد كبير، وبالتالي كانت ملكية الأراضي والسيطرة عليها جانبا مهما، إذ تم منح الحق في ملكية الأرض للأغراض التجارية للحكومة الاستعمارية، وهذا ما يفسر سبب تصميم قوانين الأراضي التي تم تقديمها بموجب اتفاقية عام 1900، لتعزيز السيطرة الاستعمارية على الأرض وخلق مجتمع أوغندي مقسم بين طبقة من

أصحاب الأراضي والفلاحين المستأجرين، وعليه فقد مكنت السياسة الامبريالية الاقتصادية، بريطانيا الاستحواذ على أكثر من خمسين بالمائة من أراضي أوغندا، تاركة الباقي في أيدي عدد قليل من رؤساء وأعضاء العائلة المالكة. وقد كان الاقتصاد الاستعماري مدعوما أيضا بنظام ضريبي فرضته وتسيطر عليه الحكومة الاستعمارية.

وعلى المستوى الاجتماعي استمرت السياسة الاستعمارية في نظام تمييزي عنصري، تم تطبيقه من خلال تصميم أنظمة خاصة بالتعليم الاستعماري، المتمثلة بشكل أساسي في مدارس الإرساليات التنصيرية، لتعليم فئة محدودة في مدارس معينة، والغالبية العظمى من الأفراد في المدارس الأخرى، وقد اقتصر تعليمهم فيما يخص المهارات الفنية والمهنية التي تم إنشاؤها لخدمة الأغراض الاقتصادية الامبريالية.

انعكست السياسة الاستعمارية البريطانية سلبا على السكان المحليين، فقد أدت إلى تدمير مقومات البلاد، وحرم الأوغنديون من حقوقهم، الأمر الذي أدى بهم إلى الوقوف في وجه تلك الأساليب وعدم الاستسلام للمخطط الامبريالي الاستعماري، مؤمنين بخيار المقاومة السلمية والنضال السياسي، وقد عزز ذلك عدّة ظروف محلية ودولية، ساهمت بدورها في تطور ونمو الوعي القومي الأوغندي، فقد أصبح للعديد من الشخصيات الأوغندية إيمان راسخ بضرورة الكفاح من أجل تخلص البلاد من الهيمنة البريطانية، ولعل أبرزهم "ميلتون أبوتي" الذي دعا إلى حتمية الاتحاد وتجاوز الخلافات العرقية والدينية لتحقيق الاستقلال.

### أسباب اختيار الموضوع:

جاء اختياري لدراسة موضوع السياسة الاستعمارية البريطانية في أوغندا وانعكاساتها على الأهالي الأفارقة (1894 - 1962)، بتحريك جملة من الأسباب، أفنعتني كما أثارت اهتمامي بتناوله، نذكر منها:

**أولاً:** هيمنة الكتابات الغربية على تأريخ التاريخ الإفريقي، والتي كانت في الغالب زائفة للحالة الاستعمارية، إذ حاولت في كثير من الأحيان تبريرها على إيديولوجية "المهمة الحضارية" لإفريقيا البدائية، المبنية على منطق المركز والتابع، هم يعيشون الحضارة وإفريقيا تعيش الحالة الحضارية.

**ثانياً:** التأكيد على أن الحكم الاستعماري وإن اختلفت تسمياته مثل ما تم الاصطلاح عليه في أوغندا، لم يكن حماية ولا رعاية بل كان استغلالاً لمقومات ومقدرات المنطقة الطبيعية والبشرية.

**ثالثاً:** رغبةً منّا في التطرق وإلقاء الضوء على أساس الاستعمار الامبريالي البريطاني في أوغندا الذي كان قائماً على التعسف والنهب، لخدمة أغراضه السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، والتي سعى إليها بكل وسائله من أجل البقاء مدة أطول في المنطقة.

**رابعاً:** إسدال الستار على أخطر فترة عاشتها إفريقيا عامة وأوغندا بصفة خاصة في ظل التنافس الامبريالي الأوروبي عليها والدور الذي لعبه السكان المحليون في حماية أراضيهم.

**خامساً:** التفكير في أساليب المشروع الاستعماري البريطاني الذي جعل المنطقة التي اتفق عليها جل المستكشفين الأوروبيين الذين وطأت أقدامهم المنطقة، بأنها لؤلؤة إفريقيا، وخيراتها المتعددة، وحضارتها الراقية، تصنف اليوم بأنها أكثر الدول فقراً في القارة، وذلك كان نتيجة تداعيات عميقة للسياسة الامبريالية التي بقيت تؤثر على مسار بناء الدولة في القارة السمراء.

**سادساً:** ندرة الكتابات التي تقدم وجهات نظر حول الحكم الاستعماري البريطاني في إفريقيا عامة وأوغندا خاصة، هي أحد أهم الأسباب التي جعلتني أفكر في دراسة هذا الموضوع باستخدام عدسات مختلفة لتقديم منظور آخر حول الامبريالية البريطانية.

### إشكالية الدراسة:

يركّز موضوع الدراسة على مسألة السياسة الاستعمارية البريطانية في أوغندا وتداعياتها على السكان المحليين، و الحقيقة ان الإشكالية الرئيسة للدراسة هي في طبيعة الوجود البريطاني في منطقة اوغندا، فبريطانيا ادعت وبررت وجودها في اوغندا الى تطوير وتنمية قدرات المنطقة بما يعود بالمنفعة

على السكان المحليين و تخليد رسالتها الحضارية، وفي نفس الوقت نسجل لها تدمير شبه كلي لكل ما هو محلي سواء في بنيته السياسية ونظامه القانوني او بناءه الاقتصادي و تنظيمه الاجتماعي، ونمطه العمراني، فما طبيعة السياسة الاستعمارية البريطانية في أوغندا؟

ولالإجابة عن هذه الإشكالية لابد من الإجابة عن الإشكاليات الفرعية التالية:

- ما موقع أوغندا في ظل التنافس الامبريالي الأوروبي؟
- ما دوافع الحكومة البريطانية للاهتمام المتزايد بأوغندا؟
- كيف يمكنني قراءة السياسة الاستعمارية البريطانية في أوغندا؟
- ما هي الآليات التي اعتمدها بريطانيا في سبيل السيطرة والهيمنة على أوغندا؟
- كيف كان رد فعل السكان المحليين اتجاه الاستيلاء البريطاني على البلاد؟
- ما دلالات البناء الوطني عند ساكنة أوغندا في مواجهتهم الشاملة للوجود البريطاني؟

#### حدود الدراسة:

يتحدد الإطار الزمني والمكاني للدراسة على النحو التالي:

**الإطار الزمني:** يمتد الإطار الزمني للدراسة ما بين 1894 و 1962، وقد تحكمت في تحديده

جملة من الاعتبارات المنهجية والتاريخية:

- أما التاريخ الأول 1894 فهو يمثل السنة التي أعلنت فيها الحكومة البريطانية الحماية على أوغندا، إلا أن السياسة الاستعمارية البريطانية سابقة لإعلان الحماية، لذلك عدنا بالدراسة إلى فترة الكشوف الجغرافية وبالتحديد إلى فترة اتصال المستكشف سبيك بالمنطقة سنة 1862، وما توالى بعده من مستكشفين ومنصرين، وهذا بغرض أن تكون دراسة السياسة الاستعمارية أكثر وضوحاً، وباعتبارها أيضاً فترة مهمة كشفت لنا التخطيط والتفكير الامبريالي البريطاني الدفين، للاستحواذ على المناطق الداخلية من شرق إفريقيا، مسهلاً لها تنفيذ سياستها الاستعمارية الشاملة لكل المجالات، والتي انعكست سلماً على السكان المحليين.

- أما التاريخ الثاني 1962 فهو يمثل سنة اعلان استقلال أوغندا عن التسيير الاستعماري البريطاني، إلا أن الاستقلال المحصل عليه، لا يعني انتهاء تأثيرات وانعكاسات السياسة الاستعمارية بل استمرت بعد الاستقلال، وهنا نعتبر أن الاستقلال يمثل بذرة لا ثمرة.

**الإطار المكاني:** حول الممالك الأوغندية وهي مملكة بوغندا، أونيو، تورو، أنكولي، أتشولي، الواقعة في نطاق البحيرات الكبرى بشرق إفريقيا.

### أهداف الدراسة:

- ✓ رسم صورة لواقع أوغندا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.
- ✓ تفكيك وتشريح السياسة الاستعمارية البريطانية، ومحاوله فهم الخطاب الكولونيالي البريطاني.
- ✓ دراسة البنية والمرجعية الفكرية للحركة الوطنية الأوغندية في مواجهة الاحتلال البريطاني.

### مدخل نقدي للبيولوجرافيا:

لإنجاز هذه الدراسة اعتمدت جملة من المصادر الأجنبية، بحكم أن أغلب الدراسات التي كتبت عن أوغندا غربية بالدرجة الأولى، ومن بين أهم هذه المصادر: الوثائق الأرشيفية التي تشمل التقارير الحكومية السنوية ومذكرات الحكام العامين، المصادر المكتوبة، المراجع والدراسات العلمية المتخصصة والرسائل والأطاريح الجامعية.

### أولا الوثائق الأرشيفية:

-Papers Relating to Uganda. No.7. C. 7708. Her Majesty's Stationery Office, London, 1895.

تحتوي هذه الأوراق على مجموعة كبيرة من القرارات والأحكام والأوامر الصادرة عن الحكومة البريطانية لمبعوثيها في أوغندا خلال سنة 1894، وقد قدمت إلى مجلسي البرلمان من قبل قيادة صاحبة الجلالة في أبريل 1895، والتي تبين لنا مدى حرص بريطانيا الاستعمارية على تنفيذ سياستها الامبريالية في المنطقة.

-Hertslet, Sir Edward, The Map of Africa by Treaty, vol 1 - 2 (1894), 3(1896), Her Majastys Stationery Office, London.

تجمع هذه المجموعة وثائق مهمة تمثل المعاهدات التي تحصل عليها مبعوثي الدول الأوروبية من زعماء القبائل الإفريقية، وكل مادة مسبوقة بوصف موجز لمحتوياتها، لتمكين جميع المهتمين بتنمية إفريقيا من فحص سندات الملكية بأنفسهم، والذي يُظهر لنا كيف نجحت القوى الأوروبية في أوقات مختلفة، من الحصول على موطن قدم لها في معظم أجزاء القارة الأفريقية، من خلال المعاهدة أو التنازل تحت اسم محمية، وكيف تم تمديد بنود الاتفاقيات بشكل كبير خلال السنوات اللاحقة للاتفاقية.

- South Africa. Dept. of Mines and Industries, Thomas Sleith. Report on Trade Conditions in British East Africa, Uganda and Zanzibar. Cape Times Limited, Cape Town, 1919.

مقتطف من تقارير اقتصادية سنوية للإدارة الاستعمارية البريطانية، وهذا التقرير هو لسنة 1918، يوضح ظروف التجارة في شرق إفريقيا البريطانية وأوغندا وزنجبار، كما أفاد بغنى هذه المناطق بالإمكانات الزراعية.

### ثانيا المصادر المكتوبة:

-Lugard, F: The Rise of our East African Empire, Early Efforts in Nyasaland and Uganda. Vol.2, William Blackwood and Sons Edinburgh. London, 1893.

يبين لوغارد في هذا الكتاب، مدى اهتمامه ومن سبقه من البريطانيين بأوغندا، خاصة فيما تعلق بإدارتها وقدراتها المستقبلية، ويوضح أن كتابته للمجلدات هذه ليس بهدف تقديم سرد للمغامرة الشخصية أو لإمتاع القراء، بل هدفه إعادة التفكير في التعامل مع إفريقيا وما تحتويه من خيارات، والوقوف في وجه الإمبراطوريات المنافسة، وقد رسم الكابتن فريدريك لوغارد في الجزء الثاني الذي اعتمده، تخطيطاً للتاريخ المبكر لأوغندا، يؤكد لنا الوجود الحضاري للبلاد قبل التواجد الاستعماري، ثم أبرز أهم الصعوبات التي واجهها البريطانيون مع الفرنسيين من جهة والسكان المحليين من جهة أخرى، يؤكد لنا مرة أخرى أهمية المنطقة بالنسبة للمناطق المجاورة.

-Keltie, S.J: The Partition of Africa, Second Edition, Edward Stanford, London, 1895.

كتب الجغرافي جون سكوت كيلتي Keltie, S.J (1840-1927) مقالات عن "التدافع الأوروبي في القارة الإفريقية" في جريدة The Times، وفي عام 1893 نشرها على شكل مجلد، وأعيد إصداره في طبعته الثانية المنقحة والمعززة لعام 1895. تتناول الفصول الأولى سرد موجز متصل للأحداث التي أدت خلال الجزء الأخير من القرن التاسع عشر إلى تقسيم إفريقيا، لكن الجزء الأكبر من الكتاب يتعامل مع المحاولات الأوروبية للاستيطان والتقسيم والاستغلال التجاري، وقد لاقى عرض كيلتي للموضوع ترحيباً ووُصِفَ في نعيه بأنه "أفضل كتاب نصي يتحدث عن الكشف الجغرافية وتقسيم قارة منسية".

-Hamilton, Hary. Johnston: The Uganda protectorate. Vol 2, U Waston and V Printed, London, 1904.

مؤلف الكتاب هو السير هاري هاملتون جونستون، المعروف باسم المفوض الخاص للحكومة البريطانية في أوغندا، عرّف بتاريخ المنطقة بحكم وقوعها تحت الحماية البريطانية، يركز في هذا الجزء من مجلداته على جغرافية المحمية بما في ذلك النباتات والحيوانات والأنثروبولوجيا واللغات.

-Allison Butler Herrick, Area Handbook for Uganda, Government Printing Office Washington, U.S.A, 1969.

هذا المجلد هو واحد من سلسلة الكتيبات التي أعدتها الدراسات الأجنبية (FAS) بالجامعة الأمريكية، تناول الكتاب أوضاع أوغندا قبل عام 1900، ثم الفترة الاستعمارية إلى غاية الاستقلال، وما ورثته البلاد تاريخياً بما في ذلك الانقسامات الاجتماعية، كما يفحص الكتاب حالة أوغندا في كافة المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، اعتمد الكتاب على مصادر المعلومات من الدراسات العلمية والتقارير الرسمية والصحف والمجلات المحلية.

-Eliot, K.C.M.G, The East Africa Protectorate. Edward Arnold, London, 1905.

حاول هذا الكتاب إظهار محمية شرق إفريقيا البريطانية، الواقعة بين بحيرة فيكتوريا والمحيط الهندي، على أنها ملك بريطانيا العظمى، وأن المنطقة بمثابة فرصة للاستعمار الأوروبي والتأثير الذي قد يحدثه هذا الأخير للمستعمرة على التنمية المستقبلية لإفريقيا، يقدم الكتاب نظرة تاريخية وجيزة عن ماضي المنطقة، ثم تطرق إلى السمات المادية للبلاد، وقد حاول الكاتب على غرار الكتاب الأوروبيين

الإمبرياليين إظهار السياسة الاستعمارية الأوروبية خاصة الاقتصادية بما في ذلك بناء السكك الحديدية وإنعاش التجارة، أنها أحد الصفحات المشرقة في تاريخ البلاد، وهو ما لا يخفى علينا أنها كانت سياسة وخطة مدروسة تقتصر فقط على ما يخدم مصالح الدول الامبريالية.

-Wallis, H. R: The Handbook of Uganda, Millbank. London, 1920.

يمثل هذا الكتاب أحد أهم المصادر التي اعتمدت عليها في الفصلين الثالث والرابع، لاحتوائه على أبرز عناصر بحثي، من خلال تقديم صورة واضحة عن تاريخ الممالك الأوغندية قبل الحماية البريطانية، ثم التفصيل في السياسة الاستعمارية البريطانية من الناحية الإدارية، القضائية، الاقتصادية والاجتماعية، منذ 1894 إلى غاية 1920، والذي زاد الكتاب قيمة، هو إدراجه للعديد من الخرائط والجداول التوضيحية، خاصة فيما يتعلق بالمجال الاقتصادي مثل النفقات والإيرادات التجارية.

-Evans, I. The British in tropical Africa: An Historical outline. Cambridge University press, London, 1929.

نُشر هذا الكتاب في الأصل عام 1929، وقد قدم ملخص تاريخي للطريقة التي ظهرت بها "الإمبراطورية الإفريقية الاستوائية" لبريطانيا، ويركز بشكل أساسي على مناقشة المصالح البريطانية في غرب وشرق إفريقيا، كما يضم بيليوغرافيا وملخص إحصائي وخرائط من مناطق مختلفة، زادت من قيمة وأهمية الكتاب، لأي شخص مهتم بالتاريخ الأفريقي والتاريخ الاستعماري البريطاني.

- Ingham Kenneth. The Making of Modern Uganda, George Allen & Unwin Ltd. London, 1958.

لا يقل هذا الكتاب أهمية عن سابقه، لمحاولته تغطية تاريخ الممالك الأوغندية منذ الاتصالات الأولى الأوروبية خلال منتصف القرن التاسع عشر بوصول المنصرين المسحيين الأوائل والمستكشفين، إلى غاية إعلان الحماية البريطانية على أوغندا سنة 1894، كما وصف الكاتب تحول المنطقة من نظام قبائلي عشائري إلى نظام حكومي مركزي، أضف إلى ذلك التطرق إلى نمو الأقلية النشطة سياسيا والتي لعبت دورا مهما في المحمية، مع تتبع آثارالإدارة البريطانية في البلاد الناتجة عن السياسة الامبريالية الاستعمارية.

-Low, D. A. The Mind of Buganda, documents of the Modern History of an African Kingdom, University of California press, U.S.A, 1971.

يعرض هذا الكتاب سلسلة من الوثائق المتعلقة بتاريخ مملكة بوغندا في شرق إفريقيا من منتصف القرن التاسع عشر إلى ما بعد منتصف القرن العشرين، منذ شكلت المملكة أولى اتصالاتها مع العالم الخارجي بوصول أول التجار العرب من زنجبار، إلى أن جاء الأوروبيون وتوالى البعثات التنصيرية والاستكشافية وأصبحت تابعة للحكم البريطاني الاستعماري، كما اهتم الكتاب بتحديد النظام السياسي لبوغندا قبل الحماية البريطانية وخلالها، مع إبراز دور الكاباكا في التغييرات السياسية.

-Onok. C. Adyanga. Modes of British Imperial Control of Africa: A Cas Study of Uganda 1890-1990, Cambridge Scholars Publishing, London, 2011.

يبحث هذا الكتاب في كيفية قيام بريطانيا العظمى بقوة استعمارية في إفريقيا عامة وفي أوغندا بصفة خاصة، يسلط الضوء بشكل منهجي على التأثير المشترك للإيديولوجية والسياسة العنصرية في إدامة السيطرة الإمبريالية غير الرسمية في أوغندا، كما أن هذا الكتاب يشير إلى أن القادة الأفارقة الذين لا تدعمهم قوى خارجية قد يتم نزع شرعيتهم من الخارج وجعل موقفهم غير مقبول، وأنّ أنماط السيطرة المختلفة التي فرضتها الدول الاستعمارية ليست لحماية المصالح الأفريقية بل لخدمة المصالح الإمبريالية.

-W.E. F, Ward and L.W, White. East Africa: A century of change 1870-1970. George Allen and Unwin, London, 1971.

يوضح الكتاب كيف كانت منطقة شرق إفريقيا قبل 1870، بمنأى عن التأثير الأوروبي، وكيف تسارعت الأحداث بطريقة خيالية حول تقسيم شرق إفريقيا وتطور النظام الاستعماري وإنشاء المستعمرات كدول مستقلة، كما تناول الكتاب بطريقة واضحة ومهمة تاريخ أوغندا في الفترة ما بين 1919-1945، التي أتاحت لي فهم السياسة والإدارة في أوغندا، بما في ذلك الإدارة المحلية والتي تظهر في ابتداء نظام الحكم غير المباشر، وانعكاساته السلبية التي أدت بالإدارة الاستعمارية البريطانية إلى تغييرات دستورية آمله من خلالها إيجاد أساليب حديثة للتغلب على المجموعات السياسية الراضية للوجود البريطاني الاستعماري في بلادهم.

- Apter David, E. The Political kingdom in Uganda: a study in bureaucratic nationalism. Oxford, London. 1961.

يبدأ الكتاب بمسح لتاريخ أوغندا قبل الحماية البريطانية، مروراً بتوضيح البيئة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد إبان السيطرة الاستعمارية، وكيف ظهرت الانتفاضات السياسية المحلية الأولى وتطورها إلى أحزاب سياسية ومن ثمّة تضامنها في سبيل بناء حكومة ديمقراطية مستقلة عن الامبريالية البريطانية.

### فصول الدراسة:

تحكمت المادة العلمية التي جمعتها في تحديد فصول وعناصر هذه الدراسة، وقد جاءت على الشكل التالي:

**الفصل الأول** بعنوان المنطلقات التاريخية، وقد قسمت هذا الفصل إلى ثلاثة عناصر: العنصر الأول تطرقت فيه إلى التعريف بدولة أوغندا من الناحيتين الطبيعية والبشرية، أما العنصر الثاني فجاء الحديث فيه عن السمات الحضارية للممالك الأوغندية قبل التواجد البريطاني في المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، والعنصر الثالث، عالج فيه بدايات الاهتمام الأوروبي بأوغندا، والذي يكشف خلفيات التواجد البريطاني بالمنطقة من خلال توضيح دور البعثات التنصيرية وحركة الكشوف الجغرافية في التمهيد للسيطرة على أوغندا.

أما **الفصل الثاني** فعنوانه بـ إخضاع أوغندا للحماية البريطانية 1894 وردود الفعل المحلية عليها، وجاء في ثلاثة عناصر، أولها، التطرق إلى التكالب الذي عرفته المنطقة، من تراحم امبريالي شرس بين بريطانيا وألمانيا، الذي خلص بتوقيع معاهدة هليغولاند 1890، ثانياً، إعلان بريطانيا الحماية على أوغندا، بعد دور المنصرين البروتستانت البارز في ذلك، ثالثاً، ردود الفعل المحلية، بزعامة كاباريغا ملك أونيبورو، وموانغا ملك بوغندا.

وفي **الفصل الثالث** تم التركيز على إبراز حقيقة السياسة الاستعمارية الإدارية والقضائية، وقد قُسم الفصل إلى عنصرين: الأول حول السياسة الاستعمارية في الجانب الإداري، من خلال تبيان نظام الحكم الاستعماري المعتمد في أوغندا حيث اعتمدت الإدارة الاستعمارية البريطانية نظام الحكم غير المباشر في المنطقة بهدف السيطرة على الوضع دون أن تكلف إدارتها مجهودات كبيرة ومراكز

حكومية مدعمة بأعداد هائلة من الجنود، مع توضيح حدود المحمية خلال الإدارة المدنية والإدارة العسكرية، أضيف إلى ذلك تحديد التقسيم الإداري لمحمية أوغندا، والعنصر الثاني، كان حول السياسة الاستعمارية التي مست جانب أجهزة السلطة القضائية، من المحكمة العليا إلى المحاكم الثانوية والأهالي.

تناول **الفصل الرابع**، تشريح السياسة الاستعمارية الاقتصادية الاجتماعية، من خلال تقسيم الفصل إلى عنصرين، العنصر الأول، كان التطرق فيه إلى السياسة الاستعمارية الاقتصادية من التصرف في ملكية الأرض، وتطبيق سياسة استعمارية زراعية خاصة بالمنطقة، إلى استغلال الموارد المعدنية، وتصديرها بالدرجة الأولى إلى بريطانيا، مع اعتماد السياسة الضريبية التي أثقلت كاهل السكان المحليين، والعنصر الثاني عالج فيه السياسة الاستعمارية المطبقة في المجال الاجتماعي، ففي البداية أوضحت تركيب المجتمع الأوغندي خلال الحماية البريطانية، ثم التطرق إلى نظام العمل المطبق والذي يتماشى مع باقي السياسات الاستعمارية لتحصيل أكبر فائدة، يكون المتضرر فيها السكان المحليون فقط، إلى جانب السياسة الاستعمارية المطبقة في المجالين التعليمي والصحي.

جاء **الفصل الخامس** موسوما بعنوان انعكاسات السياسة الاستعمارية البريطانية وميلاد المقاومة السياسية الأوغندية، وقد جاء هذا الفصل في عنصرين الأول حول معاناة السكان المحليين جراء تطبيق بريطانيا سياستها الاستعمارية التي تمثل أهم الظروف الداخلية التي ساعدت في ظهور الوعي القومي التحرري، والعنصر الثاني حول ميلاد المقاومة السياسية الأوغندية وكيف أثرت الظروف الدولية في انبثاقها وتعزيزها.

**والفصل السادس** خصصته لتبلور الفكر التحرري الأوغندي وتحقيق الاستقلال 1962، وقد قسمته إلى عنصرين، الأول تطرقت فيه إلى أهم الأحزاب السياسية المشكلة في أوغندا ومطالبها مع معالجة ردود فعل السلطات الاستعمارية البريطانية عليها والتي تندرج ضمن محاولة الإدارة الاستعمارية تفريق السكان المحليين والعمل على عدم توحيدهم حول الأهداف الوطنية، لإبقاء أوغندا خاضعة

للحماية البريطانية، والعنصر الثاني حول تكتل العناصر المحلية في حزب مؤتمر شعب أوغندا ودوره في تحقيق الاستقلال سنة 1962.

### منهج الدراسة:

أمام المرتكزات المعرفية والأبستمولوجيا المتطلبة في البحث بين ما هو سياسي وتاريخي، اعتمدنا المنهج الوصفي باعتباره أساس الدراسات التاريخية لسرد العديد من الأحداث الهامة في تاريخ أوغندا المعاصر، إضافة إلى توظيف المنهج التفسيري لمحاولة تحليل الأسباب التي كانت وراء العديد من الوقائع التي عاشتها أوغندا، وكذا استخدام منهج المقارنة لمحاولة معرفة نقاط التشابه والاختلاف في بعض الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة.

### صعوبات البحث:

فيما يخص الصعوبات التي واجهتني في هذه الدراسة، فهي:

- ✓ نقص المادة العلمية العربية او المعربة التي تتناول موضوع الدراسة.
- ✓ وفرة المادة العلمية باللغة الأجنبية خاصة باللغة الانجليزية، ما استدعى منا وقتا للوصول إليها وترجمتها ترجمة دقيقة، وتحقيق فحواها، سعيا منا للاقتراب من الحقيقة قدر الإمكان، من أجل إعدادها وفهمها في سياقها التاريخي العلمي الصحيح.
- ✓ تزامن فترة البحث مع جائحة كورونا، التي أثرت في جمع المعطيات العلمية، بسبب الإجراءات الصحية الاحترازية، التي أدت إلى غلق المكتبة الوطنية ومعظم الجامعات، والرحلات العلمية نحو الخارج كإجراء وقائي.

ولكن رغم ذلك، تعاملت مع هذه الصعوبات بصبر واعتبرتها بمثابة تحد لي، أكتسب من خلالها خبرة في مجال البحث العلمي، وكما أن مجابهة التحديات يتم بطرق بحثية خلاقية، حاولت قدر الإمكان استغلال المكتبات الإلكترونية وما فيها من كتب قيمة تخص موضوع البحث، والتواصل مع عناصر خارج الوطن لشراء بعض الكتب غير المتاحة محليا.

---

وهنا لا يفوتني أن أقدم شكري للأستاذ المشرف "لياس نايت قاسي" على إرشاده وتوجيهه طوال مراحل إنجاز هذه الدراسة، وأخص بالشكر مرة أخرى أعضاء لجنة المناقشة، الذين تفضلوا بقبول قراءة هذا العمل لتقييمه وتقديم الملاحظات التي ستزيد من ثراء والرفع من شأنه.

## قائمة المختصرات Abbreviations

BEAC: British East Africa Company شركة شرق افريقيا البريطانية

BP: Bataka Party حزب الباتاكا

CMC: Church Missionary Society جمعية الكنيسة التنصيرية

DP: Democratic Party الحزب الديمقراطي

GCS: German Colonial Society الجمعية الاستعمارية الألمانية

PNU: Party National United الحزب الوطني المتحد

PP: Progressive Party الحزب التقدمي

S.D: sans date دون تاريخ

UGCU: Uganda Growers Co-operative Union الاتحاد التعاوني لمزارعي أوغندا

UMDA: Uganda Motor Drivers Association الرابطة الأوغندية لسائقي السيارات

UNC: Uganda National Congress المؤتمر الوطني الأوغندي

UPA: Uganda planters Association جمعية فلاحي أوغندا

UPU: Uganda People's Union حزب الاتحاد الشعبي الأوغندي

USA: United States America الولايات المتحدة الأمريكية

WFS: White Fathers Association جمعية الآباء البيض

YBA: Young Baganda Association جمعية شباب بوغندا

## الفصل الأول:

### المنطلقات التاريخية.

أولا دولة أوغندا (طبيعا وبشريا).

ثانيا السمات الحضارية لأوغندا قبل التواجد البريطاني.

ثالثا أوغندا في اهتمامات السياسة الأوروبية.

## الفصل الأول: المنطلقات التاريخية

أولاً: دولة أوغندا (طبيعياً وبشرياً)

1- أصل التسمية: "أوغندا UGANDA" هو الاسم الذي استخدمه المستكشف الأوروبي الكابتن "جون هانينج سبيك John Hanning Speke"<sup>1</sup> على أهم مملكة في وسط أفريقيا، مملكة "بوغندا Buganda"<sup>2</sup>، وقد اشتق الاسم من نسخة العرب السواحيلية الذين كانوا مرشدين له في

<sup>1</sup> - جون هانينج سبيك John Hanning Speke (04 مايو 1827 - 15 سبتمبر 1864) مستكشفاً إنجليزياً، وضابطاً في الجيش البريطاني الهندي منذ عام 1844 أي في السابعة عشرة من عمره، جمع في فترة خدمته العسكرية عينات من التاريخ الطبيعي وخطط لطرق السفر المتاحة، حتى أنه قد تصور فكرة استكشاف إفريقيا، وقبل أن تنتهي مدته بالجيش تم تعيينه عضواً في البعثة التي كانت تستعد للبدء للدولة الصومالية، إلا أن إصابته حالت دون تحقيق ذلك، ما اضطره للعودة إلى إنجلترا في إجازة مرضية، وفي ديسمبر 1856 انضم إلى رحلة استكشافية أخرى من قبل الجمعية الملكية البريطانية بقيادة بيرتون، للبحث عن مصدر النيل، اكتشفاً مع بعض بحيرة تنجانيقا، وبسبب مرض بيرتون سار سبيك لوحده، حيث بحيرة فيكتوريا نيانزا، والتي أصر أنها لا بد أن تكون مصدر النيل، وفي عام 1860 عاد مع جرانث واستكشف سواحل البحيرة وتبع النهر حتى اقتنع بأنه النيل. ومع ذلك، تم التنازع عليه من قبل بيرتون ومسافرين آخرين، نشر في عام 1863 كتابه "اكتشاف النيل The Discovery of the Source of the Nile" الذي يصف رحلة بعثته المليئة بالتحديات والأحداث عبر زنجبار وتنزانيا وأوغندا، والشعوب الأصلية التي واجهها المستكشفون، كما أجرى مسوحات في غاية الأهمية للمنطقة، إلا أن وجهات نظره تم إثباتها بعد وفاته، التي كانت إثر تحضيره لترتيبات إجراء مناقشة عامة مع بيرتون، توفي بطريق الخطأ حيث أطلق النار على نفسه. للمزيد انظر:

- Explorers and Exploration, Vol 9, Marshall Cavendish, New York, 2005, pp 707- 710.

<sup>2</sup> - مملكة بوغندا Buganda Kingdom: تقع في وسط أوغندا الحالية، يعود تاريخها إلى القرن الخامس عشر، وكلمة غندا Ganda هي الأساس الذي تتألف منه الكلمات الخاصة بهذا الإقليم فاللغة تسمى لوغندا والفرد من شعب المملكة يطلق عليه بكلمة موغندا، ويترأس المملكة ملك يلقب بـ "الكاباكا Kbaka"، كان لها أقرب اتصال بالمستكشفين الأوروبيين، وبالتحديد مع المستكشفين "جون سبيك" في عام 1862 و "هنري ستالين" في عام 1877، وتبعهم المنصرين المسيحيين بدءاً من عام 1877، كتبوا عنها قصصاً متوهجة لاسيما حول هيكلها التنظيمي وإمكاناتها الاقتصادية، واستعدادها لاحتضان الحداثة، ومنذ العقد الثامن من القرن التاسع عشر، والمملكة تعيش فترة تنافس أوروبي استعماري رهيب، تمكنت بريطانيا في الأخير من الاستيلاء عليها سنة 1894، وأصبحت موطئ قدم لتوسيع وترسيخ الحكم الاستعماري البريطاني في باقي الأجزاء الأخرى من إقليم أوغندا اليوم. للمزيد راجع:

- John Roscoe: **The Baganda an Account of their native customs and beliefs**, Macmillan and Co, London, 1911m, pp 1-45. See Also Wallis, H.R: **The Handbook of Uganda**, London, 1920, pp 1-15. See Also Apollo N. Makubuya: **Protection, Patronage, or Plunder?**

## الفصل الأول: المنطلقات التاريخية

رحلته خلال 1857-1859 و 1859-1862. أو ربما يكون رفيقه "ريشارد فرانسيس بيرتون Richard Francis Burton"<sup>1</sup>، قد استخدم الكلمة أولاً، مستمداً إياها من المصدر نفسه<sup>2</sup>.

وفي واقع الأمر، إذا كان سيعطى الاسم في شكله الأصلي، فإنه راجع إلى اسم مملكة بوغندا التي تشمل جزءاً كبيراً من جنوب البلاد، كما أنّها كانت من أشهر ممالك المنطقة الاستوائية وأكثرها تقدماً ورقياً<sup>3</sup>.

ومما يبدو أن أصل التسمية تعني "رجال الملك" بسبب أهمية دور الكاباكا (الملك) في مؤسساتهم السياسية والاجتماعية والثقافية. وقد أطلقت بريطانيا اسم أوغندا في البداية على مملكة بوغندا فقط، بحكم إخضاعها أولاً، وعندما وقعت مملكة "بونيورو Bunyoro"<sup>4</sup>، "أنكولي Ankole"<sup>1</sup>،

---

**British Machinations and (B)uganda's Struggle for Independence**, Cambridge Scholars Publishing, London, 2019, pp 1-2.

<sup>1</sup> - "ريشارد فرانسيس بيرتون Richard Francis Burton" ( 19 مارس 1821 - 20 أكتوبر 1890) مستكشف ودبلوماسي بريطاني، عمل قنصلاً لوزارة الخارجية البريطانية لسنوات عديدة في أربعة مواقع، قدم بيرتون مساهمات في مجالات عدّة، منها الاستكشاف، اللغويات، الاثنوجرافية، الجغرافيا والأدب، ألف حوالي خمسين كتاباً، العديد منها مجلدات، زار إفريقيا على نطاق واسع من عام 1853 إلى 1864، وأثناء تواجده هناك تحول من مجرد خادم للإمبريالية البريطانية إلى أحد أقوى المدافعين عنها، حذر بيرتون الحكومة البريطانية من خسارة الفرص المتاحة لإحكام السيطرة على إفريقيا في ظل تواجد القوى الأوروبية، خاصة فرنسا وألمانيا، جمع بيرتون بين الميول الامبريالية والعنصرية، وهي السمة التي كانت ترادفًا مشتركاً في القرن التاسع عشر، من خلال اعتباره أن الأفارقة "أطفالاً" يحتاجون إلى توجيههم من شعوب أكثر تقدماً لينمو ويصبحوا "بالغين"، كما أنهم يفتقرون للقدرات الإبداعية. للمزيد انظر:

- James L. Newman, **Paths Without Glory Richard Francis Burton in Africa**. Potomac Books INC. U S A, 2010. pp. 1-10.

<sup>2</sup>- A. J. Herbertson and O. J. R. Howarth, **The Oxford Survey of The British empire: Africa**, Oxford University Press, London, 1914, Vol 3, p 281.

<sup>3</sup>- Encyclopaedia Britannica: **A New Survey of Universal Knowledge**, Vol. 22, Encyclopaedia Britannica, Chicago, p 662.

<sup>4</sup> - **مملكة بونيورو Bunyoro Kingdom**: تقع في غرب أوغندا، ارتبطت تاريخياً بـ "امبراطورية كيتارا" إذ يرجح المؤرخون أنّها تأسست في حدود القرن السادس عشر أو قبل ذلك، وهي من أقدم ممالك منطقة البحيرات الكبرى، تطورت على الشاطئ الشرقي لبحيرة "ألبرت" وبعد انهيار "كيتارا" في القرن الثامن عشر، سيطرت على جميع الأراضي الواقعة بين بحيرة ألبرت وبحيرة فيكتوريا وبحيرة إدوارد، يعتقد سكانها أنّها امتدت على معظم أوغندا الحالية، وبمرور الزمن تم تقليص أراضيها من قبل البريطانيين

## الفصل الأول: المنطلقات التاريخية

"تورو Toro"<sup>2</sup>، "أشولي Acholi"<sup>1</sup> تحت السيطرة البريطانية، تم تسمية كل هذه الأجزاء باسم أوغندا، والذي هو في الأصل مأخوذ من اسم مملكة بوغندا، بحكم مركزية المملكة بالنسبة لأوغندا من

والبوغنديين، يعيش معظم سكانها في مناطق مستقرة من المملكة، التي شكلت قبل مجيء بريطانيا، دولة مركزية ومنظمة ترتيبيا، بوجود الحاكم الملقب بـ "موكاما" في قمة هرم السلطة التقليدية، ومائة وخمسين أو نحو ذلك من رؤساء القرى في قاعدتها، كان أول الأوروبيين الذين زاروا بونيورو هم "سيبك" و "جرانت" سنة 1862، أين التقيا بملكها موكاما "كاموراسي"، الذي وصف الكثير من الأوروبيين منذ وقت الاتصالات الأولى بالمتعصبين، ولعل ذلك بسبب انعدام الثقة ومقاومتهم للوجود الأجنبي منذ البداية، الذي عرقل استحواذ بريطانيا على مملكة أونبورو إلى غاية 1896، لتصبح فيما بعد تابعة للمقاطعة الشمالية لمحمية أوغندا البريطانية. للمزيد انظر:

- John Beattie, **Bunyoro: An African Kingdom**, Holt Rinehart and Winston, New York, 1960, PP 1-7. See Also Jamie Stokes, **Encyclopedia of the peoples of Africa and the Middle East**, Vol 2, Facts on File, New York, 2009, p 728.

<sup>1</sup> - مملكة "أنكولي" **Ankole**: نشأت غرب أوغندا، في بداية القرن السادس عشر تقريبا، و"نكور Nkore" هو الاسم التقليدي الذي عرفت به المملكة و أنكولي هو الاسم الرسمي الذي يظهر في جميع الخرائط، مرت المملكة بفترات مضطربة بسبب التنافس على العرش من جهة، وتنافس مملكتي "بوغندا" و"بونيورو" على ضمها من جهة أخرى، وعند استيلاء البريطانيين على ممالك البحيرات الكبرى وضمها لمحمية أوغندا، أصبحت أنكولي مع بداية القرن العشرين أحد أقسام المقاطعة الغربية للمحمية البريطانية الاستعمارية. للمزيد انظر:

- Samwiri Rubaraza Karugire, **A history of the Kingdom of Nkore in western Uganda to 1896**, Clarendon Press Oxford, London, 1971. See Also John Roscoe, M, A: **The Northern Bantu, An Account of some central African tribes of the Uganda protectorate**, Cambridge University Press. Cambridge. 1915. PP 101-131.

<sup>2</sup> - مملكة "تورو Toro": تقع غرب مملكة بوغندا، على الحدود الشرقية لدولة الكونغو الحرة، وهي تشمل القسم الجبلي الذي يقع بين بحيرتي ألبرت وإدوارد، ومن حيث الانتماء فإنها كانت تابعة لمملكة بونيورو، إلى غاية بداية القرن التاسع عشر، ولكن رغم انفصالها عنها، إلا أنها احتفظت بالتنظيم السياسي والاجتماعي نفسه، ومن حيث المعلومات المتوفرة حول هذه المملكة نجدها محدودة، رغم أنها عرفت زيارات متنوعة للمستكشفين وخاصة المنصرين الأوروبيين، إلا أن اسمها لا يظهر على الخريطة التي حددها ستانلي عند مروره بها سنة 1887، في حين ذكر الأسقف تاكر أن الكنيسة في تورو بإمكانها أن تصبح قوية، رغم إنكار السكان المحليين له في البداية، إلا أنه عمل على نشر المسيحية بالتدرج، إلى أن أصبحت تورو مركزا للبعثات التنصيرية وعملها في كل المنطقة، وهو ما فتح الباب أمام البريطانيين لفرض سيطرتهم عليها، حيث وقع "فريدريك لوغارد" ممثل بريطاني في المنطقة، مع تورو سنة 1891، نصت على أن البريطانيين سيحمون تورو من عدوان الممالك المجاورة. وإعلان بريطانيا محمية أوغندا وإحداثها للتقسيم الإداري الجديد أصبحت "تورو" أحد أقسام المقاطعة الغربية لمحمية أوغندا. للمزيد انظر:

-New Conquests in Central Africa, **The Baptist Missionary Magazine**, Vol 81, Boston missionary Rooms, USA, 1901, p 25. See Also Edward I, Steinhart, Conflict and

## الفصل الأول: المنطلقات التاريخية

الناحيتين الجغرافية والسياسية، وقد استخدم المسؤولون الاستعماريون اسم أوغندا أحيانا للإشارة إلى المملكة، وأحيانا إلى كل الممالك<sup>2</sup>.

2- **الموقع والمساحة:** تقع جمهورية أوغندا ضمن دول شرق إفريقيا، يحدها من الشمال جنوب السودان، ومن الجنوب تنزانيا ورواندا، ومن الشرق كينيا، ومن الغرب الكونغو<sup>3</sup>، وهي من البلدان الإفريقية الداخلية الواقعة في نطاق هضبة شرق إفريقيا<sup>4</sup>، وفلكيا تنحصر بين خطي عرض 4.2 شمالا، و1.5 جنوبا، وبين خطي طول 28 و35 شرقا<sup>5</sup>، تبلغ مساحتها الكلية 239640 كيلومتر مربع<sup>6</sup>، من ضمنها المساحات المائية التي تشمل "بحيرة فيكتوريا Lake Viktoria"<sup>7</sup> و"بحيرة ألبرت

---

Collaboration: **The Kingdoms of Western Uganda 1890-1907**, Princeton University Press, London, 2019, pp: 24-25.

1- **مملكة "أشولي Acholi":** تعرف اليوم بمنطقة "أكولي" في شمال أوغندا، يرجح المؤرخون أن الأشوليين ينحدرون من الجماعة التي هاجرت من جنوب السودان إلى منطقة البحيرات الكبرى، منذ حوالي سنة 1600، وصل العرب إلى هذه المملكة حوالي عام 1850، وأقاموا بها مراكز تجارية، ومع بداية ثمانينات القرن التاسع عشر، وصل البريطانيون إلى المنطقة، أين واجهوا شعبا معاديا لا يثق بهم، وقد كان لوصول تجار العاج والعبيد واستيراد البنادق من الشمال، دور في تمكين الأشوليين من تكوين جيوش مسلحة صغيرة مجهزة بالبنادق لمهاجمة العدوان الخارجي. للمزيد أنظر:

- Behrend Heike, Alice Lakwena & the Holy Spirits: **War in Northern Uganda 1985-97**, translated by Mitch Cohen James Currey Publishers, Oxford, 1999, PP: 14-20.

2- Dorothy, Kwagala. **Tax Reform in Uganda: A cas Study of the Reform of Direct Taxation of Business profits in the formal and informal sector**. Cambridge, 2016. P: 1.

3- ظاهر جاسم، محمد، إفريقيا ما وراء الصحراء من الاستعمار الى الاستقلال، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2002، ص211.

4- Bourges Hervé et Wauthier Claude. **Les 50 Afriques : Afrique centrale Afrique des Grands Lacs Afrique australe Océan Indien**, Editions du Seuil, Paris, 1979. P: 276.

5- Kent Nnadozie: **African Perspectives on Genetic Resources: A Handbook on Law, Policies and Institutions Governing Access Benefit Sharing, Environmental Law Institute**. Washington. 2003.p: 247.

6- Bourges Hervé et Wauthier Claude. Op, Cit, P: 276.

7- "بحيرة فيكتوريا Lake Viktoria": كما أطلق عليها المكتشف جون سبيك تكريما للملكة بريطانيا سنة 1858، تقع بين ثلاث دول إفريقية هي أوغندا وتنزانيا وكينيا، تبلغ مساحتها حوالي 69490 كلم<sup>2</sup>، وبارتفاع 1134 متر فوق مستوى سطح البحر، وهي بذلك أعلى بحيرات إفريقيا العظمى، وأكبر بحيرة مياه عذبة في إفريقيا، أما مصدر مياه البحيرة فهي الأمطار وبعض الجداول والأنهار منها نهر كاجيرا، كما تتفرع منها العديد من الأنهار على رأسها نهر النيل. للمزيد أنظر:

Lake Albert<sup>1</sup> و"بحيرة ادوارد Lake Edward"<sup>2</sup> و"بحيرة كيوجا Lake Kyoga"<sup>3</sup> بأكملها مكونة 15% من مجموع مساحة البلاد، وتقع في هذه الجمهورية منابع نهر النيل العليا في هضبة البحيرات، مثل نيل فيكتوريا ونيل ألبرت<sup>4</sup>.

### 3- التضاريس:

- Paul Kollmann, **Victoria Nyanza: The Land, the Races and Their Customs**, Swan Sonnenschein & Co, London, 1899, pp: 2-7. See Also A. J. Herbertson and O. J. R. Howarth, Op, Cit, pp: 282- 283.

<sup>1</sup> - "بحيرة ألبرت Lake Albert": واحدة من أهم البحيرات العظمى في إفريقيا، تقع غرب أوغندا وتتشارك في الحدود مع الكونغو الديمقراطية، تستمد مياهها من نيل فيكتوريا ومن بحيرة "إدوارد" التي تقع جنوبها ويتصل المجران عن طريق نهر سمليكي وبعض الروافد الصغيرة التي تستمد مياهه من غرب جبال روبنزوري، وتبلغ مساحة البحيرة نحو 5355 كلم<sup>2</sup> ويبلغ ارتفاعها 680م فوق سطح البحر. وقد كان أول من وصلها من الأوروبيين، المكتشف "صمويل بيكر" في 14 مارس 1864، وسميت بهذا الاسم نسبة للأمير ألبرت زوج الملكة فيكتوريا. للمزيد انظر:

- Carla Atkins, **African Lakes & Rivers**. Vol 3. AuthorHouse. 2010. P 1. See Also Michael Pollard: **The Nile**. Evans Brothers Limited, London, 2010, P: 22.

<sup>2</sup> - "بحيرة إدوارد Lake Edward": تمتد على طول الحدود بين أوغندا والكونغو الديمقراطية، ويقع في هذه الأخيرة ما يقرب ثلاثة أرباع من مساحة البحيرة، التي تبلغ إجمالاً حوالي 2250 كلم<sup>2</sup>، وهي بذلك أصغر بحيرات القارة، يبلغ معدل تساقط الأمطار بها حوالي 500-650 ملم/السنة، ويصل إلى 3000 ملم/السنة على المنحدرات الغربية، تُغذى البحيرة بالعديد من الجداول الغنية، أهمها نهر نياموغاساني من جبال روبنزوري وأنهار إيشاشا وروتشورو ورويندي من مرتفعات رواندا، وتصب في نهر سمليكي ومن ثم إلى بحيرة ألبرت ونهر النيل، يعود أصل تسميتها إلى المكتشف "هنري ستانلي" الذي وصلها عام 1888، وفصل أولاً في أنها مستقلة عن بحيرة ألبرت، بعد أن رجح ذلك المكتشف "صمويل بيكر"، وأطلق عليها ستانلي اسم "إدوارد" نسبة للأمير "ويلز". للمزيد أنظر:

- Bright, Major R. G.T, **Survey and Exploration in the Ruwenzori and Lake Region, Central Africa**, The Geographical Journal, Vol. 34, Iss. 2, Blackwell Publishing Ltd, London, 1909, p 129. See Also R. H. Hughes and J. S. Hughes: **A Directory of African Wetlands**, IUCV, Cambridge, 1992, PP: 565-566.

<sup>3</sup> - "بحيرة كيوجا Lake Kyoga": تقع في وسط أوغندا شمال بحيرة فيكتوريا، ضمن النظام المائي للبحيرات الكبرى في شرق إفريقيا، تبلغ مساحتها حوالي 6270 كلم<sup>2</sup> في، تستقبل البحيرة مياهها من التدفق الخارج من بحيرة فيكتوريا وتصب شمالاً في شلالات مريشزيون وفي بحيرة ألبرت. للمزيد انظر:

- Truman P. Young: **East African Ecosystems and Their Conservation**. Oxford University Press. New York. 1996. P: 194.

<sup>4</sup> - Kent Nnadozie, Op, Cit, p 247.

تقع أوغندا بأكملها في مهد من الجبال، وهي بذلك عبارة عن هضبة واسعة يتراوح ارتفاع سطحها ما بين 900 و 1500 متر فوق مستوى سطح البحر، وتتفرع منها جبال انعزالية كجبال روينزوري، التي بها قمة (مارغريتا) ثالث أعلى قمة في إفريقيا بـ 5110 متر فوق مستوى سطح البحر، الواقعة في الجنوبي الغربي لأوغندا مع حدود الكونغو الديمقراطية بالقرب من الإقليم المنخفض المجاور لبحيرتي ادوارد وألبرت<sup>1</sup>، وجبال أماتونج الواقعة في الحدود مع جنوب السودان، وتتميز معظم هذه المناطق المرتفعة بكثرة المستنقعات والتلال الغابية ذات القمم المسطحة بفعل عوامل التعرية في مقاطعة بوغندا والمقاطعات الشرقية (بانيورو ، أنكولي ، تورو)<sup>2</sup>.

أما في جهة الشرق فتقع الكتلة البركانية لجبال إجون بارتفاع 4321 متر قرب حدودها مع جمهورية كينيا، وأهم ما يميز هذا السطح هو الانخفاض الذي كوّن بحيرة كيوجا التي تنساب إليها المياه من المناطق المرتفعة المجاورة<sup>3</sup>، وتزيد غزارة الأمطار قرب هذه البحيرة بمتوسط سنوي يفوق 2400 ملم، بينما تتناقص بالاتجاه نحو الشمال والشمال الشرقي حيث تتراوح بين 800 و 1600 ملم سنويا<sup>4</sup>، وتشغل بحيرة فيكتوريا حوضا ضحلا بين فرعي الأخدود الإفريقي الشرقي والغربي حيث تتدفق إليها المياه بكميات متساوية طول العام تقريبا عبر شلالات (مرشيزون) بواسطة ما يسمى بنيل فيكتوريا الذي يخرج منها ليلتقي بمخرج بحيرة ألبرت<sup>5</sup>

#### 4- المناخ والغطاء النباتي:

إن وقوع أوغندا على جانبي خط الاستواء واختلاف تضاريسها، نشأ عنه اختلاف في المناخ والشبكة المائية، مما جعل المنطقة الجنوبية أكثر أمطارا، بسبب قربها من بحيرة فيكتوريا التي تمثل منطقة

<sup>1</sup> -Baralás Robert, **Cultures of the World: Uganda**, Marshall Cavendish, New York, 2000, p: 10.

<sup>2</sup> - Ib Friis and Kaj Vollese, **Flora of the Suda-Uganda border area east of the Nil**, Biologiske Skrifter, Denmark, 2005, p: 659.

<sup>3</sup> - فليجة أحمد فليجة نجم الدين، إفريقيا دراسة عامة وإقليمية، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2005، ص 416.

<sup>4</sup> - أبو عيانة، فتحي محمد، جغرافية إفريقيا، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1995، ص 454.

<sup>5</sup> - فليجة، مرجع سابق، ص 416.

## الفصل الأول: المنطلقات التاريخية

مكثفة للأمطار، وبالتالي أصبحت الشبكة المائية منظمة لاتصالها أيضا بالأنهار الكبرى، أما المنطقة الشرقية فهي أقل أمطارا وتميل إلى الجفاف مما جعل تصريف المياه فيها ضعيفا، وعليه بقيت الأنهار ذات أحواض مغلقة وغالبا ما تنتهي في بحيرات مالحة.

وعلى هذا الأساس فإن مناخ أوغندا ينتمي إلى المناخ الاستوائي، إلا أن وقوعها على الهضبة الإفريقية المرتفعة، جعل مناخها يختلف عن المناخ الاستوائي من حيث الحرارة، حيث تتراوح درجة الحرارة السنوية بين 12 و32 درجة مئوية، تكون مرتفعة في الشمال والشمال الشرقي للبلاد، ومنخفضة في مرتفعات الجنوب الغربي<sup>1</sup>.

أما الأمطار في نظامها فإنها تتبع المناخ الاستوائي من حيث وجود فترتين تكثر فيهما الأمطار (عقب الاعتدالين)، كما تتأثر بالتغيرات في الارتفاع، والقرب والبعد من المسطحات المائية الكبيرة، بما في ذلك التيارات الهوائية مثل الرياح الموسمية الجنوبية الشرقية والشمالية الشرقية، وعليه فقد تصل كمية الأمطار بالمناطق المحيطة ببحيرة فيكتوريا أعلى متوسطات هطول الأمطار السنوية، بين 1200-2000 ملم، أما المرتفعات فتصل كمية الأمطار فوق بعضها إلى أكثر من 3000 ملم، بينما تقل عن ذلك في المناطق الغربية (بونورو وشمال أكولي) بمتوسط 1000 ملم<sup>2</sup>.

إن تباين الارتفاع بين الشرق والغرب والوسط أدى إلى تباين كمية المطر السنوية، مما انعكس على الشبكة المائية والحياة النباتية فتكاد الغابة الاستوائية تختفي من أجزاء كبيرة من أراضي أوغندا، وإن كانت توجد في بعض المناطق كسفوح الجبال حيث يكون المطر غزيرا، وعلى ضفاف الأنهار وشواطئ بحيرة فيكتوريا حيث تتوفر المياه، وتكثر في الغابات الجبلية أشجار الكافور والأرز والأكاجو، كما تكثر أشجار الخيزران في سفوح جبال روانزوري، وعلى شواطئ بحيرة فيكتوريا نجد أشجار النارجيل، أما بقية مناطق أوغندا فتغطيها حشائش السافانا والأدغال الضئيلة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>- Bakama B. BakamaNume, **A contemporary: Geography of Uganda**, Mkuki na Nyota Publishers Ltd, Dar es Salaam, 2010, p: 1-2.

<sup>2</sup>- S. H. Ominde. **Studies in East African Geography and Development**. Berkeley University of California Press, California, 1971, p: 100.

<sup>3</sup>- علي موسى، محمد الحمادي، **جغرافية القارات**، دار الفكر، دمشق، 1997، ص 448-449.

وكان لاختفاء الغابة العذراء في هذه المناطق المرتفعة أكبر الأثر على الناحية الاقتصادية والتطور البشري، إذ لعبت سافانا إفريقيا الشرقية دور جسر واصل بين إفريقيا المدارية الشمالية وإفريقيا المدارية الجنوبية، وعلى إثر هذا الجسر انتقلت الحيوانات وقامت الهجرات البشرية، وتعيش في أراضي السافانا هذه مجموعة من الحيوانات كالوعول والغزلان وحمار الوحش والجواميس البرية والفيلة والزرافات، بالإضافة إلى بعض الأسود والفهود<sup>1</sup>.

### 5- السكان

ينتمي سكان أوغندا إلى عدّة سلالات، منها ما هو أصلي ومنها ما هو مهاجر للبلاد، اختلط جزء كبير منهم بالسكان الأصليين وشكلوا سكان أوغندا الحالية، إذ يمكننا تصنيفهم طبقاً للمجموعات التالية:

#### أ- مجموعة البانتو:

هاجرت قبائل من البانتو في الألف الأولى قبل الميلاد من منطقة الكونغو وهي الموطن الأصلي لهم، لتقيم في الأراضي المعروفة اليوم بأوغندا، كما استقروا على جزء كبير من إفريقيا الوسطى<sup>2</sup>. وتمتد أوطانهم شمالاً من خليج بياfra عند الحدود الشرقية لنيجيريا ثم تمتد في اتجاه شرقي مع تعرجات عديدة إلى الشمال ثم الجنوب عبر الكونغو حتى منطقة أعالي النيل حول بحيرة فيكتوريا، ولهذا المجموعة الزنجية لغة واحدة عكس زنوج غرب أفريقيا، ينتمي غالبية سكان أوغندا إلى قبائل البانتو التي اكتسحت البلاد واختلطت موجة كبيرة منهم مع السكان الأصليين وشكلوا سكان أوغندا الحاليين، ومن أهم قبائل البانتو في البلاد، نجد الباغندا حيث يشكلون نسبة كبيرة من السكان، ثم الباسوجا والبونيورو، بالإضافة إلى عدّة مجموعات أخرى<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - Baralas Robert, Op, Cit, p 14.

<sup>2</sup>-Jorgensen, Jan Jelmert. **Uganda: A Modern history**. British Library Cataloguing in Publication Data, London, 1981, p: 36. See Also Johan Frederik Van Oordt: **The Origin of the Bantu, A Preliminary Study**. Cape Time Limited, Government Printers. 1907.

<sup>3</sup> -محمود شاكر، أوغندا، مكتبة دار الفتحة، دمشق، 1973، ص 4.

## الفصل الأول: المنطلقات التاريخية

مارست قبائل البانتو مهنة الرعي وتربية الماشية والزراعة، كما كانت لديهم مهارات في صناعة الحديد بما في ذلك الأسلحة والأدوات الزراعية، وقد كانت لديهم أفكارهم الخاصة عن التنظيم الاجتماعي والسياسي<sup>1</sup>.

### ب- مجموعة النيلون الحاميون:

تمثل هذه المجموعة نسبة كبيرة في المجتمع الأوغندي مثلها مثل مجموعة البانتو وكانت قد نزحت هذه المجموعة من بلاد السودان عبر نهر النيل واستقرت في المناطق الشمالية من أوغندا وفي شرق كينيا ومناطق من شرق إفريقيا لخصوبة أراضي المنطقة<sup>2</sup>، وأشهرهم الأوتيسو بشرق بحيرة كيوجا، ثم الكاراموجا والألور في شمال شرق بحيرة ألبرت واللانجو شمال بحيرة كيوجا وفي بوغندا<sup>3</sup>.

ويمكننا تصنيف مجموعة النيلون في أوغندا إلى صنفين: صنف يضم مجموعة اللانغو - الاتشولي - الجابودالا - الشوي - الكاكاوا - الكيكي، وصنف يضم مجموعة اللوغبارا والمادي<sup>4</sup>، وقد عرفوا بممارستهم لحرفة تربية المواشي خاصة البقر، فهم في الأساس رعاة، بالإضافة إلى عملهم في زراعة القطن، وصيد السمك بحكم استقرارهم على الأنهار والبحيرات<sup>5</sup>.

### ج- مجموعة الأقزام:

---

<sup>1</sup> - ج. ت. نياني، تاريخ إفريقيا العام: إفريقيا من القرن الثاني عشر إلى القرن السادس عشر، المجلد الرابع، اليونسكو، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1988، ص 500. انظر أيضا:

- Godfrey Mwakikagile, **Uganda: The Land and Its People**, Dar es Salaam, Tanzania, 2009, p: 29.

<sup>2</sup> - محمد علي إلهام، بحوث ودراسات وثائقية في تاريخ إفريقيا الحديث، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2009، ص 232. انظر أيضا:

- Audrey Butt: **The Nilotes of the Sudan and Uganda**. Vol 4. International African Institute. London. 1952. Pp: 1-2.

<sup>3</sup> - علي موسى، مرجع سابق، ص 450.

<sup>4</sup> - Deshamps, Hubret. **L'Afrique noir précolonial**. Saint Germain, Paris, 1969, p39.

<sup>5</sup> - Audrey Butt, Op, Cit, pp: 32-35.

## الفصل الأول: المنطلقات التاريخية

يرجح المؤرخون أن أول الذين سكنوا أوغندا هم من الأفزام<sup>1</sup>، ولا شك أنهم كانوا فيما مضى أكثر اتساعا وعددا مما هو عليه اليوم من مجموعتي البانتو والنيليون، فهم يعيشون في جماعات صغيرة متباعدة في بيئة واسعة وهو ما تفرضه حياتهم الغابية القائمة على حرفة الصيد وقص الحيوانات المتوحشة وجني النباتات، كما أنهم في تواصل من فترة لفترة مع جيرانهم من البانتو وغيرهم<sup>2</sup>.

يستقر الأفزام في الأجزاء الجنوبية الغربية من أوغندا، أين توجد الغابات الاستوائية مثل غابة اتوري وفي المناطق الجبلية حول بحيرة ادوارد في إقليم كيجيري، ويتواجدون أيضا بعدد كبير في منطقة روينزوري<sup>3</sup>.

### 6- الموارد والنشاط الاقتصادي:

حرصت بريطانيا خلال احتلالها لأوغندا أن تجعل البلاد أرضا زراعية للمحاصيل النقدية، تنتج فقط ما يلزمها من مواد غذائية موجهة للتصدير وسوقا لتصريف منتجاتها الصناعية، بل ولم يحاول المستعمرون إنشاء أية صناعة، بحيث بقيت أوغندا منطقة زراعية رغم احتواء أراضيها على بعض الثروات المعدنية، وقد بقي السكان في أوغندا محافظين على الأساليب والمحاصيل الزراعية نفسها، حتى بعد فترة التواجد البريطاني بالمنطقة.

إنّ أحسن الأراضي زراعة في أوغندا، هي الأراضي الجنوبية حيث أنّها لا تواجه مشاكل بخصوص الموارد المائية، بل يمكن زراعة محصولين في السنة، بعكس الحال في الشمال الشرقي الذي يشكل تذبذب الأمطار أكثر المشاكل التي تواجه الإنتاج الزراعي به<sup>4</sup>، وعليه فإن الأرض الزراعية في

<sup>1</sup> - مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج4، دار رواد النهضة، بيروت، 1995، ص 73.

<sup>2</sup> - عوض محمد عوض، الشعوب والسلالات الإفريقية، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (د.ت)، ص 43. انظر أيضا:

- Hamilton, Hary. Johnston, **The Uganda Protectorate**, Vol.1, Hutchinson & CO. London. 1904. P: 510-520.

<sup>3</sup> - Baralas Robert, op. cit. p: 52-53.

<sup>4</sup> - أبو عيانة، مرجع سابق، ص 454.

## الفصل الأول: المنطلقات التاريخية

أوغندا لا تشغل أكثر من ربع مساحة البلاد، حيث أن معظمها تتركز في إقليم بوغندا شمال بحيرة فيكتوريا وعلى سفوح جبال إجون في المقاطعة الشرقية<sup>1</sup>.

تصنف المحاصيل الزراعية في أوغندا إلى صنفين، صنف خاص بالاستهلاك المحلي مثل: الموز والكاسافا والذرة الرفيعة والدخن والذرة السودانية والأرز، والصنف الثاني خاص بالتصدير مثل البن والقطن والشاي وقصب السكر، وهذه المنتجات يقوم الأوغنديون بإنتاجها في ملكيات صغيرة<sup>2</sup>.

يعد البن أهم محصول زراعي في أوغندا، حيث يزرع في المناطق ذات الأمطار الكثيرة في شمال بحيرة فيكتوريا وعلى سفوح جبال إجون لملاءمة الظروف لزراعته، حيث تنتج منه 21500 طن خلال سنة 1974 أي بنسبة 5.9% من الإنتاج العالمي، وبذلك تحتل المرتبة الخامسة في العالم بعد كولومبيا والبرازيل وساحل العاج وأنغولا<sup>3</sup>، إلا أنها عرفت تراجعاً كبيراً في الإنتاج العالمي للبن خلال سنتي 2018-2019، بنسبة 2.7%، وأصبحت تحتل المرتبة الثامنة<sup>4</sup>.

ويزرع القطن خاصة في الجنوب الشرقي لأوغندا، إذ يمثل المركز الثاني في قائمة الصادرات بنسبة 23.4% لسنة 1967. أما الشاي يزرع في المقاطعة الغربية لأوغندا، خاصة في إقليم تورو، بحيث بلغ الإنتاج منه 21.700 طن لعام 1974<sup>5</sup>، كما تنتشر في المناطق الأكثر جفافاً حرفة الرعي التي تصل إلى ربع مساحة البلاد، إلا أن انتشار "ذبابة تسي تسي" *tsetse flies*<sup>6</sup> في بعض مناطق أوغندا

<sup>1</sup>- Bustin, Edouard. **La Décentralisation Administrative et L'Evolution des structures politiques en Afrique Orientale Britannique**. Faculté de droit de liège, 1958, p: 11.

<sup>2</sup>- Carey B. Singleton, **Uganda's Agricultural Economy in Brief**, Economic Research Service, U.S. Dept. of Agriculture, Washington, 1968, p: 6-7.

<sup>3</sup> - علي موسى، مرجع سابق، ص 451.

<sup>4</sup>- P. M. Priyadarshan and S. Mohan Jain: **Cash Crops, Genetic Diversity, Erosion, Conservation and Utilization**. Springer. 2022. P: 57.

<sup>5</sup>- Battistin, René. Op. cit, p: 96.

<sup>6</sup> - تنتشر "ذبابة تسي تسي" *tsetse flies* في المناطق المدارية بإفريقيا جنوب الصحراء، توجد منها ثلاثة أنواع، أخطرها داء المثقبيات المسبب لمرض النوم، الذي يصيب الأفراد والماشية، بلغت المساحة الفعلية المصابة من سطح أوغندا حوالي 60 في المائة خلال فترة الحماية البريطانية، عانت أوغندا كثيراً من تهديد "ذبابة التسي تسي" التي أدت إلى انخفاض شديد في أعداد الماشية والصيد، تم اتخاذ الإجراءات الأولى لمكافحة الذباب سنة 1947 من خلال إنشاء إدارة خاصة بذلك، اقتصر حينها على إعاقته وتقديمها بتطهير الغابات. للمزيد انظر:

## الفصل الأول: المنطلقات التاريخية

أعاققت نشاط تربية الماشية، فاقترنت على تربية الأبقار والماعز، إضافة إلى اهتمام سكان أوغندا بحرفة صيد الأسماك لتلبية حاجيات الاستهلاك الداخلي<sup>1</sup>.

تعد أوغندا من الدول الفقيرة من الموارد المعدنية، فهي تعتمد بشكل واسع على إنتاج النحاس، الذي يستخرج من منجم كيلمب في واد ضيق على سفوح جبل رونزوري، حيث بدأ استخراجها عام 1956 وزُود هذا المنجم بخط سكة حديد تربط المنجم بمدينة كمبالا العاصمة لمسافة تزيد عن 330 كلم، وبذلك يعد النحاس من الصادرات الرئيسية لأوغندا بنسبة 8.3% لعام 1967<sup>2</sup>، كما توجد بها مكامن غنية لحام الحديد على جبل إيجون، وتستخرج كمية ضئيلة من الرصاص والقصدير من جنوب غرب أوغندا والفوسفات في جبال تورو، إضافة إلى الحجر الجيري والكوبلت، وعليه فقد ساهمت المعادن بنسبة 30% من عائدات النقد الأجنبي لأوغندا، حيث بلغ إجمالي الصادرات المعدنية في جوان 1996 ما قيمته 15.2 مليون دولار<sup>3</sup>.

ولا تزال الصناعة في أول مراحلها وهي من نوع الصناعة الخفيفة والأولية ومن أهم الصناعات التي تتركز في البلاد نجد حلج القطن وصناعة السكر واستخراج الزيوت وتجهيز البن والشاي، وتقوم هذه الصناعات بالقرب من مناطق الإنتاج الزراعي خاصة في منطقة كمبالا Kampala وجنجا Jinja<sup>4</sup>.

تحتوي أوغندا على شبكة جيدة من المواصلات أمنت اتصالها بالعالم الخارجي كما أنها ربطت بين أجزائها المختلفة، فقد نفذت الحكومة سياسة إعادة تأهيل قطاع النقل، والذي تجسد في تأسيس هيئة للطيران المدني سنة 1991، تعمل كهيئة مستقلة<sup>5</sup>، كما تتصل أوغندا مع المحيط الهندي بخط

- S. H. Ominde, op. cit. P: 58.

<sup>1</sup>- Roux Louis. **East africain Britannique, Kenya, Tanganyika, Uganda et Zanzibar**, société d'éditions géographique, Maritimes et coloniales, paris, 1950, p: 44.

<sup>2</sup> - محمد عبد المنعم يونس، أوغندا بين الاستعمار البريطاني والكفاح الوطني، دار القلم، القاهرة، 1960، ص 9. انظر أيضا ابو عيانة، مرجع سابق، ص 457.

<sup>3</sup>- Baralas Robert, op. cit. p: 40.

<sup>4</sup> - أبو عيانة، مرجع سابق، ص 457.

<sup>5</sup>- Baralas Robert, op. cit. p: 44.

## الفصل الأول: المنطلقات التاريخية

حديدي عن طريق كينيا، وتعتبر بحيرة فيكتوريا طريقاً جيّداً للمواصلات بين أوغندا وكينيا وتنزانيا وبين بعض المدن الأوغندية الواقعة على البحيرة مثل جنجا Jinja وعنتبي Entebbe، ويشكل النيل طريق مواصلات هام بين بحيرة فيكتوريا وبحيرة كيوجا<sup>1</sup>.

وقبل اختتام هذا العنصر لابد من الإشارة إلى بعض المدن في أوغندا، ومن أهمها العاصمة "كمبالا" التي تقع على عدّة تلال منخفضة بالقرب من بحيرة فيكتوريا، بها أكبر مركز حضري وتجاري، ومقر الحكومة، تعود أصولها إلى عام 1891، عندما أقام بها ملك بوغندا بلاطه، ثم نمت لتصبح بلدية في عام 1950 وبعد ذلك مدينة في عام 1962، وتلي هذه المدينة أهمية مدينة جنجنا، ثاني أكبر مدينة في أوغندا، وتمثل مركز تجاري رئيسي، تقع قرب سد أوين المقام على بحيرة فيكتوريا الذي تخرج منه معظم مياه النيل، وتندفع المياه من السد لتوليد التيار الكهربائي الذي يمد أوغندا وكينيا بحاجتها من الكهرباء، إضافة إلى مدينة عنتبي التي يقع فيها المطار الدولي وتبعد عن العاصمة بمحود 36 كلم، ومدينة مبالي Mbale، ومدينة ماساكا Masaka، ومبارارا Mbarara وجولو Gulu، الواقعة على الشواطئ الشمالية لبحيرة فيكتوريا على ارتفاع 1310 متر فوق مستوى سطح البحر<sup>2</sup>.

### ثانياً: السمات الحضارية لأوغندا قبل الاحتلال البريطاني

إن تاريخ شعوب الممالك الأوغندية "بوغندا، بونيورو، تورو، أنكولي، أشولي" يسبق إنشاء الدولة الواحدة، ومع ذلك لم يتم توثيق تاريخ تأسيس هذه الممالك وتطورها، إلا بمجيء الأوروبيين<sup>3</sup>، الذين اعتمدوا في ذلك على الروايات الشفوية، إلا أن أغلب النسخ تتفق على ظهورها في وقت واحد، إما في نهاية القرن الخامس عشر أو بداية القرن السادس عشر ميلادي، وقد فوجئ المستكشفون والمنصرون الأوروبيون الأوائل الذين وصلوا إلى المناطق الداخلية من شرق إفريقيا خلال

<sup>1</sup> - علي موسى، مرجع سابق، ص 452.

<sup>2</sup> - Baralas Robert, op. cit. p: 16-17.

<sup>3</sup> - تعود أولى الروايات المكتوبة لممالك البحيرات العظمى إلى منتصف القرن التاسع عشر، مع وصول الغزاة الأوروبيين الأجانب الأوائل.

القرن التاسع عشر، بإيجاد ممالك على رأسها "مملكة بوغندا" ذات نظام حكم تقليدي متطور لم يروه في أي مكان آخر في رحلتهم الاستكشافية للقارة، وأن ما وجدوه لا مثيل له من حيث الإدارة الفريدة والقيادة الفخمة والتنمية الاقتصادية، وكيف عرفت تنظيم نفسها في وحدات سياسية واجتماعية أكثر تماسكا.

### 1- سياسيا:

يرجح المؤرخون أن أوغندا الحالية قد عرفت خلال القرن الرابع عشر ميلادي سيطرة امبراطورية "كيتارا Kitara" والتي امتدت على كامل مناطق البانتو، وعلى الرغم من وجود القليل من الأدلة على "كيتارا"، إلا أن العديد من ممالك منطقة البحيرات الكبرى، تدعي بارتباطها التاريخي<sup>1</sup>.

وعند نهاية القرن الخامس عشر غزا المنطقة شعب حامي قادم من الشمال من ضفاف نهر النيل، يعرف باسم "باهيما Bahima" وأقام هيمنة على الأجناس التي وجدوا أنها تمتلك الأرض والذين كانوا زنوجا من نوع مشابه لأولئك السكان الأصليين من الباغندا والبوسوجا وأطاح بأسياذ كيتارا، وتبني لغة البانتو وثقافتها<sup>2</sup>.

وخلال القرن السادس عشر تأسست ممالك أخرى كبوغندا، أنكولي، تورو ومملكة بونيورو التي كانت أهم تلك الممالك وأقواها، ولكن منذ بداية القرن الثامن عشر دخلت هذه المملكة مرحلة من الاضطرابات، ما جعلها تفقد بعض المناطق كمنطقة بودو والأراضي المحيطة بها، لصالح مملكة بوغندا، التي عرفت وقتها توسعا كبيرا، حيث أخضعت كل من غومبا، كياغوي، بوسيغا، بيلميزي وسياغو<sup>3</sup>، بل تفوقت حتى على مملكة بونيورو التي كانت تابعة لها<sup>4</sup>، وأصبح لها حق التصرف في باقي الممالك الأخرى<sup>5</sup>.

<sup>1</sup>- Jamie Stokes, Op, Cit, p: 728.

<sup>2</sup>- Frederick Pollock, **The Law Quarterly Review**, Vol. 20-25, Stevens and Sons Limited, London, 1909, p: 158-9.

<sup>3</sup>- J.P. Chrétien. **L'Afrique des grands lacs**. Flammarion, Paris, 2000. Pp: 132-133.

<sup>4</sup>- H. Médard. **Le royaume du Buganda**. Karthala, 2007. P 48.

<sup>5</sup>- Robert Pickering Ashe. **Two kings of Uganda**. 2<sup>em</sup> ed, frank cass and company Limited, London, 1970, p: 49-52.

## الفصل الأول: المنطلقات التاريخية

تجدر الإشارة إلى أن النظام السياسي القائم هو النظام الملكي المركزي، فقد كان كيان الدولة كله يدور حول الملك الذي يلقب بـ "الكاباكا Kabaka" فهو المسؤول الأول عن تسيير شؤون المملكة، بحيث يوجد على رأس الهرم، وله برلمان خاص يساعده في الإدارة، أطلقوا عليه اسم "لوكيكو Lukiko"، ثم يليه مباشرة موظفان هما الـ "كاتيكيرو Katikiro" أو الوزير الأول، والـ "كيمبوجوي" ، ويقوم الأول بإدارة شؤون المملكة<sup>1</sup>، بما في ذلك جمع الضرائب التي كانت تجمع بطريقة منظمة، ويقوم الثاني بالإشراف على بعض القطاعات المتعلقة بالتعليم، التجارة والصناعة<sup>2</sup>.

وقد كانت الخدمة العسكرية في أغلب الممالك الأوغندية خاصة مملكة بوغندا، التزاما قانونيا لعدة قرون، وامتلاكها جيشا نظاميا مجهزة بالأسلحة النارية، ما سمح لها بالحصول على الضرائب من بعض الممالك المجاورة<sup>3</sup>، وللمملكة خزينة يلقب رئيسها بـ "أميوانيكا Omuwanika" ونظام قضائي محلي يديره رئيس القضاة يدعى "أوميلاميزي Omulamuzi"، وكان نظامها القضائي التقليدي، متطورا ومنظما بشكل جيد مع آلية للاستئناف من القرارات التي يتخذها زعماء العشائر إلى محكمة الكاباكا، التي تمثل هيئة الاستئناف العليا وقرارها نهائي<sup>4</sup>.

وفيما يخص التقسيم الإداري لمملكة بوغندا فإننا نجد أنها كانت مقسمة إلى عشر "سازات" أي مقاطعات، يرأس كل منها حاكم يسمى بـ "باسازا Basaza"، مهمته تطبيق العدل والمحافظة على النظام وسلامة بنايات المقر الملكي، كما من شأنه تنظيم صفوف الجيش وقت الحرب<sup>5</sup>، وقد كان على "باسازا" مقاطعة "كابادانو" أن ينوب عن الملك في حكم المملكة في المناسبات المختلفة، وذلك بحكم تواجد المقاطعة في المقر الملكي، كما كان لـ "باسازا" مقاطعة "بوسوجو" مهمة التكفل بأبناء

---

<sup>1</sup> - رالف لنتون، شجرة الحضارة، ج3، ترجمة: أحمد فخري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010، ص 105. انظر أيضا:

- Taylor, John: **The growth of The Church in Buganda**. An Attemp at Understanding Scm. press, London, 1985, p: 21.

<sup>2</sup> - رالف لنتون، مرجع سابق، ص 105.

<sup>3</sup>- Ian Leggett, **Uganda**, An Oxfam Country Profile, Uganda, 2001, p: 15.

<sup>4</sup>- N. Apollo Kakubuya: Op, Cit, P: 03.

<sup>5</sup> - رالف لنتون، مرجع سابق، ص 105..

## الفصل الأول: المنطلقات التاريخية

الملك الذين كان يتحتم عليهم الإقامة في مقاطعته، وكان لهذه المهمة مركز عظيم الأهمية، وفي المقابل كان "باسازا" مقاطعة "بوسيدا" أمينا على المقابر الملكية، ويبدو أن منصبه هذا كان المنصب الوراثي الوحيد في عائلة معينة<sup>1</sup>.

وينقسم كل فرع من فروع المقاطعات إلى أقسام صغيرة بحجم القرية تدعى "ميريكا"، يدير شؤونها حاكم يعرف بـ "موتونغالا" ولديه مندوب خاص لدى حكومة الكاباكا. وقد وصل عدد سكانها مع نهاية القرن التاسع عشر حوالي 1328 ميريكا، وإلى جانب هذه الأخيرة، تنتشر في مملكة بوغندا العشائر التي يحكمها حاكم يلقب بـ "موغندا"، الذي من مهامه مناقشة القضايا الهامة، ويساعده في مهامه مسؤولان، أحدهما مكلف بقضايا العدل والثاني بمثابة رجل دين مكلف بالمسائل التي تخص الحياة اليومية<sup>2</sup>.

أما بخصوص الأسرة المالكة، فالملاحظ أنها كانت تحيا حياة مختلفة، في نواح كثيرة عن حياة عامة الشعب، فقد كانت تتكون من الملك والملكة الوالدة والملكة الأخت، وكان لكل منهم وخصوصا الملك، شيء من الصفة الإلهية، بحيث يجب على أي إنسان يقترب منه أن يختر ساجدا أمامه، وفيما يخص الزواج فإن الملك لا يخضع لقيود بل كان يملك عددا لا يحصى من الزوجات اللاتي كن يقدمن إليه كهدايا، كما كانت أرفعهن شأنًا هي التي اختارها أبوه لتكون زوجة له، وكانت جميع الزوجات يعشن في مقر الملك وتخضعن لرقابة شديدة لضمان شرعية الأبناء<sup>3</sup>.

وعند وفاة الملك يعقد اجتماع يحضره الوزراء والحكام الأوصياء وأكبر أبناء الملك، ثم يعلنون موت الملك لكافة الشعب بإطفاء النار المقدسة التي كانت دائمة الاشتعال عند مدخل مقر الملك<sup>4</sup>.

---

<sup>1</sup>- Semakula Kiwanuka, **A history of Buganda: From the foundation of the kingdom to 1900**. Longman, London. Pp: 125-126.

<sup>2</sup> - منصف بكاي، دراسات وأبحاث في تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء، دار الأمة، الجزائر، 2017، ص 74-75.

<sup>3</sup> - رالف لنتون، مرجع سابق، ص 108.

<sup>4</sup>- J. Roscoe. **The Buganda: An account of their native customs and beliefs**. Op, Cit, P: 187.

## الفصل الأول: المنطلقات التاريخية

وقبل تنصيب الكاباكا الجديد، تصبح أمه أي الملكة الوالدة هي المسؤولة عن تسيير شؤون المملكة لمدة ستة أشهر، أما الملك الجديد في هذه الفترة فإنه يكون في مرحلة حداد على أبيه، وبانتهاء هذه الفترة، تقام حفلة التتويج بأداء الملك وأخته لليمين قبل تولي السلطة<sup>1</sup>

### 2- اقتصاديا:

اعتبرت أوغندا "لؤلؤة إفريقيا"، نسبة لوصف الرحالة هنري هاملتون ستانلي، وذلك لأن ممالكها وخاصة منها مملكة بوغندا كانت الأكثر تحضرا من بين ممالك إفريقيا الشرقية والوسطى، ولكثرة خيراتها واستحواذها على موارد اقتصادية هائلة تتمثل في العاج والحديد والماشية<sup>2</sup>.

ومن الناحية الاقتصادية نجد أن ممالك أوغندا، كانت تعتمد أساسا على الزراعة وإنتاجها لأنواع مختلفة من المحاصيل، كالموز الذي يعتبر من المصادر الرئيسية في وجباتهم اليومية<sup>3</sup>، وزراعة أحد أنواع أشجار التين، كما أن لممارسة الزراعة بين ممالك أوغندا آثارا هامة في نظمهم الحياتية، وذلك من خلال مساعدتهم على الاستقرار في أماكن ثابتة<sup>4</sup>.

عُرفت أوغندا بطابعها التجاري، كتجارة العاج وريش النعام مع مناطق الجوار، خاصة مع التجار العرب والسواحليين<sup>5</sup>، كما أن شعب مملكة بوغندا كان أول الشعوب اتصلا بالعرب القادمين من ساحل إفريقيا الشرقي، وفي هذا السياق يشير السير هاري هاملتون جونستون إلى أن الوجود العربي في المنطقة كان منذ أربعينيات القرن التاسع عشر<sup>6</sup>.

<sup>1</sup>- Jack Goody. **Succession to high Office**. Cambridge University Press, London, 1966. P: 125-126

<sup>2</sup>- J.P. Chrétien, op. cit. p: 133.

<sup>3</sup>- Ipid, p: 42.

<sup>4</sup>- رالف لنتون، مرجع سابق، ص 101.

<sup>5</sup>- H. Médard. Op. cit. p: 190.

<sup>6</sup>- Hamilton, Hary. Johnston: **The Uganda protectorate**. Vol. 2, Hutchinson & CO. London, 1902, P: 21.

## الفصل الأول: المنطلقات التاريخية

وقد أقام العرب في أوغندا عدّة مراكز تجارية، كما أن نشاطهم قد زاد بالمنطقة بصفة خاصة بعد أن نقل السيد سعيد إمام مسقط، عاصمة ملكه إلى جزيرة زنجبار<sup>1</sup> سنة 1832<sup>2</sup>، وعلى هذا الأساس، تم عقد أول معاهدة تجارية بين التجار العرب ونظرائهم البوغنديين سنة 1852، وأخرى بين التجار المصريين والملك موتسا الأول<sup>3</sup> سنة 1856 بغرض تنشيط التجارة في المنطقة، وقد ترتب عنها استقرار جالية عربية على ضفاف البحيرات مما وسّع نشاطها التجاري مع بعض القبائل الأوغندية مثل النيامويزي، كما توافد على المنطقة الأوربيون الذين أبرموا اتفاقيات تجارية، منها التي أبرمها المستكشف سبيك مع التجار البوغنديين سنة 1862<sup>4</sup>.

وعليه عرفت مملكة بوغندا ازدهارا كبيرا، فقد كان أبناءها من الحرفيين، ينتجون ما يحتاجونه من السلع وما تحتاجه القبيلة والسوق معا بناءً على الموارد المتاحة<sup>5</sup> خاصة في عهد الملك موتسا الأول (1856-1884)، الذي قام بإنشاء مستودعات خاصة بالنسيج قصد تسويقها خارج المملكة<sup>6</sup>،

---

<sup>1</sup> - زنجبار: اسم يطلق على مجموعة جزر تابعة لتنزانيا في شرق إفريقيا، الجزر الرئيسية التي تشكل أرخبيل زنجبار هي أنغوجا وجزيرة بمبا وتومباتو ومافيا، من بين 52 جزيرة من الجزر، منها 27 جزيرة صغيرة تتوزع حول بمبا، وزنجبار أصله كلمة عربية محرفة أصلها بر الزنج. انظر: عماد علو، القوى البحرية والتجارية في الخليج العربي خلال العصور الإسلامية، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2017، ص 315.

<sup>2</sup> - محمد عبد المنعم يونس، مرجع سابق، ص 27.

<sup>3</sup> - الملك موتسا الأول **King Mutesa I** (1856-1884): الحاكم الثلاثون لبوغندا في سلالة حاكمة بدأت في حكم المملكة خلال القرن الخامس عشر، كان مصدر ومركز حيوية ونشاط مملكته، تكمن أهمية موتسا الأول في حقيقة أنه أعطى شكلا لتطلعات شعبه من خلال تسيير المملكة، فقد أثرى بلاده بتشجيع التجارة مع العرب وغيرهم، مما يدل على انفتاح المنطقة سلميا على حضارات وثقافات جديدة، واستنادا لذلك فقد تم الاعتراف بحكمة الملك موتسا الأول على نطاق واسع خاصة فيما تعلق بجلّ خلافات جيرانه. للمزيد انظر:

- Baralás Robert, op. cit. p 21. See Also Taylor, Johnm, Op, Cit, p: 20.

<sup>4</sup> - منصف بكاي، مرجع سابق، ص 78.

<sup>5</sup> - Ian Leggett, Op. cit. p: 15.

<sup>6</sup> - منصف بكاي، مرجع سابق، ص 78.

كما كانوا يستخدمون في مبادلاتهم التجارية الودع كوحدة نقدية، بالإضافة إلى استعمالهم للأوزان والمقاييس والمكاييل ذات نظم موحدة، إلى جانب النظام العشري في التقييم والحساب<sup>1</sup>. وفي الجانب المالي نشير إلى أن جباية الضرائب كانت تتبع نظاماً مختلفاً، حيث لا تفرض إلا عندما تفرغ الخزينة الملكية، ويحدد لها ستة موظفين في كل مقاطعة من المقاطعات، ويتم تعيينهم من طرف الأسرة الحاكمة بالإضافة إلى الوزير الأول، أمين المفتشين وحاكم المقاطعة، وكان جباة الضرائب هم من يحددون قيمة الضريبة التي يجب أن تدفعها المنطقة، مع الأخذ بعين الاعتبار عدد البيوت التي تحتويها المقاطعة، و السماح بمدة شهرين بين تقرير الضريبة وجمعها بهدف إعطاء الوقت الكافي للمزارعين حتى يتسنى لهم الوقت لتجهيز السلع اللازمة<sup>2</sup>.

### 3- اجتماعيا:

تشير العديد من المصادر الأجنبية إلى تطور ورفي ممالك أوغندا منهم الرحالة "بيرتون" عندما اخترق مملكة بوغندا في منتصف القرن التاسع عشر، أثناء رحلته إلى الشمال لاكتشاف المنابع العليا للنيل، إذ اندهش لما رآه من مبانيها الجميلة وطرقها المنتظمة، ومزارعها الراقية التي شبهها بالريف البريطاني، بالإضافة إلى ما كتبه "مارجري بيرهام Margery Perham" في وصفها لزيارة لوغارد الأولى إلى بوغندا حيث كان هو الآخر مذهلاً، بعد ما شاهده من فراغ وبدائية في مسيرته، من درجة الحضارة التي وجدها في مملكة بوغندا، من أسوار عالية، وملابس سكانها الطويلة المصنوعة من القطن، وتنظيم مساكنهم، وصفاتهم المتمثلة في الكرم والأخلاق المحترمة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - حلمي محروس إسماعيل، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر من الكشوفات الجغرافية إلى قيام منظمة الوحدة الإفريقية، ج1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص 109.

<sup>2</sup> - H. Médard. Op. cit. p: 265.

<sup>3</sup> - David. E. Apter, **The Political Kingdom in Uganda: A Study of Bureaucratic Nationalism**, Princeton University Press, Oxford, 1961, p: 29.

## الفصل الأول: المنطلقات التاريخية

عرفت شعوب ممالك أوغندا منذ ما قبل الاستعمار تنظيماً اجتماعياً متطوراً محكماً بقوانين مدنية<sup>1</sup>، ويتشكل المجتمع من ثلاث طبقات وهي أفراد العائلة المالكة والعامّة والعبيد، وتتميز الطبقة الأولى المتمثلة في العائلة المالكة بعدد أفرادها الكبير بسبب تعدد الزوجات الذي كان بمثابة القاعدة المتبعة كمظهر من مظاهر إبداء هيبتهم، وتليهم الطبقة الثانية "العامّة" التي كانت تنظم في شكل العشيرة ويكون على رأس كل منها زعيم يختاره مجلس الشيوخ، وكانت العشيرة تنقسم إلى عدد من العشائر الفرعية، أما الطبقة الثالثة المتمثلة في العبيد فهم في الغالب يكونون من أسرى الحرب، أو من الأطفال المرهونين من آباءهم كضمان لتسديد ديونهم، إلا أنهم في المجمل كانوا يعاملون معاملة حسنة خاصة منهم المرأة التي تصبح حرة إذا أنجبت طفلاً من سيدها، إلا أن الرجال من العبيد كانوا يقدمون كقرايين بشرية نظراً لما تتطلبه الطقوس الدينية في المملكة<sup>2</sup>.

والجدير بالذكر الإشارة إلى أن للماشية مكانة خاصة في المجتمع البوغندي لما لها من دور في تحديد مكانة صاحبها من خلال ما يملكه من رؤوس الماشية، وأن رعيها كان لجماعة خاصة من العناصر الحامية تسمى هيمّا Hima<sup>3</sup>، كما نجد أن السكان الأصليين في المنطقة يمارسون الحرف اليدوية، إلى جانب حرفة الزراعة، التي تمتاز النساء بممارستها بالإضافة إلى مسؤولية إعداد الطعام الذي يتكون أساساً من الموز والبطاطا<sup>4</sup>.

وتتميز مساكن السكان بالنظافة مقارنة بأكوخ القبائل الأخرى، إذ يلاحظ البيت أن من حوله الأشجار ومحيط بسياج من النبات والزهور، كما كانوا يحرصون على كس البيوت وحرق القمامات

---

<sup>1</sup> - جوزيف كي زاربو، تاريخ إفريقيا السوداء، القسم الثاني، ترجمة يوسف شلي الشام، وزارة الثقافة، دمشق، 1994، ص 960.

<sup>2</sup> - رالف لنتون، مرجع سابق، ص 103-104.

<sup>3</sup> - H.Medard.Op. cit. p: 64.

<sup>4</sup> - محمد عبد المنعم يونس، مرجع سابق، ص 85-86.

## الفصل الأول: المنطلقات التاريخية

عند غروب الشمس<sup>1</sup>، وفيما يخص مسكن الملك أو الكاباكا فإنه يختلف عن بقية المساكن في المملكة من حيث طول وعرض المبنى<sup>2</sup>.

أما بخصوص العقيدة الأولى للأوغنديين، فالملاحظ أن أرض أوغندا بقيت حتى القرن التاسع عشر موثلاً للقبائل الوثنية فقد غلب على عقيدتهم عبادة ظواهر ما فوق الطبيعة بالإضافة إلى اعتمادهم الأعمال السحرية واستخدام كهنة المعابد في التنبؤ بالغيب، والدين بمملكة بوغندا يتمحور حول عبادة الموتى، ففي زعمهم أن الروح بعد مرور أعوام قلائل تعود لصاحبها، وكان الإله "موكاسا Mukasa" الذي كان مرتبطاً ببحيرة فيكتوريا أهم الآلهة، اعتقاداً منهم بأنه هو من يأتي بالسّمك ويتحكم في العواصف، كما أن ديانتهم هذه كانت تتسم بعبادة سيئة وهي تقديم القرابين البشرية واعتبارهم إياها كجزء من عبادة الآلهة العظيمة<sup>3</sup>.

ومنذ النصف الأول من القرن التاسع عشر عرفت أوغندا اتصالاً ببعض التجار العرب المسلمين، الذين سعوا إلى كسب ثقة السكان، وكان أحمد بن إبراهيم من أوائل التجار العرب الذين دخلوا مملكة بوغندا عن طريق مملكة كاراجوي سنة 1844م، الذي عمل على نشر الدين الإسلامي بين السكان، كما لقي بترحيب الملك "سوننا كاباكا" وهو ما ساهم في إقبال الشعب على اعتناق الدين الإسلامي<sup>4</sup>.

مارس التجار العمانيون إلى جانب نشاطهم التجاري تعليم اللغة العربية، خاصة بعد اعتلاء الملك موتسا الحكم، الذي اعتنق الإسلام وحفز الكثير على اعتناقه، بل شجع الدعاة من العرب والسواحليين على الاستمرار بالدعوة إلى الإسلام، وكان ذلك قبل وصول البعثات التنصيرية المسيحية، التي ارتبطت هي الأخرى بترسيخ الاستعمار<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - محمد عبد المنعم يونس، مرجع سابق، ص 86.

<sup>2</sup> - J.P. Chretien. *L'Afrique des grands lacs*. Op. cit. p 42.

<sup>3</sup> - رالف لنتون، مرجع سابق، ص 110-112.

<sup>4</sup> - John Milner Gray, «Ahmed bin Ibrahim- The first Arab to reach Buganda», *The Uganda journal*, september 1947, vol II, No 2, pp: 80-97.

<sup>5</sup> - منصف بكاي، مرجع سابق، ص 84.

نستنتج مما سبق، أن أغلب الممالك الأوغندية قدمت أمثلة استثنائية للسلطات المركزية والتسلسل الهرمي الاجتماعي والسياسي، يؤكد على تباين المنطقة مع مناطق الجوار، وأن هذه السمات الحضارية توحى بشخصية ثقافية مميزة، على الأقل في الحالة التي تمت ملاحظتها فيها بشكل مباشر خلال القرن التاسع عشر من طرف المنصرين والتجار والمستكشفين الأوروبيين. ولعل ذلك ما جعلها محطة جذب وتنافس أوروبي امبريالي كبير.

### ثالثاً: أوغندا في اهتمامات السياسة الأوروبية

ظلت أوغندا والمناطق الداخلية من شرق إفريقيا مجهولة بالنسبة للأوروبيين إلى غاية منتصف القرن التاسع عشر، وبالوصول إلى منطقة البحيرات الكبرى، والتعرف على بوغندا التي كانت تمثل أكبر ممالك إفريقيا الوسطى وأكثرها تطوراً وازدهاراً، وُلد الاهتمام الأوروبي الإمبريالي بالمنطقة، وبدلوا جهوداً كبيرة لاستغلال إمكاناتها، بدءاً بجعلها مجالاً للمشروع التنصيري، بين بريطانيا وفرنسا، ثم التحاق ألمانيا بعد إدراكها أهمية الاستحواذ على المنطقة، في دعم اقتصادها.

### 1- الكشوف الجغرافية الأوروبية لأوغندا

إن محاولة اكتشاف هذه المناطق تعود إلى العصور القديمة وحتى إلى الوسطى والحديثة إلا أنها دائماً ما كانت تنتهي عند حدود أعالي نهر النيل، الذي ارتبطت به أوغندا وشغلت أذهان الكثير من المفكرين والمستكشفين وحتى التجار والسائحين حول كيفية الوصول إليها، وقد قامت عدّة رحلات استكشافية للمنطقة، وكان أول من عنى بأمر النيل واستكشاف منابعه في العصور الحديثة، الاسكتلندي جيمس بروس James Bruce<sup>1</sup> الذي تسلم سنة 1768 من الحكومة البريطانية تصريح

---

<sup>1</sup> - جيمس بروس James Bruce (1730 - 1794): رحالة اسكتلندي شهير، زار الجزائر سنة 1763 بصفته قنصلاً، ثم ارتاد المناطق الداخلية من إفريقيا وبقي فيها لما يقرب تسع سنوات لاكتشاف نهر النيل، وبلد الحبشة، عاد إلى أوروبا سنة 1774، وبعد اثني عشر عاماً من قدومه من إفريقيا، كتب كتابه "رحلات لاكتشاف مصدر النيل Travels to Discover the Sources of the Nile في السنوات 1768 - 1773"، والذي نشر في خمسة مجلدات، ورغم ما لقيه الكتاب من مهاجمة وتشكيك في مصداقيته إلا أنه حظي بشعبية كبيرة جعلته مصدراً مهماً. انظر:

## الفصل الأول: المنطلقات التاريخية

بداية رحلته، التي توجه فيها إلى الإسكندرية، ثم إلى غندار عاصمة الحبشة، وكان بروس حريصا على تسجيل وبدقة كل ما يتعلق بتاريخ وجغرافية المنطقة، وفي سبتمبر من عام 1772، اتخذ بروس طريقه بتتبع مجرى نهر النيل، إلى أن وصل إلى ملتقى النيلين الأبيض والأزرق، وحسب تقديره أن المنبع الوحيد لنهر النيل هو النيل الأزرق<sup>1</sup>.

والجدير بالذكر الإشارة إلى أن جميع المحاولات التي أقدم عليها المستكشفون الأوروبيون كانت تنتهي دائما عند منطقة السدود، التي كان اجتيازها يعتبر ضربا من الخيال، ويعزى إلى الحاكم المصري "محمد علي"<sup>2</sup> إرسال أول بعثة استكشافية لنهر النيل سنة 1839م، برفقة الضابط الفرنسي تيبوت، انطلقت من مصر واجتازت منطقة السدود، ووصلت أقصى الجنوب حتى بلغت خط عرض 30-06<sup>0</sup> شمالا، وبعثة كشفية أخرى عام 1841 و1842م مصحوبة من قبل اثنين من الفرنسيين "D'Arnaud و Sabatier"، والألماني "Ferdinand Werne"، وصلوا إلى المنطقة المجاورة لغندوكرو Gondokoro على خط العرض الشمالي 42-04<sup>0</sup>، وقد نشر "دارنو" خريطة لهذا المسار، حملت

---

- John Anderson, **A History of Edinburgh from the Earliest Period to the Completion of the Half Century 1850: With Brief Notices of Eminent or Remarkable Individuals**, Fullarton & Co, London, 1856, p: 276.

<sup>1</sup>- Harry Johnston. **The Nile Quest**, Lawrence and Bullen, London, 1903, p: 77-78.

<sup>2</sup>- محمد علي (1769-1849): حكم مصر في الفترة ما بين 1805 إلى غاية 1848 أي بعد جلاء الفرنسيين من البلاد، لتعرف مصر مرحلة جديدة من الصراع بين كل من المماليك والعثمانيين والبريطانيين، تحالف محمد علي مع الدولة العثمانية واستطاع التخلص من المماليك وصد الحملة البريطانية، ليصبح سيد مصر بلا منازع، ثم ساعد الباب العالي في إخماد الثورة الوهابية في شبه الجزيرة العربية، أدى ذلك إلى نمو طموح محمد علي وأراد أن يخلق لنفسه جيشا منضبطا، يستطيع من خلاله غزو المناطق المجاورة، وتحقيقا لهذه الغاية عمل على استغلال الأفراد الأجنبية كالفرنسيين وإرسالهم لمرافقة الحملات الاستكشافية، والتي كانت الأولى من نوعها. للمزيد انظر:

- محمد عزة دروزة، العرب والعروبة من القرن الثالث حتى القرن الرابع عشر الهجري، دار اليقظة العربية، دمشق، 1959، ص

## الفصل الأول: المنطلقات التاريخية

مجرى نهر النيل الأبيض جنوباً، وكتب Werne عن هذه الرحلة أنها كانت ممتعة، إذ زودها بخريطة من الخرطوم إلى غوندوكورو<sup>1</sup>.

واللافت للانتباه أن المحاولات الاستكشافية لمنابع نهر النيل قد أثارت حافزا لدى الرحالة والمغامرين الأوروبيين على استكشاف المناطق الداخلية لشرق إفريقيا، وعليه فقد نظمت الجمعية الجغرافية الملكية، بدعم من الحكومة البريطانية، سلسلة من الحملات الاستكشافية بين منتصف أربعينيات وأواخر ستينيات القرن التاسع عشر، وقد تم تسليم مسؤولية الاستكشافات إلى رجال لديهم خبرة في علوم عدة، ولاسيما الضباط السابقون في الجيش الهندي الذين كانوا على دراية كبيرة بالشرق<sup>2</sup>.

وبهذه الطريقة أرسلت جمعية الإرساليات البريطانية الدكتور الألماني "جون لودفيج كرافف John Ludwig Krapf" الذي نزل في جانفي 1844م إلى ممباسة<sup>3</sup>، ونبه إلى وجود بحيرة عظيمة في أونياموزي، وفي عام 1849م تمكن من اكتشاف جبل إجون عند الحدود الشرقية لأوغندا<sup>4</sup>، مع إعداد تقرير مفصل عن رحلته وإرساله للجمعية الجغرافية الملكية البريطانية في لندن، الذي استطاع من خلاله تحريك الأوروبيين ودفعهم إلى ضرورة التوغل نحو القارة الإفريقية، خاصة وأن تقريره كان يحتوي على معلومات مهمة عن جغرافية منطقة شرق إفريقيا.

وفي السياق ذاته نشير إلى تأييد الحكومة البريطانية لحملة الضابط ريتشارد بيرتون Richard Francis Burton<sup>5</sup> وجون سبيك John Hanning Speke، بعد أن وقع عليهما الاختيار من

<sup>1</sup>- Harry Johnston. **The Nile Quest**, Op, Cit, pp 95- 100. See Also A. J. Herbertson, Op, Cit, p: 292.

<sup>2</sup>- Jean-Pierre Chrétien: **The Great Lakes of Africa, Two Thousand years of History**. Translated: Scott Straus. Zone Books. New York. 2003. P: 203.

<sup>3</sup>- Tucker Alfred. R: **Eighteen years in Uganda East Africa**. Vol 1, Cornel University, London, 1911. Pp: 1-2.

<sup>4</sup>- محمد علي الهام، مرجع سابق، ص 238.

<sup>5</sup>- ولعل ما جذب انتباه بيرتون هي قصص منصري مومباسا، التي على إثرها أعد مخططا يهدف إلى اكتشاف المنبع الحقيقي لنهر النيل، وأرسله للجمعية الجغرافية الملكية، التي أعطته الموافقة والأموال بمساندة وزارة الخارجية وشركة الهند الشرقية لتجهيز رحلته

## الفصل الأول: المنطلقات التاريخية

طرف الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية، اللذين سافرا إلى ساحل شرق إفريقيا واستطاعا القيام بحملات كشفية واسعة على الساحل والمناطق القريبة منه<sup>1</sup>، بحيث تمكنا من اكتشاف نهر أوجيجي وإعداد تقرير عن إمكانية التجارة في المناطق الداخلية<sup>2</sup>.

في نهاية عام 1857 وصل بيرتون وسيك إلى Unyamwezi أونيامويزي أين استقبلهما عرب زنجبار بكثير من اللطف والمجاملة، وقد كان هذان المستكشفان أول أوروبيين وصلا إلى هذه النقطة، وأكدوا على أن نهر أوجيجي لا علاقة له بمنابع نهر النيل، وفي هذه الأثناء أصيب بيرتون بالحمى، وعجز عن مواصلة مسيرة الاستكشاف، لتنتقل بذلك الرحلة الاستكشافية إلى Speke<sup>3</sup>، الذي سار في بعثة صغيرة باتجاه الشمال بمساعدة العرب السواحيلين، وفي 03 أوت 1858 استطاع أن يدرك البحيرة العظيمة التي رأى أنها لا بد أن تكون المنبع الرئيسي للنيل، واستفسر من السكان الأصليين عن اسم البحيرة، فأجابوا "Nyanza"، ولهذا المصطلح أضاف اسم فيكتوريا نسبة لملكة إنجلترا<sup>4</sup>.

---

الاستكشافية انطلاقا من ساحل زنجبار بحثًا عن البحيرة العظيمة، وقد دعا بيرتون للانضمام إلى هذه الحملة سبيك Speke كملازم له. للمزيد انظر:

- Harry Johnston. **The Nile Quest**, Op, Cit, p: 118

<sup>1</sup> - وصل المستكشفون إلى زنجبار مع نهاية عام 1856. ثم قاموا بزيارة بيمبا ومومباسا أين اقترح سبيك إحضار بعثتهم الاستكشافية إلى مومباسا والبدء في البحث عن البحيرة عبر كليمنجارو. تطبيقا للتعليمات الأصلية للجمعية الجغرافية الملكية التي كانت: "الهدف الأكبر للرحلة الاستكشافية هو اختراق الأراضي الداخلية، من كيلوا أو أي مكان آخر على الساحل الشرقي لأفريقيا، وشق الطريق إلى بحيرة نياسا الشهيرة". إلا أن بيرتون وجد أن عرب كيلوا كانوا يعارضون بشدة اختراق الرجال البيض للداخل في هذا الاتجاه، لذلك قرر اختيار الحظ الأقل مقاومة في باجامويو، والسير على طول الطريق إلى أوجيجي. للمزيد انظر:

- Harry Johnston. **The Nile Quest**, Op, Cit, Pp: 271-272.

<sup>2</sup> - Roland, Oliver: **The Missionary Factor in East Africa**, 1<sup>nd</sup> edition, Longmans, London, 1965, pp: 7-8.

<sup>3</sup> - Tim Jeal, **Explorers of the Nile: The Triumph and THE Tragedy of a Great Victorian Adventure**, Yale University Press, London, 2011, p: 85. See Also John Hanning Speke: **Journal of the discovery of the source of the Nile**. Harper & Bros. New York. 1868

<sup>4</sup> - A. J. Herbertson, Op, Cit, p: 293.

## الفصل الأول: المنطلقات التاريخية

وعلى هذا الأساس باشر سبيك بالعودة لإنجلترا وإثر وصوله قدم تقريرا عن منطقة البحيرات الكبرى لاسيما عن ممالك بونيورو، كراجوي وبوغندا، وأخذ يروج لفكرة إنشاء مستعمرة في هذه الأقاليم، مؤكدا على أهمية المنطقة وما وجده في شعبها من تقدم كبير إلى جانب ما تتميز به المنطقة من ثراء شعبها وكذا خصوبة التربة، التي بإمكانها سد حاجاتهم الاقتصادية وتكون سوقا جديدة للسلع الأجنبية<sup>1</sup>.

ورغم ما وصل إليه سبيك من اكتشاف وما أثارته رحلته من الإعجاب والحماس إلا أن الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية صحبها الكثير من الشك في صحة ما زعمه سبيك، لذلك أوفدته برفقة جرانت Grant<sup>2</sup>، اللذين بدأ رحلتهم من الساحل عام 1860م، وسارا نحو الشمال الغربي عابرين في طريقهما نهر كاجيرا ومخترقين مملكة كاراجوي، وصولا إلى مملكة بوغندا، أين التقيا بالملك موتيسا الذي حاول تقليل عزمتهما في إتمام رحلتهم، إلا أن سبيك عزم على مواصلة الرحلة، ففي عام 1862م بلغ مخرج نهر النيل من الجهة الشمالية حيث توجد سلسلة من مساقط المياه التي تخرج مباشرة من بحيرة فيكتوريا، التي سماها بشلالات ريون<sup>3</sup>، ثم قصد مملكة أنويورو، ثم شمالا مخترقا بلاد أتشولي ولانجو<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - Lysle E. Meyer, **The Farther Frontier: Six Case Studies of Americans and Africa 1848-1936**, Associated University Press, London, 1992, p: 69.

<sup>2</sup> - جرانت Grant (1827 - 1892): مستكشف إسكتلندي، انضم إلى الجيش الهندي، وقام بدور بارز في حرب السيخ الثانية (1848 - 1849)، وكان في الخدمة في وقت التمرد الهندوسي عام 1857، عاد إلى إنجلترا عام 1858، وفي السنة الموالية طلبت منه الجمعية الجغرافية والحكومة البريطانية مرافقة سبيك إلى إفريقيا، والتي كانت أهم رحلاته الاستكشافية، حيث تم خلالها حل مشكلة منابع النيل . انظر:

- Biographie Coloniale Belge, Tome 1, **Institut Royal Colonial**, Belge, 1948, p: 440.

<sup>3</sup> - يصف سبيك شلالات ريون، بالمشهد الأكثر إثارة للاهتمام الذي شاهده في إفريقيا، وقد كانت هذه أبعد نقطة لسبيك باتجاه الشرق فيما يتعلق باكتشاف النيل، إذ يعترف في كتابه أنه فاته الكثير من خلال عدم المرور عبر بوسوجا لرؤية الزاوية الشمالية الشرقية للبحيرة، ولو فعل ذلك، لكان قد أوضح في البداية الجزء الأكثر إثارة للجدل حول جغرافية بحيرة فيكتوريا.

<sup>4</sup> - Harry Johnston. **The Nile Quest**, Op, Cit, P: 160.

ولمواصلة عملية الكشف الجغرافي لمنطقة البحيرات، عرضت الجمعية الجغرافية على صمويل بيكر Samuel Baker<sup>1</sup> بحكم عمله في مصر ومعرفته بالمناطق الاستوائية، أن يتقدم في النيل جنوباً، باحثاً عن سبيك وجرانت وعند وصوله إلى غندكرو في فبراير عام 1863م التقى بسبيك الذي أخبره أن هناك بحيرة أخرى في الغرب لم تكتشف بعد، وتسمى لوتاجيزي Luta Najizi في بونيورو<sup>2</sup>، كما رسم له خريطة توضيحية تبين موقعها، وأوصاه ببذل جهده في استكشافها لما لها من أهمية كبيرة في إتمام الكشف الواقعي للنيل، وعليه سار بيكر وزوجته إلى الجنوب ثم إلى الغرب إلى أن وصلا إلى البحيرة التي أطلق عليها بحيرة ألبرت وكان ذلك في 14 مارس 1864م<sup>3</sup> تكريماً لزواج الملكة فيكتوريا، وكان أول أوروبيين شاهدا البحيرة، ومن هناك تتبعا النهر مشرقين حتى بلغا المساقط المائية التي تعترض نيل فيكتوريا وأطلقا عليها اسم شلالات مرشيزيون تكريماً لرئيس الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية<sup>4</sup>.

وعليه فقد اعتبرت الحكومة البريطانية بيكر كواحد من أعظم مستكشفي النيل وأن ما قام به مهم للغاية، إذ حصل بيكر إثر ما قام به على وسام الفروسية، وهو تمييز كان من الممكن أن يُمنح لسبيك أو جرانت، وعموماً نتيجة استكشافات هؤلاء إلى غاية 1865، فيما يتعلق بالخرائط المنشورة، وضحت شكل ومساحة فيكتوريا نيانزا تقريباً، جنباً إلى جنب مع منفذ نهر فيكتوريا في شلالات ريبون، كما تم تعيين مسار نهر فيكتوريا (مع عدد كبير من الفراغات) من شلالات ريبون إلى الطرف الشمالي لبحيرة ألبرت نيانزا، ورغم ما قام به سبيك وجرانت وبيكر من استكشافات،

---

<sup>1</sup> - صمويل بيكر Samuel Baker (1821-1893): مهندس انجليزي، عُرف كمستكشف، كانت جل استكشافاته في إفريقيا وعند عودته إلى إنجلترا تم تكريم بيكر بشكل كبير، حصل على وسام فارس وأرسل إلى مصر، حيث كلفه الخديوي بقمع تجارة الرقيق وإقامة تجارة منتظمة، وفي وقت لاحق واصل عمله الاستكشافي والبحثي في قبرص وسوريا والهند واليابان والولايات المتحدة، ألف كتاب الحيوانات البرية وطرقهم Wild Beasts and their ways. انظر:

- William Elson, **Junior Highschool Literature**, vol 1, outlook Verlag GmbH, Germany, 2020, p: 42.

<sup>2</sup>- Biographie Coloniale Belge, Op, Cit, p: 441.

<sup>3</sup>- Harry Johnston. **The Nile Quest**, Op, Cit, Pp: 167-184. See Also Samuel Baker: **Albert N'yanza, Great Basin of the Nile Sources**. Vol 2. J. B. Lippincott and Co. London. 1868.

<sup>4</sup> محمد علي إلهام، مرجع سابق، ص 239.

## الفصل الأول: المنطلقات التاريخية

اعتبرت الأهم آنذاك لما سدته من فراغ في خرائط إفريقيا الوسطى، إلا أن منابع النيل الحقيقية ومساحة البحيرات الاستوائية ظلت مشكلة لم يحل إلا جزء منها.

وبالموازاة مع هذا استطاع الاسكتلندي دافيد ليفنجستون David Livingstone<sup>1</sup> مع نهاية 1856م من عبور القارة من الغرب إلى الشرق وفي نهاية 1866م توجه إلى منطقة البحيرات العظمى للتأكد من منابع النيل الحقيقية، إلا أنه اضطر للعودة إلى أوجيجي في سنة 1871م بسبب المرض وتوفي بعد سنتين من ذلك، بعد أن أكد أن بحيرة تنجانيقا هي منبع النيل<sup>2</sup>، كما أنه يعتبر الأب الروحي للاستكشافات الأوروبية في إفريقيا، خاصة وأنه كان يركز في رحلاته على البحث عن الأنهار الصالحة للملاحة، وكذا دعوته لفتح أبواب المناطق الداخلية لإقامة مراكز تجارية.

وفي السياق ذاته تجدر الإشارة إلى رحلة المغامر الأنجلو-أمريكي هنري ستانلي Henry Morton Stanley<sup>3</sup>، بعد أن استطاع إقناع أصحاب صحيفتي "تليغراف" و "نيويورك هيرالد"

---

<sup>1</sup> - دافيد ليفنجستون David Livingstone (1813 - 1873): مستكشفاً ومنصراً اسكتلندياً، ولد في اسكتلندا ونشأ مسيحياً متديناً، في سن العشرين قرر أن يكرس حياته لنشر الدين المسيحي في البلاد الأجنبية، وفي سنة 1840 تاهل ليفنجستون ليكون منصراً طبياً، انضم إلى جمعية لندن التبشيرية وأعلن عن رغبته في الاعتناء بأجساد وأرواح الناس، في البداية أراد العمل في الصين، لكن عندما حالت الحرب دون ذلك، تم إرساله إلى إفريقيا، وفيها حقق شهرة كبيرة لعمله كمنصر ومستكشف، كان لرحلاته إلى مناطق مجهولة من الداخل الإفريقي هدفان، الأول نشر المسيحية والثاني هو فتح طرق تجارية جديدة، وبعد من أوائل الغربيين الذين عبروا إفريقيا من الساحل إلى الساحل، اكتشف نهر الزامبيزي وبحيرة تنجانيقا، حصل من جمعية بويال الجغرافية على الميدالية الذهبية من عام 1853 إلى عام 1869، له كتاب بعنوان الرحلات والبحوث التبشيرية في جنوب إفريقيا 1857، يصف فيه رحلته عبر القارة من الساحل الغربي عبر نهر الزامبيزي إلى الساحل الشرقي، ويتحدث فيه عن تجارة الرقيق في شرق إفريقيا. انظر:

- **Explorers and Exploration**, Vol 6, Marshall Cavendish, New York, 2005, pp 413 - 417.

<sup>2</sup> - Moorhead, Alan. **Le Nile blanc**. Presses de la cité, paris, 1961, pp: 45-47.

<sup>3</sup> - هنري مورتون ستانلي Henry Morton Stanley (1811 - 1904): مستكشفاً وصحفي أمريكي ولد في ويلز، يعد في نظر الغربيين من أهم المستكشفين، فقد جعلته كتبه ومقالاته العديدة من المشاهير، نظراً لإنجازاته البارزة، ولعل أهمها حل أحد آخر الألغاز العظيمة للاستكشاف الإفريقي، حول منبع النيل، وتبع نهر الكونغو إلى غاية ساحل المحيط الأطلسي، ومن ناحية أخرى عُرف ستانلي بمعاملته السيئة والوحشية للأفارقة واستغلالهم من خلال إجبارهم على استخراج المطاط من الأشجار انظر :

## الفصل الأول: المنطلقات التاريخية

بالتعاون معاً لتمويل رحلته الاستكشافية بهدف حل المشكلات والتساؤلات السابقة، حيث قام أولاً بالدوران حول بحيرة فيكتوريا سنة 1875م، ثم حول بحيرة تنجانيقا عام 1876م، سالكا في ذلك طريق طابورة<sup>1</sup>، بعد أن منعه الألمان من اتباع طريق Unyamwezi القديم، ما جعله يرتاد أعالي النيل عن طريق الكونغو، عبر الغابات الكثيفة بين المياه الصالحة للملاحة ومنحدرات بحيرة ألبرت، وقد أسفرت هذه الرحلة عن اكتشاف جبال القمر الحقيقية "روينزوري" في 24 مايو 1888، والمسار الكامل لنهر سيمليكي، وبحيرة ألبرت إدوارد أحد منابع النيل الغربية، وأقصى جنوب غرب خليج فيكتوريا نيانزا<sup>2</sup>.

ورغم الصعوبات التي قابلت ستانلي خلال رحلته الاستكشافية، فقد استطاع التغلب عليها بل والوصول إلى معلومات ونتائج نذكر منها:

- موافقة سبيك في طرحه بخصوص بحيرة فيكتوريا أنها بحيرة واحدة متصلة مع فروعها التي تخرج منها.
  - نفي ما توصل إليه لفنجستون وبرتون على أن البحيرة مجموعة من البحيرات الصغيرة<sup>3</sup>.
  - توضيح أن نهر لوالابا هو نفسه نهر الزائير، وأن بحيرة فيكتوريا هي المنبع الحقيقي لنهر النيل<sup>4</sup>.
- والجدير بالذكر الإشارة إلى أن الحركة الاستكشافية التي عرفتها منطقة البحيرات الكبرى وأوغندا في الفترة ما بين منتصف القرن الثامن عشر إلى بداية القرن التاسع عشر، ما هي إلا تسجيلاً علمياً واستكشافاً بالنسبة للأوروبيين، أما من ناحية المعرفة بالمنطقة، فقد كان العرب على معرفة بها، حتى وأنهم لم ينجحوا في تأسيس ممالك أو إمارات لهم، إلا أنهم استطاعوا إقامة علاقات ومراكز تجارية، استفاد منها أغلب الرحالة والمستكشفين الأوروبيين في كتابة تقاريرهم، التي كانت عبارة عن وصف متأثر بالرؤية المهنية والثقافية لكل منهم عن المنطقة، ومع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر

---

- Jim Pipe, **Great Explorers: Discovering the world**, Oxford University Press, Oxford, 2008, pp: 24-25.

<sup>1</sup>- Bourges, Hervé, et Claude, Wauthier. Op. Cit. p: 279.

<sup>2</sup>- Harry Johnston. **The Nile Quest**, Op. Cit. P: 261.

<sup>3</sup> - محمد علي إلهام، مرجع سابق، ص 240.

<sup>4</sup>- Jim Pipe, Op, Cit, pp: 24-25.

## الفصل الأول: المنطلقات التاريخية

ارتبطت الحركات الكشفية بالبعثات التنصيرية في استكشاف ما تبقى مجهولا من المناطق الداخلية لمنطقة البحيرات الكبرى، كما أصبح المنصرون هم الرواد الأوائل لحركة الكشف الجغرافي في المنطقة.

### 2- البعثات التنصيرية لأوغندا:

أرسلت جمعية الإرساليات المسيحية البريطانية CMS<sup>1</sup> عام 1843م المنصر الألماني جون لودفيج كرابف الذي وصل ممباسة بحلول سنة 1844م<sup>2</sup>، وفي السنة نفسها قام بتأسيس مركز تنصيري برابيا في أوغندا، وقد استطاع كرابف تحويل بعض القبائل الوثنية إلى الديانة المسيحية، وذلك بعد تعلمه للغة السواحلية، كما عمد زميليه "يوهان رييمان Johan Rebmann" و "جون إرهاردت John Ernhardt" بعد أن أخذوا معهما تصريحاً من جمعية الكنيسة التنصيرية التي ينتمون إليها، بالبحث عن أماكن صالحة لإقامة مراكز تنصيرية في الأقاليم الداخلية من شرق إفريقيا<sup>3</sup>، إلا أن كرابف وزميليه عجزوا عن جذب الأهالي إليهم وذلك لأن التنصير في هذه المناطق واجه تحدياً من جانب المسلمين، وعليه فإنهم اضطروا للعودة إلى أوروبا، وبهذا يكون النشاط التنصيري خلال العقد السادس قد توقف<sup>4</sup>.

ومع سنة 1875م استؤنف النشاط التنصيري وبدأ وفود الإرساليات المسيحية يصل إلى المنطقة، وكان ذلك مع وصول ستانلي إلى مملكة بوغندا في 8 مارس من السنة نفسها، أين التقى بالملك موتسا الذي أحسن ضيافته<sup>5</sup>، ولأن الملك معروف باهتمامه بالأمور الدينية، فإنه كان كثيراً ما

---

<sup>1</sup> - أطلق هذا الاسم على "جمعية الكنيسة التنصيرية Church missionary Society" التي تأسست في لندن عام 1799م وقد كانت أول الهيئات البروتستانتية الانجليزية اهتماماً بالتنصير في إفريقيا الشرقية والوسطى. للمزيد انظر:

- Jean-Pierre Chrétien: **The Great Lakes of Africa, Two Thousand years of History.** Op, Cit, p: 208.

<sup>2</sup>-Tucker, Alfred. Op, cit. Pp: 1-2.

<sup>3</sup>- Ronald, Oliver, **The Missionary Factor in East Africa**, op, cit, pp: 7-8.

<sup>4</sup> - محمد علي إلهام، مرجع سابق، ص 239.

<sup>5</sup>- Macqueen, Peter: **In Wildest Africa.** USB Library London, 1999. P: 47.

## الفصل الأول: المنطلقات التاريخية

يدخل في مناقشات بخصوص ما يلقاه من تعاليم المسيحية، فقد أبدى ارتياحه للدين المسيحي، بل رغب في تقديم تعاليم جديدة للناس، لذلك طلب من ستانلي دعوة المنصرين<sup>1</sup> من أوروبا<sup>2</sup>.

وفي السياق ذاته نشير إلى أن دعوة ستانلي بإرسال المزيد من البعثات التنصيرية لأوغندا قد لقيت تأييداً كبيراً، حيث أقبل الشعب البريطاني على التبرع من أجل تأسيس إرسالية مسيحية في أوغندا، وقد تم تقديم المبلغ إلى جمعية الكنيسة التنصيرية عام 1876 في مقابل إلزامها بإرسال بعثتين الأولى إلى كاراجوي والثانية إلى أوغندا، كما طلبت اللجنة من المنصرين أن يسلكوا طريق إفريقيا الشرقية، وقد تطوع للعمل كل من الضابط البحري شير جولد سميث والمهندس ألكسندر ماكاي Alexander M. Mackay<sup>3</sup> والقس ويلسون والمهندس المعماري أونيل وجون سميث<sup>4</sup>، وعليه فقد وصل

---

<sup>1</sup> - الجدير بالذكر الإشارة إلى أن شخصية موتيسا لا يمكن احتواؤها في صيغة بسيطة، أقلها من كل تلك التي تنبثق من العقول الأوروبية، وفيما يخص ترحيبه بالمسيحية، فهو يعتبر جميع الأديان وسيلة وليس غاية، كما رحب من قبل بالإسلام، حيث أنه كان يريد اكتشاف سر قوة أولئك الذين اعتنقوا هذا الإيمان والاستفادة منهم، وما يؤكد لنا هذا هو انقلابه فيما بعد ضد المسيحية بنفس السهولة، بمجرد الطلب منه الخضوع لمعاييرها أو طقوسها، وما يفسر لنا انفتاح موتيسا ورعيته على الأديان والرغبة في التعرف عليها، هو أنه في وقت مبكر من عهده كان هناك فقدان واسع النطاق للثقة في البنية القديمة للوثنية.

<sup>2</sup>- Taylor, John, Op, Cit, pp: 19-20.

<sup>3</sup> - الكسندر ماكاي Alexander M. Mackay (1849-1890): منصر، نشأ في اسكتلندا بالكنيسة الحرة وتلقى تعليمه في جامعة إدنبرة Edinburgh قبل أن يذهب إلى برلين لاكتساب خبرة في الهندسة، تقدم بطلب إلى جمعية الكنيسة التنصيرية سنة 1875 بعد قراءة نداء ستانلي للمنصرين من أجل أوغندا، وفي سنة 1876 انضم للجمعية الكنسية التنصيرية، وكان في الحزب الأول الذي غادر إلى أوغندا والمنصر الوحيد الذي بقي فيها 14 عاماً، يعد من رواد إرساليات الجمعية التنصيرية بأوغندا، لاهتمامه الكبير بنشر الدين المسيحي، فهم "ماكاي" القوة الثقافية والسياسية والعسكرية والدينية وقيمة الملوك والرؤساء الأفارقة، فعمل على كسب ودهم، حيث وعد "موتيسا" عندما كان يخشى من تعدي القوة المصرية عليه بأسلحة أوروبية، ولكن باعتلاء "موانغا" حكم مملكة بوغندا سنة 1885، تغير وضع المسيحيين فيها، بسبب انقلاب الملك ضد المسيحيين ومطاردتهم، توفي بسبب الملاريا في ناسا (تنزانيا) وفي عام 1927 أعيد دفن جثته خارج كتدرائية ناميرمي بكمبالا عاصمة أوغندا. انظر:

- Sophia Lyon Fahs, **Uganda's white man of work: A Story of Alexander M. Mackay**, Young people's missionary movement, New York, 1907, pp: 271-274. See Also Gerald H. Anderson, Op, Cit, p: 423. See Also Alexian Mackay Harrison, A.M. Mackay: **Pioneer Missionary of the Church Missionary Society to Uganda**, Hodder and Stoughton, London, 1890.

<sup>4</sup>- Harry Johnston. **The Nile Quest**, Op, Cit, P: 229. See Also Joseph Dennis Mullins: **The Wonderful Story of Uganda**. Church Missionary Society. London. 1908. PP: 6-7.

## الفصل الأول: المنطلقات التاريخية

الفريق الأول من المنصرين المسيحيين البروتستانت الذي أوفدته جمعية الإرساليات في يونيو 1877م<sup>1</sup>.

وبالموازاة مع ذلك، كان الكاردينال لافيغري Cardinal Lavugerie<sup>2</sup> بحاجة إلى مجال جديد خارج الجزائر لتوسيع نشاطه الكنسي لصالح الإمبريالية الفرنسية، وفي الوقت نفسه كان على علم بنشاط البروتستانت جنوبا، ولمنافسة نشاط جمعية الكنيسة التنصيرية البريطانية في بوغندا، وضع لافيغري خططا مفصلة لمهمة التوغل داخل وسط إفريقيا، وحث على أنه سيكون من المفيد لفرنسا أن يتم تمثيلها في هذه المناطق الشاسعة والتي لا تزال غامضة، من خلال شركة ستكون قادرة على أن تعطي لعملها الحضاري والعلمي الاستمرارية والمدى الذي يجعلها قوية، وقد حظيت أفكاره بموافقة الحكومة الفرنسية، والتصديق عليها في 26 فبراير 1878 بموجب مرسوم من "البابا ليو الثالث عشر"، ولم يضيع لافيغري أي وقت فقد غادر باغامويو في يونيو من السنة نفسها، على رأس حملة تنصيرية مكونة من تسعة آباء، تقدموا معا حتى طابورا Tabora، التي كان من المقرر أن تكون المحطة الأولى، ومن هناك استدار خمسة منهم تحت قيادة "ليفيناك" إلى الشمال الغربي من بوكومبي على الشواطئ الجنوبية لبحيرة فيكتوريا، وأقاموا فيها قاعدة أخرى، ومن ثمة ارسال اثنين منهم إلى بوغندا<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - Taylor, John, Op, Cit, p: 35.

<sup>2</sup> - الكاردينال لافيغري Cardinal Lavugerie (1825 – 1892): منصر فرنسي ابن لأسرة من الطبقة المتوسطة في جاسكوي، درس في معهد سانت سوليس بباريس، وأكمل في عام 1849، وبعد فترة أكاديمية أصبح أسقف من 1867-1863، وسرعان ما أصبح أحد أشهر الأساقفة الفرنسيين ومرشحا لرئاسة ليون الأولية، وقبِل بدلا من ذلك رئيس أساقفة الجزائر التي أسس فيها نظاما تنصيريا سنة 1868، تحت اسم "جمعية الآباء البيض" تعمل على إثارة امتنان الدول الفرنسية من خلال إنشاء دور الأيتام واستعفاف الناس، بهدف إبراز الكاثوليكية المسيحية على أنها رسالة سلام، ليتطور الهدف مع لافيغري، نحو وسط إفريقيا الداخلية وفي جزئها الشرقي والغربي، كان يتمتع بطاقة وأفكار كبيرة، كما أضرت طبيعته الاستبدادية والطموحة والمزاجية بعمله في بعض الأحيان، لكنه لا يزال بلا شك الشخصية الفردية الأكثر نفوذا في إعادة الحياة التنصيرية للكنيسة الكاثوليكية في القرن التاسع عشر. انظر:

- Gerald H. Anderson, **Biographical Dictionary of Christian Missions**, William B. Eerdmans Publishing Co, Cambridge, 1999, p: 387.

<sup>3</sup> - Roland, Oliver: **The Missionary Factor in East Africa**, Op, Cit, pp: 46-48.

## الفصل الأول: المنطلقات التاريخية

اعتمدت سياسة الإرساليات التنصيرية على ممارسة نشاطها من خلال تشجيع العبيد على الهروب من أسيادهم العرب، واللجوء إلى مراكز التنصير التي صارت تستقبلهم وتمنحهم حماية الجمعية، ثم تقوم بتهيئتهم للخدمة عند الأوروبيين دون أجر أو بأجور زهيدة، كما قامت بإعدادهم كي يصبحوا كهنة، فيكونوا أقدر على العمل التنصيري في المناطق الداخلية<sup>1</sup>.

ومما لا شك فيه أن البعثات التنصيرية وجدت بعض الصعوبة في تأسيس مراكز داخل حدود الممالك الأوغندية<sup>2</sup>، وعليه فقد عمدوا إلى انتهاج سياسة التودد، حيث حاول البروتستانت اكتساب عطف الملك موتسا لكي يمهّدوا السبيل لسادتهم من المستعمرين البريطانيين، فألفوا جماعة من الموالين لهم من أهالي البلاد سميت Ba.Ingleza، كما عمل الكاثوليك رداً على هذا، تنظيم المنصّرين لهم في جماعات أطلق عليها اسم Ba.Fransa، للعمل على ضم هذه البلاد للمستعمرات الفرنسية<sup>3</sup>.

والواضح أن الإرساليات البريطانية استمرت في نشاطها رغم نشاط الإرساليات الفرنسية، وقد تمكنت خلال خمسين عاماً من غرس المسيحية ونشر تعاليمها في جميع أنحاء ممالك أوغندا، بل أصبحت البعثات الكاثوليكية تمارس نشاطها في كل من بوغندا وبيونيرو وبوسوجا وإلجون جنبا إلى جنب مع الإرساليات البروتستانتية بهدف القضاء على الدين الإسلامي في المنطقة<sup>4</sup>، كما راقبت هذه الإرساليات بعين القلق نشاط مصر في المنطقة، التي عملت على الحيلولة دون امتداد نفوذها<sup>5</sup>.

الجدير بالذكر الإشارة إلى أن الدين المسيحي كان مناقضاً للمعتقدات الإفريقية، فقد تم تقييم المسيحية والقيم الثقافية الأوروبية الأجنبية المرتبطة بها بشكل سلبي ورفضها من طرف بعض الباغندا

<sup>1</sup> - محمد علي إلهام، مرجع سابق، ص 241.

<sup>2</sup> - Roland, Oliver: **The Missionary Factor in East Africa**, Op, Cit, p: 74.

<sup>3</sup> - محمد عبد المنعم يونس، مرجع سابق، ص 25.

<sup>4</sup> - كان اتحاد البروتستانت مع الكاثوليك ضد المسلمين مؤقتاً، سرعان ما تجدد الصراع حول كسب السلطة السياسية والسيطرة

على الممالك الأوغندية، فقد تصادمت الطافتان المسيحيتان عسكرياً وبشراسة في حرب دينية عام 1892، كانت أوغندا مسرحاً لها. للمزيد انظر الفصل الثاني من هذه الأطروحة.

<sup>5</sup> - محمد علي إلهام، مرجع سابق، ص 242.

التقليديين، باعتبارها ديانة استعمارية فاسدة، لأنها تتضمن الرفض والعصيان لعادات أسلاف البوغنديين والمثل الدينية، مثل الطاعة المطلقة للملك (الكاباكا) من قبل جميع رعاياه الملكيين، واعتباره مصدر فخر، الأمر الذي اعتبرته المسيحية من السلوك البدائي<sup>1</sup>.

إن المنصرين الغربيين حاولوا إظهار الدين المسيحي للسكان المحليين كشكل من أشكال الثقافة الأوروبية، إلا أنه في الحقيقة كان أداة سرية فعالة للإمبريالية والتجسس، استطاعوا من خلاله الترويج لتحيزات فضيحة ضد المسلمين، كما دعوا إلى الطائفية والتعصب والعنصرية، التي ورثوها أساساً من معلمهم المنصرين الأوروبيين، بهدف تقسيم الشعوب وقهرهم، ولحكمهم كأنهم رعايا خاضعون.

### 3 التطلعات الأوروبية للسيطرة على أوغندا

عرفت أربعينيات القرن التاسع عشر، تنامي اهتمام الدول الأوربية بسواحل شرق إفريقيا، على غرار بريطانيا، فرنسا وألمانيا، محاولين في ذلك تطوير علاقتهم بالزعماء المحليين، بل وصل بهم الأمر إلى التنافس فيما بينهم حول الحصول على عقد معاهدات تجارية، تعزز من وجودها في المنطقة. وتضمن لهم السيطرة السياسية والاقتصادية.

والجدير بالذكر هو أنّ بريطانيا استهدفت أولاً القضاء على الوجود المصري في السودان وفي أعالي النيل وفي سواحل إفريقيا الشرقية لتتفرغ للدول الأوروبية التي تنافسها في تلك الجهات، ويعود تحكم مصر في منطقة البحيرات الكبرى إلى عهد محمد علي، وبتولي إسماعيل الخديوي السلطة، اعتمد هو الآخر سياسة توسعية، يهدف من ورائها إلى مد السيطرة المصرية إلى أقصى الجنوب، موجهة بشكل خاص إلى منطقة البحيرات الكبرى، وللقيام بهذه المهمة اختار سنة 1864 المستكشف البريطاني "صمويل بيكر"، بحكم معرفته بالمنطقة واكتشافه "بحيرة ألبرت" أحد منابع نهر النيل<sup>2</sup>، وقد استطاع تأسيس سلطة مصرية في المنطقة، ممثلة بسلسلة من المحطات

<sup>1</sup>- Emmanuel K, Twesigye, **Religion, Politics and Cults in East Africa: God's Warriors and Mary's Saints**, Peter Lang Publishing, New York, 2010, pp: 93-99.

<sup>2</sup>- Lysle E. Meyer, Op, Cit, p: 71-2.

## الفصل الأول: المنطلقات التاريخية

العسكرية، بدأها بضمّ مملكتي أونورو سنة 1872 وبوغندا سنة 1873، مما يعني تأمين المنطقة الاستوائية لصالح مصر<sup>1</sup>.

عرفت المنطقة بعد ذلك تعيين شارل غوردن<sup>2</sup> Charles-George Gordon خلفاً لبيكر على حكم المقاطعة الاستوائية، وقد تم توجيهه إلى إنشاء سلسلة من النقاط العسكرية على طول النيل الأعلى، والتركيز على الحصول على ثقة الزعماء المحليين، مما سيسهل عليهم فرض السيطرة غير المباشرة، والواضح أن حاكم المقاطعة الاستوائية اعتبر الموقف مثاليًا، لدعم المشاريع البريطانية الامبريالية في إفريقيا، وهكذا أصبحت منطقة شرق إفريقيا إضافة إلى المناطق الداخلية مسرحاً لجهود غوردن<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - Taylor, John, Op, Cit, p: 27.

<sup>2</sup> - شارل غوردن Charles- George Gordon (1833-1885): ضابط بريطاني، ولد بمدينة لويتش بلندن، لعائلة تتمتع بعبقرية عسكرية، بحكم والده "هنري ويليام غوردن" كان جنرالاً في الجيش البريطاني، دخل الأكاديمية العسكرية في بلدته الأصلية في سن الخامسة عشرة، وتركها سنة 1852 برتبة ملازم ثان، كانت حملته الأولى 1854 - 1856 إلى شبه جزيرة القرم، وفيها تميز بيقظة لافتة للنظر بالنسبة لسنة، وبمهارة مدهشة في تخمين تكتيكات العدو، وفي سنة 1860 تم إرساله كقائد إلى الصين وانضم إلى قوة المشاة البريطانية، وفي سنة 1874 عينه الخديوي اسماعيل حاكماً عاماً للمقاطعة الاستوائية في جنوب السودان، وفي سنة 1877 شغل منصب الحاكم العام للسودان، وكانت المرة الأولى التي يتم فيها تعيين أجنبي ومسيحي على إدارة هذه المنطقة، ولم يقتصر الأمر على خضوع الإدارة المدنية والجيش لسلطته لإصلاحات كبيرة، بل اختلفت مساحة الأراضي السودانية الموكلة إليه عن المرات السابقة، حيث أصبحت تضم السودان الحالي وجزءاً من شمال أوغندا واليوم وإريتريا وإثيوبيا والساحل الصومالي الشمالي، وبالتالي أصبحت هذه المناطق خاضعة لحكم الرعايا البريطانيين المسيحيين، وتميزت فترة حكم غوردن بنضال طويل ضد تجارة الرقيق والتجار الذين كان لهم اقتصاد عميق في المنطقة، بموجب اتفاقية وقعت مع بريطانيا في صيف 1877، استقال عام 1880، تمركز بعدها في العديد من المواقع الاستيطانية البريطانية، وفي عام 1884 أعاده البريطانيون إلى حكم السودان من أجل إنقاذ القوات التركية المصرية المحاصرة من قبل جيش المهدي، والذي قتل من طرفه في 25 يناير 1885 .  
للمزيد انظر:

- Marie Tabarié, Charles-George Gordon : **Le Défenseur de Khartoum**, Paul Monnerat, Libraire-éditeur, Paris, 1886, pp: 4-60. See Also Alice Moore-Harell, **Gordon and the Sudan: Prologue to the Mahdiyya 1877-1880**, Frank Cass, London, 2001, pp: 5-6.

<sup>3</sup> - Jean-Pierre Chrétien: **The Great Lakes of Africa, Two Thousand years of History**. Op, Cit, p: 206. See Also Lysle E. Meyer, Op, Cit, p: 71-2.

## الفصل الأول: المنطلقات التاريخية

والواقع أن تعاقب هذان البريطانيين على إدارة خط الاستواء لم يكن صدفة بل كان لبريطانيا يد في تنصيب بيكر ثم غوردن مما يدل على أنها كانت تدرك أهمية المنطقة وتسعى لتأمين مصلحتها الخاصة، ولأجل ذلك عمدت إلى التخفي وراء محاربة تجارة الرقيق. والتي استطاعت إلغائها بعد تعيين جون كيرك<sup>1</sup> John Kirk سنة 1873، ممثلاً للحكومة البريطانية في زنجبار.

وفي سنة 1875، حاول الخديوي تنفيذ خطة اقترحها غوردون لضم ميناء على ساحل شرق إفريقيا، وإجراء اتصالات مباشرة مع أوغندا من هناك، لكن جون كيرك احتج على ذلك، وأجبر مصر على سحب حملتها<sup>2</sup>، ليُظهر بذلك لسلطان زنجبار "السلطان برغش" مدى تفاني الحكومة البريطانية في خدمة المنطقة وتحمل مسؤولية الدفاع عن أراضيها<sup>3</sup>.

اللافت للانتباه أن البريطانيين إلى غاية هذا الفترة، استندوا في بسط سيطرتهم على جميع أنحاء المنطقة من خلال سلطان زنجبار بالاعتماد عليه كطريق مختصر للوصول إلى منطقة البحيرات الكبرى، ونفس الأمر حاول استغلاله السلطان برغش لصالحه، بعد أن طلب من وليام ماكينون

---

<sup>1</sup> - جون كيرك **John Kirk** (1832-1922)، عالم طبيعي ومستكشف وإداري بريطاني، درس الطب في إدنبورغ وخدم في الطاقم الطبي المدني في حرب القرم قبل أن يتم اختياره في فبراير 1858 كطبيب، رافق كيرك المستكشف المنصر "دافيد ليفنجستون" على مدى السنوات الخمس التالية، وفي وقت لاحق تم تعيينه وكيلًا بريطانيًا، ثم قنصلًا في زنجبار، خلال فترة حرجة من التوسع الأوروبي في شرق ووسط إفريقيا، بنى استراتيجيته على دعم المصالح المشروعة للسلطان مجيد وخليفه، السيد برغش، حيث سعى لحماية مصالح السلطان من تهديدات القوى الأوروبية المتنافسة، والذي كان خدمة للمصالح البريطانية في المنطقة، وفي سنة 1873 تمكن من إنجاز أهم أعماله، فقد تفاوض على معاهدة مع السلطان برغش، على جعل تجارة الرقيق غير قانونية في جميع أنحاء سيطرة السلطان، والتي لم تشمل جزيرة زنجبار فحسب، بل امتدت أيضا في عمق شرق إفريقيا، حصل كيرك على لقب فارس في عام 1881 وتقاعد سنة 1887. للمزيد أنظر:

- Liebowitz Daniel, **The Phisician and the Slave trade: John Kirk, the Livingstone expeditions and the crusade against slavery in East Africa**, W.H. Freeman and Co, New York, 1999.

<sup>2</sup>- Taylor, John, Op, Cit, p: 28.

<sup>3</sup> - رجب حراز، بريطانيا وشرق إفريقيا من الاستعمار إلى الاستقلال، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1971،

William Mackinnon<sup>1</sup> ربط المناطق الساحلية بالمناطق الداخلية عن طريق السكك الحديدية<sup>2</sup>،

إلا أن وصول

اللورد سالزبوري<sup>3</sup> على رئاسة الوزراء سنة 1878 حال دون تحقيق ذلك<sup>4</sup>.

ورغم تواجد بريطانيا في شرق إفريقيا، وتوطيد جون كيرك علاقته بسطان زنجبار، إلا أن المنطقة لم تسلم من تطلعات باقي الدول الأوروبية الامبريالية، خاصة مع مطلع ثمانينات القرن التاسع عشر، حيث برز بعض الفرنسيين وحاولوا الحصول على موطن قدم في الساحل الشرقي الإفريقي، وربطه

---

<sup>1</sup> - وليام ماكينون William Mackinnon (1823-1893): ولد في 21 مارس وتلقى تعليمه في كاميلتون بأستراليا، ثم انتقل إلى غلاسكو بإسكتلندا، ذهب إلى الهند سنة 1847 مع صديق قديم "روبرت ماكينزي" وأسس شركة تجارية، وأوجدت لها فروعاً في جميع الاتجاهات، في عام 1878 حصل من سلطان زنجبار على عقد إيجار لمنطقة شرق إفريقيا الساحلية، وفي عام 1888 أسس ماكينون "شركة شرق إفريقيا البريطانية" وأصبح رئيسها بدعم من الحكومة البريطانية كوسيلة لتأسيس النفوذ البريطاني في المنطقة، مع الالتزام بالقضاء على تجارة الرقيق ومنع الدول الأوروبية على الحصول على المسافة نفسها من القرب بسطان زنجبار، كان للشركة الامبريالية دور كبير في تدعيم النفوذ البريطاني في أوغندا، فقد روج رئيسها "ماكينون" لبعثة ستانلي لإغاثة أمين باشا، توفي في 22 يونيو 1893، أي قبل فرض الحكومة البريطانية حمايتها الرسمية على أوغندا، يلقب بأبير التجار البريطانيين والأكثر جرأة، لمشاريعه الامبريالية. للمزيد انظر:

- C. E. Buckland, C.I.E: **Dictionary of Indian Biography**. Haskell House Publishers LTD. New York. 1968. P: 264.

<sup>2</sup> - Lugard's: **British East Africa and Uganda**, chapman and hall, London, 1892, p: 2.

<sup>3</sup> - اللورد سالزبوري Lord Salisbury (1830-1903): سياسي بريطاني، تزعم تيار المحافظين عام 1881م بعد وفاة ديزرائيل Disraeli، تقلد عدّة مناصب حكومية منها وزيراً للخارجية ووزيراً أولاً من 1885 إلى 1892م، ومن 1895 إلى 1902م وهي سنوات حاسمة في تاريخ بريطانيا، بنى سياسته الإفريقية حول الاحتفاظ بمصر وتوسيع الحدود البريطانية على طول الساحل، كما حاول التوسع نحو الغرب اتجاه منطقة البحيرات الكبرى (أوغندا) من خلال تنظيمه لاتفاقيات تقسيم منطقة شرق إفريقيا بين بريطانيا وألمانيا. للمزيد انظر:

- Palmowski, Jan. **Dictionary of twentieth century (world History)**, Oxford University press, Oxford, 1997. P: 520.

<sup>4</sup> - Edward, Alpers: **Ivory and Staves in East-Central Africa: Changing Patterns of Interns of International Trade to the Later Nineteenth Century**, Heinemann, London, 1975, p: 58.

## الفصل الأول: المنطلقات التاريخية

بغرب إفريقيا، وهو ما لم يقبله جون كيرك ممثل الحكومة البريطانية في المنطقة، حيث عمد إلى إفشال المشروع الفرنسي التوسعي<sup>1</sup>.

وفي الفترة نفسها، ظهرت ألمانيا بعد تحقيق وحدتها سنة 1871، ترغب هي الأخرى في تكوين مستعمرات فيما وراء البحار، ولعل تأسيس كارل بيترز<sup>2</sup> للجمعية الاستعمارية الألمانية Deutsche Kolonialverein<sup>3</sup> في ديسمبر 1882، وتركيز جهودها نحو دعم الفكر التوسعي الامبريالي، زاد من رغبة الشعب الألماني والتجار وأصحاب رؤوس الأموال في استحواذ ألمانيا على مستعمرات لها خارج أوروبا، وهو ما أدى إلى تأسيس نوادٍ وجمعيات استعمارية، أبرزها شركة الاستعمار الألماني في أبريل 1884م التي ساندت المشاريع الاستعمارية في إفريقيا، ومن جهة أخرى مارست الضغط على الحكومة الألمانية ودعتها إلى ضرورة السعي من أجل الحصول على النفوذ في القارة السمراء، والذي يتحقق بمنافسة بريطانيا وفرنسا وغيرها من الدول الأوروبية الامبريالية في إفريقيا<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - جلال يحيى، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص 303.

<sup>2</sup> - كارل بيترز **Carl Peters (1856-1918)**: استعماري امبريالي ألماني من الدرجة الأولى، اكتسب هذا الفكر أثناء إقامته في لندن سنة 1880، وعند عودته إلى ألمانيا سنة 1883، مارس ضغطا كبيرا على وزارة الخارجية والمستشار بيسمارك على ضرورة وأهمية تأسيس مناطق نفوذ لألمانيا فيما وراء البحار، ورغم رفض المستشار، إلا أنه ظل متمسكا بمهدفه، وقد حققه من خلال شركة شرق إفريقيا الألمانية التي وفرت له رأس المال. للمزيد انظر:

-Arne Perras, **Carl Peters and German Imperialism 1856-1918 A Political Biography**, Clarendon Press, Oxford, 2004.

<sup>3</sup> - الجمعية الاستعمارية الألمانية Deutsche Kolonialverein (The German Colonial Society)، تحتل هذه الجمعية موقعا مركزيا في تاريخ التوسع الاستعماري الألماني فيما وراء البحار، نشأت عام 1882 باسم رابطة المستعمرات الألمانية، سعت إلى إقناع المستشار الألماني "فون أوتو بسمارك" بضرورة الحصول على ممتلكات أجنبية للرايخ، وفي عام 1887 اندمجت جمعية المستعمرات مع جمعية الاستعمار الألماني، وهي الهيئة التي أسسها كارل بيترز في عام 1884 لتشكيل امبراطورية في شرق إفريقيا، عملت كمدافع رئيسي عن المستعمرات الخارجية. للمزيد انظر:

- Arthur J. Knoll and Lezis H. Gann, **Germans in the Tropics: Essays in German Colonial History**, Greenwood Press, New York, 1987, p: 19.

<sup>4</sup>- Roland, Oliver and Mathieu, **Grevasse, History of East Africa**, Vol.1, Oxford university press, Oxford, 1963. P: 435. See Also Arne, Perras, Op. Cit, pp: 35-38.

## الفصل الأول: المنطلقات التاريخية

نستنتج مما سبق أن منطقة شرق إفريقيا والبحيرات الكبرى، باتت تحي توترا إمبرياليا فضيغًا، بسبب تطلعات الدول الأوروبية وتنافسها حول الحصول على مناطق استراتيجية تخدم مصالح حكوماتهم وشعبهم على حساب السكان المحليين، ومع ذلك بقيت بريطانيا ترتكز في سياستها على توطيد علاقتها بسلطان زنجبار، كسياسة حذرة خاصة في المسائل التي قد تورطها في ارتباطات تفوق إمكاناتها أو لا تحظى بتأييد البرلمان، إضافة إلى أنها كانت تعتقد أن تواجد الدول الأوروبية في المنطقة يقتصر على النشاط التجاري دون الرغبة في القيام بالسيطرة السياسية، لذلك لم تكن بحاجة إلى تغيير كبير في إستراتيجيتها الامبريالية.

## الفصل الثاني:

إخضاع أوغندا للحماية البريطانية 1894 وردود الفعل المحلية عليها

أولا التكالب البريطاني والألماني حول أوغندا.

ثانيا إعلان الحماية البريطانية على أوغندا 1894.

ثالثا ردود الفعل المحلية.

## الفصل الثاني:

### إخضاع أوغندا للحماية البريطانية 1894م وردود الفعل المحلية

لفهم التطورات التي أدت إلى تدهور الأوضاع في أوغندا، لابد من توضيح مسار الأحداث التي أدت إلى تعيين حدود مجال النفوذ في منطقة شرق إفريقيا، والتي شهدت قبل ذلك تنافسا حادا بين الدول الأوروبية، بدأ بتواجد بريطانيا على سواحل شرق إفريقيا بسفن حربية تعمل ضد تجارة الرقيق ومن ثم التوغل إلى الداخل، مستعينة في ذلك على تقوية علاقتها بسُلطان زنجبار لحماية مصالحها، ولكن بحصول الألمان على موطئ قدم في المناطق الداخلية من شرق إفريقيا وبروز نزعة امبريالية أثناء مؤتمر برلين 1884م ظهر صراع في المنطقة من أجل تحديد أملاك سلطان زنجبار والسعي نحو السيطرة على المناطق ذات الأهمية كأوغندا، وهو ما تجلّى في عقد عدّة اتفاقيات مثل معاهدة 1886 ومعاهدة هليوغلانند 1890 والتي تمثل بداية إخضاع أوغندا للسيطرة البريطانية.

إلا أن هذا لا يعني أن التوغل الأجنبي في المنطقة وإخضاعها للسيطرة الاستعمارية، قد تم بسهولة دون مقاومة، بل إن الممالك الأوغندية كانت واعية بما يكفي، حيث عبرت عن رفضها من خلال عدّة انتفاضات ومقاومات أكدت من خلالها على تمسك الفرد بأرضه ونظامه القبلي التقليدي.

وهنا نتساءل، كيف كان التنافس الامبريالي بين بريطانيا وألمانيا على أوغندا؟ وما هي إستراتيجية بريطانيا للاستحواذ على أوغندا؟ وإلى أي مدى نجح السكان المحليون في التعبير عن رفضهم للسيادة البريطانية؟

### أولا التكالب الاستعماري البريطاني والألماني على أوغندا

شهد الثلث الأخير من القرن التاسع عشر زيادة المصالح الأوروبية في شرق إفريقيا بما في ذلك منطقة البحيرات الكبرى، حيث عرفت عدّة أحداث وتحركات، تمخّض عنها صراعٌ بخصوص التوسع الاستعماري والحصول على مجال النفوذ<sup>1</sup>، بل أصبحت المنطقة هدفا أساسيا تسعى كل من بريطانيا، فرنسا وألمانيا إلى ضمها إليها، لما عرفته من ثروات وخيرات طبيعية، وكذا وجود منابع النيل الرئيسية بها.

### 1- النزاح الامبريالي البريطاني والألماني على مناطق النفوذ في شرق إفريقيا:

تعتبر الكشوفات الجغرافية والنشاط التنصيري ومحاربة تجارة الرقيق من أبرز العوامل التي مهدت الطريق لبريطانيا<sup>2</sup>، من أجل التغلغل إلى داخل أوغندا وتكوّن بذلك علاقات ودية مع رؤساء القبائل متخفية تحت رداء حتمية إلغاء تجارة الرقيق، تحقيقاً لمشروعها الاستعماري الخفي المتمثل في غزو المنطقة واستغلالها طبيعيا وبشريا واستراتيجياً<sup>3</sup>.

ركزت السياسة البريطانية في هذه الفترة، على علاقاتها الطيبة بين السلطان وجون كيرك حامي المصالح البريطانية في المنطقة، التي هيأت للأخير الفرصة للاستحواذ على نفوذ كبير في بلاط زنجبار،

---

<sup>1</sup> - لفهم تطور الأحداث بمنطقة البحيرات الكبرى، أو غيرها من المناطق المستعمرة، لا بد أن يكون لدينا تصور واضح لما تشير إليه المصطلحات الامبريالية، ولعل أهم ما يقابلنا عند دراستنا لمواضيع التنافس الامبريالي والاستعمار، مصطلح "مجال النفوذ Sphere of influence"، وإذا تمعنا في الظروف التي نشأ فيها هذا المصطلح، فإننا نجد أنها لا ترتبط بأي معنى محدد، سوى أن بإمكان الدولة الاحتفاظ لنفسها بالحق في استبعاد القوى الأوروبية المنافسة لها من الأراضي التي لها أهمية سياسية أو استراتيجية بالنسبة لها، وقد خدم هذا المصطلح غرضه، وأصبحت المناطق الاستوائية فيما بعد "محميات Protectorates" و"مستعمرات التاج Crown Colonies"، للمزيد أنظر:

- Sir F. D. Lugard: **The Dual Mandate in British Tropical Africa**. William Blackwood and Edinburgh. London. 1922. P 32.

<sup>2</sup> - A. Adu Boahen, **General History of Africa: Africa under colonial domination 1880-1935**, Vol. 7, James Currey, California, 1990, p 15.

<sup>3</sup> - Lugard's, **British East Africa and Uganda**, Op, Cit, p 17.

## الفصل الثاني: إخضاع أوغندا للحماية البريطانية 1894 وردود الفعل المحلية

و ضمان التفوق والنفوذ المطلق الذي أسست له بتحكمها السياسي والاقتصادي في المنطقة من خلال مكافحتها لتجارة الرقيق باسم الإنسانية<sup>1</sup>.

غير أن بريطانيا لم تتمكن من الاستحواذ على المنطقة لوحدها لأكثر من هذه الفترة، لأن ألمانيا عام 1884م نزلت إلى ميدان التسابق الاستعماري واستندت في ذلك على نمو نشاطها التجاري في إفريقيا الذي أسفر عن نمو روح استعمارية ورغبة فائقة في الاستحواذ على مستعمرات في القارة، كما عرفت هذه المرحلة تصاعد النزعة الامبريالية<sup>2</sup> في أوساط الشعب الألماني وزيادة نفوذ التجار وأصحاب رؤوس الأموال والمستكشفين ومطالبتهم لنواب الرايخشتاغ بضرورة الضغط على الحكومة لإيجاد مستعمرات لألمانيا فيما وراء البحار، وهو ما دفع المستشار الألماني "فون أوتو بسمارك Otto Von Bismarck"<sup>3</sup> للإذعان لمطالب الشعب<sup>4</sup> واتخاذ خطوات فعالة، من خلال توجيه ألمانيا نحو طريق الاستعمار والامبريالية بعد ما كان من معارضي سياسة التوسع الألماني خارج أوروبا<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - رجب حراز، مرجع سابق، ص 52.

<sup>2</sup> - "الامبريالية Impérialisme": مأخوذة من الأصل اللاتيني (imperium)، وهي عقيدة إيديولوجية وسياسية، بدأت هذه السياسة تظهر مع النازية تحت مسمى (Welt machtrapolitique)، وحسب نيكروما فإن الامبريالية هي آخر وأعلى درجات الرأسمالية، وقد ظهر مصطلح الامبريالية عام 1917م. للمزيد أنظر:

- Cordellier Serge, **Le dictionnaire historique et géographique du 20<sup>e</sup> siècle**, Édition la découverte, paris, 2007, pp 353-354.

<sup>3</sup> - "أوتو فون بسمارك Otto Von Bismarck" (1815-1898): سياسي ألماني، درس القانون والعلوم السياسية، حصل على الدكتوراه سنة 1835، كان من المهتمين بالجمال السياسي والدبلوماسي، عينه الإمبراطور ويلهلم الأول في سنة 1862 كرئيس وزراء ووزير خارجية بروسيا، نجح في تحقيق الوحدة الألمانية التي طالما حلم بها. للمزيد أنظر:

- Frank Preston, Stearns, **The life of prince Otto Von Bismarck**, J.B. Lippincott Company, London. 1899.

<sup>4</sup> - يجب أن نشير هنا إلى اختلاف المؤرخين في تفسير تحوّل السياسة البسماركية من معارضة للاستعمار إلى تأييد تام له، فإن Taylor يرى أنه من العبث الاعتقاد بأن بسمارك رفض التغاضي عن طموحات الشعب الألماني، والقول أن الرأي العام هو من فرض عليه تبني السياسة الاستعمارية إلى جانب بعض التجار والمغامرين، إنما قد تكون هذه التيارات المختلفة قد حوّلت اتجاه السياسة الألمانية أما ألمانيا البسماركية فلم تكن دولة برلمانية وإنما كانت دولة أوتوقراطية لا يسمح فيها لعدد قليل من المتحمسين

## الفصل الثاني: إخضاع أوغندا للحماية البريطانية 1894 وردود الفعل المحلية

وفقا لتعليمات بسمارك، قام القنصل العام "ناشتيغال Nachtigal" خلال شهري أبريل وماي بمد السيطرة الألمانية على الطوغو والكاميرون، وبهذه الخطوة أدرك الإمبرياليون البريطانيون وعلى رأسهم رئيس القسم الإفريقي "بيرسي اندرسون Percy Anderson" ووكيل الوزارة المساعد "فيليرس ليستر Viliers Lister" جدية الألمان في بسط نفوذهم على أجزاء مختلفة من إفريقيا، الأمر الذي دفع الحكومة البريطانية إلى ضرورة التحرك لتغيير سياستها التقليدية المطبقة في شرق إفريقيا<sup>2</sup>. وفي الفترة نفسها كان "هنري هاملتون جونستون H. H. Johnston"<sup>3</sup>، قد وصل إلى منطقة كليمنجارو قصد دراستها، بدعم من الجمعية الجغرافية البريطانية، حيث استطاع إبرام عدة معاهدات مع "ماندارا Mandara" رئيس قبيلة موشي<sup>4</sup>، وفي سبتمبر عقد معاهدة مع زعماء "تافيتا Tvita"، التي أتاحت له حق امتلاك الأرض واستغلالها<sup>5</sup>.

الاستعماريين بتحويل السياسة الخارجية، لأن بسمارك كان يرى أن خريطة إفريقيا تقع في أوروبا، ومن جهة أخرى ترى Mary أن السبب في هذا التحول هو رؤية بسمارك زيادة حدة التنافس والصراع بين القوى الأوروبية على إفريقيا وأمله في تصاعد المد الاستعماري بهدف إضعاف كل من فرنسا وبريطانيا وصراف نظرها عن أوروبا التي هي أحد أهدافه الرئيسية، وبالتالي التوسع فيما وراء البحار أصبح ضرورة لنقل ألمانيا إلى السياسة العالمية والتمكن من السيطرة على وسط القارة الأوروبية. للمزيد راجع:

- A.J.P. Taylor, **The Struggle for Mastery in Europe: 1884-1918**, Oxford University Press, Numbai, 1954. See Also Townsend, M.E, **the Rise and Germany's Colonial Empire, 1884-1918**, New York, 1930.

<sup>1</sup>- H. A. L Fisher, **A History of Europe**, Eyre and Spottiswoode, London, 1938, p 1051.

<sup>2</sup> - رجب حراز، مرجع سابق، ص 60.

<sup>3</sup> - هاري هاملتون جونستون Harry Hamilton Johnston (1858-1977): مستكشف وعالم نبات بريطاني، أحد أكثر الأوروبيين معرفة بإفريقيا في العصر الحديث، والداعي دائما إلى توسيع مناطق نفوذ بريطانيا، كان يتقن اللغة السواحيلية ولغة البانتو جيدا، كتب أكثر من أربعين كتاباً عن إفريقيا، كما كان له دور فعال في تأسيس كل من الجمعية الملكية الإفريقية وجامعة كلية لندن لدراسات شرق إفريقيا. للمزيد انظر:

-James A. Cassada, **Sir Harry Johnston: A Bio-Bibliographical Study**, Basler Afrika Bibliographien, Switzerland, 1977, p 9.

<sup>4</sup>- Lwin, Evans: **The German and Africa Their Ains on The Dark Continent and How They Acquired Their African Colonies**. Cassel and Company, London, 1915. P: 176.

<sup>5</sup>- Roland Oliver and Gervase Mathew, Op, Cit, 1963, p: 367.

## الفصل الثاني: إخضاع أوغندا للحماية البريطانية 1894 وردود الفعل المحلية

ولما وصل التنافس الأوروبي الإمبريالي على إفريقيا أوجّه، دعا المستشار الألماني "بسمارك" إلى ضرورة الاجتماع لوضع قوانين دولية من شأنها تنظيم الملاحة والتجارة في إفريقيا، وقد عُقد المؤتمر بداية منتصف نوفمبر 1884م، واختتم في 26 فبراير 1885م، بمشاركة أكثر من أربع عشرة دولة، تحت إشراف الحكومة الألمانية، تم فيه دراسة بعض مشاكل إفريقيا الوسطى والغربية، وقد ضم القرار النهائي الصادر عن المؤتمر سبعة فصول<sup>1</sup> تضمنت 38 مادة<sup>2</sup>.

وبما أن بسمارك كان رئيساً للمؤتمر، فقد عمل على أن تعود قراراته بالفائدة على ألمانيا أكثر من غيرها، لذلك ألزم الدول الأوروبية في المادة 34 من وثيقة برلين، أنه يتوجب على أي دولة أوروبية عند احتلالها لأي جزء من أجزاء الساحل الإفريقي أن تخطر بذلك الدول الموقعة على وثيقة برلين لمناقشة ذلك قبل التصديق عليه<sup>3</sup>.

وفي هذه الفترة ما بين نوفمبر إلى ديسمبر من سنة 1884م، كان كارل بيترز قد عقد عدة معاهدات مع رؤساء بعض المناطق الساحلية من شرق إفريقيا، واهتم أن يكون نص هذه الاتفاقيات واضحاً ويقر باستقلالية المناطق وعدم تبعيتها لسلطان زنجبار، تفادياً لمعارضة بريطانيا، علاوة على ذلك حصل جون كيرك في 6 ديسمبر 1884م من سلطان زنجبار، على تصريح يقر فيه تبعية المنطقة للحكومة البريطانية، ولا يمكن لأي دولة أخرى حماية أي جزء من أراضيه دون إبلاغ بريطانيا

<sup>1</sup> - للاطلاع على قرارات مؤتمر برلين، انظر:

- Arthur Berriedale Keith: **The Belgian Congo and the Berlin Act**. Clarendon Press. Oxford. 1919. PP 57-65.

<sup>2</sup>- Hertslet, Edward, **The Map of Africa by Treaty**, Vol. 1, 23 Feb 1885, Doc, No. 17, Her Majesty's Office. London, 1894, pp: 20-40. See Also Wolfgang J. Mommsen, Stig Förster and Ronald Robinson, **Bismarck, Europe and Africa: The Berlin Africa Conference 1884-1885 and the Onset of Partition**. Oxford University Press. London. 1988. PP 1-32.

<sup>3</sup>- Charles Prestwood, Lucas: **The Partition and Colonization of Africa**, Clarendon Press, Oxford, 1922, pp: 82-83.

## الفصل الثاني: إخضاع أوغندا للحماية البريطانية 1894 وردود الفعل المحلية

أو موافقتها، إلا أن هذا لم يمنع من صدور مرسوم الحماية الألمانية<sup>1</sup> على الأجزاء التي حصل بموجبها كارل بيترز على اتفاقيات تفر بخصوعها للحماية الألمانية<sup>2</sup>.

وقد علم السلطان برغش بذلك بعد شهر من إصدار المرسوم، وهو ما لم يقبله، فقد ندد واعتبر أن ما قامت به ألمانيا هو اغتصاب لأراضيه وقام بتعزيز قوات إضافية للمنطقة، بإيعاز من الحاكم الإنجليزي "جون كيرك" لإعاقة الألمان في توغلهم والحد من عمليات الضم، حيث أرسل بعض قواته تحت قيادة الحاكم العسكري "ماثيو Mathews" إلى منطقة التلال بالقرب من كلمنجارو وهي المنطقة التي تضم كل من قبيلة شاغا، تافيتا وأروشا، وقام بتأسيس مراكز عسكرية وإدخالها رسمياً في إطار أملاك سلطان زنجبار<sup>3</sup>، كما قام جون كيرك بمراسلة "اللورد جرانفيل Lord Granville"<sup>4</sup> وإبلاغه بضرورة التحرك لوقف النشاط الاستعماري الألماني المتزايد وحماية أملاك سلطان زنجبار، غير أن وزارة الخارجية البريطانية قررت قبول الوجود الألماني في المنطقة وتجنب الدخول في صراع مع ألمانيا، بل يجب إتباع سياسة مرنة، لأنها في حاجة إلى التحالف معها<sup>5</sup>.

---

<sup>1</sup> - هو عبارة عن موافقة الحكومة الألمانية بتوقيع الامبراطور ولهم الأول Wilhelm I (1871-1888م) على طلب كارل بيترز في فرض الحماية الألمانية على بعض المناطق من شرق إفريقيا، والذي يستند إلى معاهدات الصداقة الأبدية الاثني عشرة التي تحصل عليها بيترز من خلال توقيعات سلاطين وشيوخ وزعماء يتنازلون بموجبها عن ملكية الأراضي للشركة الألمانية، وكان ذلك في الفترة من نوفمبر إلى ديسمبر 1884م، وما يمكن قوله حول هذه التوقيعات التي حصل عليها بيترز أنها اتفاقيات وهمية، لأنها كانت تبرم دون أن يعرف صاحبها محتواها، للمزيد انظر:

- Woolf, Leonard, **Empire & Commerce in Africa-A Study in Economic Imperialism**, Allen and Unwin, London, (n.d), pp: 236-241.

<sup>2</sup> - رجب حراز، مرجع سابق، ص 62.

<sup>3</sup> - Robert Nunez Lyne, **Zanzibar in contemporary times**, Hurst and Blackett, London, 1905, P 129.

<sup>4</sup> - "اللورد جرانفيل Lord Granville" (1815-1891): سياسي بريطاني، اتبع سياسة التهدئة تجنباً للدخول في صراع مع ألمانيا. اتهمه الكثير من المؤرخين الامبرياليين أنه أحر استحواد بريطانيا على أجزاء هامة من شرق إفريقيا خاصة بعد رفضه لدعم مشروع جونستون الاستعماري، إلا أن اللورد جرانفيل كان يرى أن بريطانيا خلال هذه الفترة وما تعانیه من مشاكل ومخاطر محدقة بها يجب أن تسوي خلافاتها مع ألمانيا بطريقة ودية. للمزيد أنظر:

- Oliver Ronald and Mathew Gervase, op, cit, p: 339.

<sup>5</sup> - Oliver, Ronald and Mathew, Gervase. Op. cit, p 339.

## الفصل الثاني: إخضاع أوغندا للحماية البريطانية 1894 وردود الفعل المحلية

ولعل ما يفسر لنا اتباع الحكومة البريطانية هذا النوع من السياسة، رغم معرفتها بخطورة التواجد الألماني على مصالحها في منطقة شرق إفريقيا، ومحاولتها حل المشاكل بطريقة ودية، هو تخبطها في عدة مشاكل، أبرزها مقتل "غوردن" في السودان وما عقبه من تطورات، التي على إثرها قرر اللورد جرانفيل Granville اقتراح على المستشار الألماني بسمارك، الدخول في مفاوضات، من شأنها حل المشاكل بين الطرفين والاتفاق حول مناطق النفوذ الخاصة بكل بلد في شرق إفريقيا. وبعد أن تأكدت الحكومة الألمانية من أن اقتراح الحكومة البريطانية مشروع استغلال شرق إفريقيا لا يتضارب مع مصالحها الاستعمارية في المنطقة، أخطرت في أواخر شهر جوان 1885م السفير الإنجليزي في برلين بموافقتها، مع تعيين لجنة دولية تتكون من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا لمعاينة كل القضايا<sup>1</sup>.

وفي 10 ديسمبر 1885م بدأت اللجنة الدولية أعمالها في زنجبار المكونة من القنصل الألماني العام في القاهرة الدكتور "كارل شميت Carl Schmidt"، والضابط السابق في الجيش البريطاني في السودان "كتشنر Kitchener"، والقنصل الفرنسي العام في زنجبار "رفراي Raffray"، وكما أن اللجنة طلبت من سلطان زنجبار السيد "برغش" تعيين من ينوبه، إلا أنه رفض ذلك، بحكم أن اللجنة تشكلت دون استشارته وكذا لم يثق فيما عرضته عليه<sup>2</sup>. وبعد قيام اللجنة بثلاث جولات تفتيشية للمناطق الساحلية للتأكد من ممتلكات السلطان، أصدرت اللجنة تقريرها النهائي في أواخر شهر أبريل 1886، الذي قررت فيه بالإجماع دون مناقشة أن جزيرتي زنجبار وبمبا<sup>3</sup> وغيرها من الجزر الصغيرة التي لا تبعد عنها بمسافة تزيد على 12 ميلا بحريا، تشكل أجزاء متكاملة من سلطنة زنجبار<sup>4</sup>.

1- Allison Butler Herrick and others, **Area Handbook for Uganda**. Vol 550, Issue 74. Government Printing Office. Washington, 1969. p 48-9.

2- Arne, Perras: op, cit, p: 106.

3- Assa Okoth: **A History of Africa, African societies and the establishment of colonial Rule 1880-1915**. Vol. 1, East African Educational Publishers. Kampala, 2006. P 128.

4- Frank Harris: **The Fortnightly Review**, Vol. 47, Chapman and Hall, London, 1890. P 765.

## الفصل الثاني: إخضاع أوغندا للحماية البريطانية 1894 وردود الفعل المحلية

وفي السياق ذاته نشير إلى أن بسمارك سرعان ما أرسل الدكتور "كراول Krauel" مدير قسم المستعمرات بوزارة الخارجية الألمانية إلى لندن، التي وصلها في 14 أكتوبر 1886م، من أجل التفاوض مع السير "برسي اندرسون" على مناطق إستراتيجية في شرق إفريقيا كانت ألمانيا تود ضمها، وقد تمكن كراول من الوصول إلى اتفاق مع الانجليز بعد أسبوعين من التفاوض، أسفر عنه المعاهدة الأنجلو-ألمانية<sup>1</sup>، التي وقعت بتبادل المذكرات في 29 أكتوبر وأول نوفمبر 1886م<sup>2</sup>، وقد اتفق الطرفان على ما يلي:

1- اعتراف كل من بريطانيا وفرنسا بسلطة السلطان على جزر زنجبار وبمبا ومافيا ولامو، وعلى الشريط الساحلي الممتد من كيبيني عند مصب نهر تانا شمالا إلى نهر مينيجي عند رأس نهر تونجي جنوبا وعلى موانئ مدن قيسمايو، براوة، ميركا، مقديشو، ورشيخ، وعلى الأراضي الداخلية نحو امتداد لا يتجاوز 10 أميال<sup>3</sup>.

2- تقسم الأقاليم الداخلية الواقعة بين نهر روفوما Ruvuma وتانا Tana إلى منطقتي نفوذ بريطانية وألمانية، بحيث تأخذ بريطانيا الأجزاء الواقعة بين نهر تانا Tana شمالا ونهر أومبا Uмба جنوبا، وتأخذ ألمانيا الأجزاء الواقعة بين نهر أومبا Uмба شمالا ونهر روفوما Ruvuma جنوبا، ويمر الخط الفاصل بينهما من نهر أومبا Uмба إلى الداخل نحو بحيرة جيب Jipe، ويمتد من هناك بين مقاطعتي موشي Moshi وتافيتا Taveta إلى القاعدة الشمالية لسلسلة جبال كلمنجارو، ومنها إلى بحيرة فيكتوريا عبر أول عرض من خطوط العرض الجنوبية.

3- دعوة ألمانيا وبريطانيا السلطان للتوقيع على وثيقة برلين الصادرة يوم 26 فيفري 1885م.

<sup>1</sup> - انظر الملحق 01 من ملحق الوثائق.

<sup>2</sup> - Woolf, Leonard, op, cit, pp: 175-176. See Also A.C. McEwen, **International Boundaries of Africa**. Clarendon press, Oxford, 1971. P: 137.

<sup>3</sup> - Edward Hertslet, **The Map of Africa by Treaty**. Vol 3, Her Majesty's Stationery Office, London, 1896. P 547.

## الفصل الثاني: إخضاع أوغندا للحماية البريطانية 1894 وردود الفعل المحلية

4- تعهد بريطانيا لاستخدام وساطتها لتسوية الخلاف القائم بين السلطان وشركة إفريقيا الألمانية DOAG بخصوص منطقة كلمنجارو والوصول إلى اتفاق ودي<sup>1</sup>.

5- التزام ألمانيا بالانضمام إلى الاتفاقية الأنجلو-فرنسية لعام 1862م بشأن الاعتراف باستقلال سلطنة زنجبار<sup>2</sup>.

وعليه فإن الاتفاق الأنجلو-ألماني لعام 1886م قد قسّم منطقة شرق إفريقيا رسمياً إلى منطقتي نفوذ بين بريطانيا وألمانيا، وكان الاتفاق نفسه يجسد تعريفاً للإقليم المعترف به ملكاً لسلطان زنجبار، إلا أن هذه المعاهدة في الحقيقة تعتبر اعتداءً على أملاك سلطان زنجبار المتعلقة بسيادته الفعلية والتاريخية على المنطقة، خاصة وأن السياسة البريطانية كانت قائمة على الدفاع عن حقوق السلطان في هذا الجزء من القارة، إلا أن النوايا الحقيقية لبريطانيا بدأت تتضح في صورتها الامبريالية، وهو ما أدركه السلطان بعد أن أجبرته وزارة الخارجية البريطانية على ضرورة مصادقته على الاتفاقية في 7 ديسمبر 1886م.

وفي السياق ذاته نشير إلى اعتراف بريطانيا وألمانيا بحماية فرنسا على جزر القمر، مقابل إعلان الحكومة الفرنسية موافقتها على ما جاء في الاتفاقية الخاصة بتعيين حدود سلطنة زنجبار<sup>3</sup>، بسيطرة شركة شرق إفريقيا الألمانية على مينائي دار السلام Dar es Salaam وبنجاني Pangan، إلى جانب اعتراف الحكومة البريطانية بالسيطرة الألمانية على جنوب شرق إفريقيا بين نهر روفوما Rovuma وأومبا Uмба، وبهذا تكون الدبلوماسية البسماركية قد وصلت إلى ما كانت تسعى إليه منذ صدور مرسوم الحماية الإمبراطوري<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>- Henri, Brunshwing, **Le partage de L'Afrique Noire**, Flammarion, Paris. 1971, pp: 75-76.

<sup>2</sup>- Frank Harris. op, cit, p 765.

<sup>3</sup>- Assa Okoth, Vol. 1, op, cit, P 128.

<sup>4</sup>- Ronald Robinson and others, **Africa and The Victorians**. Macmillan press LTD, Canada, 1967, p 198.

## الفصل الثاني: إخضاع أوغندا للحماية البريطانية 1894 وردود الفعل المحلية

وبالموازاة مع ذلك تمكنت بريطانيا من السيطرة على الجزء الأكبر من منطقة شرق إفريقيا، وهو ما كانت تسعى إليه منذ بداية القرن التاسع عشر<sup>1</sup>، فضلا عن حصول اللورد سالزبوري على حرية التواجد البريطاني التجاري في المناطق الداخلية، خاصة أن البعثات التنصيرية كانت قد سبقت بتواجدها في مملكة بوغندا.

### 2- الصراع البريطاني الألماني على أوغندا

إن الطموح الإمبريالي لكلا الدولتين البريطانية والألمانية، كان يتعدى الحدود التي وضعها الاتفاق الأنجلو ألماني لسنة 1886م، حيث أن الهدف من تواجد الحكومتين في شرق إفريقيا، كان التغلغل إلى المناطق الداخلية، والوصول إلى منطقة البحيرات الكبرى والسيطرة عليها، وهو ما تجسد في نشاط الشركتين الإمبرياليتين البريطانية برئاسة وليام ماكينون والألمانية برئاسة كارل بيترز.

وفي السياق ذاته نشير إلى قيام شركة شرق إفريقيا الألمانية المسؤولة بإدارة واستغلال منطقة الحماية الألمانية بجهود واضحة لتوسيع منطقة نفوذها من خلال ضم مناطق جديدة، حيث قامت في الفترة من 1885-1886م ببناء عشرة مراكز إدارية وتجارية في الجزء الشمالي الغربي من المناطق الداخلية لشرق إفريقيا وفي أواخر عام 1887م أخذت تتوغل في الداخل نحو منطقة البحيرات الاستوائية<sup>2</sup>.

وبالموازاة مع ذلك قامت الحكومة البريطانية في أوائل سنة 1887 بتأسيس شركة شرق إفريقيا البريطانية برئاسة وليام ماكينون بهدف حماية منطقة نفوذها ولتأمين المناطق الساحلية من المنافسة الأجنبية ومن ثمة التوغل صوب المناطق الداخلية، ومع أوائل عام 1888م حصلت الشركة على براءة ملكية من الحكومة البريطانية<sup>3</sup>.

واللافت للانتباه أن بروز نشاط الشركتين الإمبرياليتين وتنافسها حول التوسع في منطقة البحيرات الكبرى ومحاوله إخضاعها بالحصول على اتفاقيات تقرر بحماية الشركة لهذه المناطق، ما هو

<sup>1</sup>- W.E.F, Ward and L.W, White, **East Africa: A century of change 1870-1970**. Africana Pub, Corp, New York, 1971, p 37.

<sup>2</sup>- Woolf, Leonard, op, cit, p : 253.

<sup>3</sup>- Assa Okoth, Vol. 1, op, cit, P 128.

## الفصل الثاني: إخضاع أوغندا للحماية البريطانية 1894 وردود الفعل المحلية

إلا تطبيق للسياسة الاستعمارية البريطانية والألمانية، وذلك باستخدام هذه الشركات كأداة تحقق بها الأهداف الامبريالية، تفاديا للدخول في منازعات دولية<sup>1</sup>.

إن رغبة البريطانيين والألمان في الحصول على المزيد من مناطق النفوذ في إفريقيا، لم يتوقف بموجب قرارات اتفاقية 1886م، بل إن تقسيم المناطق الساحلية من شرق إفريقيا مهد الطريق لوليام ماكينون وكارل بيترز بالتوسع في المناطق الداخلية من شرق إفريقيا، خلال سنوات 1887-1890م، إذ أن الهدف كان الوصول إلى منطقة البحيرات الكبرى، خاصة مملكة بوغندا التي كانت أهمها<sup>2</sup>.

وبالموازاة مع ذلك كانت مديرية خط الاستواء تمثل أهم مناطق البحيرات الكبرى، والحصول عليها، يعني الوصول إلى أوغندا وإحكام السيطرة عليها، وعند انعزال أمين باشا<sup>3</sup>، مسؤول المديرية الاستوائية، تنافست القوى البريطانية والألمانية حول استمالته لصالحها، والاستفادة من خبرته في المنطقة لتحقيق الأهداف الاستعمارية.

لم تغفل الحكومة البريطانية عن مراسلة شركة شرق إفريقيا الاستعمارية البريطانية، بخصوص إنقاذ أمين باشا<sup>4</sup> Emin Pasha Relief Committee، بل سارعت إلى إرسال بعثة خاصة مع أواخر سنة 1886م لذات الغرض بقيادة "هنري ستانلي"، الذي استطاع اللقاء بـ"أمين باشا" في ماي

<sup>1</sup>- Peters, Carl. **New Light on dark Africa**, Ward, Lock and Co, London, 1891. Pp 5-6.

<sup>2</sup>- Ifor L. Evans, **The British in tropical Africa: An Historical outline**. Cambridge University press, Cambridge, 1929. Pp: 303-304.

<sup>3</sup>- "إدوارد شنايتزر **Eduard Schnitzer** (1840-1892): عمل طبييا في ألبانيا التي كانت لا تزال تحت الحكم العثماني، وهناك أطلق عليه اسم أمين بعد اعتناقه الدين الإسلامي، وانخرط بعد ذلك في الجيش العثماني، ثم انتقل إلى السودان التي كانت تحت الحكم الثنائي المصري-الانجليزي 1876، لينضم إلى جماعة الكولونيل تشارلز غوردن الذي عينه حاكما على المنطقة الاستوائية. ومنذ اندلاع الثورة المهديية عام 1881م في السودان ومقتل الجنرال غوردن، اضطر أمين للانسحاب إلى أوغندا. ونظرا لصدوره ومقاومته للمهدين لقبه الخيديوي إسماعيل بالباشا عام 1886م. للمزيد انظر:

- Schweitzer Georg, **Emin Pasha: His Life and Work**, Vol. 1, Archibald constable and Co, London, 1898. Pp: 1-52.

<sup>4</sup>- راجع للمزيد من التفاصيل:

- Schweitzer Georg, op, cit, Pp: 1-52.

## الفصل الثاني: إخضاع أوغندا للحماية البريطانية 1894 وردود الفعل المحلية

1888م، وعرض عليه مخططات الشركة الاستعمارية الخاصة بمنطقة البحيرات الكبرى، وكان أبرزها حول الرغبة في ربط مملكة بوغندا بالمناطق الساحلية من شرق إفريقيا المطلة على المحيط الهندي، إلا أن الظروف لم تكن في صالح بريطانيا بسبب ما عرفته المديرية الاستوائية من انقلاب زعماء القبائل، وإلقاء القبض على أمين باشا، الذي بقي محتجزاً إلى غاية نوفمبر<sup>1</sup>.

وفي ذات السياق نشير إلى تحرك الشركة الاستعمارية الألمانية لشرق إفريقيا، وسعيها هي الأخرى للحصول على قدم لها في منطقة البحيرات الكبرى، وقد تمكن "كارل بيترز" من الوصول إلى مملكة بوغندا، والحصول على اتفاق مع الملك "موانجا King Mwanga"<sup>2</sup> في 27 فيفري 1890<sup>3</sup>، يقر بالحماية الألمانية على بوغندا<sup>4</sup>، إضافة إلى ذلك، استطاع "بيتز" الالتقاء بأمين باشا يوم 19 جوان 1890م في منطقة مبابوا Mpwapwa وتحدث معه عن رغبة الحكومة الألمانية بضمه لخدمتها، وأنها أعدت لجنة خاصة لإنقاذه، غير أنها تأخرت بسبب قيام ثورة أبو شيري<sup>5</sup>، كما عرض عليه معاهدة الصداقة التي وقعها مع "موانجا" سلطان بوغندا إلى جانب أهم المعاهدات التي عقدها مع الزعماء والقادة المحليين لمنطقة البحيرات الكبرى<sup>6</sup>.

---

<sup>1</sup>- Olivia, Manning, **The Remarkable Expedition: The Story of Stanley's Rescue of Emin Pasha from Equatorial Africa**, Athenum, New York, 1985, pp: 111-117, 203.

<sup>2</sup>- الملك "موانجا Mwanga"، حكم خلفاً لأبيه "موتسا Mutssa" سنة 1884 إلى غاية سنة 1897، عرف عصره بداية موجة عنيفة من الصراعات الدينية بين البعثات المسيحية والمسلمين، حيث برع موانجا في التعامل مع هذه الطوائف المتصارعة في أغلب الأحيان. كما قاوم بكل عنف محاولات الوكلاء البريطانيين للسيطرة على بلاده، استطاعت قوات الاحتلال أسره عام 1899م ومن ثم نفيه إلى جزر السيشل، حيث توفي هناك عام 1903م. للمزيد أنظر: أ، أدواهن، تاريخ إفريقيا العام، إفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية (1835-1880)، المجلد السابع، اليونسكو، المطبعة الكاثوليكية عاريا بيروت، لبنان، 1990، ص: 170.

<sup>3</sup>- Tim Jeal, Op, Cit, p 370.

<sup>4</sup>- انظر الملحق رقم 02 من ملحق الوثائق.

<sup>5</sup>- Olivia, Manning: op, cit, p: 260.

<sup>6</sup>- Georg, Schweitzer: op, cit, Vol.2, pp: 57-63.

## الفصل الثاني: إخضاع أوغندا للحماية البريطانية 1894 وردود الفعل المحلية

ونشير هنا إلى أن كارل بيترز كان أكثر إقناعاً لأمين باشا على عكس ستانلي وما قدمه له من عروض، وعليه فإن أمين باشا قبل الانضمام إلى الشركة الألمانية والعمل لصالحها<sup>1</sup>، وبذلك استطاع الألمان السيطرة على مناطق واسعة من شرق إفريقيا والأهم بالنسبة لهم الدخول إلى المنطقة الاستوائية والاستيلاء على منابع النيل، وتأسيس مراكز ومحطات عسكرية وإدارية في كل المناطق التي مروا بها<sup>2</sup>.

وعليه فقد كان لزاماً على الشركة البريطانية التي كان هدفها الرئيسي من وراء حمايتها للساحل هو الوصول لمرافق النيل والاستحواذ على أوغندا، أن تضع حداً لمطالب الألمان بالمنطقة، خاصة بعد التحول السياسي الذي عرفته ألمانيا في منتصف مارس عام 1890م بذهاب حكومة بسمارك ووصول حكومة جديدة، لم تكن متحمسة للتوسع الاستعماري بل كان الهدف، هو الحصول على صداقة بريطانيا وعليه دخلت الدولتان في مفاوضات جديدة، انتهت بإبرام معاهدة هيلغولاند Helgoland في جويلية 1890م<sup>3</sup>.

### 3- معاهدة هيلغولاند 1890 ونتائجها على أوغندا:

شهدت الممالك الأوغندية تنافساً حاداً بين الدول الأوروبية خاصة بريطانيا وألمانيا، لمكانتها الهامة مقارنة بممالك المنطقة الاستوائية وكذا موقعها الاستراتيجي واستحواذها على مصب نهر النيل إلى جانب خصوبة أراضيها واتساعها، فقد فكانت رؤية كل من بريطانيا وألمانيا أن أفضل طريقة لتحقيق مصالحهما في منطقة البحيرات الكبرى هي الاستحواذ على أوغندا، ونشير هنا إلى أن الحكومة البريطانية لم تغفل عن مراقبة نشاط الشركة الألمانية الاستعمارية في أوغندا، خاصة بعد تمكنها من استمالة أمين باشا للعمل لصالحها، وكيف وصل كارل بيترز إلى غاية جنوب المنطقة، وحصوله

<sup>1</sup>- Gaetano Casati, **ten years in Equatoria and the return with Emin Pasha**, Vol. 2, Translated by J Randolph Clay, Frederick Warne and Co, London, 1891, pp: 161-162.

<sup>2</sup>- Cornevin, Robert. **Histoire de la Colonisation Allemande**. Presses Universitaires de France, paris, 1969. Pp: 35-36.

<sup>3</sup>- Mary Evelyn Townsend, **The Rise and Germany's Colonial Empire: 1884-1918**, Macmillan, New York, pp: 160-161.

## الفصل الثاني: إخضاع أوغندا للحماية البريطانية 1894 وردود الفعل المحلية

على معاهدات الصداقة بين الحكومة الألمانية ومملكة بوغندا، ما أكد لرئيس حكومة بريطانيا "اللورد سالزبوري"، أهمية السيطرة على المنطقة، والذي لا يكون إلا بوقف نشاط الألمان.

ونشير هنا إلى أن اقتراح الشركة البريطانية برئاسة "ماكينون" لمشروعها التوسعي في أوغندا على الحكومة البريطانية، الذي زاد من اقتناع "اللورد سالزبوري" بضرورة ضم المنطقة، وهنا كانت ألمانيا تعيش فترة تجديد حكومي، برئاسة "فون كابريفي Von Caprivi"<sup>1</sup>، الذي أراد التركيز على تأمين مصالح ألمانيا وحمايتها داخل القارة الأوروبية، خاصة بعد تحالف فرنسا وروسيا، وحصول الأخيرة على قرض مالي، ونتيجة لهذه الأوضاع قرر المستشار الألماني التحالف مع بريطانيا، وكما أن هذه الأخيرة كانت ترحب هي الأخرى بصداقة ألمانيا<sup>2</sup>.

واستنادا لذلك لجأت الدولتين إلى محاولة إنهاء الصراع وإعادة تقسيم منطقة شرق إفريقيا نهائيا، وعليه دخلت الحكومتين في مفاوضات، شارك فيها كل من السفير البريطاني السير "إدوارد بالودين مالت" ورئيس القسم الإفريقي السير "هنري بيرسي أندرسن"، والمستشار الألماني الجنرال "فون كابريفي" وعضو المجلس الخاص في وزارة الخارجية "الدكتور كراول"<sup>3</sup>.

في الفاتح من جويلية 1890، حُلصت المفاوضات بين الطرفين إلى توقيع معاهدة هيلغولاند - زنجبار "The treaty Helgoland-Zanzibar"<sup>4</sup>، والتي تم فيها تحديد مناطق نفوذ كل من بريطانيا وألمانيا في الأجزاء الداخلية من منطقة شرق إفريقيا، وعليه فقد حظيت بريطانيا بحماية سلطنتي "زنجبار" و "ويتو Witu" وعلى كل الشريط الساحلي الممتد من ويتو إلى قسمايو، إضافة إلى المناطق

---

<sup>1</sup> - فون كابريفي Von Caprivi (1831-1899): ظابط في الجيش الألماني، عيّنه ويلهلم الثاني كمستشار خلفا لبسمارك، لم يمارس العمل السياسي والإداري سابقا، اتبع سياسة حرة في المسائل الاقتصادية والاجتماعية بعيدا عن الميول والاتجاهات الشخصية، ألغى القوانين التي سنّها بسمارك ضد الاشتراكيين، وكسب تأييد حزب الأحرار والحزب التقدمي، وفي بداية عهده تم عقد معاهدة هيلغولاند 1890. للمزيد انظر:

- Appleton's' Annual Cyclopaedia and Register of Important Events of the year 1894.

Vol. 19. D. Appleton and Company, New York, 1895, PP 319-320.

<sup>2</sup>- M. E Townsend op, cit, pp: 160-161.

<sup>3</sup>- Mc Dermott, **British East Africa or Ibea**. Chapman and Hall Ltd, London, 1893, p:313.

<sup>4</sup>- انظر الملحق رقم 03 من ملحق الوثائق.

## الفصل الثاني: إخضاع أوغندا للحماية البريطانية 1894 وردود الفعل المحلية

الواقعة بين بحيرتي "نياسا" و"تنجانيقا"، والأهم بالنسبة لبريطانيا، كان تنازل ألمانيا عن نشاطها التوسعي في أوغندا، والتي أصبحت بذلك تابعة لبريطانيا<sup>1</sup>.

وفي المقابل اعترفت بريطانيا لألمانيا بحمايتها على جزيرة "مافيا Mafia" إلى جانب التنازل عن جزيرة هيليجولاند Helgoland<sup>2</sup>، وهو ما اعتبرته ألمانيا بمثابة انتصار لها بحكم الموقع الاستراتيجي للجزيرة كما أنها كانت تسعى لضمها إلى ممتلكاتها<sup>3</sup>.

وفي الفترة التي كان فيها كارل بيترز مع أمين باشا في جنوب مملكة بوغندا ومنطقة البحيرات الكبرى، يمهّد الطريق للسيطرة الألمانية عليها، إذ يفاجئ بمبعوث الحكومة الألمانية "روش شميت Rochus Scgmidt" يبلغه بضرورة وقف كل الأنشطة الاستعمارية التي بدأها في المنطقة<sup>4</sup>، تنفيذًا لقرارات معاهدة تمت بين الحكومتين البريطانية والألمانية، الأمر الذي لم يتقبله بيترز واعتبره بمثابة تهوّر وعدم تقدير لجهود الشركة الألمانية وما كانت ستحظى به من مناطق جديدة في شرق إفريقيا، وكما أن حصول ألمانيا على جزيرة هيليجولاند لا يقارن مع أهمية الحصول على ممالك البحيرات الكبرى<sup>5</sup>.

<sup>1</sup>- Frank Maloy Anderson and Amos Shartle Hershey, **Handbook for the Diplomatic History of Europe, Asia, and Africa 1870-1914**, Government Printing Office, Washington, 1918, P 154-5.

<sup>2</sup>- جزيرة هيليجولاند Heligoland: تقع في بحر الشمال على بعد 300 ميل من الساحل الشرقي لإنجلترا وعلى 44 ميل من الشريط الساحلي لألمانيا، استولت عليها بريطانيا سنة 1807، عندما عرفت عن طريق جواسيسها بتحالف فرنسا بقيادة نابليون مع روسيا والدانمارك لعزل بريطانيا وقطع علاقاتها الخارجية، وهنا قررت الأخيرة، تنفيذ ضربة استباقية وبوقت قصير في 4 سبتمبر من السنة نفسها، رست عدّة سفن حربية بريطانية في هيليجولاند معلنة ضمها، وفي الفترة نفسها وعلى مدى أجيال رغب الألمان في الحصول عليها حتى يكونوا على قدم المساواة مع البريطانيين، وقد حصلت ألمانيا على الجزيرة بموجب معاهدة زنجبار-هيليجولاند سنة 1890، وبعد استلامها حولتها إلى قاعدة بحرية رئيسية، للمزيد انظر:

-Alex Ritsema, **Heligoland: Past and present**, Published by Lulu. USA, 2007. pp 69-70. See Also Jan Rüger. **Heligoland: Britain, Germany, and the Struggle for the North Sea**. Oxford University Press. London, 2017. Pp 1-4.

<sup>3</sup>- Lewin, Evans, op, cit, p: 200.

<sup>4</sup>- Schweitzer: op, cit, Vol.2, pp: 57-63.

<sup>5</sup>- Townsend, M. E.: op, cit, p: 163.

## الفصل الثاني: إخضاع أوغندا للحماية البريطانية 1894 وردود الفعل المحلية

وعليه فقد تم تحديد مناطق نفوذ كل من الحكومتين الإمبرياليتين، حيث تمتد محمية شرق إفريقيا البريطانية من ساحل المحيط الهندي إلى غاية المنطقة الاستوائية المحيطة ببحيرة فيكتوريا وتمتد مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية من المناطق الواقعة بين نهر روفوما جنوباً ونهر أومبا شمالاً، وهنا يظهر لنا تفوق الدبلوماسية البريطانية برئاسة "اللورد سالزبوري"، بسيطرة حكومته على أوغندا، المنطقة الأهم ومنع ألمانيا من التواجد بمنطقة البحيرات الكبرى، وفي نفس الوقت أقرت هذه المعاهدة بداية مرحلة الاستعمار والاستغلال الطبيعي والبشري. وإنهاء استقلال شعوب المنطقة وحریتهم.

### ثانياً إخضاع أوغندا للحماية البريطانية 1894

بعد إزاحة بريطانيا للوجود الألماني من أوغندا، سعت من خلال شركة شرق إفريقيا البريطانية إلى الاستثمار والاستفادة من خيرات البلاد إلا أنها وجدت نفسها أمام مرحلة أخرى من الصراع للاستحواذ على أوغندا، وهذه المرة دينياً بين بعثاتها البروتستانتية والبعثات الفرنسية الكاثوليكية من ناحية، ومطاردة المسلمين من ناحية أخرى، وعليه أوفدت "فريدريك لوجارد Lugard Frederick"<sup>1</sup> ليقيم إلى جانب البعثات البروتستانتية بهدف تثبيت أقدام الشركة ودعم سياستها في المنطقة، وكذا لوضع حد للمنازعات الدينية والتجارية بين الكاثوليك والبروتستانت.

### 1- دور المنصرين البروتستانت في توطيد الحكم البريطاني :

---

<sup>1</sup> - فريدريك جون لوغارد John Frederick Lugard (1858-1945): مهندس السياسة الاستعمارية البريطانية، وأول من أسس نظام الحكم غير المباشر، ينحدر من أسرة اسكتلندية، رحل مع أبيه إلى إنجلترا ودخل الكلية العسكرية الملكية سنة 1878م، انضم بعد ذلك إلى الكتبية الثانية في الهند وعمل فيها إلى غاية 1885، شارك في الحرب الأفغانية الثانية (-80 1879) وحملة السودان (1884-5)، ليدخل بعد ذلك في خدمة شركة شرق إفريقيا البريطانية سنة 1888م، ويصبح المدير العسكري لأوغندا (1890-92)، وقد كان له دور فعال في سيطرة بريطانيا على أوغندا، شغل منصب المفوض السامي لمحمية شمال نيجيريا (1900-1996)، وحاكم محمية جنوب نيجيريا (1912-14) ثم الحاكم العام لاحقاً لمستعمرة نيجيريا (-1919 1914)، ثم عضواً في لجنة الانتداب الدائم لعصبة الأمم خلال الفترة (1922-1936). للمزيد أنظر:

- Mark R. Lipschutz and R. Kent Rasmussen, **Dictionary of African Historical Biography**, University of California Press, Brekeley, 1989, p 126-7. See Also Wolfgang Behn, **Concise Biographical Companion to Index Islamicus, 1665-1980**, Vol. 2, H-M, Brill, Boston, 2006, p 464.

## الفصل الثاني: إخضاع أوغندا للحماية البريطانية 1894 وردود الفعل المحلية

شهدت أوغندا طيلة القرن التاسع عشر نشاطا مكثفا للمنصرين البروتستانت أتباع "جمعية الكنيسة التنصيرية البريطانية Church Missionary Society" من ناحية، والمنصرّون الكاثوليك أتباع "جمعية الآباء البيض الفرنسية Pères Blancs" من ناحية أخرى، وقد اتسم نشاطهم بالتنافس حول اكتساب ود ملوك الممالك الأوغندية خاصة منهم موتسا ملك بوغندا إلى جانب قيامهم بضغوطات سياسية على زعماء المنطقة، الأمر الذي أدى إلى إضعافها وتفريق شعوبها وذلك بهدف تمهيد الطريق لحكوماتهم الامبريالية بالتوسع الاستعماري في أوغندا.

وفي السياق ذاته نشير إلى أن الملك موتسا كان على علم بتزايد البعثات التنصيرية إلى مملكة بوغندا وبنشاط المنصرين الانجليز والفرنسيين ورغبتهم في نشر مذاهبهم واستمالة شعوب المنطقة للدين المسيحي، كلٌ حسب مذهبه، ولأنه كان متخوفاً من البعثات البريطانية بالخصوص، قرر وضع مملكته تحت الحماية الفرنسية وإعلان الولاء لجمعية الآباء البيض الكاثوليكية، إلا أن فرنسا وقتها لم تكن مستعدة بسبب انشغالها بشمال إفريقيا والهند الصينية<sup>1</sup>.

وعلى هذا الأساس كثفت الإرساليات البريطانية عملها في أوغندا حيث قام المنصر ماكاي بتوطيد علاقته بالملك موتسا والتقرب منه من خلال خداعه بأن بريطانيا في نيتها خدمة ومساعدة المملكة، لغاية أن أصبح بمثابة مستشاره الخاص<sup>2</sup>، كما عملت الإرساليات الكاثوليكية على تثبيت أقدامها من خلال استقطاب أهالي أوغندا وزعمائها إلى المسيحية، وكنيجة لهذا النشاط التنصيري المكثف ظهرت جماعتان متعاديتان من الأهالي الأوغنديين، منهم التابع لجماعة البروتستانت الانجليز ومنهم التابع لجماعة الكاثوليك الفرنسيين<sup>3</sup>.

والواضح أن هذا الصراع كان نتاج المنافسة السياسية بين بريطانيا وفرنسا لاغتصاب أوغندا والاستحواذ على خيراتها، إلا أن ظهور المسلمين من العرب وأنصارهم من السودان كقوة ثالثة تحاول

<sup>1</sup> - Zoe March, *East Africa Through Contemporary Records*, Cambridge University Press, Cambridge, 1961, p: 99-100.

<sup>2</sup> - Gerald H. Anderson, op, cit, p: 423.

<sup>3</sup> - Tim Jeal, op, cit, p 379.

## الفصل الثاني: إخضاع أوغندا للحماية البريطانية 1894 وردود الفعل المحلية

استمالة الملك موتسا، أدى إلى توتر الأوضاع في المنطقة أكثر مما كانت عليه من قبل، خاصة بعد وفاة موتسا عام 1884م واعتلاء ابنه "موانجا" الحكم، والذي كانت سياسته مخالفة لأبيه، حيث قرر الوقوف في وجه البعثات التنصيرية خاصة البروتستانتية، وأمر عام 1885م باعتقال الأسقف "هاننجتون"، إضافة إلى إعدامه لعدد كبير من المنصرين<sup>1</sup>.

وأمام انتشار الحرب الأهلية بين أتباع المذاهب الدينية المسيحية في أوغندا وتورط زعمائها وتعاضم نفوذ المسلمين في المنطقة، أدى إلى اضطراب الطائفتين البروتستانتية والكاثوليكية إلى تجاوز خلافاتهما مؤقتا والوقوف في وجه الحزب الإسلامي وأنصاره، وكما أنهما رأتا اتحادهما ضرورة لا بد منها لأن المسلمين العدو المشترك، ومن نتائج هذا الاتحاد كان انهزام المسلمين وفرارهم من مملكة بوغندا إلى مملكة بونيورو في أكتوبر 1889م<sup>2</sup>.

وبما أن الخلاف بين البروتستانت والكاثوليك كان أساسه التنافس السياسي بين الحكومتين البريطانية والفرنسية في المنطقة، كان لا بد بعد هزمهم للمسلمين أن تعود الخلافات بينهم إلى سابق عهدها، وعلى حد قول الأسقف "تكر Tucker" مسؤول الحكومة الاستعمارية البريطانية في شرق إفريقيا، في وصفه لوضع أوغندا خلال هذه الفترة قائلا: " في الفترة التي ترك فيها جاكسون الساحل، كانت أوغندا خلال ديسمبر عام 1890م، وكأنها بركان على وشك الانفجار" لدرجة أن المسحيين كانوا يحملون بنادقهم عند ذهابهم للكنيسة<sup>3</sup>.

وكان من تداعيات هذا الصراع بين المذاهب الدينية المسيحية في أوغندا أن ظهرت آراء تدعوا لانسحاب بريطانيا من أوغندا وعدم القيام بأي مشاريع توسعية فيها، وهي الفترة التي زاد فيها اهتمام

<sup>1</sup>- Zoe, March: op, cit, p: 99-100.

<sup>2</sup>- P.R.O: W. O. I. D, **Handbook of British East Africa: Including Zanzibar, Uganda, and the Territory of the Imperial British East Africa Company**, Her Majesty's Stationery Office, London, 1893, pp: 63-4.

<sup>3</sup>- Alfred. R Tucker, op, cit, p: 100-101.

## الفصل الثاني: إخضاع أوغندا للحماية البريطانية 1894 وردود الفعل المحلية

الحكومة والشركة البريطانية بما خاصة بعد أن حظيت باعتراف من ألمانيا يقضي بدخول أوغندا ضمن منطقة النفوذ البريطاني.

### 2- لوغارد والترتيبات الأولية لإخضاع أوغندا:

أدى الصراع الديني في أوغندا بين البعثات البروتستانتية والكاثوليكية، إلى قلق الحكومة البريطانية من إمكانية سيطرة فرنسا على المنطقة، وهو ما جعلها تطلب المساعدة من الشركة الاستعمارية البريطانية في شرق إفريقيا، بحكم تواجدها بالمنطقة ومعرفتها لكل الخفايا، وقد وافقت الشركة نظرا لرغبتها منذ البداية الحصول على الدعم من الحكومة حتى تنفذ برامجها وأهدافها الرامية لاستغلال المنطقة، وعليه تم إرسال بعثة بقيادة الكابتن "فريدريك لوغارد"، الذي لعب دورا بارزا بالنسبة للحكومة البريطانية في إحكام السيطرة على أوغندا.

وفي السياق ذاته نشير إلى أن الشركة البريطانية ركزت على توصية "لوغارد" بضرورة تدعيم النفوذ البريطاني في المنطقة من خلال تعزيز مكانة البروتستانت والعمل على استمالة الكاثوليك بهدف التخفيف من حدة التوتر بينهم، وكذا إشعار الملك موانجا بمدى قوة الشركة البريطانية، بالإضافة إلى منع استيراد الأسلحة والذخائر<sup>1</sup>.

وعليه عند وصول "لوغارد" إلى مملكة بوغندا في 18 ديسمبر 1890م، باشرت الإرساليات البروتستانتية الاعتراف به كمثل الشركة البريطانية في المنطقة<sup>2</sup>، الأمر الذي لاق معارضة شديدة من طرف الإرساليات الكاثوليكية، إلا أن هذا لم يعرقل من حصول "لوغارد" على توقيع معاهدة من طرف الملك "موانجا Mawanga" في 26 ديسمبر يعترف فيها بحماية الشركة البريطانية وسيادتها على المملكة، وحق التدخل في الشؤون الداخلية إضافة إلى تحويلها مسؤولية المحافظة على النظام والأمن

<sup>1</sup> - Evans, I, op, cit, p: 307.

<sup>2</sup> - Kevin Shillington, **Encyclopedia of African History**, Vol. 1, A-G, Fitwroy Dearbon, New York, 2005, p 731.

## الفصل الثاني: إخضاع أوغندا للحماية البريطانية 1894 وردود الفعل المحلية

فيها<sup>1</sup>، كما ألزمت المعاهدة الملك موانجا بوقف تجارة الرقيق ووجوب قبوله حرية المعتقد والتجارة وكما أن للشركة البريطانية الحق في مراقبة تجارة الأسلحة إضافة إلى تعيين ممثل لها في كمبالا، وفي المقابل ستقوم الشركة بتطوير التجارة على طول الشريط الساحلي<sup>2</sup>.

والواضح أن "لوغارد" كان يدرك خطر استمرار المنازعات بين المذاهب الدينية المسيحية، على تعطيل المصالح البريطانية، وعليه عمد لإقناع الزعماء المسيحيين بعقد اتفاق معهم وضرورة نسيان خلافاتهم بل والاتحاد ضد عدوهم المشترك وهو المسلمون، الذين تجمعوا منذ عام 1890م على حدود بونيورو، وأصبحوا يشكلون مصدر تهديد للحزبين المسيحيين في بوغندا وكذا لمركز "لوغارد"، وفي هذا الصدد عبر هذا الأخير في كتابه قائلا: " لن يقف بعد الآن مسيحي ضد مسيحي ونحن أي "لوغارد" ضد الاثنيين، بل أصبحنا أكثر ودية نقف بجانب بعضنا البعض وعلى وشك أن نصبح زملاء خلال الحرب"<sup>3</sup>.

وعلى هذا الأساس خرج "لوغارد" من كمبالا في أبريل 1891م ومعه جيشا كبيرا من جنود الشركة البريطانية ومن المسيحيين، ووضع على رأسهم وزير الملك "أبولوكاغا Apolo Kaguga"، للإطاحة بقبائل الباجندا المسلمة الفارة إلى بونيورو، وقد استطاع "لوغارد" في ماي هزيمة المسلمين<sup>4</sup>، ولأنه كان يعلم ببقايا جنود جيش "أمين باشا"، على أنهم من أحسن العناصر التي يجب ضمان خدمتهم لصالح الشركة البريطانية، وكما أنه في حاجة لزيادة قوته العسكرية، راح "لوغارد" ينسق مع القوات السودانية الموجودة بالقرب من بحيرة ألبرت بقيادة الضابط السوداني "سليم بك" والذي انتهى بعقد اتفاق في 13 سبتمبر بكافالي، يقضي بانضمام "سليم" ورجاله بالعمل لصالح الشركة البريطانية، كما قام "لوغارد" بتأسيس خمس إلى سبع قلاع وضع فيها قوات "سليم بك" على طول

<sup>1</sup>- Joseph Chamberlain, **Foreign & Colonial Speeches**, Georg Routledge and Sons, London, 1897, P: 109.

<sup>2</sup>- Ward, W.C.F. and White, 1, W: op, cit, p 58.

<sup>3</sup>- F. D, Lugard, **The Rise of our East African Empire: early efforts in Nyasaland and Uganda**, Vol.2, W. Blackwood and Sons, London, 1893, p: 112.

<sup>4</sup>- Ward, W. C. F and Whit, L.W, op, cit, p: 59.

## الفصل الثاني: إخضاع أوغندا للحماية البريطانية 1894 وردود الفعل المحلية

الحدود الجنوبية لمملكة بونيورو، ليكونوا بذلك حاجزا بينهم وبين المسلمين ولمنع وقوع أي تصادم مع "كاباريجا Kabariga" ملك بونيورو<sup>1</sup>.

وحتى يضمن "لوغارد" السيادة البريطانية أمر بتأمين وتحصين كمبالا وبوضع العلم البريطاني فيها، ليواصل بعد ذلك هو وجنوده رحلة استكشافية لموارد تجارية جديدة بالمناطق الغربية من ناحية ولدعم نفوذ الشركة البريطانية من ناحية أخرى، متبعا في ذلك أسلوب عقد المعاهدات مع زعماء الممالك الأوغندية، حيث تمكن من إخضاع مملكتي أنكولي وتورو من خلال عقده لاتفاقيات معهم تقضي بحماية الشركة البريطانية عليها<sup>2</sup>.

وللقضاء على المجموعة الفرنسية في أوغندا، والصراع بين البعثات الدينية المسيحية، الذي وصل إلى حد الحرب بينهم، قام "لوغارد" بدعم البعثات البروتستانتية بمجموعة من البنادق، وهو ما أدى إلى وقوع مذبحه كبيرة في 24 جانفي 1892، وقد استمرت الحرب الدينية بين الطائفتين طيلة شهري فيفري ومارس، التي راح ضحيتها الكثير من الكاثوليك الفرنسيين وأتباعهم من السكان المحليين<sup>3</sup>، ليتمكن فيما بعد "لوغارد" من استمالة موانجا ملك مملكة بوغندا للمذهب البروتستانتى ويقرر العمل لصالح الشركة البريطانية، وتقوم هذه الأخيرة بتنصيبه من جديد على رأس المملكة بتاريخ 30 مارس من نفس السنة<sup>4</sup>.

كما سعى "لوغارد" في كل مرة كان يعقد فيها معاهدة مع أحد زعماء الممالك الأوغندية إلى إرغامهم للاعتراف بنفوذ الشركة البريطانية، وقد قام بالأمر نفسه مع البروتستانت ومن تبقى من الكاثوليك بعد الحرب التي كانت بينهم، حيث أبرم في 5 أفريل 1892م معاهدة التسوية بين زعماء

<sup>1</sup>- Ronald Oliver and G.N Sanderson, **The Cambridge History of Africa 1870-1905**, Vol. 6, Cambridge University Press, Cambridge, p 575.

<sup>2</sup>- Ward, W, C, F and White, L.W: op, cit. p: 59.

<sup>3</sup>- P.R.O: C.O, Colonial Reports-Annual No. 1916- **Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of Sierra Leone, 1938**, His Majesty's Stationery Office, London, 1939, p 4.

<sup>4</sup>- Robert Pickering, Ashe, **Chronicles of Uganda**, Hodder and Stoughton, London, 1894, p 310-312.

## الفصل الثاني: إخضاع أوغندا للحماية البريطانية 1894 وردود الفعل المحلية

الحزبين المسيحيين والتي تتضمن تقسيم المنطقة إلى سبعة أقاليم، ستة منها للبروتستانت وإقليم واحد للكاثوليك<sup>1</sup>، وبعد مرور بضعة أيام تقدم لوجارد لموانجا في 11 أبريل وعقد معه معاهدة جديدة يعترف الملك بموجبها بسيادة الشركة البريطانية على كامل مملكة بوغندا وأن يرفع علم الشركة على بلاده، كما فرضت هذه المعاهدة على الكاباكا عدم التعامل أو منح أي امتياز أو تنازل لأي دولة أوروبية دون إخبار الشركة وفي مقابل هذا التزمت هذه الأخيرة بحماية مملكة بوغندا من أي اعتداء خارجي، وعليه يكون "موانجا" من خلال هذا الاتفاق قد ارتبط بالشركة البريطانية ارتباطاً أبدياً<sup>2</sup>.

وحتى يضمن لوغارد السيطرة الفعلية لبريطانيا على أوغندا، كان لابد أن يعقد اتفاقاً مع المسلمين المجتمعين في الشمال الغربي، باعتبارهم من المشاكل التي كانت تقلقه، وعلى هذا الأساس عقد مع "مبوجو Mbogo" زعيم الباغندا المسلمين اتفاقاً أوصل "لوغارد" إلى تنفيذ خطته، من خلال تعهد الزعماء المسلمين بإلغاء تجارة الرقيق ومراعاة حرية الأديان والأهم بالنسبة له هو تنازل المسلمين عن المطالبة بحقوقهم في حكم بوغندا، وفي مقابل هذا منح "لوغارد" للمسلمين وأتباعهم ثلاثة أقاليم صغيرة تقع بين المنطقتين المخصصتين للبروتستانت والكاثوليك<sup>3</sup>، وبذلك يكون لوغارد قد أوجد حالة من التوازن بين الطوائف الثلاثة من خلال تقليل خطر احتمال اشتباك الطائفتين المسيحيتين من جهة وخطر المسلمين عليه من جهة أخرى<sup>4</sup>.

وفي هذه الفترة، التي كان فيها "لوغارد" قد أحكم قبضته على أوغندا، فوجئ بقرار يدعو للانسحاب من المنطقة، حيث سافر على إثره في 16 جوان 1892م إلى إنجلترا ليشرح بنفسه مدى أهمية البقاء في أوغندا على بريطانيا وأن انسحابهم بعد أن تمكنوا من تكريس الهيمنة عليها سيعود حتماً عليهم بخسارة كبيرة، وقد وافقه على طرحه هذا، رئيس أساقفة كانتربري طالباً منهم ضرورة

1- Assa Okoth, Op, cit, p 136-7.

2- F. D, Lugard, **The Dual Mandate in British Tropical Africa**. op, cit, p: 34-36.

3- Assa Okoth, Op, cit, p 137.

4- Vincent Haelow and Chilver. E. M, **History of East Africa**, Vol. 2, Clarendon Press, oxford, 1965, p: 67.

## الفصل الثاني: إخضاع أوغندا للحماية البريطانية 1894 وردود الفعل المحلية

التكتل لمساعدة الشركة حتى تستطيع الاستمرار في الاستحواذ على المناطق ذات الأهمية بالنسبة للحكومة البريطانية<sup>1</sup>.

عرفت الحكومة البريطانية في منتصف أوت 1892م تجديد حكومي، باعتلاء "جلادستون Gladstone"<sup>2</sup> رئاسة الوزارة البريطانية ومعه "اللورد روزبري Rosebery"<sup>3</sup> وزيرا للخارجية، حيث كان

<sup>1</sup>- Lugard, F. **The Rise of our East African Empire: early efforts in Nyasaland and Uganda**, Vol.2, op, cit, p 547.

<sup>2</sup>- "وليام غلادستون William Gladstone (1809-1898)": سياسي بريطاني ورجل دولة مسيحي ملتزم، كان جلادستون ابنا مخلصا للكنيسة الإنجليزية، كثير القراءة، دخل مجلس العموم بعد تخرجه من جامعة أكسفورد عام 1832، وفيه دافع عن الاتجاه المحافظ بشكل صارم في الأمور السياسية والدينية، وفي سنة 1859 انضم إلى الحزب الليبرالي، ليتم ترقيته عام 1865 ويصبح رئيسا لمجلس العموم، يعتبره الكثير من البريطانيين أنه رجل العمل والإنجاز، لتعامله الجدي مع النظام العام والإصلاح الإداري والنمو الاقتصادي والشؤون الدولية، دخل جلادستون البرلمان في مرحلة حاسمة من تطور الدولة البريطانية، في غياب دستور مكتوب، حيث صاغ العديد من الأنظمة التي لا تزال في قلب الحكومة البريطانية، تولى منصب رئيس الوزراء البريطاني خلال الفترة (1868-1894)، وكان أول رئيس وزراء يشغل المنصب أربع فترات، وقد عرفت الفترة الأخيرة معارضة واسعة عليه حول عدة قضايا، كان أبرزها قضية الحكم في إيرلندا، ما دعاه إلى الانسحاب سنة 1894 والابتعاد على العمل السياسي. للمزيد انظر:

- David Bebbington: **William Ewart Gladstone, Faith & Politics in Victorian Britain**. W.M. B. Eerdmans Publishing Co. USA. 1993. See Also Richard Shannon: **Gladstone**, Vol. 2 (1865-1898). University of North Carolina press, North Carolina, 1999. Pp 560-561.

<sup>3</sup>- اللورد روزبري Rosebery (1847 - 1929): سياسي امبريالي بريطاني، شغل منصب وزير الخارجية للشؤون البريطانية مرتين، الأولى خلال سنة 1886، والثانية من 1892 إلى 1894، كان ينتمي للجناح الامبريالي للحزب الليبرالي، وعلى هذا الأساس بنى سياسته الخارجية، وتمثل الفترة التي كان على رأس قيادتها أحد أصعب فترات السياسة الخارجية البريطانية، وهي الفترة التي فشل فيها في إنهاء الحرب الصينية اليابانية، ومن الناحية الداخلية خلف "جلادستون على رئاسة الوزراء بين سنتي 1894 - 1895، فقد عرفت حكومته الليبرالية عدة انقسامات، كما وجد نفسه معارضا داخل الحكومة من قبل السير ويليام هاركروت، وبالنسبة لقضية أوغندا فقد كان مصمما على الاحتفاظ بما لما قررت شركة شرق إفريقيا البريطانية التنحي عنها، فقد كانت له رؤية خاصة بخصوص الاحتفاظ بأوغندا، تتمثل في إنشاء خط سكة حديد من الساحل إلى أوغندا مما يتيح الوصول إلى النيل، إلا أن مجلس الوزراء انقسم بشدة حول هذا الاقتراح، ومع ذلك سارعت الحكومة باتخاذ إجراءات تضمن لها السيطرة على أوغندا وعدم تركها للقوى الأوروبية. للمزيد انظر:

- Archibald Philip Primrose Earl Rosebery: **The Foreign policy of Lord Rosebery, Two chapters in Recent politics 1886 and 1892-5 with extracts from Lord Rosebery's**

## الفصل الثاني: إخضاع أوغندا للحماية البريطانية 1894 وردود الفعل المحلية

هذا الأخير مقتنعا بوجهة نظر لوغارد، خاصة بعد اطلاعه على مذكرة أعدها "بيرسي اندرسون" الخبير بالشؤون الإفريقية للوزارة الخارجية البريطانية، يدعو فيها الحكومة إلى ضرورة فرض السيطرة على أوغندا والمناطق المجاورة لها، لما لهذه المنطقة من أهمية بالغة على بريطانيا، فمن خلالها تستطيع الحكومة استرداد السودان، وسيسهل فتح حوض أعالي النيل وجعله منطقة حرة من منبعه إلى مصبه<sup>1</sup>.

وعلى هذا الأساس اتخذ اللورد روزيري إجراءات امبريالية سريعة، ترمي لفرض السيطرة الاستعمارية على أوغندا، بداية بتوزيع مذكرة "بيرسي اندرسون" في 20 سبتمبر 1892م على مجلس الوزراء البريطاني، وبعد مناقشة كل محتوياتها، قرر المسؤول المالي عند الوزارة البريطانية "وليام هاركروت" في 30 سبتمبر من نفس السنة، امداد الشركة البريطانية لشرق إفريقيا بمساعدة مالية مدتها سنة كاملة، لمواصلة نشاطها التوسعي في أوغندا<sup>2</sup>.

وفي الوقت نفسه أرسلت الحكومة البريطانية قنصلها العام في زنجبار، "السير جيرالد بورتال Sir Gerald Portal"<sup>3</sup> مبعوثا خاصا لأوغندا ليقوم هو الآخر بدراسة المنطقة وإعداد تقرير شامل لكل أوضاع المنطقة، الذي ستستند عليه الحكومة البريطانية في اتخاذ قرارها الأخير حول فرض السيطرة

---

speeches. Arthur L. Humphreys, Piccadilly. London. 1901. PP 29-37. See Also Hugh Cortazzi: **Britain & Japan, Biographical Portraits**. Vol. 07. Global Oriental. London, 2010. PP 58-68.

<sup>1</sup>- A.G. Gardiner, **The Life of Sir William Harcourt**, Vol.2, Constable & Company, London, 1923, p 192-197.

<sup>2</sup>- Ibid.

<sup>3</sup>- السير جيرالد بورتال Sir Gerald Portal (1858-1994): دخل السلك الدبلوماسي في 12 يوليو 1879، التحق بالقنصلية العامة في القاهرة في يونيو 1882، وهي الفترة التي عرفت فيها العلاقات البريطانية المصرية توترا، نتج عنه قصف الاسكندرية، ومن 30 أبريل 1888 إلى 14 نوفمبر 1889 شغل منصب القنصل العام في زنجبار وفي مارس 1891 تم تعيينه بصفة دائمة في الوكالة هناك بموجب مخطط الحماية البريطانية الذي بدأ في تنفيذه، وفي 10 ديسمبر 1992 تم توجيهه إلى زيارة أوغندا ومعه عدد كبير من الضباط العسكريين، للإبلاغ عما إذا كان يجب الاحتفاظ بالمنطقة من قبل البريطانيين أو التخلي عنها، من كتبه "The British Mission to Uganda in 1893" المتعلقة بتجاربه في المنطقة قبل أن تصيبه الحمى ويتوفى في 25 يناير 1894 . للمزيد انظر:

- Sidney Lee, **Dictionary of National Biography**, Vol. 46, Macmillan and Co, London, 1896. P 166.

## الفصل الثاني: إخضاع أوغندا للحماية البريطانية 1894 وردود الفعل المحلية

على أوغندا أو الانسحاب منها<sup>1</sup>، ومع بداية سنة 1893 ألقع "بورتال" من زنجبار ومعه الصاغ "أوين Owen" ومدير الشركة البريطانية في ممباسا "بيركلي Berkely" ومائتان من الرجال المسلحين من زنجبار<sup>2</sup>، وفي أول أفريل وصل "بورتال" إلى كمبالا حيث رفع العلم البريطاني محل علم الشركة البريطانية<sup>3</sup>.

واستنادا لما سبق نستنتج أن لوغارد قد تمكن من تدعيم النفوذ البريطاني في أوغندا إلى حد كبير وضمن تفوقه على الجميع خاصة بعد قضاءه على نفوذ المسلمين في المنطقة وحصرهم بين أقاليم البروتستانت والكاثوليك، وكما أن وصول بورتال إلى كمبالا ورفع العلم البريطاني، يكون قد أنهى دور الشركة البريطانية وحلت محلها الحكومة البريطانية التي تحملت مسؤولياتها الكاملة في تسيير أوغندا والسيطرة عليها.

### 3- إعلان الحماية البريطانية على أوغندا 1894

استطاعت الحكومة البريطانية بعد أن تجاوزت أشواطاً من المنافسة الامبريالية بين الشركتين الاستعماريتين البريطانية والألمانية (DOAG-IBEA)، وبعد المنافسة الدينية بين الإرساليات البروتستانتية والكاثوليكية، أن تفرض حمايتها الرسمية على أوغندا، بحكم أن هذه الأخيرة تمثل المنطقة الأهم بين مناطق نفوذ الحكومة البريطانية في إفريقيا، كما تعتبر الحجر الأساس في تطور الاستعمار البريطاني في القارة الإفريقية، حيث أن بقاء بريطانيا في مصر كان مرهوناً بحماية مياه النيل أي إخضاع أوغندا للسيطرة البريطانية، لذلك أسرع إلى إعلان حمايتها على أوغندا، حرصاً على حماية مصالحها الاستعمارية في المنطقة.

<sup>1</sup> - Edgar George Dion Lardner, **Soldiering and Sport in Uganda 1909-1910**, Walter Scott Publishing Co, London, 1912, p 25.

<sup>2</sup> - Gerald Herbert Portal, **The British Mission to Uganda in 1893**. Edward Arnold, London, 1894, p :5-7.

<sup>3</sup> - P.O.R: C.O, Colonial Reports-Annual No. 1810- **Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of the Uganda Protectorate 1936**, His Majesty's Stationery Office, London, 1937, p 4.

## الفصل الثاني: إخضاع أوغندا للحماية البريطانية 1894 وردود الفعل المحلية

وفي هذا السياق نشير إلى ما قام به "السير جيرالد بورتال Sir Gerald Portal" فور وصوله لأوغندا في الفتح من جانفي عام 1893م الذي باشر مهمته في ممارسة السيطرة على أوغندا، حيث قام بوضع يده على جميع الحاميات السودانية، كما أرسل رفيقه الصاغ "أوين Owen" إلى مملكة تورو، وفي 29 ماي من السنة نفسها توجه "بورتال" بنفسه إلى مملكة بوغندا ليعقد بذلك مع الملك "موانجا" اتفاقاً<sup>1</sup> يوضح التزامه ببعض الشروط إلى حين إصدار الحكومة البريطانية قرارها بشأن أوغندا، باعتبار أن الشركة البريطانية قد تنازلت عن إدارة المنطقة للحكومة، ومن بين تلك الشروط منع "موانجا" من إبرام أي اتفاق مع أي دولة أوروبية دون الرجوع لممثل الحكومة البريطانية في المنطقة وفي المقابل ستحصل مملكة بوغندا على مساعدة بريطانية وحمايتها<sup>2</sup>.

وبالموازاة مع هذا، شرع "بورتال" في إعداد تقارير مفصلة عن أحوال أوغندا، وإرسالها للحكومة البريطانية، ولعل أهمها الذي كان في أول نوفمبر 1893م، حيث لخص فيه جميع أسباب التمسك بأوغندا، بدءاً بوصف موقعها الجغرافي مبرزاً أهميته الطبيعية، إذ تسيطر على الشواطئ الشمالية والغربية لبحيرة فيكتوريا وعلى مياه أعالي النيل وبحيرة ألبرت، مضيفاً أن هذه المنطقة تعتبر الأغنى من بين مناطق إفريقيا الوسطى، لاحتوائها على أراضي خصبة وحزام من الغابات يمتد من 70 إلى 200 ميلاً<sup>3</sup>.

إضافة إلى ذلك أوضح "بورتال" أن حصول بريطانيا على أوغندا وخيراتها هو مكسب كبير للحكومة الذي سيجعلها تعتلي الصدارة التجارية في العالم، خاصة أنها حصلت بموجب معاهدة هيلغولاند على اعتراف ألمانيا بأنها ضمن منطقة نفوذ بريطانيا<sup>4</sup>، بل أن الانسحاب من أوغندا

<sup>1</sup> - انظر الملحق رقم 04 من ملحق الوثائق.

<sup>2</sup> - E, Hertslet, **The Map of Africa by Treaty**, Vol.1, op, cit, p: 393-394.

<sup>3</sup> - Charles Eliot, **The East Africa Protectorate**, Edward Arnold, London, 1905, p: 7.

<sup>4</sup> - **The Imperial and Asiatic Quarterly Review and Oriental and Colonial Record**, Vol. 8, Nos. 15-16, Oriental University Institute, Woking, 1894, p 63-4.

## الفصل الثاني: إخضاع أوغندا للحماية البريطانية 1894 وردود الفعل المحلية

سيكون خسارة كبيرة لبريطانيا، وستكون بذلك قد منحت أعظم فرصة للقوى الأوروبية المنافسة بمد سيطرتهم عليها.

وفي السياق ذاته نشير إلى أن "بورتال" كان قد أوضح في أحد تقاريره للحكومة البريطانية الطريقة المناسبة لإحكام السيطرة على أوغندا، من خلال طلبه من الحكومة البريطانية إرسال بعض الضباط البريطانيين شرط أن يكونوا على دراية باللغة العربية ليتولوا الإشراف على إدارة البلاد، وقد وافقت الحكومة وأرسلت على إثر طلبه أربعة ضباط على رأسهم "السير هنري كولفيل Sr. Henry Colville"<sup>1</sup>، الذين وصلوا إلى أوغندا في 10 نوفمبر 1893<sup>2</sup>.

والواضح أن التقارير التي أعدها "بورتال"، والتي كان يرسلها عبر رسله في زنجبار للحكومة البريطانية قد أثرت في "السير ويليام هاركورت"، واتفق معها "اللورد روزبري" الذي تولى في مارس 1894م رئاسة الوزراء خلفا "للورد غلادستون"، وجعلته يعجل في احتلال أوغندا<sup>3</sup>، حيث عقد مجلسًا للوزراء البريطانيين، ناقشوا فيه بدقة هذه المسألة، وقد وافق أعضاء البرلمان بأغلبية 218 صوت ضد 52 صوت على وضع أوغندا تحت الحماية البريطانية، والتي أعلنوا عليها رسميا في الثامن عشر من جوان 1894م<sup>4</sup>.

---

<sup>1</sup> - السير هنري كولفيل **Sr. Henry Colville**: أول حاكم عينته الحكومة البريطانية بعد إعلانها الحماية على مملكة بوغندا، بهدف دعم السيطرة البريطانية في المملكة وإخضاع باقي أقاليم المنطقة، حيث قام بغزو مملكة أونبورو وعمل على بسط الهيمنة البريطانية على الممالك الفرعية الأصغر، كما ركز كولفيل في إقامته بالمنطقة، على إخماد الثورات والمنازعات الداخلية التي كان يرى أنها ضرورية لاستمرار السيادة البريطانية في المنطقة قبل استفحائها. للمزيد انظر:

- Comité de l'Afrique française, **Bulletin du Comité de l'Afrique française**, No. 5, Mai 1897, Comité de l'Afrique française, Paris, 1897, Pp 75-76.

<sup>2</sup>- E, Hertslet, **The Map of Africa by Treaty**, Vol.1, op, cit, p 395-403.

<sup>3</sup>- P. L. McDermott, Op, Cit, p 307-9. See Also Great Britain Colonial Office, **Colonial Reports for year 1927-Annual, No. 1408-1425**, H. M. Stationery Office, London, 1928, p 11.

<sup>4</sup>- رجب حراز، مرجع سابق، ص 89.

- P.R.O: F.O, **British Possessions, II, The Uganda**, Vol. 16, H. M. Stationery Office, London, 1920, p 29.

## الفصل الثاني: إخضاع أوغندا للحماية البريطانية 1894 وردود الفعل المحلية

وهنا لابد أن نشير إلى معنى مصطلح "الحماية Protectorate"، الذي اعتمده الامبريالية البريطانية في حكم العديد من المناطق، وقد قدم "لوغارد" رأيه بمعنى هذا المصطلح، على أنه اتفاق ومعاهدة تعقد بين رجال الحكومة البريطانية والحكام المحليين، تقضي بالحفاظ على السيادة الداخلية للمحمية دون تطلع هذه الأخيرة للسيادة الخارجية، إلى جانب ضمان حماية السكان المحليين، ويضيف أن هذا ما هو إلا التزام بريطانيا المتحضرة بتحمل المسؤولية عن الأجناس المتخلفة، والعزم على الأخذ بيدهم نحو تعلم أساسيات التسيير الإداري والنهوض بالمنطقة<sup>1</sup>.

إلا أنّ الحقيقة التي أثبتتها سنوات التواجد البريطاني في أوغندا وما سنتطرق إليه في الفصول اللاحقة، يؤكد لنا حرفياً أنّ المعنى الأصلي للحماية هو حماية المصالح الاستعمارية البريطانية في أوغندا من مصالح القوى الإمبريالية المتنافسة على المنطقة، وليس بالتأكيد حماية مصالح شعب أوغندا، ولأجل ضمان حماية طويلة المدى للمصالح الإمبريالية، عملت بريطانيا على ابتداء نظام إداري، قضائي، اقتصادي واجتماعي موجه لخدمة الحكومة البريطانية، ووثقت له باتفاقيات ومعاهدات استعمارية، عُقدت مع سلطات محلية غير متكافئة، خدمت بشكل أساسي مصالح التاج البريطاني.

### ثالثاً التوسع البريطاني في أوغندا وردود الفعل المحلية عليه

واجهت السلطات البريطانية منذ بدايتها لعمليات ضم الممالك الأوغندية، ردود فعل وطنية، اتبع فيها أهالي المنطقة وحكامها استراتيجيات مختلفة، ما بين إستراتيجية المفاجئة المتمثلة في حرب العصابة وبين الطرق الدبلوماسية التي اعتمدها ملوكها، والتي دلت عموماً على وعي الأهالي بحقوقهم والدفاع عن سيادتهم وأسلوبهم الخاص في الحياة من ناحية، كما أعاققت الحكومة البريطانية في بسط سيادتها على المنطقة من ناحية أخرى.

#### 1- مقاومة كاباريغا Kabariga ملك أونورو:

<sup>1</sup> - F. D. Lugard, *The Dual Mandate in British Tropical Africa*. op, cit, pp 35-6.

## الفصل الثاني: إخضاع أوغندا للحماية البريطانية 1894 وردود الفعل المحلية

إن مقاومة السكان المحليين للتوسع الاستعماري البريطاني في أوغندا كانت في الفترة ما بين 1891 إلى غاية عام 1899م ، ولعل أبرزها الصدامات التي كانت تحدث بين "كاباريغا Kabariga" <sup>1</sup> ملك أونيوورو وبين قادة القوات البريطانية في المنطقة، فقد كان لوغارد ممثل الشركة البريطانية، يدرك أن الخطر الأكبر الذي يواجهه في المنطقة ويعرقل بسط السيطرة البريطانية على كامل الممالك الأوغندية هو كاباريغا إذ ركز على التخلص منه بعد أن هزم المسلمين وقام بتعزيز قوته العسكرية من خلال ضم القوات السودانية التي تركها أمين باشا، والتي كانت آنذاك تحت قيادة العقيد المصري سليم بك<sup>2</sup>.

وعلى هذا الأساس واجه لوغارد وقواته العسكرية قوات كاباريغا، والتي انتهت بهزيمة هذا الأخير، الذي لجأ بعد ذلك إلى دبلوماسيته، حيث سعى لعقد اتفاق مع لوغارد وإقحام موانغا ملك بوغندا التوسط للصلح بينهم ، إلا أن لوغارد رفض الاستجابة لهذه المحاولات، وهو ما دعا كاباريغا إلى اعتماد إستراتيجية حرب المفاجئة من خلال شنه لحرب العصابات والتي تعتبر الأولى من نوعها في شرق إفريقيا، حيث انسحب إلى الشمال متجها من أونيوورو إلى لانغو ومن هناك أصبح يغير على القوات البريطانية مرة بعد أخرى، كما أعتمد في خطته على اغتيال كل الرؤساء الأوغنديين الموالين للحكومة البريطانية، وقد علق على ذلك ثورستون<sup>3</sup> قائلا: " إن كاباريغا لا يستطيع التخلي عن ألعيبه القديمة، إنه حقا مثير لكل أنواع المتاعب"<sup>4</sup>.

---

1 - كاباريغا Kabariga: حكم مملكة أونيوورو من 1869م إلى غاية 1899م بعد صراع طويل على حكم المملكة، وقد أخذ بعين الاعتبار تأسيس منظمة عسكرية استطاع من خلالها مواجهة القوات البريطانية، كما مثلت المملكة مركز اهتمام الحكومة البريطانية لاستحواذها على موقع هام باعتبارها الطريق إلى السودان، وكذا احتوائها على موارد عديدة ومتنوعة من بينها الملح والحديد والماشية، إضافة إلى التجارة الخارجية مع السواحليين. للمزيد أنظر:

- Ronald Oliver and G.N Sanderson, op, cit, p: 541.

2- Mc Dermott. Op, cit, p: 160.

3 - أحد الضباط البريطانيين الذي أوكلت إليه مهمة تسيير وإدارة مملكة مملكة أونيوورو حينذاك.

4 - أ، أدبواهن، تاريخ إفريقيا العام، إفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية (1835-1880)، المجلد السابع، اليونسكو، المطبعة الكاثوليكية عاريا بيروت، لبنان، 1990، ص 169.

## الفصل الثاني: إخضاع أوغندا للحماية البريطانية 1894 وردود الفعل المحلية

وبالموازاة مع هذا نشير إلى أن بورتال الذي خلف لوغارد في أوغندا كان قبل مغادرته بوغندا قد كلف الكابتن "ماكدونالد J.R.L. Macdonald<sup>1</sup> بإدارة محمية أوغندا مؤقتاً، وفي هذه الفترة كان المسلمون في المنطقة قد ثاروا ضد الإدارة البريطانية وقامت عدة اضطرابات كانت ستؤدي إلى تغيير الأوضاع تماماً لو انضم إليهم الجنود السودانيون، الأمر الذي خشيه الكابتن ماكدونالد والذي راسل على إثره بورتال في 16 جوان 1893م يطلب منه العودة، إلا أن الحكومة البريطانية كانت قد أرسلت كولفيل مع زملائه الضباط البريطانيين الذين وصلوا إلى بوغندا في نوفمبر 1893<sup>2</sup>.

وقد رأى كولفيل منذ وصوله إلى أوغندا أن توطيد الحماية البريطانية على كامل أقاليم أوغندا مرتبط بالقضاء على كل الثورات والمنازعات المحلية والعمل في الوقت نفسه على إزالة خطر القوات السودانية من خلال تفريقهم وجلاءهم في مهمات بعيدة، إلى غابات بوغندا وأونيورو وإلى الصحاري مع إنهاك قواهم بأعمال قاسية، قبل أن يتحدوا مع المسلمين<sup>3</sup>.

واستناداً لذلك أرسل كولفيل منذ أواخر عام 1893م إلى غاية أواخر عام 1894م، حملات إلى مملكة أونيوورو بهدف إخضاع كاباريغا الذي قام في نفس الفترة بمهاجمة مملكة تورو وقام بعزل ملكها الذي كان لوغارد قد نصبه، كما غزا منطقة بوسوجا التي كان ملكها يعترف بالولاء لبوغندا، ولأن كولفيل كان يخشى من تمادي كاباريغا ومهاجمته لحلفائه في منطقة أعالي النيل، مما قد يضر بسمعة البريطانيين ونفوذهم في البلاد، قرر غزو مملكة أونيوورو بنفسه واعتمد في ذلك على الاستعانة

---

<sup>1</sup> - ماكدونالد Macdonald: تم إيفاده كعقيد لأوغندا سنة 1893 بهدف تحقيق أغراض سياسية وجغرافية، حيث قام عند وصوله بإجراء مسح لمناطق النفوذ البريطانية المحيطة ببحيرة فيكتوريا، من بحيرة فيكتوريا في شمال كافيرونندو غرباً إلى الحدود الألمانية عند نهر كاجيرا، ولأول مرة سجل تقريباً جميع الجزر والخلجان والأنهار في السواحل الشمالية والشمالية الغربية لفيكتوريا نيانزا، كما نجح في رسم خرائط أكثر دقة للمنحدرات والجداول الشمالية لجبل إغون، وللناطق المتاخمة للسواحل الشمالية الغربية لفيكتوريا نيانزا بدقة في عام 1894، إضافة إلى فصله بين مياه بحيرة رودولف في الشرق ونهر النيل في الغرب بشكل أوضح. للمزيد انظر:

- Harry Johnston, *The Nile Quest*, Op, cit, P 119.

<sup>2</sup> - رجب حراز، مرجع سابق، ص 125.

<sup>3</sup> - Tim Jeal, op, cit, p 407.

## الفصل الثاني: إخضاع أوغندا للحماية البريطانية 1894 وردود الفعل المحلية

بجيش موانجا<sup>1</sup> خصوصا بعد أن وصلته معلومات عن الجيش الكبير لكاباريغا المؤلف من ثمانية آلاف من المقاتلين المسلحين بالأسلحة النارية وعشرين ألف مسلحين بالحرب<sup>2</sup>.

ولما كان كاباريغا يدرك أن كولفيل على مقربة من مملكة أونيبورو وأنه قد عزم على دخولها بنفسه ومعه جيش كبير، قام بحرق المملكة طبقا للتقاليد الإفريقية، ثم لاذ بالفرار في الاتجاه الشمالي الشرقي<sup>3</sup> إلى منطقة اللانجو شمال بحيرة كيوجا، وفي المقابل أرسل كولفيل حملات خاصة لمطاردة كاباريغا بقيادة "أوين E.R.Owen" و"ثرستون A.B.Thruston" وغيرهم من الضباط البريطانيين، كما لم يفوت هؤلاء القادة من خلال حملاتهم هذه فرصة ضم مناطق جديدة في الشرق والجنوب الشرقي من أونيبورو وإلى مملكة بوغندا، حيث أبرموا معاهدات مع زعماء وشيوخ المناطق التي وصلوا إليها وكذا قيامهم بإنشاء سلسلة من المحطات المحصنة بين بحيرة ألبرت وبحيرة فيكتوريا<sup>4</sup>.

وبخصوص الفترة التي قضاها كولفيل مسؤولا عن تسيير محمية أوغندا، بتعيين من الحكومة الاستعمارية البريطانية، يصف كولفيل في كتابه عن جيوش كاباريغا بأنها كانت خطرا على السكان المحليين، وبما أنه المسؤول الحامي لأوغندا، فمن واجبه الدفاع عن أهالي المنطقة، ولا يمكن أن يسمح بتمادي كاباريغا في قيامه بالأعمال العدائية، وواجبه القضاء على كل من يهدد أمن وسلام المنطقة، حفاظا على الصداقة التي تجمع الحكومة البريطانية بأهالي أوغندا<sup>5</sup>.

---

<sup>1</sup>- H. E. Colville, Dec 5, No. 5, 1893, **Papers relating to Uganda, Africa**, No.7 (1895), C. 7708, Her Majesty's Stationery Office, London, pp: 9-10. See Also Norman Dwight Harris. **Intervention and colonization in Africa**. Vol 1. Houghton Mifflin company. New York. 1914. P 97.

<sup>2</sup> - رجب حراز، مرجع سابق، ص 126.

<sup>3</sup>- H. E. Colville, Jan 2, No.15, 1894, **Papers relating to Uganda, Africa**, No.7 (1895), C. 7708, op, cit, pp: 19-20.

<sup>4</sup>- Cracknall, May 7, 1894. No. 17, **Papers relating to Uganda, Africa**, No.7 (1895), C. 7708, op, cit, p: 24. See Also Norman Dwight Harris. op, cit, P 97.

<sup>5</sup>- Henry Colville, **The Land of The Nile Springs Being Chiefly an Account of How We Fought Kabarega**. Edward Arnold, London, 1895, p: 70.

## الفصل الثاني: إخضاع أوغندا للحماية البريطانية 1894 وردود الفعل المحلية

والجدير بالذكر الإشارة هنا إلى أن ما صرح به كولفيل في كتابه هو دليل على قوة مقاومة كاباريغا التي أخلطت أوراق الحكومة البريطانية وجعلتها تعمد في كل مرة إلى تغيير مسؤوليها في أوغندا، بل إن الحقيقة هي رغبة بريطانيا في إخضاع المنطقة للسيطرة الاستعمارية واستغلالها، وهو ما عملت عليه منذ منتصف القرن التاسع عشر، بإرسالها للبعثات الاستكشافية والتنصيرية، التي كان لها الدور الكبير في التمهيد للاستعمار، إضافة إلى التنافس الامبريالي الذي عاشته المنطقة وتضررت منه، بين بريطانيا وألمانيا وفرنسا، والذي حتما يدل على بذل الحكومة البريطانية كل الوسائل من أجل البقاء أطول مدة في أوغندا لتحقيق أغراضها السياسية والاقتصادية.

### 2- مقاومة موانغا Mwanga ملك بوغندا:

باشرت الحكومة البريطانية منذ منتصف عام 1895، بتغيير سياستها وطريقة تعاملها مع المنطقة، حيث لم تلبث أن عينت "إرنست بركلي E. Berkeley" (1895-1899م) فنيلا عاما لحماية أوغندا<sup>1</sup>، معلنة نفسها المسؤولة المباشرة عن إدارة كل مناطق النفوذ البريطاني في شرق إفريقيا، ولكن رغم ذلك لم تنقطع الاضطرابات والثورات في أوغندا بل شهدت المنطقة تواصل الانتفاضات والخروج عن أوامر السلطات البريطانية وهو ما قام به موانجا ملك بوغندا، بعد أن انضم إليه رؤساء إقليم بودو، وأسسوا بذلك حركة معادية لبريطانيا، مصرين على تحرير أوغندا من الهيمنة البريطانية<sup>2</sup>.

كما أن موانغا كاباكا بوغندا كان أعظم دبلوماسي بين كل أولئك الذين كان عليهم أن يواجهوا الاندفاعية الامبريالية في شرق إفريقيا في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، ففي الفترة التي كان يقاوم فيها بكل عنف محاولات الوكلاء البريطانيين للسيطرة على بلاده، تجلت أيضا براعته الدبلوماسية خاصة في الطريقة التي تعامل بها مع الطوائف الدينية المختلفة المتصارعة في أغلب الأحيان، فكان تارة يؤلب الطوائف المسيحية، الكاثوليك والبروتستانت، على المسلمين حين يظن أن

<sup>1</sup>- Godfrey E. P. Hertslet: **The Foreign Office List for 1906**. Harrison and Sons. London. 1906. P 173.

<sup>2</sup> - رجب حراز، مرجع سابق، ص 130.

## الفصل الثاني: إخضاع أوغندا للحماية البريطانية 1894 وردود الفعل المحلية

هؤلاء الأخيرين قد غدوا بالغي القوة بحيث يهددون سيطرته على البلاد، وكان تارة أخرى يتحالف مع المسلمين ضد الكاثوليك والبروتستانت أو كليهما، حسب تقديره للخطر الذي كان يشكله كل منهم على حكمه<sup>1</sup>.

وهكذا برع موانغا في استخدام دبلوماسية "فرق تسد"، ذلك التكتيك الذي استطاعت الدول الاستعمارية أن تستخدمه بفاعلية بالغة في السيطرة على إفريقيا، وبالموازاة مع ذلك، أرسلت السلطات الاستعمارية البريطانية حملة بقيادة "ترنان" لإخضاع موانغا والثوار، حيث اشتبكوا في معركة عنيفة في 20 جويلية 1897م بالقرب من كيانجو Kiango، وقد خلفت المعركة خسائر كبيرة لكلا الطرفين، أما موانجا فقد فر إلى حدود منطقة النفوذ الألمانية، أين سلم نفسه للسلطات الألمانية<sup>2</sup>.

ومع ذلك لم تتوقف الاضطرابات والثورات في أوغندا ففي خريف عام 1897م، ثار الجنود السودانيون ضد الظروف القاسية التي فرضت عليهم من طرف بريطانيا<sup>3</sup>، بعد أن تظاهروا بانضمامهم لحملة ماكدونالد التي كانت موجهة لكاباريجا وأتباعه في أقصى شمال محمية أوغندا، حيث استغل الجنود السودانيون فرصة خروجهم من قلعة إلاما Eldama Revine، وقاموا بمهاجمة قلعة ناندى والاستيلاء على العديد من ذخائر الحرب، ثم اتجهوا بعد ذلك إلى بوسوجا، أين انضمت إليهم حامية

<sup>1</sup> - أ، أدبواهن، مرجع سابق، ص 170.

<sup>2</sup> - رجب حراز، مرجع سابق، ص: 130.

<sup>3</sup> - أشار السير هاري جونستون H. Johnston في إحدى كتبه "محمية أوغندا" إلى أن أسباب انتفاض الجنود السودانيين على الحكومة البريطانية كان يتمثل في الظروف القاسية التي كان يعيشها هؤلاء الجنود بدءا بالأجر الضئيل جدا الذي كانوا يتقاضونه مقارنة مع ما يتقاضاه زملاؤهم في منطقة نفوذ شرق إفريقيا الألمانية، إضافة إلى العقوبات العسكرية التي كانت تفرض عليهم بحجة تعويدهم على النظام والانضباط العسكري، وكذا إرسالهم في حملات مستمرة من أدنى البلاد إلى أقصاها مئات الأميال سيرا على الأقدام، وما زاد روح التمرد في أوساط الجنود السودانيين، تلك الأوامر التي صدرت إليهم بمنع مرافقة زوجاتهم وأبنائهم لهم في حملاتهم. للمزيد أنظر:

- H. Johnston, H, **The Uganda Protectorate**, Vol.1, op, cit. p: 238.

## الفصل الثاني: إخضاع أوغندا للحماية البريطانية 1894 وردود الفعل المحلية

لوباز Luba's السودانية وبعض المسلمين الباغندا، كما تمكنوا من أسر الضابط ثرستون وبعض البريطانيين، بعد مقاومتهم للحصار الذي فرض عليهم لعدة أشهر بحامية لوباز<sup>1</sup>.

وعليه فقد استطاع الثوار السودانيون الهرب ليلا في 6 جانفي 1898م باتجاه مملكة أونيوورو، وفي المقابل قامت السلطات البريطانية بإرسال حملة خاصة، بقيادة الكابتن "هاريسون Harrison" لتمنع الثوار من الوصول للحاميات السودانية في أونيوورو لأنها بذلك ستشكل خطرا كبيرا على النفوذ البريطاني في المنطقة، وقد تمكن هاريسون من قتل وأسر العديد من الثوار في 23 فيفري 1898م، كما استطاع البقية من الثوار الفرار إلى بحيرة كيوجا ومن ثم الانضمام لجيش كاباريغا<sup>2</sup>.

وبالموازاة مع هذا استغل موانجا كاباكا بوغندا فرصة ثورة الجنود السودانيين، وانضمامهم لكاباريغا، ليحاول مرة أخرى تخليص أوغندا من النفوذ البريطاني، فكانت أول خطواته هي الهرب من منفاه بشرق إفريقيا الألمانية مع مطلع عام 1898، واعتناقه الإسلام، ثم لجأ إلى كاباريغا وأقام معه وسط أحراش بلاد اللانجو، ليستأنفا بعد ذلك شن حرب العصابات على القوات البريطانية، إلا أن هذه المرة استطاعت قوات الاحتلال اجتياح محباً الملكان موانغا وكاباريغا في أبريل عام 1899م ووقوعهما تحت الأسر، ومن ثم نفيهما إلى جزر سيشل، حيث توفي موانغا هناك عام 1903، أما كاباريغا فقد سمح له عام 1923 بالعودة إلى مملكته، لكنه توفي في طريقه إلى أونيوورو عند جنجا<sup>3</sup>.

نستنج مما سبق أن الدين في أوغندا، أستخدم كأداة سياسية طائفية مدمرة ومثيرة للانقسام، كما تم توظيفه لتوطيد السلطة السياسية وحكم جميع ممالك أوغندا، والتي كانت نتيجة مباشرة للإرساليات التنصيرية، والاستراتيجية السياسية للأسقف "الكسندر تاكر"، الذي كان على دراية تامة بالديناميكية الدينية والسياسية والثقافية في أوغندا، وهو ما عمل على توظيفه واستغلاله لصالح

<sup>1</sup>- Edgar Sanderson, **Africa in The Nineteenth Century**, Seeley and Co, London, 1898, pp 270-271. See Also P.O.R, **The Colonial Office List 1949**, His Majesty's Stationery Office, London, 1949. P: 355.

<sup>2</sup>- Evans, I, op, cit, p: 315-316.

<sup>3</sup>- Tim Jeal, op, cit, p 407.

## الفصل الثاني: إخضاع أوغندا للحماية البريطانية 1894 وردود الفعل المحلية

---

الحكومة البريطانية، وبقدر ما كان المنصرون المسيحيون الأوروبيون رواداً للإمبريالية والاستعمار في إفريقيا وشرق إفريقيا خاصة، كانوا أيضاً مثيرين للانقسام والتعصب، الذي هو راسخ بعمق في تاريخهم الديني، بين البروتستانت والكاثوليك.

كما أن الثورات التي ظهرت بالبلاد، كانت بمثابة ردود الفعل الوطنية الأولى، التي عبرت عن رفض أهالي أوغندا للهيمنة البريطانية، حتى وأن الملكين موانغا وكاباريغا أخفقا في تخليص أوغندا من التواجد البريطاني إلا أنّهما شكلا أكبر المشاكل لكل الحكام البريطانيين الذين تعاقبوا على المنطقة.

## الفصل الثالث:

### السياسة الاستعمارية الإدارية والقضائية.

أولا السياسة الاستعمارية الإدارية.

ثانيا السياسة الاستعمارية القضائية.

## الفصل الثالث

### السياسة الاستعمارية البريطانية الإدارية والقضائية

بعد ترسيخ الحكومة البريطانية أقدامها في أوغندا وإعلانها، محمية بريطانية عام 1894، شرعت في تطبيق مخططاتها الامبريالية الرامية لاستغلال المنطقة بكل ما فيها، وهنا لجأت إلى اللعب بالمفاهيم السياسية من خلال ابتداع أنظمة إدارية وقضائية، والترويج على أنها تحمل الكثير من المزايا، بما في ذلك أنها لا تتعارض مع القيم والتقاليد الإفريقية، وفي الوقت نفسه تركز فيها على تعليم القادة المحليين أساسيات الإدارة والتسيير، مما قد يظهر لنا أن علاقة الحكومة المركزية بالحكومة المحلية ما هي إلا علاقة استشارية، دون تحطيم لمعنى ودور الرئاسات القبلية التقليدية، إلا أن ذلك ما هو إلا من أدبيات التنمية الاستعمارية، التي تلاشت بمجرد إخضاع البلاد للتسيير الاستعماري البريطاني.

والظاهر أن هذا النظام وإن كانت له علاقة بالحكومة البريطانية، فهي فقط بما يتعلق بالاستشارة، والواقع أن جوهر هذا النظام هو توجيه الحكومة المحلية عن طريق الحكومة المركزية، مما يؤدي إلى تكريس زعماء البلاد والقادة المحليين لخدمة المصالح البريطانية، وجعلهم يدينون بالولاء والتنافس على إرضاء الإدارة الاستعمارية، مما يستدعي إهمال مصالح السكان المحليين، وفي ذلك تدني مستوى التنظيم الإداري والقضائي، وليس ترقيته.

وفي السياق ذاته نتساءل: إذا كان أساس طبيعة العلاقة بين بريطانيا وأوغندا الحماية، فما هو تفسير إسناد تسيير المحمية لوزارة المستعمرات بعد أن كانت تابعة لوزارة الخارجية البريطانية؟ وهل فعلا عملت الإدارة البريطانية جنبا إلى جنب مع الإدارة المحلية لخدمة السكان المحليين؟ وإلى أي مدى كانت المشاركة الفعالة للمحليين الأفارقة في المجالس المنتخبة؟ وما هي بنية النظام القضائي في المحمية؟ وما تأثيره على شعوب البلاد؟

### أولا السياسة الاستعمارية البريطانية في الجانب الإداري

تمكنت بريطانيا بسياستها الامبريالية الحصول على عقد اتفاقيات رسمية من زعماء المنطقة، تقضي باعتراف السيادة البريطانية عليها، ونشير هنا خاصة للسير جيرالد بورتال الذي تمكن من إرساء مفاهيم الفكر الامبريالي الاستعماري بين رجال الحكومة البريطانية، بعد أن فصل في الآراء المتضاربة حول الإبقاء أو الاستغناء عن أوغندا، بتأييده وبقوة الاحتفاظ بالمنطقة، كما شرحت تقاريره أهمية السيطرة على أوغندا وكذا خطورة الانسحاب منها، فراحت الحكومة البريطانية تعمل وفق سياسة استعمارية إدارية مدروسة جيدا، جوهرها امبريالي محض ومظهرها استشاري إنساني.

### 1- ترسيم الحدود خلال الإدارة المدنية والعسكرية

خضعت أوغندا عند بداية انضمامها لبريطانيا للوزارة الخارجية البريطانية، على أساس أنّ أوغندا محمية وليست مستعمرة، إلاّ أن النوايا الامبريالية لبريطانيا سرعان ما بانّت حقيقتها، فبحلول القرن العشرين أسندت الحكومة البريطانية محمية أوغندا لوزارة المستعمرات، وفيما يلي المراحل التي مرت بها الإدارة الاستعمارية البريطانية في أوغندا:

#### أ- أوغندا خلال الإدارة المدنية:

بسّطت بريطانيا سيطرتها على أوغندا عند فرضها الحماية على مملكة بوغندا في 18 جوان 1894م<sup>1</sup>، حيث كانت هذه المملكة قلب المحمية النابض ومركز الاهتمام والنشاط الاستعماري، وعليه أعلنت بريطانيا ضمها لمملكة بوغندا وذلك باعتراف من وزارة الخارجية البريطانية المسؤولة وقتها عن تسيير وإدارة مناطق النفوذ في شرق إفريقيا<sup>2</sup>.

وعليه فقد كلفت وزارة الخارجية البريطانية القنصل العام لمحمية شرق إفريقيا هاردينج A.H. Hardinge بأن يطلب من كولفيل إبلاغ موانجا كاباكا بوغندا أن اتفاه مع بورتال قد قبلته الحكومة

<sup>1</sup>- E, Hertslet, **The Map of Africa by Treaty**, Vol.1. op, cit p 395.

<sup>2</sup>- Oliver, Ronald and J. D, Fage and G. N. Sanderson. op, cit, p 571.

## الفصل الثالث: السياسة الاستعمارية البريطانية الإدارية والقضائية

البريطانية رسمياً<sup>1</sup>، وعليه تم عقد اجتماع في كمبالا مع موانغا، والذي أسفر عن عقد معاهدة في 27 أوت 1894م<sup>2</sup>، تؤكد ما جاء في معاهدة 29 ماي 1893 التي عقدها مع بورتال، وعليه أصبحت مملكة بوغندا والأقاليم التابعة لها محمية بريطانية<sup>3</sup>.

ونشير هنا إلى أن المنطقة التي وضعت تحت الحماية البريطانية بموجب هذا الإعلان كانت تشمل مملكة بوغندا والأقاليم التابعة لها وهي المنطقة التي تحدها أراضي كوكي وأنكولي وبونيورو وأوساجا، ثم سعت بريطانيا إلى توسيع رقعة المحمية بالاستيلاء تدريجياً على باقي ممالك أوغندا، لتصل مع أواخر القرن التاسع عشر إلى الاستحواذ على مساحة شاسعة في منطقة البحيرات الكبرى<sup>4</sup>.

والواقع أن فرض السيطرة البريطانية على مملكة بوغندا ومواصلتها لسلسلة عمليات ضم الممالك الأوغندية، واجهته ردود فعل محلية<sup>5</sup> قوية دلّت عموماً على وعي الأهالي بحقوقهم والرغبة في الدفاع عن سيادتهم وأسلوبهم الخاص في الحياة، كما أعاقت هذه المقاومة الحكومة البريطانية في بسط سيادتها على المنطقة.

استناداً لذلك باشرت الحكومة البريطانية منذ منتصف عام 1895، بتغيير سياستها الاستعمارية، وطريقة تعاملها مع سكان المنطقة، فقد عينت القنصل العام لمحمية أوغندا، "إرنست بركلي E. Berkeley" خلال سنوات 1895-1899م، وأعلنت بذلك مسؤوليتها الكاملة والرسمية لإدارة كل مناطق النفوذ البريطاني في شرق إفريقيا<sup>6</sup>.

<sup>1</sup>- Evans, I, op, cit, p: 316.

<sup>2</sup>- Edward Hertslet, **The Map of Africa by Treaty**, Vol. 1, Nos. 1 to 94: British Colonies, Protectorates and Possessions in Africa, His Majesty's Stationery Office, London, 1909, p 394.

<sup>3</sup>- Eliot, K.C.M.G, op, cit, p: 1.

<sup>4</sup>- Hubert, Moyses- Bartlett. **The King's African Rifles: A Study in the Military History of East and Central Africa, 1890-1945**. Gala & Polden, 1956, P: 57.

<sup>5</sup>- لمزيد من التفاصيل، راجع العنصر الثالث من الفصل الثاني من هذه الأطروحة.

<sup>6</sup> - رجب حراز، مرجع سابق، ص 130.

## الفصل الثالث: السياسة الاستعمارية البريطانية الإدارية والقضائية

وبمجرد وصول ارنست بركلي E. Berkeley إلى كمبالا في ماي عام 1895م بصفته قنصلا عاما لبريطانيا في محمية أوغندا، حتى باشر بالتوسع على حساب الممالك الأوغندية، وأعلن في الشهر التالي عن ضم كل من بونيورو وبوسوجا وكافيروندو والناندي إلى منطقة النفوذ البريطاني<sup>1</sup>.

إلا أن الاعتراف الرسمي بهذه المناطق كان بعد حوالي سنة، حيث أصدرت وزارة الخارجية البريطانية في 30 جويلية 1896م بلاغا بخصوص محمية أوغندا ينص على أن أراضي بونيورو والمناطق الواقعة غرب بوغندا، إضافة إلى مملكة بوسوجا والمناطق الواقعة شرقها أنها أصبحت بموجب هذا البلاغ داخل حدود محمية أوغندا، وتحت إدارة القنصل العام البريطاني المعين لهذه المحمية، وفي اليوم الموالي لهذا التاريخ أطلقت بريطانيا أول مرة اسم محمية إفريقيا الشرقية East Africa Protectorate<sup>2</sup>.

امتدت الحماية البريطانية لتشمل مملكة تورو عام 1900م وفي العام الموالي امتدت إلى مملكة أنكولي<sup>3</sup>. وبهذا تكون قد تشكلت محمية أوغندا البريطانية والتي تضم كل من مملكتي بوغندا وبونيورو والأراضي الواقعة شرقا، وفي سنة 1902 تم ضم أوغندا إلى محمية شرق إفريقيا البريطانية بهدف مد المستوطنين البريطانيين بالمزيد من الأراضي اللازمة لاستقرارهم. وبذلك أصبح الحد الشرقي الجديد هو الشاطئ الغربي لبحيرة رودلف ونهر تركويل Turkwell وشرق جبل إيجون ونهر سيو<sup>4</sup>.

وهكذا تكون وزارة الخارجية البريطانية بسياستها الامبريالية استطاعت تحديد وترسيم حدود محمية أوغندا، لتبلغ المنطقة خلال الإدارة المدنية أقصى اتساع لها، إلا أن امتداد ردود الفعل المحلية القوية على السياسة البريطانية الامبريالية الاستغلالية، أدى بالحكومة البريطانية إلى تغيير تسييرها الإداري للمنطقة، وذلك من خلال إحلال الاحتلال العسكري.

<sup>1</sup>- Sir A.R. Cook, The Journey to Uganda in 1896 and Kampala during the Closing Years of Last Century. **The Uganda Journal**, vol.1, April 1934, p 84.

<sup>2</sup>- Evans, I, op, cit, p: 316.

<sup>3</sup>- E, Hertslet, Vol.1, op, cit, p: 395-403.

<sup>4</sup>- H. Johnston, H: **The Uganda Protectorate**, Vol.1, op, cit, p: 382.

### ب- خلال الإدارة العسكرية

خضعت أوغندا مع بداية القرن العشرين إلى تسيير وزارة المستعمرات، وذلك بأمر من الحكومة البريطانية، بعد أن كان تسييرها خاضعاً لوزارة الخارجية، وما يفسر ذلك هو صمود وقوة الثورات والانتفاضات المحلية، التي استنزفت على إثرها الحكومة البريطانية مبالغاً طائلة وجعلت من بريطانيا تفصح عن نواياها الامبريالية من خلال إحلال الاحتلال العسكري سنة 1905<sup>1</sup>، رغم أن أساس العلاقة بين بريطانيا وأوغندا في ظاهرها هو الحماية، إلا أن الأيام كانت كفيلة لتوضح باطن العلاقة وحقيقتها المتمثلة في احتلال المنطقة واستغلالها.

عرفت هذه المرحلة تحديد الحدود بين أوغندا وما يتصل بها من مناطق نفوذ الدول الاستعمارية الأوروبية، خاصة التي كانت محل صراع، بسبب حقيقة أن خط الطول 30 قد تم وضعه على بعد 25 ميل غرب موقعه الحقيقي في الخرائط المستخدمة عندما تم الاتفاق على الخط، وعليه تم إصلاحه في سنة 1910 بتعيين خط الحدود الفاصل بين مناطق النفوذ البريطانية والبلجيكية والألمانية في الجنوب الغربي، بمقتضى اتفاق تم بين ممثلي هذه الحكومات في بروكسل<sup>2</sup>.

وفي مقابل هذا تعرضت أوغندا خلال هذه المرحلة إلى اقتطاع أجزاء عدة من أراضيها، فبعد أن تم ضمها في سنة 1902 إلى محمية شرق إفريقيا البريطانية، واقتطاع جزء من جهتها الشرقية الواقع بين نهر سيو وبحيرة نيفاشا، تم في سنة 1914 ضم مركزا "نيمولي Nimule" و"غندكرو Gondokoro" وجزء من "شوا Chua" إلى السودان نظير تنازله لأوغندا عن مركز غرب النيل<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>- E. S. Haydon, **Law and Justice in Buganda**. Butterworths. London. 1960. P 25.

<sup>2</sup>- H.R, Wallis, Op, Cit, p 22. See Also Shillington Kevin, Op, Cit, P 1619.

<sup>3</sup>- Ibid.

## الفصل الثالث: السياسة الاستعمارية البريطانية الإدارية والقضائية

ونشير هنا إلى تركيز بريطانيا على دعم سياسة الاستيطان الأوروبي بمناطق نفوذها، حيث تم ضم المنطقة الواقعة بين حافة توركانا وبحيرة رودلف المعروفة بمديرية رودلف إلى كينيا سنة 1826. وبهذا تصبح لمحمية أوغندا أربع مقاطعات، بوغندا، الشرقية، الغربية والشمالية<sup>1</sup>.

والملاحظ أن مساحة أوغندا تعرضت خلال الإدارة العسكرية إلى اقتطاع أجزاء كبيرة منها بعد أن بلغت أقصى اتساع لها خلال الإدارة المدنية، وذلك لتوالي السياسة البريطانية في ممارسة أساليبها الاستعمارية لتحقيق أهدافها الاقتصادية دون استشارة أصحاب الحق الأصليين، وتصرفها على النحو الذي تراه في صالحها الامبريالي الاستغلالي.

### 2- التقسيم الإداري:

شهدت أوغندا قبل التواجد البريطاني، تنظيماً سياسياً، ذا نمط مميز شمل مختلف نواحي الحياة، بما في ذلك التقسيم الإداري، إلا أن الإدارة البريطانية عند استعمارها لأوغندا لم تحترم التنظيمات الملكية، ولا الهياكل الإدارية والاجتماعية القائمة من قبل، بل أعادت تقسيم المنطقة وفق مصالحها الجيو-إستراتيجية والاقتصادية.

فبعد أن كانت أوغندا تضم عدّة ممالك كمملكة بوغندا الواقعة جنوب غرب أوغندا حالياً، وإلى الشمال منها مملكة بونيورو وغرباً مملكتنا أنكولي وتورو، وفي أقصى الشمال مملكة أتشولي<sup>2</sup>، وعلى رأس كل منها ملك وكل مملكة مقسمة إلى أقسام<sup>3</sup>. قامت بريطانيا بتقسيم المنطقة إلى أقسام كبرى يسمى كل منها مقاطعة Province تضم أقساماً أصغر يسمى الواحد منها مركز District وكل مركز مقسم إلى أقسام أصغر تسمى أخطاطا Sub-districts<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>- P.O.R: C.O, Colonial Reports-Annual, No. 1601- **Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of the Uganda Protectorate, 1931**, His Majesty's Stationery Office, London, 1932, p 5.

<sup>2</sup>- Z. Marsh and G.W. Kingsnorth. **An Introduction to the History of East Africa**. Cambridge University Press, Cambridge, 1961. Pp 118-124.

<sup>3</sup> - للمزيد راجع العنصر الأول من الفصل الأول من هذه الأطروحة.

<sup>4</sup>- Scott Keltie, **The Statesman's Year-Book: Statistical and Historical Annual of the States of the World for the Year 1901**, Macmillan and Co, London, 1901. p 197.

## الفصل الثالث: السياسة الاستعمارية البريطانية الإدارية والقضائية

قسمت السلطات البريطانية الحاكمة أوغندا إلى أربع مقاطعات<sup>1</sup> وهي<sup>2</sup>:

أ- **مقاطعة بوغندا The Buganda Province**: تمتد من بحيرة فيكتوريا شرقا إلى الساحل الجنوبي لبحيرة ألبرت غربا، تبلغ مساحتها 22370 ميلا مربعا بما فيها المسطحات المائية التي تصل إلى 24 % من المساحة الكلية للمقاطعة، وتتمثل في أجزاء من بحيرة فيكتوريا وبحيرة ألبرت، وبحيرة كيوجا، ونهر النيل، وتمتاز المقاطعة بتربة خصبة في جميع أنحاءها، حيث يمكن وصفها بأنها بلد زراعي. وقد أدركت السلطات الاستعمارية عند دخولها المنطقة آثار الزراعة المحلية الواسعة في العديد من الأماكن، ما جعلها تزداد تمسكا بها، وهيئتها نحو استغلال أمثل لإنتاج محاصيل القطن، بداية من عام 1908. وقد تم تقسيم المقاطعة لأغراض استعمارية إدارية إلى الأقسام التالية: منجو<sup>3</sup> Mengo، ماساكا Masaka، موبيندي Mubendi، عنتبي Entebbe<sup>4</sup>.

ب- **المقاطعة الشرقية**: تغطي مساحة قدرها 34526 ميلا مربعا، تضم ستة أقسام بوسوجا، بوكيدي، تيسو، لانغو، كاراموجو ولوبور<sup>5</sup>، بلغ عدد سكان هذه المقاطعة حوالي 1378522 نسمة لسنة 1920، ويقدر الأوروبيين بعدد قليل بلغ 152، وعدد الآسيويين 1755، وعدد السكان المحليين 1376615 نسمة، ويبلغ عدد العاملين بالزراعة 589286 عاملاً، وعدد العاملين بالأنشطة المرتبطة بالمصنوعات 2776، والعاملين بالتجارة يقدر بـ 12290 تاجرًا<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - H. Hesketh Bell, Uganda Protectorate, Entebbe, 5th Apr, 1907, **The Official Gazette of the East Africa and Uganda Protectorates**, Vol. 9, No. 180, Published Under the Authority of His Majesty's Commissioners, Nairobi, 1907, p 153.

<sup>2</sup> - انظر الملحق رقم 01 من ملحق الجداول.

<sup>3</sup> - تضم مينجو Mengo عدّة مدن، أهمها العاصمة كمبالا، التي يعود تأسيسها لعام 1890، عندما تم التنازل عنها للوغار ممثل شركة شرق إفريقيا البريطانية من طرف ملك بوغندا وجعلها مقرا إداريا للشركة البريطانية ومركزا لبعثات البروتستانت التنصيرية، وفي عام 1893، استولت عليها الحكومة البريطانية وجعلت منها حصنا يحميها من الثورات والانتفاضات المحلية خاصة الثورة السودانية.

<sup>4</sup> - H. R. Wallis, Op, Cit. Pp : 27-45.

<sup>5</sup> - Scott Keltie, **The Statesman's Years-Book, Statistical and Historical Annual of the States of the World for the Year 1903**, Macmillan and Co. London. 1903. p 209.

<sup>6</sup> - T. Sleth. **Report on Trade Conditions in British East Africa, Uganda and Zanzibar**, 1919. P: 31.

## الفصل الثالث: السياسة الاستعمارية البريطانية الإدارية والقضائية

ت-المقاطعة الغربية: تمتد على مساحة قدرها 13441 ميلا مربعا، تضم ثلاثة أقسام تورو، أنكول وكيجيزي، يبلغ عدد السكان الأوروبيين 57 نسمة، وعدد الآسيويين 167، ويقدر عدد السكان الأصليين بـ 529110 نسمة، ويبلغ عدد عمال قطاع الزراعة 219500 عاملاً، وعدد العاملين بالأنشطة الصناعية 2900، ويشغل 9500 بالتجارة<sup>1</sup>.

ث-المقاطعة الشمالية: تبلغ مساحة المقاطعة نحو 24833 ميلا مربع، تنقسم بدورها إلى أربعة أقسام، أهمها بونيورو، جولو، تشوا وغرب النيل<sup>2</sup>، ويبلغ إجمالي عدد سكان المقاطعة 276752 نسمة، منهم عدد قليل نحو 85 من الأوروبيين، و197 من الآسيويين و276470 من السكان المحليين، ويقدر عدد العاملين بالزراعة 109100 عاملاً، وعدد العاملين بالأنشطة الصناعية 10000 عاملاً، وعدد التجار 2250 تاجرًا<sup>3</sup>.

### 3- نظام الحكم الاستعماري

تظهر براعة الإمبرياليين البريطانيين في نظم الحكم التي ابتدعوها لإخضاع المناطق المراد السيطرة عليها، وهو ما تجلى في إقامة الحكومة البريطانية حكومة ثنائية في أوغندا تتألف من حكومة محلية، يشرف عليها طبقة مختارة من القادة المحليين تتصرف في الأمور بإرشاد وتوجيه ممثلي الحكومة البريطانية، وحكومة مركزية تحت إشراف الحكومة البريطانية مباشرة، على رأسها الحاكم العام البريطاني بمعاونة المجلس التشريعي والتنفيذي.

#### أ- الحكومة المحلية (الحكم غير المباشر)

اتبعت بريطانيا سياسة الإدارة المحلية كفلسفة جديدة انتهجتها الحكومة الاستعمارية وكأرخص الوسائل وأسهلها لبسط السيطرة وحكم الأقاليم الواسعة لتحاشي أعباء التكفل بتسيير المنطقة وتوفير أموال كبيرة للحكومة الاستعمارية، وذلك من خلال توظيف أبناء البلد الذين لهم نفوذ بين سكان

<sup>1</sup>- H. R. Wallis, Op, Cit, p 71.

<sup>2</sup>- Scott Keltie, Op, Cit, p 209.

<sup>3</sup>- T. Sleth. Op, Cit, p: 32.

## الفصل الثالث: السياسة الاستعمارية البريطانية الإدارية والقضائية

المنطقة مع تنفيذ سياسة استعمارية امبريالية شملت كل مجالات الحياة من استغلال اقتصادي، اجتماعي وثقافي، تهدف إلى ربط السكان المحليين بالاستعمار. وفيما يلي حقيقة هذا النظام وطبيعته.

### 1- حقيقة الحكم غير المباشر

يرى المؤرخون الإمبرياليون أن من خصائص الحكم غير المباشر، جعل النظم المحلية ملائمة بالتدرج مع الظروف الحديثة، من خلال إعطاء الزعيم المحلي سلطة كبيرة تمكنه من تنفيذ السياسة الاستعمارية، إضافة إلى ما يضمنه من علاقة جيدة بين الحكام البريطانيين والسكان، وعليه تضمن الحكومة الامبريالية تقليل نفقات الإدارة الحكومية.

يعد اللورد لوغارد أول من طبق نظام الحكم غير المباشر في إفريقيا، وكانت نيجيريا أول دولة مسها هذا النظام سنة 1900م، عندما كان مندوبا ساميا هناك من 1900 إلى 1906، حيث أراد أن يبقي على حكم الزعماء المحليين من أجل وضعهم تحت سيطرته<sup>1</sup>، وقد زعم رفقة اللورد كرزون Lord Curzon أنّ العناية الإلهية قد جعلت من الإمبراطورية البريطانية أداة لم يشهدها العالم من قبل لنشر السعادة والرخاء<sup>2</sup>.

ومن الجلي أننا إذا أردنا أن نحلل الأسباب الأساسية الحقيقية التي دعت لوغارد إلى تطبيق الحكم غير المباشر، فإننا نرى التفسير الأساسي في قوة المقاومات المحلية وإنهاك خزينة الحكومة البريطانية، ضف إلى ذلك أمراض المناطق الاستوائية<sup>3</sup> خاصة مرض النوم في أوغندا الذي كاد أن يفتك بالأوروبيين، ما جعل المنطقة خالية من الاستيطان الأوروبي، وكذا بعد بوغندا عن الموانئ البحرية وافتقارها لوسائل النقل الحديثة.

<sup>1</sup> - Assa Okoth, Op, Cit, P 322.

<sup>2</sup> - John Sydenham Furnivall, **Colonial Policy and Practice: A Comparative Study of Burma and Netherlands India**, Cambridge University Press, Cambridge University Press, 1948, P 288.

<sup>3</sup> - لمزيد من التفاصيل، راجع العنصر الثاني من الفصل الرابع من هذه الأطروحة.

## الفصل الثالث: السياسة الاستعمارية البريطانية الإدارية والقضائية

وعليه فإن لوغارد كان مضطرا إلى التصرف مؤقتا بالتحالف مع العناصر المحلية الحاكمة، إلى حين يتمكن البريطانيون من توطيد سيطرتهم على المنطقة، كما أن لوغارد كان يدرك أنه لا يمكن خدمة المصالح السياسية الاستعمارية البريطانية واستغلال المنطقة اقتصاديا في هذه الفترة دون الاعتماد على هذه الإستراتيجية، وليس في هذا النظام أي تفضيل للمصالح المحلية.

كما أن لوغارد نفسه أشار في أحد كتاباته إلى أن المنطقة الاستوائية تختص بإنتاج بعض المواد الأولية والغذائية، التي لا تنتج في غيرها من المناطق، وهو ما دفع شعوب أوروبا إلى التسابق للسيطرة على هذه المناطق<sup>1</sup>، وعليه فإن هدف لوغارد الوحيد في إفريقيا هو تنمية التجارة البريطانية وتأمين المواد الأولية وضمان أسواق لتصريف المنتجات البريطانية، لا ليعمل على نشر المدنية الغربية بين الشعوب السوداء.

ورغم ذلك يحاول أنصار الحكم غير المباشر الدفاع عن هذا النظام بزعمهم أنه النظام المثالي الذي يعمل على ترقية النظم المحلية ويجعل السكان المحليين مؤهلين للحكم الذاتي. وفي هذا الصدد يشير سير رونالد كامبرون إلى أن الهدف من تطبيق نظام الإدارة المحلية هو تحويل نظام القبيلة الذي يتبناه الأفارقة إلى نظام ديمقراطي بشكل دستوري، دون الاستغناء عن العادات والتقاليد التي توارثوها، مصقولة بنصائح وتوجيهات المسؤولين البريطانيين<sup>2</sup>.

ولكن كيف لهذا النظام أن يخدم الإفريقيين، والحكام المحليون يخضعون لسلطة الحكومة الاستعمارية لا لتطلعات شعوبهم، بل إن هذا النظام أوجد ليجعل من الرؤساء المحليين أدوات ووكلاء للسلطات التي تمثلها، وأكبر دليل على ذلك أن قرار بقائهم في الحكم هو بيد الحاكم الاستعماري. فبعد أن كان لحاكم المملكة نفوذ كبير وواسع على جميع أفراد شعب مملكته، أصبح مركزه بمثابة رئيس

<sup>1</sup>- F. D, Lugard. **The Dul Mandate in British Tropical Africa**, op, cit, p 43.

<sup>2</sup>- Nelson Kasfir, **The Shrinking Political Arena, Participation and Ethnicity in African Politics: with a Case Study of Uganda**. University of California Press. Brekeley. 1976. p 96.

## الفصل الثالث: السياسة الاستعمارية البريطانية الإدارية والقضائية

أعلى لإحدى القبائل، لا يمكنه إصدار أي قرار قبل أن يعرضه على الحاكم العام البريطاني ليوافق عليه أو يرفضه.

بل إن إنشاء هذا النظام كان لغرض تنفيذ سياسة الحكومة البريطانية بنجاح، لأن الحاكم المحلي الذي يعتبر موظفا لديها، تربطه بشعبه علاقة جيّدة فهو أكثر من يستطيع إقناعهم بقرارات الحكومة الاستعمارية دون صعوبة، كما سهّل في بسط النفوذ البريطاني<sup>1</sup>. وقد صرح حزب العمال البريطاني في إحدى نشراته الانتخابية بفساد هذا النظام الاستعماري، وأن الوجود الأجنبي هدفه واحد في كل مكان، وهو الاستغلال الطبيعي والبشري قدر الإمكان<sup>2</sup>.

وعلى أساس فلسفة النهب الاستعماري البريطاني، التي حاول "لوغارد" التعبير عنها في تقرير السيطرة البريطانية على موارد مناطق شاسعة في العالم، بأن القضية متجذرة في تاريخ الامبراطورية البريطانية التجارية، كما أن ذلك يسمح للدول الخاضعة للسيادة البريطانية، بتطوير نفسها في مجالات عديدة، ويتباهى بذلك باستطاعة البريطانيين التعامل مع الأجناس المحلية ويقر أن بريطانيا تمكنت فعليا من تطوير بلدان جديدة بتكلفة أقل من الدول الأخرى، وأنّ هذه ما هي إلا امتداد للرسالة النبيلة لبريطانيا العظمى، والتي يعتبرها حقا مصدر فخر ومسؤولية يجب الحفاظ عليها لتوسيع المجال الصناعي<sup>3</sup>.

يظهر لنا هنا بوضوح مدى امبريالية "لوغارد" ومحاولته البائسة في الدفاع عن الاستعمار البريطاني، وما نفهمه من طرحه هو أنّ حقيقة أساليب النهب الاستعماري البريطاني مستمرة، غير أنّها تغيرت مع مرور الوقت، ولكن الأهداف الأساسية لتعزيز وحماية المصالح المادية والاستراتيجية لبريطانيا تظل مستمرة.

<sup>1</sup>- J. C. S. Mussazu, **Planning and Development in Education, African Perspectives**. Vol 64. Routledge, London, 2014. P 152.

<sup>2</sup>- عبد المنعم يونس، مرجع سابق، ص 143.

<sup>3</sup>- Apollo N. Makubuya, Op, Cit, p 60.

### 2- نظام الحكم المحلي

إنّ نظام الحكم المحلي لا يعني وجود نظام بريطاني يعمل لصالح الحكومة الاستعمارية والآخر محلي يمثل الشعب ويعمل لحل مشاكله، أو مجموعتان تعمل كل منهما بالتعاون مع الأخرى، بل إن نظام الحكم المحلي هو عبارة عن حكومة محلية تتألف من رئيس الهيئة التنفيذية تساعده مجالس محلية تتكون من رؤساء وأعضاء منتخبة وأخرى معينة، يوجد واحد منها في كل مركز من مراكز الممالك الأوغندية أو كما سمّتها السلطات الاستعمارية البريطانية بمقاطعات المحمية، ويكون فيها الحكام المحليون أداة للسلطة البريطانية، يقومون بما تريده الحكومة الاستعمارية. ويمكن تصنيفها إلى قسمين:

#### - نظام خاص ببوغندا

وجد البريطانيون في بوغندا دولة تقليدية، جيّدة التنظيم على نطاق واسع<sup>1</sup>، فضلا عن إمكاناتها الكبيرة، من موقعها المركزي والقيادي، إلى تواصلها مع السودان، وأراضيها الخصبة المجاورة للنيل، فقد اعتبرها هاملتون ستانلي مفتاح وسط أفريقيا الذي يسيطر على حوض النيل.

عينت الحكومة البريطانية "السير هاري جونستون" مندوبا خاصا على أوغندا أول يوليو سنة 1899، الذي اعتمد على خبرته السابقة بإفريقيا، وذلك من خلال التفاوض مع الزعماء المحليين خلال الشهور الأولى من قدومه إلى المنطقة<sup>2</sup>، حيث سعى إلى عقد سلسلة من الاتفاقيات مع أبرز الممالك الاستوائية، كانت أهمها اتفاقية منجو المبرمة في 10 مارس 1900<sup>3</sup> بمملكة بوغندا، بين جونستون ممثل الحكومة البريطانية كطرف أول، وأعضاء مجلس الوصاية الثلاثة نيابة عن الكاباكا

<sup>1</sup>- Nelson Kasfir. Op, Cit, p 97.

<sup>2</sup>- James A. Cassada, Op, Cit, p 22.

<sup>3</sup>- إن اتفاقية بوغندا لعام 1900 علامة بارزة في تاريخ الإمبريالية البريطانية في أوغندا، على عكس المعاهدات أو الاتفاقيات الأنجلو-إفريقية في أي جزء من القارة السمراء، توضح لنا هذه الاتفاقية كيف تفوق السياسة الاستعماريون في استغلال السكان المحليين، وإظهار الاتفاقية على أساس التفاوض وليس الفرض، مما أعطت للباغندا فكرة أنهم يتعاملون مع البريطانيين على أساس المساواة وليس على أساس السيد والخادم، وهو نوع نادر في الوضع الاستعماري. انظر الملحق رقم 05 من ملحق الوثائق.

## الفصل الثالث: السياسة الاستعمارية البريطانية الإدارية والقضائية

القاصر ملك بوغندا الصغير داودى شواكطرف ثان<sup>1</sup>، وقد اعتبرت هذه الاتفاقية بمثابة الدستور الذي بموجبه ستدار شؤون أوغندا لنحو نصف قرن<sup>2</sup>.

تضم هذه الاتفاقية اثنين وعشرين بنداً، يؤكد على العموم تحول مملكة بوغندا ذات التاريخ العريق إلى إحدى مقاطعات المحمية، وقد خصصت الاتفاقية وفقاً للمادة 06 الممتلكات الخاصة بالمسؤولين المعيّنين في النظام الملكي مع تحديد التسلسل الهرمي السياسي الجديد المتمثل في الاعتراف رسمياً بكاباكا بوغندا من قبل الإدارة الاستعمارية، على رأس المملكة إلى جانب الرؤساء والزعماء المواليين للحكومة البريطانية، مع الاعتراف بالإدارات الأصلية<sup>3</sup>.

كما يساعد الكاباكا في إدارة شؤون الحكم ثلاثة وزراء هم رئيس الوزراء ويسمى كاتيكيرو Katikiro، ووزير العدل يسمى أومو لاموزى Omulamuzi، ووزير المالية يسمى أومو وانیکا Omuwanika، وإضافة إلى هؤلاء قام الكاباكا بتعيين ثلاثة وزراء آخرين في مرتبة أرقى، لمساعدته في إدارة بوغندا نظراً لتغير الحكم<sup>4</sup>.

وإلى جانب الوزراء يساعد الكاباكا برلمان أو مجلس وطني يسمى اللوكيكو<sup>5</sup> Lukiiko، يتكون من الوزراء الثلاثة<sup>6</sup>، ورؤساء المراكز (باسازا) العشرين، بالإضافة إلى ستين عضواً من الأعيان بواقع ثلاثة عن كل مركز، وستة أعضاء من كبار الشخصيات<sup>7</sup>، وبذلك يكون مجموع أعضاء المجلس

<sup>1</sup> - J. Cathcart, Wason, **East Africa and Uganda, or Our Last Land**, Griffiths, London, 1905, p 13.

<sup>2</sup> - Assa Okoth, Op, Cit, p 346.

<sup>3</sup> - P.O.R: C.O, Colonial Reports-Annual, No. 1903- **Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of the Uganda Protectorate, 1938**, His Majesty's Stationery Office, London, 1939, p 5.

<sup>4</sup> - Ingham Kenneth, **The Making of Modern Uganda**, Allen & Unwin, London, 1958, p 264.

<sup>5</sup> - يعد المجلس الوطني أحد أهم مظاهر حكومة بوغندا، يتمتع ببعض الحقوق، من بينها الحق في تعيين الكاباكا الجديد، مقره في منجو.

<sup>6</sup> - Scott Keltie, Op, Cit, p 209.

<sup>7</sup> - Lord Haily, **An African Survey Revised 1956: A Study of Problems arising in Africa South of the Sahara**, Cambridge University Press, London, 1957, p 479.

## الفصل الثالث: السياسة الاستعمارية البريطانية الإدارية والقضائية

89 عضواً، يتولى الكاباكا تعيينهم شرط الحصول على موافقة الإدارة البريطانية، وفقاً للمادة 09 من الاتفاقية<sup>1</sup>.

يرأس الكاباكا اجتماعات المجلس الوطني، كما من شأنه مناقشة جميع المسائل المتعلقة بالإدارة المحلية والتنظيم الداخلي بلغة لوغندا، ثم يقوم باستشارة الحاكم العام البريطاني بشأنها، وعند الموافقة تنشر في الجريدة الرسمية بكل من لغة لوغندا واللغة الإنجليزية<sup>2</sup>.

وفيما يتعلق بملكية الأراضي، فقد حددت اتفاقية 1900، حقوقاً تتعلق بالأرض وحيازتها لم تكن موجودة من قبل، من خلال خلق طبقة بيروقراطية من السكان المحليين تخضع للنفوذ البريطاني، حسب ما يقتضيه نظام الحكم غير المباشر، فقد منحت السلطات الاستعمارية قسماً خاصاً للأسرة المالكة، والزعماء الذين معها، والقسم المتبقي اعتبر ملكاً خاصاً للحكومة المركزية، وأصبحت ضمن "أراضي التاج البريطاني Crown Land" لاستغلالها في مشاريعها الامبريالية<sup>3</sup>.

وفي السياق ذاته نشير إلى ما اشترطته الاتفاقية بخصوص الضرائب وفقاً للمادة 12، حيث نصت على أن يدفع جميع أصحاب الممتلكات في بوغندا ضريبة الكوخ والرأس والسلاح<sup>4</sup>، وعليه فقد بقيت هذه الاتفاقية الموقعة عام 1900 قيد العمل إلى غاية 1905، أين تحول الإشراف على محمية أوغندا من وزارة الخارجية البريطانية إلى وزارة المستعمرات<sup>5</sup>، وبموجب المادة 15 من الاتفاقية، أصبحت نصف أراضي بوغندا تحت السيطرة الحصرية للحكومة البريطانية، مع الحق في استغلال ما تحتويه الأرض من موارد معدنية وغازات<sup>6</sup>.

<sup>1</sup>- Apollo N. Makubuya. Op, Cit, p 44.

<sup>2</sup>- Buell, R. L. **The Native Problem in Africa**, Vol. 1, Frank Cass & Co, London, 1938, p 581.

<sup>3</sup>- P.O.R: C.O. **Uganda Report for the year 1955**, Her Majesty's Stationery Office, London, 1956. Pp 38-39.

<sup>4</sup>- Assa Okoth, Op, Cit, p 344.

<sup>5</sup>- P.O.R: C.O, **Uganda: Report for the year 1953**, Her Majesty's Stationery Office, Uganda, 1954, p 119.

<sup>6</sup>- Apollo N. Makubuya. Op, Cit, p 59.

## الفصل الثالث: السياسة الاستعمارية البريطانية الإدارية والقضائية

عكست اتفاقية 1900 مصلحة مجموعة مختارة من القادة المحليين والمصالح الاستعمارية البريطانية، ولعل أهم عوامل نجاح المفاوضات التي أدت إلى عقد الاتفاقية، أن كاباكا بوغندا الملك "داودي شوا" الذي خلف موانغا في جويلية سنة 1897، كان لا يتعدى العام الرابع أو الخامس من عمره، وبالتالي لا يستطيع ممارسة السلطة المطلقة على مواطنيه، ما جعله يفقد الكثير من صلاحياته كملك<sup>1</sup>.

حتى وأن أعضاء اللوكيكو يعتقدون بأن الاتفاقية منحتهم درجة من الحكم الذاتي، إلا أن الظاهر والواقع هو تفوق المفوضين البريطانيين بدرجة كبيرة في تحكمهم بشؤون المحمية، بل أنهم في بعض المرات تجاوزوا ما تم الاتفاق عليه، وبهذه الاتفاقية فقد الشعب الأوغندي حريته وأرضه التي هي أهم ما يملك، كما احتوت اتفاقية 1900 على بذور المشاكل المستقبلية للبلاد.

عموما شكلت اتفاقية عام 1900، الأساس القانوني الذي أقيم عليه الاستعمار البريطاني وازدهر في أوغندا لأكثر من ستين عاما<sup>2</sup>، فمن 1894 إلى 1900، أبرمت الحكومة البريطانية مع مملكة بوغندا خمس معاهدات "صداقة" و"حماية"، وكما أن عدد المعاهدات وتسلسلها مهم في توضيح المخاطر التي ينطوي عليها انتقال السلطة من الحكم التقليدي إلى الحكم الاستعماري، كما يظهر أن إبرام المعاهدات كان أداة مهمة في ترسيخ وتوسيع الحكم الاستعماري البريطاني، وهكذا في حالات ممالك تورو وأنكول، استخدم البريطانيون المعاهدات بدل الغزو الصريح لترسيخ حكمهم<sup>3</sup>.

ولعل ما يفسر لنا تفضيل بريطانيا للمعاهدات على الغزو في إقامة الحكم الاستعماري في أوغندا، هو أن الممالك الأوغندية كانت منظمة، حيث وفرت موطئ قدم استراتيجي لاستعمار بقية المناطق الاستوائية، إضافة إلى نقص الموارد وقلة الإداريين البريطانيين، لذلك فضلت السياسة الامبريالية البريطانية، إبرام المعاهدات على الغزو العسكري الصريح، وكما أن الحكومة البريطانية كانت

<sup>1</sup>- Assa Okoth, Op, Cit, p 345-6.

<sup>2</sup>- Allison Butler Herrick. Op, Cit, p 43.

<sup>3</sup>- Apollo N. Makubuya. Op, Cit, p 53.

## الفصل الثالث: السياسة الاستعمارية البريطانية الإدارية والقضائية

واعية بأن المعاهدات غير فعالة من الناحية القانونية، إلا أن السكان المحليين آمنوا بها ولم يشككوا في شرعيتها، وهكذا اعتمد الحكم الاستعماري البريطاني على معاهدات غير قانونية فيها لحكم مناطق شاسعة من قارة إفريقيا.

### – نظام خاص بـ تورو، أنكولي وبونيورو:

سعت الإدارة البريطانية بعد سيطرتها على مملكة بوغندا إلى عقد معاهدات أخرى مع ممالك بونيورو، تورو وأنكولي، التي أسمتهم بالمقاطعات بدل الممالك وعينت لكل مقاطعة حاكما عاما مع بعض المساعدين، أوكلت لهم مسؤولية تسيير الشؤون الخاصة بالمقاطعة، مع إقامة حكومات محلية African Local Government تختلف فيما بينها من حيث مدى تقدمها، وذلك قصد ضمان التحكم الجيد في كل المحمية.

عقدت السلطات الاستعمارية البريطانية في أوغندا اتفاقا مع مملكة أنكولي بتاريخ 7 أوت 1910، أقرت بتعيين عشرة رؤساء للأقسام الإدارية للمقاطعة وعلى رأسهم حاكم محلي وهو موجابي أي الملك، والاتفاقية نفسها عقدت مع مملكة تورو، حيث وضعت على رأسها حاكما محليا، المعروف بـ موكاما يشبه منصب الكاباكا في بوغندا، غير أنه لا يمثل نفس نفوذه بل أقل منه نفوذا.<sup>1</sup>

كما أبرمت السلطات الاستعمارية البريطانية بتاريخ 23 أكتوبر 1933 اتفاقية مع بونيورو<sup>2</sup>، تقضي بتعيين حاكم محلي Native Ruler المعروف بالموكاما، شرط رجوعه في كل الأمور المتعلقة بتسيير المنطقة إلى السلطات البريطانية، ومجلس وطني، المعروف بـ روكوراتو Rukurato يتكون من

<sup>1</sup> - Ingham, K, Op, Cit, p 274. See Also Also Nelson Kasfir. Op, Cit, p 98.

<sup>2</sup> - والملاحظ هنا أن السلطات البريطانية الاستعمارية لم تتمكن من توقيع أي معاهدة مع مملكة بونيورو إلى غاية سنة 1933، نظرا لمعارضة كاباريغا ملك بونيورو للحكم البريطاني منذ البداية. للمزيد من التفاصيل حول مقاومة كاباريغا، راجع الفصل الثاني من هذه الأطروحة.

## الفصل الثالث: السياسة الاستعمارية البريطانية الإدارية والقضائية

74 عضو لديهم الحق في تعيين رئيس الوزراء المعروف بـ كاتيكيرو Katikiro، وعرضه على الحاكم العام البريطاني للموافقة عليه<sup>1</sup>.

وعموما كانت بنود هذه الاتفاقيات نفسها بنود اتفاقية بوغندا 1900، إلا بعضا منها كتقسيم الأرض، أو فيما يخص صلاحيات الحاكم المحلي، فكاباكا بوغندا كان - كما ذكرنا - له حق إصدار القوانين مع مصادقة الحاكم العام البريطاني عليها، أما الحاكم المحلي في باقي الممالك ليس له الحق في تعيين أو فصل رؤساء الأقسام الإدارية لمقاطعات المحمية بل كل ما يخص المنطقة يجب أن يعرض أولا على السلطات البريطانية، والأكد أنه مهما اختلفت بنود هذه الاتفاقيات من مقاطعة لأخرى، فإنها حتما لم تكن في صالح السكان المحليين.

وعلى ضوء هذه الاعتبارات، نستنتج أن وسيلة الإدارة الاستعمارية في أوغندا هي استخدام الزعماء والرؤساء المحليين في حكم المنطقة، بهدف إطالة عمر الحكم البريطاني، وكى لا تعطي فرصة لأي مطالبات بالاستقلال، وفي الوقت نفسه لا تكلف الحكومة البريطانية نفسها إقامة مراكز حكومية مدعمة بأعداد كبيرة من الجنود، ما يستدعي صرف مبالغ مالية هائلة<sup>2</sup>، عكس ما زعم به لونغارد أنه جاء المنطقة فقط لينشر المدنية الغربية والديانة المسيحية بين الشعوب السوداء.

### ب- الحكومة المركزية:

حرصت الحكومة البريطانية على الإشراف بنفسها مباشرة على أوغندا من خلال تعيين حاكم عام بريطاني يمثلها في المحمية<sup>3</sup>، حتى وأنها اعتمدت نظام الحكم غير المباشر وركزت على إظهار مزاياه وأنه الأفضل والملائم للقيم والتقاليد الإفريقية. إلا أنه وبدون أي شك يخدم أغراضها الامبريالية، كما أن الحكومة المحلية كانت تقتصر على تسيير الأمور الداخلية البسيطة، أما السلطة العليا والقضايا الهامة فكانت في يد الحاكم البريطاني العام، وحتى تضمن سيطرتها الكاملة على أوغندا قامت بإقران

<sup>1</sup> - Ingham, K, Op, Cit, p 274.

<sup>2</sup> - Assa Okoth, Op, Cit, p 322.

<sup>3</sup> - P.O.R: F& C. O, **British and Foreign State Papers, 1898-1899**. Vol 91. Printed for His Majesty's Office. London. 1902. P 1157-8.

## الفصل الثالث: السياسة الاستعمارية البريطانية الإدارية والقضائية

الحكم غير المباشر بالحكم المباشر من خلال إنشائها لهيئات مساعدة تتمثل في المجلس التنفيذي والمجلس التشريعي.

### 1- الحاكم العام:

وجد النظام الاستعماري البريطاني نفسه بعد القضاء على الثورات المحلية، أنه بحاجة إلى الاعتماد على الإدارة المركزية حتى تتمكن بريطانيا من إدارة وتسيير المحمية، وقد وقعت الحكومة الامبريالية على اختيار السير هاري جونستون مفوضا خاصا لها في أوغندا في أول يوليو سنة 1899-1901، باعتبار أنه كان ملما بالشؤون الإفريقية، وأحد رجال الإدارة المرموقين والسياسيين البارعين، يخضع في تسيير المنطقة إلى أوامر وزارة الخارجية البريطانية<sup>1</sup>.

يمثل الحاكم العام أعلى سلطة تنفيذية وتشريعية في المحمية، يستمد سلطته من الحكومة البريطانية، التي حولته التمتع بسلطات واسعة، فمن شأنه إصدار القرارات والقوانين الخاصة بالشؤون الإدارية والقضائية والاقتصادية والمالية<sup>2</sup>، كتحديد موظفي الخدمة العمومية وعزلهم، والإشراف على الضرائب والجمارك. ويساعده في ذلك مستشارون من كبار الموظفين، مكلفون بتنفيذ السياسة الامبريالية للحكومة الاستعمارية البريطانية<sup>3</sup>.

وقد تم تغيير لقب منصب الممثل المباشر للسيادة البريطانية في أوغندا من مفوض إلى حاكم عام بريطاني سنة 1907، عندما قررت الحكومة البريطانية نقل السيطرة على محمية أوغندا من وزارة الخارجية إلى وزارة مستقلة للمستعمرات، إلى أن جاءت الخطوة الرئيسية التالية في التطور السياسي، تتمثل في تأسيس المجلس التشريعي والتنفيذي<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>- March, Z and Kingsnorth, G. W. Op, Cit, p 202.

<sup>2</sup>- Apollo N. Makubuya. Op, Cit, p 52.

<sup>3</sup>- P.O.R: F & C.O, **British and Foreign State Papers 1898-1899**, Vol. 91, His Majesty's Stationery Office, London, 1902, p 1157-8

<sup>4</sup>- Joseph Whitaker, **An Almanack for the year 1914**, Warwick Lane, London, p 659.

## الفصل الثالث: السياسة الاستعمارية البريطانية الإدارية والقضائية

والجدير بالذكر الإشارة هنا إلى أن التقدم الإداري الاستعماري في أوغندا، كان نتيجة اختيار الحكومة الامبريالية البريطانية للحاكم العام، الذي يتميز بدرجة عالية من التسيير الإداري، ولديه خبرة ومهارة كبيرتين في التعامل مع النظم القبلية، وذلك بهدف إضعاف وتقليص مهام ملوك الممالك الأوغندية، إلى أن يتم التصرف فيهم كوكلاء يعملون تحت تصرف الإدارة الاستعمارية، وإن ما يكرسه من جهود، لم تكن لخدمة السكان المحليين وتحسين مستواهم الاجتماعي والاقتصادي، أو التركيز على تنمية وتقديم المحمية إداريا وسياسيا، كما زعموا بل كان لخدمة المصالح الامبريالية البريطانية.

### 2- المجلس التشريعي Legco:

أدت الحرب الامبريالية الأولى في شرق إفريقيا<sup>1</sup>، الحكومة البريطانية إلى إجراء بعض التغييرات في النظام الإداري الاستعماري بشرق إفريقيا عموما وأوغندا خصوصا، حيث عرفت عشرينيات القرن العشرين تطبيق بريطانيا لنظام الحكم المباشر، وإظهار معاملة من خلال إقامة المجلس التشريعي أو ما

---

<sup>1</sup> - عرفت إفريقيا جنوب الصحراء مجريات الحرب الامبريالية الأولى (1914-1918)، على غرار مناطق واسعة من العالم، بسبب تزايد الأطماع الأوروبية الامبريالية، والأکید أن هذه المناطق وشعوبها كانت مسرحا لأنارها الوحشية، وفي السياق ذاته نشير إلى الأوضاع الحرجة التي عاشتها أوغندا خلال اندلاع الحرب، بسبب ما كانت تعيشه من اضطراب كبير في حدودها الشمالية الشرقية مع "توركانا"، وفي جنوبها من تدهور الأوضاع بمنطقة شرق إفريقيا الألمانية، حيث تم الإبلاغ عن جثث كبيرة من القوات الألمانية على حدود المحمية، فما كان على القيادة الاستعمارية بأوغندا إلا محاولة الدفاع، الذي اعتمدت فيها على ملوك الممالك الأوغندية " بوغندا، تورو، أنكول وبونيورو"، وتسخير عدد كبير من السكان المحليين للعمل كجنود وكوسيلة لنقل إمدادات قوات الجيش. وبالتعاون مع القوات البلجيكية، لصد الهجوم العدواني الذي تعرضت له المقاطعة الغربية من محمية أوغندا، وخاصة إقليم "كيجيزي"، ولأجل ذلك تم إصدار قرار بإخلاء المنطقة من السكان، ليتقرر بعد تشاور القائد العام للقوات المسلحة البريطانية "الجنرال تومبور" مع القائد العام البلجيكي وحاكم أوغندا، ضرورة السعي لترتيب حركة هجومية على القوات الألمانية في المنطقة الواقعة بين بحيرة فيكتوريا في الشرق وبحيرتي "كيفو" و"إدوارد" في الغرب، الذي انتهى باحتلال القوات البريطانية "موانزا" تحت قيادة السير "تشارلز كرو" في 24 يوليو 1916، واحتلال "طابورا" من قبل القوات البلجيكية في 20 سبتمبر من السنة نفسها. للمزيد انظر:

## الفصل الثالث: السياسة الاستعمارية البريطانية الإدارية والقضائية

يعرف بـ "Legco" الذي يهتم بإعداد مشاريع القوانين وعرضها على الحاكم العام للموافقة عليها أو رفضها.

ومع بداية الثلاثينيات من القرن العشرين عرف المجلس التشريعي "Legco" تغييرات واضحة على تكوينه، فبعد أن كان يضم أربعة أعضاء حكوميين وعضوين أوروبيين غير رسميين، زيد عدد الأعضاء غير الرسميين سنة 1934<sup>1</sup> إلى تسعة أعضاء مكونين من ثلاثة أوروبيين وأسيويين وأوغنديين، وإلى جانب ذلك نص المجلس على ضرورة تمثيل المقاطعة الغربية بواسطة رئيس الوزراء والمقاطعة الشرقية وبقية المناطق بواسطة سكرتير الإدارة المحلية<sup>2</sup>.

وفي سنة 1945 وخصوصا بعد الحرب الامبريالية الثانية، أجريت بعض التعديلات على هيكل المجلس التشريعي، حيث أصبح يتشكل من سبعة أعضاء حكوميين، وسبعة أعضاء غير رسميين (أوروبيين، آسيويين، ثلاثة أوغنديين)، إلى جانب الحاكم العام الذي منح تصويت الحكومة الأغلبية<sup>3</sup>، والملاحظ أن منذ هذه الفترة زاد تمثيل الأوغنديين في المجلس زيادة سريعة نظرا لنمو الوعي التحرري ومطالبة السكان المحليين بحكم بلادهم.

وفي منتصف خمسينيات القرن العشرين زيد عدد الأعضاء، ليصبح المجلس التشريعي يتألف من 60 عضو يتوزعون كما يلي:

- الحاكم العام رئيسا.
- 29 عضوا يمثلون الجانب الحكومي، من بينهم 12 عضوا أوغنديا، 15 عضوا أوروبيا، 3 أعضاء آسيويين.

<sup>1</sup>- P.O.R, **Statutory Instruments 1955**, Vol. 1, Her Majesty's Stationery Office, London, 1956, p 706.

<sup>2</sup>- Hailey, Op, Cit, p 292. See Also E. Lauterpacht: **International Law Reports**. Vol. 27. Butterworths. London. 1963. P 263.

<sup>3</sup>- March, Z and Kingsnorth, G. W, Op, Cit, p 206.

## الفصل الثالث: السياسة الاستعمارية البريطانية الإدارية والقضائية

- 30 عضوا يمثلون نواب الشعب من بينهم 18 عضوا أوغنديا، 6 أعضاء أوروبيين، 6 أعضاء آسيويين<sup>1</sup>.

### 3- المجلس التنفيذي

أنشأت الإدارة الاستعمارية طبقا لأمر قانون المجلس الأوغندي لسنة 1920، هيئة استشارية تتمثل في المجلس التنفيذي، يتألف من كبار الموظفين البريطانيين المعيّنين، من مهامه تطبيق سياسة الحاكم العام البريطاني<sup>2</sup>، وقد حاولت الإدارة الامبريالية البريطانية إظهار المجلس على أنه استشاري أنشئ لخدمة الأهالي الأفارقة، إلا أن هدفها كان موجها للتلاعب بالتنظيمات الملكية وفق مصالحها الجيو-إستراتيجية والاقتصادية.

في السياق ذاته وجب أن نشير إلى أن المجلس التنفيذي إلى غاية سنة 1946 كان يضم أعضاء رسميين فقط، وفي سنة 1953 زادت العضوية لغير الرسميين إلى ستة أعضاء منهم عضوان أوروبيان وعضوان آسيويان وعضوان أوغنديان، أما في سنة 1955 فقد أجري تعديلا آخر في تكوين المجلس، حيث أصبح يضم بالإجمال خمسة عشر عضوا، أحد عشر عضوا أوروبيا، واثنين من الأوغنديين، واثنين من الآسيويين<sup>3</sup>.

والجدير بالذكر الإشارة هنا إلى أن إشراك الأوغنديين في المجلس التنفيذي منذ سنة 1953، كان بحكم الإصلاحات التي قامت بها الحكومة البريطانية، لخدمة مصالحها الامبريالية بالدرجة الأولى وضمان البقاء أطول فترة في المنطقة، إضافة إلى إحساسها بالمد التحرري الذي انتاب السكان المحليين، وبداية تشكيلهم لبعض الحركات المعادية للوجود الاستعماري البريطاني<sup>4</sup>، فكانت هذه الإصلاحات التي من خلالها أدخلت الأوغنديين في المجلس التنفيذي ما هي إلا إرادة امبريالية أرادت

<sup>1</sup>- Hailey, Op, Cit, p 294.

<sup>2</sup>- P.O.R: C.O, **The Colonial Office List 1946: comprising historical and statistical information respecting the colonial empire, List of officers serving in the colonies.** His Majesty's Stationery Office. London. 1946. P 216-7.

<sup>3</sup>- P.O.R, **Statutory Instruments 1955**, Vol. 1, Op, Cit, p 706-8.

<sup>4</sup>- David Ernest, Apter, Op, Cit, p 218.

## الفصل الثالث: السياسة الاستعمارية البريطانية الإدارية والقضائية

منها احتواء وضم الشخصيات المثقفة إلى السلطة الاستعمارية بمنحهم بعض الوظائف والامتيازات، حتى يظلوا في عين الإدارة الاستعمارية.

### 4- المجلس الأعلى لإدارة شؤون شرق إفريقيا

تعدت الأطماع الامبريالية البريطانية الاعتداء على الممالك الأوغندية والتصرف في أراضيها وشعبها وكأنها من ممتلكاتها الشخصية، إلى سعي السلطة الاستعمارية البريطانية إلى محاولات عديدة لخلق اتحاد فيدرالي بين أجزاء شرق إفريقيا البريطانية، يضم كينيا وتنجانيقا وأوغندا، فكانت بداية الاهتمام بهذا المشروع عند تعيين هاري جونستون 1899 مفوضا في أوغندا<sup>1</sup>، إلا أنه فشل في محاولة إدماج كل من أوغندا ومحمية شرق إفريقيا في اتحاد سياسي Closer Union، ولكن رغم ذلك ظل الاستعماريون البريطانيون يرون في هذا المشروع حلما يجب تحقيقه، ففي سنة 1920 عين مستر "أمري Amery" وزير المستعمرات آنذاك، "ادوارد جريج" حاكم كينيا لمهمة انجاز هذا المشروع، غير أن تجسيد هذه الفكرة على أرض الواقع باءت بالفشل بسبب معارضة الكاباكا واللوكيكو<sup>2</sup>.

ونظرا لفشل المحاولات العديدة التي قام بها الاستعماريون البريطانيون لتحقيق حلمهم الامبريالي، لجئوا في 01 جانفي سنة 1948، إلى إنشاء اتحاد إداري يتمثل في المجلس الأعلى لإدارة شؤون شرق إفريقيا يتكون من ممثلين عن كل من كينيا وتنجانيقا وأوغندا، بمساعدة قومي سير الجمارك وسكرتير اقتصادي وآخر قانوني، وغيرهم من الخبراء المختصين في الشؤون المالية وما يخص مرافق البلاد الثلاثة<sup>3</sup>.

1- Allison Butler Herrick. Op, Cit, p 43.

2- Low, Donald Anthony, **The Mind of Buganda, documents of the Modern History of an African Kingdom**, University of, University California press, California, 1971, pp 73-74.

3- P.O.R: C.O, **The Colonial Office List 1949**, op, cit, p 21.

## الفصل الثالث: السياسة الاستعمارية البريطانية الإدارية والقضائية

إلى جانب تقديم الاقتراحات الخاصة بالمشاريع ذات الطابع المشترك بين كينيا وتنجانيقا وأوغندا، والعمل على تنفيذها ومن بين إنجازات المجلس الأعلى لإدارة شؤون شرق أفريقيا<sup>1</sup>، إنشاء شبكة خطوط حديدية تربط بين ممباسا في كينيا بكمبالا في أوغندا وبين دار السلام في تنجانيقا وبحيرة فيكتوريا<sup>2</sup>، ولمساعدة هذا المجلس في الوصول للسيطرة على كل منطقة شرق إفريقيا وإخضاعها لإدارة موحدة، أسسوا مجلساً تشريعياً مركزياً<sup>3</sup> يتألف من:

- ثلاثة وعشرون عضواً رسمياً، سبعة منهم في المجلس الأعلى، وثلاثة من المسؤولين عينهم الحاكم العام.

- ثلاثة عشر عضواً غير رسميين، واحد ينتخب من قبل الأعضاء غير الرسميين في المجلس التشريعي لكل إقليم، وعضو أوروبي واحد، وعضو هندي، وعضو إفريقي يرشحه حاكم كل إقليم (باستثناء كينيا، حيث يتم انتخاب الأعضاء الأوروبيين والهنود من قبل الأعضاء غير الرسميين لمجتمعهم في المجلس التشريعي) وعضو عربي يعينه الحاكم العام<sup>4</sup>.

والواضح أن حقيقة بريطانيا الامبريالية أصبحت واضحة خاصة بعد إقدامها على توحيد إدارة البلاد أو حتى المحاولات السابقة الرامية لإقامة اتحاد فيدرالي بين مناطق شرق إفريقيا، لأن الوضع السياسي لهذه البلاد مختلف في نظر الحكومة البريطانية على الأقل، فكينيا مستعمرة وتنجانيقا تحت وصاية الأمم المتحدة وأوغندا محمية، إلا أنها بهذه الخطوة أثبتت أن غايتها واحدة هي استغلال المنطقة لخدمة مصالحها الامبريالية، وللتحكم أكثر في مستعمراتها، خاصة خلال هذه الفترة التي شهدت بلورة الفكر التحرري، ومحاوله الطبقة المثقفة النهوض بالبلاد والسير نحو الاستقلال من الهيمنة البريطانية.

<sup>1</sup>- United States. Bureau of Foreign and Domestic Commerce. **Office of International Trade, Economic Review of British East Africa 1948**, International Reference Service, Vol. 6, No. 77, August 1949. p 3. See Also William Robert Ochieng. Robert M. Maxon, **An Economic History of Kenya**, East Africa Educational Publishers Ltd, Nairobi, 1992, p 314.

<sup>2</sup>- S. H. Steinberg, **The Statesman's Year-book: Statistical and Historical Annual of the States of the World for the Year 1959**. Macmillan and Co. London, 1959, p 314.

<sup>3</sup>- Inter-Parliamentary Union, **Constitutional and Parliamentary Information**, Vol. 69-80, No. 75, July, 1948, p 98-9.

<sup>4</sup>- P.O.R: C.O, **The British Territories in East and Central Africa: 1945-1950**, His Majesty's Stationery Office, London, 1950, P 28.

### ثانياً- السياسة الاستعمارية في الجانب القضائي:

كانت محمية أوغندا واحدة من آخر المحميات البريطانية التي تم إنشاؤها في إفريقيا. ولأكثر من عقد قبل إعلان الحماية، والجدل قائم بين المسؤولين البريطانيين حول طبيعة ومدى اختصاص الدولة الحامية على الأشخاص بخلاف رعاياها، في الأراضي الخاضعة لحمايتها. وما إذا كان للتاج البريطاني سلطة قضائية على السكان المحليين، أو الواجب منهم اتباع القانون الأساسي للمحمية الذي يقر بعدم التدخل في الشؤون القضائية، وإذا كان الأمر كذلك، فإن ذلك سيحد الإدارة الاستعمارية من ممارستها كل السلطات على الأراضي الخاضعة لحمايتها، ولا تستطيع بذلك إخضاع المنطقة بالطريقة التي ترمي إليها أهدافها الامبريالية.

ومن الناحية العملية فإن من مصلحة بريطانيا تولى السلطة القضائية في أوغندا، حتى وأن مبادئ القانون الدولي لا تسمح بذلك<sup>1</sup>، إلا أنها ستحاول جعله يتناسب مع أطماعها الامبريالية، وعليه فقد بحث الإمبرياليون البريطانيون في القانون الأساسي للمحمية وحاولوا قدر الإمكان جعله يتماشى مع خططهم الاستعمارية. فبحلول نهاية عام 1895 أفاد الموظفون القانونيون أنه وفقاً للقانون الدولي، يحق للحكومة البريطانية تولى الولاية القضائية على السكان الأصليين للمحمية، بحجة أن القانون الأساسي للمحمية غامض كما أنه من الصعب تحديد الأشخاص المفترض خضوعهم للمحاكمة، ما جعله غير مفهوم لهم ولا للسكان المحليين<sup>2</sup>.

فبعد أن كان النظام الأفريقي هو القانون الأساسي لمحمية أوغندا، فيما يتعلق بإقامة العدل، نص الأمر على إنشاء محاكم قنصلية في المحمية تمارس الولاية القضائية المدنية والجنائية<sup>3</sup>، وقد كان "كولفيل Colvile" أول ضابط حماية يحصل على أمر قضائي لعقد محكمة قنصلية في أوغندا، وبعد

1- F. D. Lugard, *The Dul Mandate in British Tropical Africa*, op, cit, p 34.

2- John Tamukedde, M. *Evolution of British Legal Authority in Uganda with Special Emphasis on Buganda: 1890-1938*. Ph.D. Dissertation. Australian University. 1986. P 100.

3- Chunial Harilal Vakil, *The Comprehensive Criminal Digest: Containing Chartered and Non-Chartered High Court reports, 1862-1899*, Education Society's Steam Press, Bombay, 1900, p 43.

## الفصل الثالث: السياسة الاستعمارية البريطانية الإدارية والقضائية

ذلك حصل العديد من الضباط الآخرين على سلطات مماثلة، وتم تعيين "كولينسون Collinson" أول قاضٍ قنصلي في أوغندا خلال عام 1896 كما كان أول شخص يتم تعيينه يتمتع بمؤهلات قانونية<sup>1</sup>.

### 1- المحكمة العليا:

خضعت المحكمة العليا لشروط الاتفاقات الصادرة عن المجلس الأوغندي لعام 1902<sup>2</sup>، الذي أقر باختصاصها القضائي في القضايا المختلطة فقط، دون النظر في القضايا المحلية البحتة، الأمر الذي لم يرق للاستعماريين البريطانيين وكان هناك انقسام في الرأي بين المسؤولين الإداريين مقابل المسؤولين القانونيين، فقد قام "سادلر J.H. Sadler"<sup>3</sup> بمحاولة إقناع "جورج ويلسن Georg Wilson"<sup>4</sup> حول

<sup>1</sup>- Sir Edward Hertslet, **The Foreign Office List 1898**, forming a complete British Diplomatic and Consular Handbook 71st Publication, London, 1898, p 88. See Also P.O.R, **List and Indexes: Supplementary Series**, No. 13, List of Foreign Office Records, Vol. 1, Kraus Reprint Corporation, New York, 1964, p 8.

<sup>2</sup>- يمثل مرسوم المجلس الأوغندي الصادر عام 1902، الذي أقرته الحكومة البريطانية بموجب المعاهدات والمراسيم القانونية، بمثابة الصك القانوني الذي وضع محمية أوغندا بأكملها تحت القيادة والسيطرة البريطانية، كما حدد الولاية القضائية الإقليمية للمحمية، تلت هذا المرسوم، مجموعة من المراسيم واللوائح والأوامر، التي مكنت النظام الاستعماري من إبقاء المحمية فعلياً تحت سيطرته. للمزيد انظر:

- Apollo N. Makubuya. Op, Cit, p 52-3.

<sup>3</sup>- سادلر J.H. Sadler (1851-1922): حاكم استعماري بريطاني، ولد بلندن وتلقى تعليمه في إيتون واكسفورد، شغل منصب مساعد وزير الخارجية البريطانية سنة 1895، ورئيس اللجنة العامة لمحمية أوغندا خلال الفترة (1904-1906)، والمفوض العام لشرق إفريقيا البريطانية خلال الفترة (1907-1909)، استقال العمل السياسي عام 1921، للمزيد انظر:

- Paul Rich: **Creating the Arabian Gulf, the British Raj and the Invasion of the Gulf**. Rowman & Littlefield Publishers. London. 2009. PP 230-231.

<sup>4</sup>- جورج ويلسن Georg Wilson (1862-1943): المهندس الرئيسي لسياسة بريطانيا الاستعمارية في أوغندا، ولد بإسكتلندا وتنقل مع عائلته إلى استراليا وعمره خمس سنوات، ووفقاً لمذكرات "لوغارد" فقد كان جورج ويلسن يعمل بين العبيد الذين تم نقلهم من قبل التجار إلى مومباسا عام 1889، ليضمه لوغارد إلى الشركة الاستعمارية لشرق إفريقيا في يناير 1890، ويشارك معه في رحلته إلى أوغندا، وهناك عمل ويلسن على كسب ثقة الشركة الاستعمارية، وسرعان ما تم تعيينه كضابط مسؤول عن محطة كمبالا، ومسؤولاً عن منطقة المحمية خلال التمرد السوداني في سبتمبر 1897، عينته الحكومة الامبريالية البريطانية قائداً عاماً ومفوضاً بالنيابة لمحمية أوغندا خلال السنوات 1904-1906، أشرف في السنوات التالية على تطورات عديدة عرفتها

## الفصل الثالث: السياسة الاستعمارية البريطانية الإدارية والقضائية

ضرورة تسوية قرارات مرسوم المجلس الأوغندي الخاصة بالولاية القضائية، معتبرا أن إلزام المحكمة العليا بولاية قضائية محدودة، مع ترك تسيير المحاكم المحلية في يد الرؤساء المحليين هو إجراء يجب إهماله.

وعليه فإن "سادلر" كان يرى أن الزعماء والمسؤولين المحليين يمارسون سلطاتهم وفقاً للقانون الأصلي والعرف، ما يجعلهم غير متقدمين بشكل كافٍ لممارسة نظام قضائي منتظم، والذي من شأنه أن يتعارض مع سياسة الحكم غير المباشر، ضف إلى ذلك أن السلطات القضائية للرؤساء كانت لا تنفصل عن واجباتهم التنفيذية، مم قد يحدث إهمالا في التسيير القضائي<sup>1</sup>.

وبناء على ذلك أصبحت المحكمة العليا تتمتع بصلاحيات المراجعة والسيطرة على المحاكم المحلية وفقا لمواد مرسوم المجلس الأوغندي لعام 1902، ووفقا للمادة 15 يناط بالمحكمة العليا الولاية القضائية المدنية والجنائية الكاملة على جميع الأشخاص وجميع المسائل في أوغندا<sup>2</sup>، ومن ناحية أخرى تمنح المادة 18 سلطة تشكيل محاكم تابعة للمحكمة العليا، بينما تنص المادة 22 على أنه يجوز للمحكمة العليا، بموافقة المفوض وضع قواعد لتنظيم ممارسة وإجراءات المحكمة العليا وجميع المحاكم الأخرى التي قد يتم إنشاؤها في أوغندا<sup>3</sup>.

أوغندا، كاتفاقية بوغندا لعام 1900، وكان له اليد بنسبة كبيرة في تشكيل السياسة الاستعمارية الإدارية لأوغندا من خلال التواصل مع زعماء الممالك الأوغندية وإقامة علاقات رسمية معهم لإنشاء نظام إداري للحكم البريطاني في المنطقة، وكانت إحدى الطرق التي فعل بها ويلسن ذلك هي إخلاء الرؤساء المحليين والمحاكم الإفريقية من المسؤولية القضائية، وقد كان هذا النظام الذي صاغه ويلسن هو ما اتبعته المحمية على مدار الستين عاما التالية، تقاعد جورج ويلسون من منصبه كنائب حاكم محمية أوغندا في مارس 1909 بسبب تدهور حالته الصحية. للمزيد انظر:

- F. D. Lugard. **The Rise of Our East African Empire, Early Efforts in Nyasaland and Uganda**. Vol 1. William Blackwood and Sons Edinburgh. London. 1893. P 228-229. See Also Uganda Protectorate: **Blue Book for the year ended 31st March**. Government Printer Entebbe. Uganda .1914. P 16.

<sup>1</sup>- James W R Katalikawe, Op, Cit, p 342.

<sup>2</sup>- **Encyclopaedia of the Law of England: with forms and precedents**. Vol. 14. William Green. 1909. p 569

<sup>3</sup>- H. R. Wallis, Op, Cit, p: 246.

## الفصل الثالث: السياسة الاستعمارية البريطانية الإدارية والقضائية

وقد تم التأكيد على هذه النقطة من قبل القاضي "جورج إينيس"، في مذكرته إلى القائم بأعمال المفوض بالعبارات التالية: "أقر بأقصى قدر من الاحترام أن المحاكم المحلية بقدر ما تمارس الولاية القضائية المدنية والجنائية، ستكون تابعة للمحكمة العليا"<sup>1</sup>.

وهكذا تم حل المأزق في نظر الاستعماريين وتم تمهيد الطريق لسن مرسوم محاكم أونيبورو لعام 1905، والأحكام المنصوص عليها لتشكيل محكمة استئناف السكان الأصليين، ولوكيكو، ومحاكم سازا ومحاكم الرؤساء الفرعيين، واستنادا لذلك تنظر المحكمة العليا في القضايا التي صدرت بصدها أحكام من محكمة لوكيكو، ويكون بخصوص المسائل الجنائية التي تم فيها فرض عقوبة الإعدام أو الحكم بالسجن لمدة تزيد عن خمس سنوات أو غرامة مالية تفوق 1500 روبية، وفي القضايا المدنية يكون الاستئناف في الحالات التي يتجاوز فيها مبلغ أو قيمة موضوع الدعوى 1500 روبية<sup>2</sup>.

وبالموازاة مع ذلك فقد تم إعادة تنظيم الترتيبات القضائية لاتفاقيتي أنكول وتورو، على التوالي، في عامي 1911 و1912، وتم إخضاعها لقانون المحاكم المحلية لعام 1911، وبالتالي تأكيد اختصاص المحكمة العليا بولاية قضائية كاملة، مدنية وجنائية، على جميع الأشخاص وجميع الأمور في جميع الأراضي التي تتألف منها أوغندا<sup>3</sup>، وبخصوص رجال القانون أي ممارسي القانون في المحكمة العليا، فقد تمت عملية القبول وفقا لقواعد المحكمة رقم 1 لعام 1911، و1913 بصيغتها المعدلة<sup>4</sup>.

### 2- المحاكم الثانوية:

وفقا لمرسوم المجلس الأوغندي لعام 1902، الذي نص على تشكيل محاكم ثانوية تكون تابعة للمحكمة العليا، جاء مرسوم محاكم أونيبورو الأصلية لعام 1905، القاضي بإنشاء محكمة الاستئناف المحلية، ومحكمة لوكيكو، ومحاكم سازا، ومحاكم الرؤساء الفرعيين<sup>5</sup>. في حين تبقى بوغندا وأنكول وتورو

<sup>1</sup>- James W R Katalikawe. Op, Cit, p 340

<sup>2</sup>- Ibid. Op, Cit, p: 345.

<sup>3</sup>- H. R. Wallis, Op, Cit, p: 248

<sup>4</sup>- E. S. Haydon, B. A, Op, Cit, P 23.

<sup>5</sup>- Ibid, Op, Cit, p 26.

## الفصل الثالث: السياسة الاستعمارية البريطانية الإدارية والقضائية

محكومة بشروط اتفاقيات 1900 و 1901، التي نصت على أن إقامة العدل في قضايا السكان الأصليين تُدار فعليًا من طرف الحكام الأصليين ورؤساء مناطقهم مع تدخل من أقرب أوروبي رسمي بقدر ما قد يحمي السكان الأصليين من الظلم والقسوة، في إطار ما تزعمه الإدارة الاستعمارية وتشجيعا للملك أو الرئيس على حكم شعبه مباشرة على مبادئ إنسانية.

تألفت المحكمة الاستئنافية من مفوض المقاطعة كرئيس إلى جانب الكاباكا وزعماء المنطقة، وللمحكمة سلطة الاستماع والبت في جميع القضايا المعروضة عليها، كما تتمتع بولاية قضائية على السكان المحليين، وعلى أي شخص متضرر من قرار أو حكم صادر عن محكمة Lukiko، أو محكمة المقاطعة، أو محكمة رئيس المحكمة الفرعية، أن يعرض قضيته على محكمة الاستئناف المحلية للنظر فيها واتخاذ قرار آخر بشأنها<sup>1</sup>.

يلي محكمة الاستئناف محكمة لوكيكو Lukiko، التي كانت تعالج جميع القضايا، حتى أنها اعتبرت آنذاك محكمة الملاذ الأخير في المقاطعة، وكان الهيكل الإداري لها يتألف من زعيم المنطقة كرئيس للمحكمة، ورؤساء المقاطعات الرئيسية والفرعية، وللمحكمة ولاية قضائية تتمتع بسلطة النظر في القضايا التالية<sup>2</sup>:

- جميع القضايا الجنائية الخطيرة بما في ذلك القتل العمد والقتل غير العمد.
- جميع الحالات التي تكون فيها العقوبة التي تفرضها المحاكم الابتدائية غير كافية للجريمة.
- جميع القضايا التي يتجاوز فيها مبلغ أو قيمة موضوع النزاع 50 روبية.
- جميع الطعون المقدمة من محاكم سازا والمحاكم الابتدائية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>- Encyclopaedia of the Law of England, Op, Cit, P 569

<sup>2</sup>- E. S. Haydon, B. A. Op, Cit, p 32.

<sup>3</sup>- J. Katalikawe. Op, Cit, p 345

## الفصل الثالث: السياسة الاستعمارية البريطانية الإدارية والقضائية

بموجب المادة 04 من مرسوم المحاكم لعام 1940، تم تحويل الكاباكا بموافقة الحاكم العام البريطاني، بإصدار أمر قضائي بإنشاء محاكم تابعة لمحكمة اللوكيكو التي أصبحت بموجب المرسوم المعدل لعام 1945، المحكمة الرئيسية، لاحتفاظها بالولاية القضائية الكاملة على السكان الأصليين، وقد تم تعيين القضاة الدائمين بدرجات متفاوتة كأعضاء فيها<sup>1</sup>.

وبالموازاة مع ذلك تم وضع ترتيبات لتحديث محاكم سازا Saza في جميع أنحاء المحمية، والواضح أن هذه المحاكم بنيت على الوحدة الإدارية التقليدية القديمة "سازا Saza" والذي يعني المقاطعة، وقد تألفت هذه المحاكم من قاضي المقاطعة كرئيس للمحكمة، كانت لديه ولاية قضائية مدنية وجنائية محدودة، حيث أن اختصاصه شمل فقط المسائل الخاصة بالسكان المحليين دون الأجانب، كما أن لمحاكم سازا سلطة إصدار الأحكام في المسائل التي تم المقاطعة، لكن شريطة المحافظة على قبول طلبات الاستئناف، وفي الوقت نفسه تم تجريد هذه المحاكم من فرض أي عقوبة تفوق الحالات التالية:

-السجن المشدد لمدة ستة أشهر أو أكثر.

-غرامة قدرها 30 روبية أو أكثر.

-الجلد أكثر من اثني عشرة جلدة.

-النظر في أي دعوى مدنية كانت فيها الممتلكات المتنازع عليها أو قيمة الموضوع 30 روبية أو أكثر<sup>2</sup>.

وبخصوص محاكم الرؤساء الفرعيين أو المحاكم الأدنى في البلاد، فقد تم إنشاؤها بموجب مرسوم محاكم أونيبورو الأصلية لعام 1905، وقد كانت تحت سيطرة الرؤساء المعترف بهم أي مثل محاكم سازا، وعلى مستوى الاستئناف فإنه يكون من قرارات محاكم الرؤساء الفرعيين أمام محكمة Lukiko، مع استئناف آخر إلى محكمة الاستئناف الأصلية، كما اقتصرت ولايتهم القضائية على الأسباب التي

<sup>1</sup>- E. S. Haydon, B. A. Op, Cit, p 39.

<sup>2</sup>- J. Katalikawe. Op, Cit, p 346.

## الفصل الثالث: السياسة الاستعمارية البريطانية الإدارية والقضائية

نشأت في المناطق الإدارية التي كانوا يتواجدون فيها والتي كان الرؤساء الفرعيون مسؤولين عنها<sup>1</sup>، وكان لكل محكمة سلطة الاستماع والبت فيما يلي:

- جميع الحالات التي يُتهم فيها مواطن من المنطقة الإدارية بارتكاب جريمة<sup>2</sup>.

- جميع الحالات التي لا يتجاوز فيها مبلغ أو قيمة الموضوع محل النزاع 15 روبية.

- فرض عقوبة لا تتعدى السجن المشدد لمدة شهر واحد أو غرامة قدرها 5 روبيات، أو الجلد لأكثر من ست جلادات<sup>3</sup>.

واللافت للانتباه أن محاكم سازا لم يكن لها سلطة استئنافية على المحاكم الابتدائية ضمن حدود المقاطعة، بحكم أن رؤساء المقاطعات كانوا أعضاء في محكمة لوكيكو التي ترفع إليها طلبات الاستئناف من المحاكم الابتدائية، ويبدو أن هذا كان الأساس المنطقي لعدم وضع اختصاص المحاكم الابتدائية تحت الإشراف المباشر لمحاكم رؤساء سازا، وعلى هذا الأساس اعتبرت التجربة فاشلة وتم التخلي عنها سنة 1956 وأعادوا تشكيل المحاكم الابتدائية وفقاً لما أوصى به المفوض الفرعي.

### 3- محاكم الأهالي الأفارقة:

حظيت أوغندا قبل مجيء الحكم الاستعماري، بأنظمة قضائية تقليدية متطورة للغاية<sup>4</sup>، إلا أن الحكومة الامبريالية عند فرض الحكم الاستعماري على أوغندا، عملت على نزع السلطة القضائية من أيدي الملك ورؤسائه، وحرصت في البداية على التعامل بدبلوماسية، كان أولها الاعتراف بالأنظمة القانونية المختلفة للشعب الأوغندي ثم دمجها في الاتفاقات الأصلية الجديدة، ما يظهر جليا في اتفاقية

---

<sup>1</sup> - والواقع أن بعد تشكيل محاكم لوكيكو، ومحاكم سازا، ومحاكم الرؤساء الفرعيين، وتحديد صلاحياتهم واختصاصاتهم، تم إصدار إعلان 1917، الذي وضعهم تحت سيطرة وإشراف الإدارة الاستعمارية، ولاسيما مفوض المقاطعة، حيث تم منحه صلاحيات واسعة، كالمطالبة بالسجلات لتوجيه إعادة النظر في أي قضية يراها مناسبة حيث لم يكن لمحكمة لوكيكو أو سازا أو الرئيس الفرعي سلطة قضائية على القضايا المدنية والجنائية منذ إصدار الإعلان.

<sup>2</sup> - E. S. Haydon, B. A. Op, Cit, p 33.

<sup>3</sup> - J. Katalikawe. Op, Cit, p 347.

<sup>4</sup> - للمزيد راجع العنصر الثاني من الفصل الأول من هذه الأطروحة.

## الفصل الثالث: السياسة الاستعمارية البريطانية الإدارية والقضائية

بورتال المؤقتة لعام 1893، التي أقرت ضمناً بوجود واختصاص الكاباكا واللوكيكو ورؤساء الأقسام بإدارتهم للشؤون القضائية للبلاد<sup>1</sup>، ثم الاستيلاء بصفة رسمية على الولاية القضائية.

بعد اعتراف الإدارة الاستعمارية رسمياً بالكاباكا كحاكم أصلي لبوغندا إلى جانب تحديد سلطات حكومته تجاه المفوض، شرعت اتفاقية أوغندا لعام 1900 في تحديد السلطات القضائية حيث نصت على أن يمارس الكاباكا الولاية القضائية، المدنية والجنائية على شعبه من خلال المجلس الوطني أي اللوكيكو<sup>2</sup> ووزراء مساعدين أبرزهم فيما يخص الشؤون القضائية وزير العدل ويسمى أومولاموزي Omulamuzi<sup>3</sup>، إلى جانب آخرين من مسؤولي الإدارة الاستعمارية، ويكون العمل بالطريقة التي وافقت عليها الحكومة البريطانية، كما قام المفوض البريطاني في أوغندا الاعتراف بالنظام القضائي في كل من تورو وأنكول في عامي 1900 و 1901، على التوالي، بما في ذلك إصدار مرسوم محاكم أونيوورو الأصلية لعام 1905، كما أصدر مرسوم محاكم السكان الأصليين في العام نفسه نص فيه على إنشاء محاكم محلية في ولايتي الوسط والنيل<sup>4</sup>.

والواقع أن مناقشة مسألة إنشاء محاكم خاصة بالسكان الأصليين كانت لأول مرة في عام 1904 عندما اقترح المفوض البريطاني تنظيم محاكم السكان الأصليين في بونيورو وسعى إلى وضعها تحت سيطرة السلطة التنفيذية بدلاً من السلطة القضائية، وكان رأيه أن محاكم السكان الأصليين هي محاكم ذات اختصاص خاص، كما هو منصوص عليه في المادة 18 من أحكام مرسوم المجلس الأوغندي لعام 1902، يعني محاكم لا يكون اختصاصها مدنياً أو جنائياً مثل محاكم الاستماع والتصرف في القضايا الزوجية وأسباب الطلاق والوصايا والإدارة والإفلاس، ويكون الاختصاص القضائي في كل منها خاصاً بشكل أساسي<sup>5</sup>.

<sup>1</sup>- J. Katalikawe. Op, Cit, p 333.

<sup>2</sup>- Ibid, p 349.

<sup>3</sup>- Ingham, K, Op, Cit, p 264.

<sup>4</sup>- J. Katalikawe.Op, Cit, p 333.

<sup>5</sup>- E. S. Haydon, B. A. Op, Cit, p 34-5.

## الفصل الثالث: السياسة الاستعمارية البريطانية الإدارية والقضائية

واللافت للانتباه أن السلطة القضائية المزعوم تركها في يد الزعماء المحليين محددة ومقيدة، فعلى سبيل المثال في القضايا الجنائية كان للكاباكا حق محاكمة السكان الأصليين على جرائم الإعدام مثل القتل، إلا أنه لا يمكنه تنفيذ أي حكم بالإعدام أو محاكمة دون موافقة ممثل الحكومة البريطانية في أوغندا، كما يمكن للمفوض التدخل مباشرة عند فرض الكاباكا أي عقوبة تراها الإدارة الاستعمارية غير متوافقة مع المبادئ الإنسانية، لإعادة النظر فيها، وقد برر الاستعماريون ذلك أن التدخل في ممارسة الولاية القضائية يكون فقط في الحالات الواجب التدخل فيها ويكون مناسباً كما من شأنه خدمة العدالة<sup>1</sup>.

وهو ما راح المكتب الاستعماري البريطاني يعمل من أجله، ليجعله في قالب قانوني رسمي، من خلال دفع الكاباكا إلى منح موافقته غير المشروطة على إعلان عام 1917 والتعديل السري المصاحب لاتفاقية أوغندا 1900، الذي على إثره توسعت سلطات المفوض البريطاني بشكل كبير، وتم تنسيقها مع سلطات نظرائه في أماكن أخرى من المحمية، وبصدور هذا الإعلان انتهى الحكم الذاتي القضائي في أوغندا فعلياً. فبعد أن كان الاختصاص القضائي من شأن الزعيم المحلي أصبحت الولاية القضائية شأنًا يخص المحاكم البريطانية<sup>2</sup>.

والأسوأ من ذلك أن إعلان 1917 صدر بموافقة الكاباكا، الممثل الشرعي لرؤساء وشعب بوغندا، والذي بلا شك كان انقلاباً كبيراً لما في ذلك من محاولة لتقليص حقوق السكان الأصليين، حتى وأنه لم يكن له أي أثر تشريعي إلا أن للإعلان قوة قانونية ظاهرياً، لأنه صدر بموجب مرسوم المحاكم لعام 1911، وفي هذه الحالة يصبح له تأثير قانوني وصلاحيّة متساوية مع أي قوانين أخرى موجودة.

نستنتج مما سبق أن السلطات الاستعمارية البريطانية بتطبيقها للحكم غير المباشر، استطاعت تحقيق عدّة مكاسب، من بينها خفض التكاليف على الحكومة البريطانية، وكذا مد السيطرة على

<sup>1</sup>- H. R. Wallis, Op, Cit, p: 248.

<sup>2</sup>- J. Katalikawe.Op, Cit, p: 354.

## الفصل الثالث: السياسة الاستعمارية البريطانية الإدارية والقضائية

البلاد وإخضاع الجميع بما فيهم الكاباكاء، حتى وأن نظام الحكم غير المباشر في أوغندا يقر بممارسة الزعماء المحليين لكل السلطات بما في ذلك القضائية، إلا أن الاستعماريين البريطانيين أمثال "ويلسون" ظلوا يمارسون ضغطاً على مكتب المستعمرات، وينددون ببقاء القضاء في يد السلطات المحلية الذي سيشكل خطراً على السيادة البريطانية في أوغندا، وكان تفكيرهم الامبريالي وراء حجة أن السكان المحليين لم يكونوا متقدمين بشكل كاف لتسيير السلطة القضائية، والواجب جعل تسيير المحاكم المحلية في أيدي الإدارة الاستعمارية، لأن في ذلك ضمان لبقاء السيطرة البريطانية على المنطقة.

ولو أمعنا النظر في دراسة وتحليل هذا النظام، لوجدناه الأسوأ مقارنة بالنظامين القبلي التقليدي والاستعماري المستغل، وذلك لاعتماد هذه الإدارة على استغلال نفوذ الحكام المحليين ورشوتهم بمنحهم الوظائف الحكومية، دون فتح المجال أمام الطبقة المثقفة لبناء كيان الدولة، والوصول للحكم الذاتي، ما يجعل هؤلاء الموظفون يتشبثون بمناصبهم خوفاً من ضياعها، وبهذه الطريقة يكون الاستعمار قد حقق غايته، وأبعد الشعب عن حكمهم.

## الفصل الرابع:

السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية.

أولا السياسة الاستعمارية الاقتصادية.

ثانيا السياسة الاستعمارية الاجتماعية.

## الفصل الرابع

### السياسة الاستعمارية البريطانية الاقتصادية والاجتماعية

تمثل أوغندا بالنسبة للحكومة الاستعمارية البريطانية مصدرا مهما لتحقيق المكاسب الاقتصادية، وليس مكانا لاستقرار شعوبها، وعليه فقد حرصت السلطات الاستعمارية البريطانية على تعزيز مصالحها الاقتصادية من خلال الاهتمام بإنتاج المحاصيل النقدية وجعلها في مركز الصدارة، على حساب الاقتصاد الأوغندي القائم على الزراعة المعاشية، حيث اعتبرت السلطات الاستعمارية البريطانية التصرف في نقل ملكية مساحات شاسعة في أوغندا من حقها، وذلك بعد انتزاعها من السكان المحليين والاستيلاء عليها ومنحها للشركات والمؤسسات الأوروبية ولبعض الأفراد من المستوطنين الأوروبيين.

وبالنسبة للاستقرار في أوغندا، فقد رأت الحكومة الاستعمارية أن أوضاع الأوروبيين لا تسمح لهم بالاستيطان في منطقة غير أوروبا، ما يؤكد دائما أن تواجههم بالمنطقة، هو تواجد استغلالي وليس كما يدعي الإمبرياليون البريطانيون أنه خدمة للإنسانية، حتى وأن بعض المصادر الأجنبية تشير إلى أن أوغندا هي الإقليم البريطاني الوحيد في إفريقيا الشرقية الذي لم يعرف استيطاناً أوروبياً، إلا أن الحقيقة عكس ذلك، بل إن الاختلاف يكمن في نسبة عدد الأوروبيين في أوغندا مقارنة بالجارّة كينيا، وليس خلو البلاد من التواجد الأجنبي.

وفي هذا السياق نتساءل، كيف كانت السياسة الاستعمارية البريطانية المطبقة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي؟ وإلى أي مدى استطاعت تحقيق الأهداف الامبريالية؟

### أولاً: السياسة الاستعمارية البريطانية في الجانب الاقتصادي

تقف بريطانيا على جانب كبير من التناقض، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار تصريحات مسؤوليها التي كانت ترمي إلى تمجيد دور بريطانيا في أوغندا والتي وصفته بالواجب الإنساني، وأنها في المنطقة فقط لتأخذ بيد زعمائها المحليين وتعلمهم أساسيات التسيير لتحقيق التطور الذي تستحقه شعوب المنطقة. إلا أنها في الحقيقة لم تبال أبداً بمصلحة السكان المحليين، بل إنها بذلت أقصى ما يمكن القيام به لخدمة مصالحها الامبريالية.

#### 1- الزراعة:

تعد أوغندا أهم منطقة من مناطق نفوذ بريطانيا في شرق إفريقيا إنتاجاً للمحاصيل النقدية كالقطن والبن، ويرجع ذلك إلى تمتع المنطقة بمقومات طبيعية وبشرية تساهم في تطور الزراعة. وهو ما عملت عليه الحكومة الاستعمارية باهتمام ورعاية، وبذلت كل الوسائل لجعل أوغندا مصدراً للسلع التي تحتاجها السوق البريطانية.

#### أ- ملكية الأرض:

إنّ ملكية الأرض في أوغندا قبل التواجد البريطاني كانت واضحة ولا إشكال حولها<sup>1</sup>، لكن بدخول بريطانيا إلى أوغندا وإخضاعها للسيطرة الاستعمارية، عملت على خلق طبقة بيروقراطية من السكان المحليين واستمالتها حتى أصبحت تدين بالولاء للحكومة البريطانية، تحت ما أسمته بنظام

---

<sup>1</sup> - جميع الأراضي كانت تعتبر ملكاً للكاباكا الذي كانت سلطته مطلقة على رؤساء العشائر وزعماء القبائل، كما كانت له السلطة على منح الأرض للأفراد وفق نظام متبع. يبين الحقوق الخاصة بالشعب وكيفية انتقال حق استغلال الأراضي الخاصة بهم من شخص إلى آخر.

## الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية

الحكم غير المباشر، الذي غير فعليا في علاقة الأفراد بالأرض<sup>1</sup>، فأنشأت اتفاقية أوغندا سنة 1900، التي اكتسبت بمقتضاها بريطانيا مساحات شاسعة من أراضي أوغندا<sup>2</sup>.

وبموجب هذه الاتفاقية تنازل كاباكا بوغندا ورؤساؤها عن 10000 ميل مربع أي حوالي 49% من المساحة الإجمالية، إلى التاج البريطاني Crown Land، كانت معظمها عبارة عن أراضي خصبة صالحة للزراعة إلى جانب أراضي الغابات، والتي بدورها استغلتها الحكومة البريطانية من أجل تنفيذ مشاريعها الامبريالية<sup>3</sup>، وما تبقى من أراضي بوغندا وزعت على أفراد الأسرة المالكة والطبقة البيروقراطية الجديدة، والتي أطلق عليها "جونستون" أرض الميلو Milao<sup>4</sup>.

والملاحظ على نظام ملكية الأراضي الذي أقرته الاتفاقية، أنه استبعد طبقة الباكوبي Bakopi من المزارعين الذين عملوا بالأرض مقابل أجر، فبعد أن كانت هذه الفئة بمثابة العمود الفقري للاقتصاد البوغندي والمصدر الرئيسي الذي يزود المنطقة بالإنتاج، أصبحت الأكثر معاناة، نظرا لتركيز الحكومة الاستعمارية على منح الأراضي الواسعة لرؤساء القبائل، لضمان طاعتهم وولائهم التام.

حاول وزير المستعمرات البريطاني "ونستون تشرشل"<sup>5</sup> عند زيارته لأوغندا سنة 1907، تبرير ما جاء في اتفاقية أوغندا ووصفها بالوثيقة الإنسانية، وأن بنودها ستبقى سارية ما دام المسؤولون المحليون

<sup>1</sup>- J. C. S. Mussazi, Op, Cit, p 152.

<sup>2</sup>- P.O.R: C.O, Colonial Reports-Annual, No. 1903- **Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of the Uganda Protectorate**, 1938, Op, Cit, p 5.

<sup>3</sup>- Evans, I. Op, Cit, pp 316-317. See Also Oliver, R. Op, Cit, pp 299-306.

<sup>4</sup>- P.O.R: C.O, **Uganda: Report for the year 1957**, Her Majesty's Stationery Office, London, 1958. p 50.

<sup>5</sup>- السير ونستون ليونارد سبنسر تشرشل (1874 - 1965): سياسي عسكري وكاتب بريطاني، أصبح عضوا في البرلمان سنة 1900، تضمنت خدمته العسكرية فترات قضاها خلال الحرب العالمية الأولى في كوبا والهند والسودان وفرنسا، قام بتشكيل استراتيجية الحلفاء في الحرب العالمية الثانية بالانحد مع فرانكلين دي روزفلت وجوزيف ستالين ضد هتلر، وقاد بريطانيا إلى الفوز بعد أن كانت على وشك الانهزام، تولى منصب رئيس الوزراء مرتين، الأولى خلال الحرب العالمية الثانية (1940-1945)، والثانية خلال (1951-1955)، حصل تشرشل على جائزة نوبل للآداب سنة 1953، عن كتاباته العديدة وخطاباته طوال حياته المهنية كرجل دولة. للمزيد انظر:

## الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية

ملتزمين بولائهم للحكومة البريطانية، وقد سجل فيما يعتقد عن أوغندا، بأنها دولة أصلية، ولا يمكن مقارنتها بباقي المستعمرات البريطانية، مضيفاً أن تصرف الحكومة البريطانية في إعادة توزيع الأراضي كان في مصلحة المنطقة، حيث شجع على زيادة الإنتاج خاصة القطن، وحفز الناس على التسابق لامتلاك الأراضي<sup>1</sup>.

والجدير بالذكر هو أنّ المالك للأرض في بوغندا كان من حقه بيع نصف المساحة التي يملكها شرط الحصول على موافقة اللوكيكو والكاباكا والحكومة الاستعمارية، حسب ما يقتضيه القانون العام لسنة 1908، إلا أن الوضع مع سنة 1910 تغير حيث تعدت الحكومة الامبريالية على حقوق الأفراد في التصرف في ملكيتهم، من خلال الاستيلاء على الأراضي ونقلها للشركات الامبريالية والمؤسسات الأوروبية مع دفع مبلغ مالي كتعويض لأصحاب الأرض الأصليين<sup>2</sup>.

ليس هذا فحسب بل إن الإدارة البريطانية الامبريالية استطاعت استمالة القادة المحليين وضمناً ولائهم وطاعتهم العمياء، حيث أصبحوا يتفانون في خدمة الحكومة الاستعمارية لا لخدمة شعوبهم، وهذا ما جسده الكاباكا داودي شوا حين أصدر مع بداية عام 1935 مرسوماً يسمح بتأجير الأراضي الزراعية إلى فئة الهنود المستوطنة في أوغندا، الأمر الذي خلق أزمة بين الكاباكا والمجلس التشريعي المحلي اللوكيكو، لأن قرار الملك يناهض ما جاء في اتفاقية أوغندا 1900، التي تؤكد تأجير الأراضي الزراعية لصالح الأفراد المحليين فقط، ما انعكس سلماً على فلاحي أوغندا، وخدم مصلحة الحكومة البريطانية المركزية والتي كان على رأسها آنذاك "السير فيليب ميتشال Sir Philip Mitchell"<sup>3</sup>.

---

- Winston S. Churchill, **My Early Life: A roving commission**, Manor Books, New York, 1972.

<sup>1</sup>- Michal Havinden and David Meredith, **Colonialism and Development: Britain and its Tropical Colonies 1850-1960**, Routledge, London, 1993, p 105. See Also William Harold. Ingrams, Op, Cit, p 26-7.

<sup>2</sup>- Mervyn. F, Hill, **Permanent Way: The Story of Kenya and Uganda Railway**, East African Railways and Harbours, Nairobi, 1961, pp 325-326.

<sup>3</sup>- Ward, W. E. F and White, L. W. Op, Cit, pp 156-157.

## الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية

واصلت الحكومة الاستعمارية تنفيذ سياستها الامبريالية بخصوص ملكية الأرض، حيث قامت السلطات البريطانية على مستوى الحكومة المركزية سنة 1940 بتعيين "تشارلز دونداس Sir Charles Dundas" حاكما عاما على أوغندا، بهدف تطوير اقتصاد البلاد وزيادة الإنتاج خاصة ما يتعلق بمادتي القطن والبن، خدمة لمصالح الحكومة البريطانية بالدرجة الأولى، كما قام في نفس السنة من تعيينه بإرغام الكنيسة الأنغليكانية على التنازل عن كل ممتلكاتها من الأراضي لصالح حكومة المحمية<sup>1</sup>.

وعلى الصعيد الوزاري تم تعيين "سامويري وامالا Samwiri Wamala" سنة 1941 رئيسا للوزراء، وأول فرد شغل هذا المنصب من السكان الأصليين<sup>2</sup>، وفي المقابل لم تتوانى الحكومة المركزية للمحمية في التصرف في ملكية الأراضي الأوغندية التي في الأصل هي حق مشروع للسكان المحليين، حيث قامت بإصدار قانون يعطي الحق للكاباكا بانتزاع الأراضي التي نصت عليها اتفاقية أوغندا 1900 على أنها ملكٌ خاصٌ بالكاباكا والزعماء والرؤساء المحليين أي أرض الميلو، واستخدامها للأغراض العامة أو حتى تسليمها للأوروبيين والفلاحين الهنود. إلا أن رئيس الوزراء السيد وامالا عارض القانون ورفض المصادقة عليه في اللوكيكو<sup>3</sup>.

واللافت للانتباه أن بريطانيا وضعت خططا امبريالية مدروسة وبدقة فيما يخص حياة الأرض، من خلال توالي إصدارها للمراسيم الخاصة بملكية الأرض وإظهارها على أنها تسعى لإبقائها في أيدي الأوغنديين، ليس هذا فحسب بل كانت تزعم أنها تبذل جهودا لدعم الإنتاج الزراعي المحلي، إلا أن الواقع غير ذلك تماما بل إنها كانت تعتمد دائما التفرقة العنصرية من خلال حرمان السكان المحليين من الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة ومنحها للمزارعين الهنود والأوروبيين، وخرقها للمعاهدات التي كانت تتم بينها وبين ممثلي الحكومة المحلية.

<sup>1</sup> - André. Sik, **Histoire de L'Afrique noir**. Traduit: Frida Lederer, Tome. 2, Akadémiai Kiadó, Budapest, 1964, p 86

<sup>2</sup> - John Iliffe, **East African Doctors: Q History of the Modern Profession**, Cambridge University Press, London, 1998, p 88.

<sup>3</sup> - David. E. Apter, Op, Cit, p 226.

## الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية

### ب- السياسة الزراعية البريطانية الاستعمارية

يعود الاهتمام بأوغندا منذ وطأت شركة شرق إفريقيا البريطانية أراضي المنطقة، وأبدت اهتمامها البالغ بإنشاء العديد من المشاريع الاستعمارية الزراعية، نظرا لتمتع المنطقة بأجود الترب واعتدال مناخها، ولمواصلة استغلال المنطقة تنفيذا للسياسة الاستعمارية، عينت الحكومة البريطانية، لوغارد<sup>1</sup> كقائد عسكري للشركة، الذي استطاع بسياسته الامبريالية الاستحواذ على أراضي زراعية شاسعة من مملكة بوغندا، بموجب عقد اتفاقية بين لوغارد والملك موانغا بتاريخ 26 ديسمبر 1890<sup>2</sup>.

واستمرارا في تنفيذ الحكومة البريطانية لسياستها الامبريالية الخاصة بالاستغلال الفاحش للممتلكات الزراعية المحلية للأهالي الأفارقة، عينت السير "هاري جونستون" سنة 1899، مندوبا خاصا لها في أوغندا، لمحاولة خلق قاعدة اقتصادية قوية تساهم في جعل بريطانيا على سلم الريادة الاقتصادية في العالم مع تزويد بريطانيا بما تحتاجه من مؤونة. وقد بدأ جونستون في تجسيد ذلك بصورة واضحة عند عقده لاتفاقية أوغندا سنة 1900، التي مكنت الحكومة البريطانية من السيطرة على أجود الأراضي الزراعية بالمنطقة<sup>3</sup>.

واعتمادا على ما سبق ذكره من ممثلي الحكومة البريطانية في أوغندا، فقد أكد هؤلاء وغيرهم من الاستعماريين البريطانيين، أن أوغندا هي بمثابة الفرصة التي لا يجب تضييعها، بل السعي لتنفيذ مختلف مشاريع بريطانيا الاستعمارية التي تهدف إلى الاستغلال الزراعي، إلا أن اختلاف المناخ عن أوروبا

---

<sup>1</sup> - أظهر لوغارد عبقريته كسياسي استعماري من الطراز الأول، كونه لم يستبعد السلاطين والزعماء الذين استسلموا، بل دعاهم موكلا لهم مهمة الرئاسة، كما وعدهم باحترام دياناتهم وعدم المساس بتقاليدهم وعاداتهم، وحرص في نفس الوقت على تعيين موظف بريطاني في حاشية كل منهم. حتى لا يكون هناك اصطدام بين النظام القبلي والنظام الاستعماري الجديد. إلا أنه في الحقيقة جرد هذا النظام المنطقة وزعمائها من سلطتهم وحق التصرف في ممتلكاتهم. للمزيد من التفاصيل راجع الفصل الثالث من هذه الأطروحة.

<sup>2</sup> - Gérard Prunier et Bernard Class, *L'Ouganda Contemporain*, Éditions Karthala, Paris, 1994, p 76.

<sup>3</sup> - William Harold. Ingrams, *Uganda: A crisis of Nationhood*, Her Majesty's Stationery Office, London, 1960, p 103-4. See Also D. A. Low, *Fabrication of Empire: The British and the Uganda Kingdom 1890-1902*, Cambridge University Press, London, 2009, p 26-7.

## الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية

وانتشار بعض الأمراض الخطيرة، جعل خليف "جونستون" عام 1902، السير "جيمس هايز سالدر"، يوضح أن المنطقة لا يمكن أن تكون موطناً للرجل الأبيض، معتمداً في ذلك على ما كتبه المستكشفون الأوروبيون وشركة شرق إفريقيا البريطانية<sup>1</sup>.

واستناداً لذلك فقد كان لزاماً على المستعمرين البريطانيين اللجوء إلى الاعتماد بالدرجة الأولى على اليد العاملة المحلية، من خلال إجبارهم على ترك مزارعهم والعمل تحت سلطة حكومة المحمية الاستعمارية، لما في هذه الخطوة من استفادة كبيرة للحكومة الامبريالية حيث استطاعت توفير يد عاملة رخيصة، تتيح لها استغلال أوغندا زراعياً.

وكما أن ذلك لا يعني خلو المنطقة من المزارع الأوروبية، بل شغلت الشركات والمؤسسات الأوروبية وبعض الأفراد من المستوطنين الأوروبيين ما يقارب 20000 فدان<sup>2</sup> من أراضي أوغندا، تم زراعتها لما تحتاجه الحكومة الاستعمارية للتصدير<sup>3</sup>، بل أن اعتمادها على الفلاحين المحليين كان في ظل امتداد سياساتها الاستغلالية لكل ما تحتويه أوغندا من أرض وشعب.

وبالموازاة مع هذا، فرضت بريطانيا على المزارعين الأوغنديين أي الباكوبي Bakopi زراعة المحاصيل النقدية التي تحتاجها بريطانيا في تطوير اقتصادها، خاصة منها البن والقطن، بحكم ارتفاع أسعارهما في الأسواق العالمية، ورفض إنتاج المحاصيل الاستهلاكية المحلية كالقمح، وقد أصدرت لذلك مراسيم خاصة في عامي 1926 و1930 بإنتاج وبيع وتسويق القطن والبن في وقت ومكان معين تحدده الحكومة البريطانية سلفاً، وبخصوص سعر المحصولين فإنه لم يكن يزيد عن خمس أو سدس السعر العالمي<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - Hill, M. F, Op, Cit, p 325.

<sup>2</sup> - وحدة قياس، يساوي فيها 01 فدان 4200.83 متر مربع، ويساوي 0.42 هكتار.

<sup>3</sup> - Hill, M. F. Op, Cit, p 325.

<sup>4</sup> - Haelow, Vincent and E. M, Chilver. Op, Cit, p 443. See Also S. R. Smirnov. **A History of Africa 1918-1967**, Centre department of original literature, Moscow, 1968, pp 349-350.

## الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية

يشير مسؤولي الحكومة الاستعمارية البريطانية، أن اهتمامهم بتنظيم الزراعة في أوغندا، هو بعد رؤيتهم لمعاناة الأهالي الأفارقة واعتمادهم على الزراعة البدائية، التي أضرت بالأرض وأجهدتها، وأنّ تواجههم بالمنطقة هو بغرض احتكاك السكان المحليين بهم، أي لمساعدتهم من خلال تعليمهم أحسن الطرق والوسائل للزراعة الحديثة<sup>1</sup>.

والملاحظ هنا أن السلطات الاستعمارية البريطانية بتطبيقها لهذه الإجراءات زادت من تهميش الفلاح الإفريقي ولم تأبه بالزراعة المعاشية التي كان يمارسها السكان المحليون، ولا بحقهم في التصرف بأراضيهم، بل وجهوا اهتمامهم لما يخدم مصالحهم ويستقطب الاستثمارات الأجنبية، ويساهم في زيادة مداخيل الحكومة البريطانية، كزراعة القطن والبن، أو السلعة الإستراتيجية كما اعتبرها الاستعماريون في شرق إفريقيا.

ومن الأساليب الاستعمارية التي اعتمدها الإدارة الامبريالية، تطبيق نظام كازانفو Kasanvu سنة 1908، الذي يقضي بتشغيل الأهالي الأفارقة كسخرة في مزارع التاج البريطاني والأوروبيين في ظروف جد قاسية، حيث رأى الرأسماليون الأوروبيون في هذا النظام وسيلة مربحة، ما جعلهم يسعون لتطبيقه حتى عام 1921<sup>2</sup>. ضف إلى ذلك فتح بريطانيا لباب الهجرة للإفريقيين القاطنين في رواندا وأورندي وتنجانيقا وكينيا، حيث بلغ عدد العمال المهاجرين عام 1925 في أوغندا 17000 عامل مهاجر، وبحلول عام 1931 ارتفع العدد إلى 45000، ووصل عام 1936 إلى 100000 عامل، يتقاضون نصف أجر العامل الأوغندي، ما أثر سلبا على الفلاح المحلي وجعلته يعيش مستوى معيشي سيء<sup>3</sup>.

وفي ظل امتداد السياسة الزراعية الاستعمارية، أجبرت حكومة المحمية كل فرد أوغندي تجاوز سنه السادسة عشر دفع ضريبة سنوية، قدرت في البداية ب 12 شلن، وارتفع معدلها خلال سنة

<sup>1</sup>- John. D. Tothill, **Agriculture in Uganda**, Oxford University Press, London, 1940, pp 4-5.

<sup>2</sup>- Braginski, M and Lukonin, Y. **A Short History of the National-Liberation Movement in East Africa**, progress Publishers, Moscow, (n.d)، p 25.

<sup>3</sup>- Ibid. Op, Cit, p 36.

## الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية

1924 إلى غاية 15 شلن، ومن لم يستطع من السكان المحليين دفعها، يفرض عليه العمل في المزارع الأوروبية والآسيوية<sup>1</sup>.

وحتى فئة الفلاحين الأوغنديين الذين يمارسون نشاط زراعة القطن، طبق عليهم نفس القانون، والواضح هنا رغبة الإدارة الاستعمارية في توفير أيدي عاملة رخيصة، ما أدى إلى تدهور ملحوظ في الدخل الفردي، لمقاطعة بوغندا<sup>2</sup>.

وبوجه عام، استطاعت السياسة الزراعية الاستعمارية تنظيم مزارع في أوغندا على أسس رأسمالية، استفاد منها البريطانيون في تطوير الزراعة الأوروبية على حساب الزراعة الإفريقية، بل أدى ذلك إلى تغيير في المجتمع الأوغندي ما جعله يفقد طابعه المعاشي البحت، ومن جهة أخرى إلى توتر الأوضاع بالمنطقة، خاصة فيما يتعلق بقرار تشجيع الهجرة الإفريقية وتشغيلهم بدل المحليين، لما في هذا الإجراء من تمييز عنصري بين الفلاح الأجنبي على المحلي، وعليه فقد ندد الأوغنديون بالإمبريالية البريطانية، والمطالبة بإعادة بناء الإدارة المحلية وفق نظام ديمقراطي.

### ت - الإنتاج الزراعي:

#### 1- القطن:

اتبعت الحكومة البريطانية سياسة زراعية استعمارية واضحة<sup>3</sup>، ترمي لإنتاج ما يحتاجه السوق الدولي من المحاصيل الزراعية، فكانت أوغندا بظروفها الملائمة مجالاً لتنفيذ سياستها الزراعية، وقد

---

<sup>1</sup>- Grace Carswell, **Cultivating Success in Uganda: Kigezi Farmers & Colonial Policies**, James Currey Publishers, Oxford, 2007, p 15.

<sup>2</sup>- انظر الملحق 07 من ملحق الجداول.

<sup>3</sup>- ترجع رغبة بريطانيا الاستعمارية باستغلال المنطقة زراعياً، منذ فترة الكشوف الجغرافية، بقدم سيبك وجرانت إلى أوغندا واكتشافهم زراعة السكان المحليين للقطن البري، إلا أنها تأخرت بسبب الأزمات التي واجهتها، ليتجدد خلال القرن التاسع عشر اهتمامها بزراعة القطن واستغلال المنطقة بما يتلاءم مع مقوماتها الزراعية. للمزيد انظر:

- P. H. Lamb, **Uganda: Acting Superintendent, Cotton Department, Uganda. Papers and Reports on Cotton Cultivation: Presented to the International Congress of Tropical Agriculture**, Brussels, May, 1910, Imperial Institute, London, 1911, P 116.

## الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية

اعتمدت على زراعة القطن بدرجة كبيرة وخصصت له أكثر المساحات الزراعية لأنه كان يمثل أحد أهم المحاصيل آنذاك، لتتحول أوغندا بمرور الوقت إلى مزرعة كبيرة للمحاصيل النقدية، حتى أصبحت أوغندا تنافس الهند في إنتاج القطن.

قامت الحكومة الاستعمارية في أوغندا سنة 1903، بتجريب عدّة أصناف مصرية وأخرى أمريكية، في كل من بوغندا، بونيورو، بوسوجا وأنكولي، والواقع أن التجارب الأولى لهذه البذور، استطاعت بمرور السنوات تحقيق إنتاج وفير، عاد بربح اقتصادي لبريطانيا<sup>1</sup>.

وبخصوص تنوع أصناف القطن ما بين المصري والأمريكي، أصدرت الإدارة الاستعمارية لمحمية أوغندا سنة 1904 مرسوما ملكيا يقضي ببداية إنشاء التجارب الأولى ليتبين الأنسب مع أراضي أوغندا الزراعية، وبحلول سنة 1907 اتخذ الحاكم العام "سير هكسث بل Hesketh Bell" تدابير هامة، منها استشارة المختصين حول الصنف المناسب لاعتماده بصفة نهائية، والتوقف عن خلط زراعة بذور القطن، كي لا يصبح في السوق العالمية صنف غير معترف به<sup>2</sup>، وفي مارس من عام 1908 أصدرت الحكومة البريطانية مرسوما خاصا بإنتاج القطن في أوغندا، يعطي الحق للحاكم العام في المحمية باتخاذ القوانين التي يراها مناسبة للمحافظة على إنتاج النوع الأفضل للقطن ورفع مستواه<sup>3</sup>، وعليه فقد أكدت التجارب العلمية أن الصنف الأمريكي هو الأفضل والمناسب لأوغندا<sup>4</sup>.

انتشرت زراعة القطن تقريبا في معظم المناطق الشرقية للمحمية، خاصة في تورو Toro، بوسوجا Busoga، تيزو Teso<sup>5</sup>، وازدادت تدريجيا مساحة المناطق المزروعة قطنًا، حيث بلغت مع بداية الحرب الامبريالية الأولى أكثر من مائة ألف فدان<sup>6</sup>، ازدادت بدورها مداخيل الحكومة الاستعمارية من

<sup>1</sup> - H. R. Wallis. Op, Cit, p : 179-182.

<sup>2</sup> - رجب حراز، مرجع سابق، ص 141.

<sup>3</sup> - Ingham, K. Op, Cit, p 110.

<sup>4</sup> - رجب حراز، نفسه.

<sup>5</sup> - Crawford Young and others, **Cooperative and Development: Agricultural politics in Ghana and Uganda**, University of Wisconsin press, London, 1981, p 35.

<sup>6</sup> - Hill, M. F. Op, Cit, p 327.

## الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية

إنتاج القطن، ففي عام 1905 كان إنتاج أوغندا من القطن 54 بالة، ليرتفع عام 1915 إلى 32.500 بالة، وبذلك زادت إيرادات الحكومة البريطانية ب 60% مقارنة بالسنوات الأولى لإنتاج القطن<sup>1</sup>.

وفي الفترة نفسها أخذ الرأسماليون البريطانيون بعين الاعتبار إقامة محالج القطن في أوغندا، التي بلغ عددها من 114 محلجا سنة 1925، موزعة على كل من عنيتي وجنجا وغيرها من مدن بوغندا<sup>2</sup>، وما بين الحرب الامبريالية الأولى والثانية ضاعفت بريطانيا سياستها الاستعمارية الخاصة بالمجال الزراعي، حيث تضاعفت مساحة الأرض المزروعة قطنًا بتسع مرات، من 140.000 إلى 1 مليون و270.0000 فدان، لتحتل أوغندا المرتبة الثانية بعد الهند في إنتاج القطن، وحسب إحصائيات 1948 بلغ حجم إيرادات الحكومة البريطانية من إنتاج القطن في أوغندا، نحو 10.55 مليون جنيه إسترليني<sup>3</sup>.

يتحكم في إنتاج القطن الفلاحون الهنود الذين استحوذوا برغبة من الحكومة البريطانية على مساحة شاسعة من أراضي أوغندا، ما انعكس سلبا على الفلاحين المحليين<sup>4</sup>، وإيجابا على بريطانيا التي حققت أرباحا طائلة<sup>5</sup>، حيث بلغت صادراتها من القطن أكثر من 40% خلال 1957، ما جعل أوغندا المنتج الرئيسي للقطن بين الأراضي الاستعمارية البريطانية<sup>6</sup>.

### -2 البن:

<sup>1</sup>- Braginsky, M. and Lukonin, Y, Op, Cit, p 26.

<sup>2</sup>- Christine E. Dobbin, **Asian Entrepreneurial Minorities: Conjoint Communities in the Making of the World-Economy 1570-1940**, Routledge Curzon, London, 1996, p 122.

<sup>3</sup>- Joel Mokyr, **The Oxford Encyclopedia of Economic History**, Vol. 5, Cambridge University Press, New York, 2003, P 122.

<sup>4</sup>- David E. Apter, Op, Cit, p 189.

<sup>5</sup> - انظر الملحق رقم 05 من ملحق الجداول.

<sup>6</sup>- **Saben's Commercial Directory and Handbook of Uganda 1960**, Op, Cit, p 219.

## الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية

أدى نجاح زراعة القطن في أوغندا، إلى التفكير في زراعة مادة نقدية أخرى تدر على الحكومة البريطانية المزيد من الفوائد والأرباح الاقتصادية<sup>1</sup>، ولما كان بداية إنتاج القطن في المزارع تجريبياً، كان إنتاج البن أيضاً تجريبياً، وقد كانت نتائج زراعته جد إيجابية، وأصبح البن من أهم المحاصيل الزراعية النقدية في أوغندا بعد القطن، ما أدى بالحكومة البريطانية إلى تشجيع المزارعين الأوغنديين على زراعته بجانب الأوروبيين والهنود أصحاب الأراضي الزراعية الأكثر خصوبة.

فرضت الحكومة البريطانية مع بداية عشرينيات القرن العشرين زراعة البن، وقد اعتمدت في إنتاجه على استغلال الفلاحين الأوغنديين مقابل أجور زهيدة، وعلى فئة الهنود بدرجة أكبر، حيث بلغ عددهم 58% من مجموع المزارعين في أوغندا، وقد عرفت نسبة تواجدهم بالمنطقة تزايداً كبيراً خاصة في المناطق الشرقية والشمالية لأوغندا<sup>2</sup>.

واللافت للانتباه أن أسعار البن في الأسواق الدولية بقيت محافظة على قيمتها، في الفترة التي تراجعت فيها أسعار القطن جرّاء الأزمة العالمية 1929، ما أدى إلى استفادة الحكومة الامبريالية وتحقيق أرباح معتبرة<sup>3</sup>.

واستناداً على ذلك نجد أن زراعة البن عرفت انتشاراً واسعاً، فقد شغلت مساحة الأرض المزروعة بُناً خلال سنة 1939 في أوغندا إلى ما يصل 55.000 فدان، كما بلغ متوسط قيمة الصادر منه بعد الحرب الامبريالية الثانية إلى مليون ونصف جنيه إسترليني، وفي سنة 1952 إلى حوالي 39426 طناً، قيمتها اثني عشر مليون جنيه<sup>4</sup>، والملاحظ هنا أن زراعته كانت في تزايد مستمر.

### 3- المطاط:

<sup>1</sup>- Thomas P. Ofcansky. **Uganda: Tranished Pearl of Africa**, Westview Press, USA, 1996, P 30.

<sup>2</sup>- عبد المنعم يونس، مرجع سابق، ص 92.

<sup>3</sup>- انظر الملحق 06 من ملحق الجداول.

<sup>4</sup>- Braguinski, M and Loukonine, Op, Cit, p 32.

## الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية

تعد أوغندا من المناطق الأنسب لزراعة المطاط، لاحتوائها على العديد من الأجزاء الرطبة، وبشكل رئيسي في مينجو، ومناطق من بوغندا وبونيورو وبوسوجا<sup>1</sup>، وقد كانت نتائج حصاد أقدم الأشجار في الحدائق النباتية في عنتيبي وفي مزرعة كاكمينيرو، حيث عمل السكان المحليون بشكل كبير في زراعة المطاط البري، رغم أنهم كانوا لا يكسبون غير تكاليف زراعته، لأنه يتطلب حوالي عشرين عاما قبل أن يصبح جاهزا.

وباستيلاء الحكومة البريطانية على أوغندا وجعلها محمية، عملت على تطبيق سياستها الاستعمارية التي تندرج ضمن استغلال المنطقة نحو التقدم الزراعي، خاصة وأن مناخ المنطقة ملائم جدا لتنفيذ مخططاتها الامبريالية، وعليه فقد جرب الأوروبيون بداية من سنة 1910-1911 زراعة أنواع مختلفة من المطاط بهدف معرفة ما يتناسب مع مقومات البلاد، منها المطاط الآسيوي المعروف باسم "هيفا برازيليانسز" (*Hevea brasiliensis*) المشهور باسم بارا (Para) الذي زرعت منه حوالي 12.480 فدان، حيث ينمو ببطء لمدة سنتين إلى ثلاث سنوات، وبعد ذلك يتكاثر بسرعة ويكون جاهز للحصاد في سن الخامسة والسادسة، وباقي الأنواع مثل "مانيهوت غلازيوفي" (*Manihots Glaziovii*) المشهور بـ سيرا (Ceara) وهيتافيللا (*Heptaphylla*) وبيو هينسيس (*piau hyensis*) فقد زرعت منهم ما يقارب 1.777 فدان، ولكن تم التخلي عنها لضعف إنتاجها<sup>2</sup> مقارنة بـ مطاط بارا (Para) الذي اجتمعت كافة الآراء على أنه الأفضل من بين الأنواع الأخرى، وبحلول سنة 1918 أصبح ذا قيمة<sup>3</sup>، كما أثبتت شركتنا كيفوفو Kivuvu ومايرا Mabira أنه يمكن الاعتماد على مطاط بارا بصفة دائمة، وهو ما أدى إلى تشجيع المزارعين عموما بتوسيع زراعته<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>- P.O.R: C.O, **An Economic Survey of the Colonial Territories 1951**, Vol.2, The East African Territories, Kenya, Tanganyika, Uganda, Zanzibar and the Somaliland Protectorate, with Aden, Mauritius and Seychelles, Her Majesty's Stationery Office. London. 1954, p 89.

<sup>2</sup>- H. R. Wallis. Op, Cit, p: 187.

<sup>3</sup>- **Encyclopaedia Britannica**, Op, Cit, p 664.

<sup>4</sup>- H. R. Wallis. Op, Cit, p: 187.

### 4- الشاي:

تركزت زراعة الشاي في منطقة المرتفعات الغربية لأوغندا، كمقاطعة تورو الصالحة لزراعة الشاي<sup>1</sup>، والتي كانت في أيدي الأوروبيين، وقد تم الحصول على بذور الشاي في ديسمبر 1909 من ولاية آسام الهندية وفي نوفمبر 1910 تم زراعة البذور في المزرعة التابعة للسلطات الاستعمارية في كمبالا<sup>2</sup>، وقد أدى ذلك إلى تطور التجارة الخارجية تطورا واضحا، حيث بدأت السلطات الاستعمارية خلال سنة 1930 في تصدير المنتج بكميات كبيرة، حتى بلغت صادراته في نفس السنة تسعة قناطير، وقد أفيد أن المنتج كان ذا نوعية جيّدة يشبه شاي الهند، كما عرفت منطقتي مينجو ومويندي بعض التجارب في زراعة الشاي<sup>3</sup>، إذ بلغت خلال سنة 1934 زراعة ما يقارب 1290 فدان<sup>4</sup>.

### 5- قصب السكر:

اقتصرت زراعة قصب السكر على الهنود، لاهتمامهم بذلك، فقد أسس رجال الأعمال الهنود مزارع قصب السكر ومعامل المعالجة، إلا أنّ انتشاره انحصر في نطاق صغير في جميع أنحاء مقاطعة بوغندا، كما تم إدخال أصناف جديدة من قصب السكر من أجزاء مختلفة من العالم، لذلك قامت السلطات الاستعمارية البريطانية بإنشاء ثلاث مصانع لإنتاج السكر بالقرب من بحيرة فيكتوريا، وقد خصّص جزء كبير منه لسد حاجة الاستهلاك المحلي والفائض يوجّه للتصدير<sup>5</sup>.

والواضح هنا أن جل التدابير والإجراءات التي قامت بها الحكومة الاستعمارية، كانت في صالحها، ومن أجل الفائدة التي كانت تجنيها جراء إنتاج المحاصيل النقدية، وليس من أجل تطوير الزراعة الأوغندية وتعليم الفلاحين المحليين أساليب الزراعة الحديثة، لأنه لو كان كذلك لما كان تصدير وتسويق الإنتاج بيد الأوروبيين وفئة الهنود، حتى وأنهم أشركوا بعض الفلاحين المحليين في العمل في

<sup>1</sup>- Thomas P. Ofcansky. Op, Cit, P 31.

<sup>2</sup>- H. R. Wallis. Op, Cit, p: 190.

<sup>3</sup>- Ingham, K. Op, Cit, p: 149.

<sup>4</sup>- Thomas P. Ofcansky. Op, Cit, P: 31.

<sup>5</sup>- H. R. Wallis. Op, Cit, p : 189.

## الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية

بعض المزارع الأوروبية والآسيوية، إلا أنهم أثقلوا كاهلهم بالضرائب، وكان محصولي القطن والبن المنتج من الفلاحين الأوغنديين يشتري منهم بسعر قليل جدا، ليصدر ويبيع بسعر مضاعف. وهنا نلمس مدى إمبريالية المسؤولين البريطانيين وتفانيهم في خدمة مصالحهم الاقتصادية.

### ث- الثروة الحيوانية:

تمثل تربية الماشية نخط حياة سكان أوغندا، فأغلب المناطق صالحة للرعي ما عدا مناطق الشمال الشرقي، أما المناطق الشمالية الغربية فقد شهدت حرفة الصيد انتشارا واسعا بين سكانها، ما جعل السلطات الاستعمارية البريطانية، تعمل على تنظيم الصيد بهدف توجيهه لخدمة مصالحها الاقتصادية، فأنشأت مصلحة الصيد Game Department، وذلك بتحديد مناطق معينة مخصصة للصيد ويكون بالحصول على تصريح من مصلحة الصيد، ومناطق اعتبرت الصيد فيها ممنوعا وسمتها بـ مناطق محرمة .Preserves

شملت تربية الماشية معظم أنحاء المحمية، كما عرفت تنوع السلالات ما بين الماعز والأبقار، إلا أن النوع السائد من الماشية في الجزء الأكبر من المحمية يمثل السلالات ذات الأسنمة قصيرة القرون<sup>1</sup>، ومن هذه السلالات التي تربي في المناطق الشمالية من إقليم تيسو، حيث تشبه إلى حد ما سلالة زيبيو Zebu الهندية<sup>2</sup>، أما ماشية تورو وأنكول فهي من سلالة نساغالا Nsagalla والتي تتميز بطول قرنها ولونها الأحمر الداكن ولا تُظهر سوى سنام صغيرة للغاية، والماشية في مقاطعة بوغندا نجدها من النوع الوسط بين الأبقار ذات الأسنمة قصيرة القرون مثلما هو منتشر في المقاطعة الشرقية وذات الأسنمة طويلة القرون مثل ماشية أنكول<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>- Encyclopaedia Britannica, Op, Cit, p 664.

<sup>2</sup>- **Saben's Commercial Directory and Handbook of Uganda 1947/48.** Saben and Co. Ltd. Kampala, 1947. P 283.

<sup>3</sup>- H. R. Wallis. Op, Cit, p: 204.

## الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية

ساهمت الثروة الحيوانية بأوغندا في توفير موارد هامة كاللحوم والجلود<sup>1</sup>، خاصة في الفترة ما بين 1911-1915، التي وصلت فيها كمية الجلود المصدرة إلى 14113 طن، إلا أنها عرفت بعد ذلك تراجعاً واضحاً في الفترة ما بين 1916-1919، حيث انخفضت إلى 743 طن، بسبب انتشار ذباب تسي تسي، الذي وصل انتشاره سنة 1940 إلى حوالي ثلث مساحة البلاد، الأمر الذي دفع السلطات الاستعمارية إلى بذل بعض الجهود التي من شأنها التحكم في انتشار الأمراض، وذلك من خلال إنشاء إدارة مكافحة ذباب تسي تسي، وقد تم سنة 1955 تطهير ما يقارب 4000.000 فدان<sup>2</sup>.

وقد تم إحصاء عدد الأبقار عموماً خلال مارس من سنة 1915، قدرت بـ 843.600 رأس، وخلال سنة 1919 انخفض العدد إلى 575.200 رأس<sup>3</sup>، ويرجع هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انتشار وباء المواشي Stock Diseases كالتطاعون البقري الذي اجتاحت الحمية من الشمال إلى الجنوب خلال 1918، وفي سنة 1920 ظهر داء المثقبيات في وقت واحد في مناطق معينة مما أدى إلى زيادة معدل الوفيات، وقد استدعى وقتاً مطولاً لقمعه، من خلال تحصين 47000 رأس من الماشية على طول الحدود الشرقية لأوغندا<sup>4</sup>، كما يعزو الانخفاض خلال سنتي 1917-1918 إلى نقص النقل البحري الناجم عن الحرب الامبريالية الأولى (1914-1918)<sup>5</sup>.

تُظهر لنا السياسة الاستعمارية البريطانية الخاصة بملكية الأرض أو بزراعتها، مدى بشاعة الحكم البريطاني في أوغندا، الذي ركز على استغلال مقومات المنطقة الطبيعية والبشرية، وتجاهل ما كان ينشده ساستها الإمبرياليون بتحقيق التطور الزراعي لأوغندا، فقد عملت السياسة الاستعمارية على إجبار المزارعين المحليين بزراعة المحاصيل النقدية لتزويد السوق البريطانية بما تحتاجه من المواد الأولية، ما

<sup>1</sup>- Saben's Commercial Directory and Handbook of Uganda 1947/48. Op, Cit, p 286.

<sup>2</sup>- Encyclopaedia Britannica, Op, Cit, p 663.

<sup>3</sup>- H. R. Wallis. Op, Cit, p: 204.

<sup>4</sup>- P.O.R: C.O, Colonial Office Annual Report on Uganda for the year 1946. His majesty's Stationery Office. London. 1948. P 38.

<sup>5</sup>- H. R. Wallis. Op, Cit, p: 204

## الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية

ساهم كثيرا في تطور اقتصادها على حساب السكان المحليين الذين ازدادوا فقرا رغم أنّ بلادهم كانت أغنى الممتلكات البريطانية في شرق إفريقيا.

### 2- الصناعة والمواصلات:

ساهم نجاح السياسة الاستعمارية البريطانية الزراعية في رفع إيرادات الحكومة البريطانية على حساب أوغندا وشعبها، ما جعل الحكومة الامبريالية تسعى إلى استحداث طاقات إنتاجية جديدة، تهدف إلى الاستغلال الفعّال لكل ما تحويه المنطقة من موارد طبيعية ومادية، وعليه فقد وجهت بريطانيا اهتمامها بعد الحرب الامبريالية الثانية إلى الاستثمار في كل القطاعات الاقتصادية، وذلك باعتمادها على سياسة النهب والاستغلال المفرط لكل مقومات البلاد، بهدف تزويد المصالح الصناعية البريطانية بما تحتاجه من المواد الخام الأولية.

### أ- سياسة التعدين الاستعمارية:

تتمتع أوغندا ببيئة جيولوجية مواتية لاحتواء مجموعة متنوعة من الموارد المعدنية ذات القيمة التجارية<sup>1</sup>، إلا أن بريطانيا الاستعمارية تأخر اهتمامها بهذا القطاع إلى بعد الحرب الامبريالية الأولى، ويرجع ذلك إلى حاجتها للبيانات الجيولوجية العلمية الأساسية للمنطقة ومن ثم إدارتها وإنتاجها للاستغلال، كما يجب على الحكومة أيضاً تمويل برامج البحث والتطوير لإثبات المنفعة المتنوعة للثروة المعدنية المختلفة، إضافة إلى طرق النقل إلى الساحل وكثرة تكاليفه التي تحول دون الاستغلال الأمثل للمعادن، فهذا حتماً يتطلب إستراتيجية امبريالية محكمة لتنفيذ سياسة التصنيع الجديدة.

وعلى هذا الأساس قامت الإدارة البريطانية الاستعمارية في أوغندا بعد الحرب الامبريالية الأولى بعمليات المسح الجيولوجي بداية من أوت 1918، واستمرت إلى غاية نهاية الحرب الامبريالية الثانية 1945، كما فرضت الحكومة الاستعمارية قوانين خاصة بالتعدين، ترد تفاصيلها الكاملة في القوانين

<sup>1</sup>- Thomas P. Ofcansky, Op, Cit, p 3.

## الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية

ذات المواد 5، 6 و 7 لسنة 1902 والتي خضعت للمراجعة خلال سنة 1919، وتم إصدار مرسوم خاص بها<sup>1</sup>.

وللغرض ذاته أعدت بريطانيا إدارة خاصة بالمسح الجيولوجي والمناجم، مقرها بعنتبي Entebbe، وهي المسؤولة عن إدارة قانون التنقيب ولوائحه، تحت رئاسة المفوض مع مساعدين مسؤولين عن الحفاظ على البيانات الجغرافية، كما من شأن هذا القسم تنظيم عمليات التنقيب وذلك بمنع أي عملية استكشاف للمعادن إلا بحصول صاحبها على رخصة التنقيب من مفوض المناجم بعنتبي أو يمكن الحصول عليها من مفوض المقاطعة التي ينتمي إليها<sup>2</sup>.

ومن خلال سياسة التعدين الاستعمارية، تم تحديد المناطق الأكثر توفرا على الثروة المنجمية ووصفها ذات أهمية اقتصادية أو جيولوجية، وشملت هذه المناطق الجزء الغربي من أوغندا الذي سجلت فيه عمليات التنقيب اكتشافات هامة بخصوص خام القصدير<sup>3</sup>، وكان أول اكتشاف لهذا المعدن سنة 1925 في أنكول، وفي السنوات اللاحقة عرفت عملية الإنتاج توسعا، خاصة بين الفترة 1927-1936<sup>4</sup>.

وعلى هذا الأساس اهتمت الإدارة الاستعمارية البريطانية خلال عشرينيات القرن العشرين بتكثيف عمليات المسح الجيولوجي للأراضي الأوغندية، وفي سنة 1927 تم اكتشاف ما يقارب 45.000 طن من رواسب النحاس في منطقة كيلمي Kilembe عند سفوح رونزوري<sup>5</sup>، وقد عززت هذه الثروة المنجمية الامبريالية البريطانية على الاستغلال، فراحت تعمل على تشجيع عمليات

<sup>1</sup>- H. R. Wallis. Op, Cit, p : 227.

<sup>2</sup>- Martin J. Taylor P, **Report on the Mineral Exploration Properties of African Mineral Fields INC. in the Republic of Uganda**, East Africa. Tanzania, 2007.

<sup>3</sup>- Thomas P. Ofcansky. Op, Cit, p 3.

<sup>4</sup> - إلا أن الواضح أن الأزمة الاقتصادية في ثلاثينات القرن العشرين أثرت في تراجع كمية الإنتاج، ويرجع ذلك إلى عزوف العمال عن العمل في استخراجهم، بسبب قلة الإمكانيات، إضافة إلى ذلك لوحظ أن عملية استخراج القصدير كانت يدوية دون توفير آلات خاصة بذلك. للمزيد من التفاصيل، راجع:

- Ingham, K. Op, Cit, p: 150.

<sup>5</sup>- Z. March and G.W. Kingsnorth, Op, Cit, 214.

## الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية

التنقيب والتعدين في تلك المناطق، التي بلغ فيها مقدار النحاس المستخرج من مناجم كيلمي ما يقارب 18 مليون رطل خلال سنة 1955<sup>1</sup>.

تم التأكيد خلال أربعينيات القرن العشرين على أهمية الموارد المعدنية في أوغندا، من خلال التقارير السنوية لإدارة المسح الجيولوجي الاستعمارية للمحمية وقد كانت المعادن الرئيسية التي تم استخراجها في هذه الفترة هي الذهب الذي احتل المرتبة الثانية في ترتيب الثروة المعدنية لأوغندا<sup>2</sup>، إلى جانب الفوسفات، الذي أصبح في قائمة صادرات المحمية عام 1944، وقد حظي باهتمام كبير من طرف الإدارة الاستعمارية<sup>3</sup>.

ولتعزيز التنمية الصناعية لبريطانيا الاستعمارية وضمان الاستخدام الأقصى للموارد المحلية، في سبيل التحكم في إنشاء الصناعات المرغوبة، تم تشكيل المجالس الصناعية ومجالس التنمية المحلية في شرق إفريقيا مثل مجلس شرق إفريقيا للبحوث الصناعية الذي أنشئ سنة 1942، وقد اهتم هذا المجلس بالبحث عن إمكانات الإنتاج التجاري في أوغندا وتطويرها، ما يظهر جليا خلال سنة 1948 من خلال الاعتماد على رواسب الفوسفات في إنتاج الأسمدة<sup>4</sup>.

وفي ذات السياق نشير إلى اهتمام الإدارة الاستعمارية البريطانية بالثروة المنجمية لأوغندا خاصة خلال النصف الأخير من عام 1954، عند إجراء فريق من المدرسة الملكية للمناجم، مسحا جيوكيميائي تجربي، حول معادن المنطقة السطحية والباطنية، وقد كشفت هذه الدراسة احتواء الأرض على خام التونجستن الذي اعتبر من المعادن القيّمة<sup>5</sup>، نتيجة مساهمته في صناعة الصلب والأسلاك

<sup>1</sup> - **Encyclopaedia Britannica**, Op, Cit, p: 663.

<sup>2</sup> - تم تسجيل اكتشاف الذهب لأول مرة في إقليم كيجيزي عام 1932، وبمساعدة هيئة المسح الجيولوجي توالت اكتشافات رواسب الذهب في المنطقة الشرقية خلال عامي 1945-1948.

<sup>3</sup> - P.O.R: C.O, **Colonial Office Annual Report on Uganda for the year 1946**, Op, Cit, P 46-7.

<sup>4</sup> - P.O.R: C.O, **The British Territories in East and Central Africa: 1945-1950**, Op, Cit, p: 99-101.

<sup>5</sup> - Beard, E. H, Mineral Resources: **The quarterly bulletin of the Colonial Geological Surveys**. Vol. 6, 1956, Her majesty's Office, London, 1957. P: 54.

## الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية

الكهربائية، كما عرف إنتاجه تطورا مستمرا، بجانب خامات أخرى مثل الحديد والكوبلت الذي استخرج منه حوالي 900.000 رطل خلال سنة 1955<sup>1</sup>.

نستنتج مما سبق أنّ سياسة التعدين الاستعمارية جاءت متأخرة اهتماما وتطبيقا، خاصة إذا ما قورنت بالسياسة الزراعية الاستعمارية، التي جعلت أوغندا قطر زراعي رعوي بامتياز، حتى وأن الإدارة الاستعمارية عملت على تطوير كل القطاعات الاقتصادية بإدخال صناعات جديدة عقب الحرب الامبريالية الثانية، إلا أنّها في الغالب كانت مرتبطة بالإنتاج الزراعي كحلج القطن، ومع ذلك إذا تحدثنا عن إنتاج المعادن في شرق إفريقيا وهو النطاق الذي تنتمي إليه أوغندا فنجد أن الأخيرة تحتل مركزا مهما بين مستعمرات شرق أفريقيا بنسبة تقدر ب 70% من إنتاج القصدير و 20% من إنتاج الذهب.

### ب- المواصلات:

فرضت السياسة الاستعمارية الزراعية والتعدينية، إلزام الحكومة الامبريالية بتطوير السياسة النقلية في أوغندا، لأنها تمثل شريان التنمية الاقتصادية والإدارية لبريطانيا الاستعمارية، خاصة بعد أن أثبتت أراضي أوغندا مدى قدرتها على الإنتاج الوفير للمحاصيل النقدية المهمة بالنسبة لبريطانيا والسوق العالمي، وكذا ما تحويه من موارد معدنية مختلفة، فمن خلال وسائل النقل يمكن نقل المنتجات الخام من الداخل إلى الساحل وتوجيهها نحو التصدير، وعليه فقد بات تطوير النقل ضرورة وجب العمل عليها لخدمة الأغراض السياسية والإستراتيجية والإدارية، وحتى لتعزيز إنتاج المحاصيل التصديرية.

### 1- الطرق المائية:

يعود إنشاء الطرق المائية في أوغندا، إلى شركة البحيرات الإفريقية، فهي التي أدخلت النقل البخاري على بحيرات شرق إفريقيا، ويعود ذلك إلى سنة 1895، بعد إعلان الحماية البريطانية

<sup>1</sup> - Encyclopaedia Britannica, Op, Cit, p: 663.

## الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية

مباشرة، فقد اهتمت الإدارة الاستعمارية في مرحلتها الأولى بتوفير وسائل لنقل المنتجات من الداخل إلى الساحل، وليس التفكير في تطوير النقل في المنطقة.

أما عن الطرق المائية في أوغندا فقد كانت منتظمة على بحيرات فيكتوريا وكيوجا ونهر النيل وبحيرة ألبرت، والتي كانت كلها صالحة للملاحة<sup>1</sup>، يتم عبرها مرور سفن ذات حمولة معينة، وبخصوص الإدارة، فقد كانت إلى غاية 1924، خاضعة لإشراف الحكومة الاستعمارية البريطانية، إلى أن أصبحت تحت إدارة مصلحة السكك الحديدية<sup>2</sup>، ما عدا بحيرة ألبرت، حيث كانت خاضعة لخدمة إدارة البحيرة نفسها، والتي كانت تابعة لإدارة الحكومة المحلية في أوغندا<sup>3</sup>.

### 2- النقل البري:

تعرف أوغندا شبكة طرق إدارية واسعة، تربط بين جميع أنحاءها، وتكثر بالمناطق الجنوبية الشرقية والوسطى، وهذا راجع إلى تركز النشاط الاقتصادي بها، خاصة نمو زراعة القطن، التي دفعت الحكومة الامبريالية، إلى تطوير نظام النقل في المنطقة، كما استغلت الإدارة البريطانية، القانون العرفي لمملكة بوغندا، من خلال الاعتماد على عدد كبير من السكان المحليين، من أجل العمل في تعبيد الطرقات دون أجر.

يمكن تقسيم الطرق الرئيسية الخاصة بمرور السيارات، إلى ثلاثة أقسام، أولاً، منها ما هو متصل بخدمة البواخر على بحيرة فيكتوريا، ويمكننا تحديده من كمبالا غرباً إلى فورت بورتال، وجنوباً إلى ماساكا ثم إلى مبارارا وإلى كجيزي، ونحو الشمال الغربي إلى هويما وماسندي، وشرقاً إلى جنجا. ثانياً، الطرق المتصلة بسكة حديد بوسوجا، وثالثاً، الطرق المتصلة بخدمة البواخر على بحيرات كيوجا وألبرت. ضف إلى ذلك، إنشاء الإدارة الاستعمارية لشبكة من الطرق في جنجا، تربط بحيرة فيكتوريا بمراكز إنتاج القطن الكبرى في المقاطعتين الشرقية والشمالية، وبطرق تورو مع كينيا، وجنوباً إلى الحدود

<sup>1</sup>- Irving Freidson, **Motor Roads in Africa (Except Union of South Africa), Trade Information Bulletin**, No. 733. Government Printing Office Washington. USA. 1930, P 9.

<sup>2</sup>- Hailey, Op, Cit, p: 1542.

<sup>3</sup>- H. R. Wallis. Op, Cit, p 277.

## الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية

مع تنجانيقا، وشمالا مع الكونغو البلجيكي والسودان<sup>1</sup>. والواضح أن تعبيد هذه الطرق وإنفاق الحكومة البريطانية على إنشائها، كان أمرا ضروريا، وتطبيقا للسياسة الاستعمارية الخاصة بتطوير المناطق التجارية.

وبحلول سنة 1935، أصبح لأوغندا 2038 ميلا من الطرق الرئيسية التي تم بناؤها وصيانتها من قبل إدارة الأشغال العامة، وما يقارب 4800 ميل مّا تم بناؤه وصيانتها من قبل الإدارات المحلية، وقد كان متوسط تكلفة الصيانة حوالي 19 جنيها استرليني<sup>2</sup>، ويمكن تصنيفها على النحو التالي:

- الفئة الأولى: طرق خاصة بالسيارات، مخصصة للنقل الثقيل، التي شيدها وتقوم على صيانتها إدارة الأشغال العامة وتحمل تكلفتها المحمية من أموالها الخاصة<sup>3</sup>.

- الفئة الثانية: الطرق الممهدة لنقل الأخف وزنا، والتي تم تشييدها وصيانتها، من طرف الإدارة المذكورة سابقا.

- الفئة الثالثة: الطرق الأرضية للنقل الخفيف، إضافة إلى الجسور التي أنشأتها إدارة الأشغال العامة، إلى جانب الحكومة والمجالس المحلية.

- الفئة الرابعة: الطرق الأرضية للمقاطعات للنقل الخفيف، تم إنشائها من طرف الحكومة المحلية تحت إشراف مفوض المقاطعة<sup>4</sup>.

- السكك الحديدية: عند تولي الحكومة البريطانية إدارة محمية أوغندا<sup>5</sup> خلال سنة 1895 خلفا لشركة شرق إفريقيا البريطانية، أدركت أهمية بناء خط السكة الحديدية<sup>1</sup>، فراحت تشجع

<sup>1</sup>- Ibid.

<sup>2</sup>- Hailey, Op, Cit, pp: 1557-1558.

<sup>3</sup>- Irving Freidson, Op, Cit, P 9.

<sup>4</sup>- H. R. Wallis. Op, Cit, p : 278.

<sup>5</sup>- يعود اهتمام الامبريالية البريطانية بتطوير النقل والمواصلات في أوغندا إلى فترة انعقاد مؤتمر برلين (1884-1885)، حيث أن أحد توصيات المؤتمر كانت حول التزام الأوروبيين باحتلال مناطق نفوذهم بشكل فعال ثم تطوير أنظمة النقل في تلك المناطق، وعليه فقد سلمت الحكومة البريطانية هذه المهمة لشركة شرق إفريقيا البريطانية، التي ركزت على ضرورة إنشاء السكك الحديدية،

## الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية

البريطانيين أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار في المشروع، الذي قدرت تكلفته بحلول عام 1896 أكثر من ثلاث ملايين جنيه استرليني<sup>2</sup>، وفي جانفي من نفس السنة، بدأ العمل في مسح الأراضي على نفقة الحكومة البريطانية، تحت قيادة كبير المهندسين "جورج وايتهاوس"، وكان ذلك من خلال جلب الهنود الذين بلغ عددهم حوالي 32000 هندي، جنبا إلى جنب مع شركتين بريطانيتين، "سميث ماكينزي Smith Mackenzie"، و"بوستيد ريدلي Busted Ridley"<sup>3</sup>، إلا أن العمال واجهوا مشاكل متنوعة على مدار أربع سنوات. ما أدى إلى تباطؤ أعمال البناء، من خلال تقليل ساعات العمل وبالتالي زيادة تكاليف البناء، التي وصلت عند اكتمال السكة الحديدية، إلى أكثر من خمسة ملايين جنيه استرليني<sup>4</sup>.

وعلى هذا الأساس تم استكمال مد الخط الحديدي الأول في ديسمبر 1901، من ممباسا إلى كيسومو، على مسافة 587 ميل، وقد عرف هذا الخط باسم سكة حديد أوغندا، الذي يعد نقطة

وقد تمكنت وقتها من إنشاء بعض الأميال التي لم تتعدى خمسة وستين ميلا، وبدأته من ممباسا لتصل به إلى أوغندا، كمبادرة أولية، لخدمة مزارع القطن التي هيأتها في أوغندا، إلا أنّ تكلفة إدارة لوغارد في أوغندا حالت دون الاستمرار في بنائها، كما أنه لم يكن من السهل إنشاء خط سكة حديدية، لأن المهندسين لم تكن لديهم معلومات مفصلة عن طبيعة الأرض، وكافية لإنجاز المشروع، إضافة إلى مشكل العمال، حيث أن السكان المحليين لم يعتادوا على مثل هذا العمل وغالبا ما كانوا يهجرون محطات عملهم.

<sup>1</sup> - سعت الحكومة البريطانية إلى استئناف العمل في بناء السكة الحديدية، حيث أقر البرلمان البريطاني، ذلك سنة 1896، لعدة أهداف استراتيجية في مجملها، أولا، كان لخدمة السياسة الزراعية الاستعمارية، وثانيا، لتكون بديلا عن تجارة الرقيق، التي لا بد التخلص منها من استحداث مشروع مريح خاصة بالنسبة للتجار، وثالثا، غلق أوغندا في وجه الألمان، حيث أن كارل بيترز وقتها كان في مملكة بوغندا مع ملكها يسعى للحصول على توقيع معاهدة تقضي بضم المنطقة إلى النفوذ الألماني. للمزيد من التفاصيل، راجع الفصل الثاني من هذه الأطروحة.

<sup>2</sup>- Courtenay Ilbert, Review of the Legislation of the British Empire in 1896, **Journal of the Society of Comparative Legislation, Vol. 2**, Society of Comparative Legislation, 1897, P: 142.

<sup>3</sup>- Ingham, K. Op, Cit, p: 98.

<sup>4</sup> - من بين العراقيل التي واجهت العمال في مواصلة إنشاء السكة الحديدية، كانت أمراض المناطق الاستوائية مثل الملاريا وكذلك الأوبئة مثل الجدري والكوليرا، ضف إلى ذلك صحراء تارو الجافة، حيث كان ارتفاع درجة الحرارة ونقص المياه.

## الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية

تحول في تقدم جميع مجالات الحياة في المحمية، خاصة على نمو المجال الاقتصادي، من خلال تطوير تصدير المحاصيل الزراعية النقدية، كما أن امتداد هذا الخط ساهم في تطور كل من كينيا وأوغندا<sup>1</sup>.

واستكمالاً لمشاريع سياسة النقل الاستعمارية، الهادفة إلى تنشيط التبادل التجاري. شرعت الإدارة الاستعمارية في إنشاء خط حديدي في أوغندا، يمتد من جنجا إلى نماسجالي خلال سنة 1910، وافتتح رسمياً سنة 1912، وقد شجع هذا الإنجاز على مواصلة مد مختلف أنحاء المنطقة خاصة مناطق الإنتاج الاقتصادي، لتنشئ خلال سنة 1915 خط حديدي يصل بين كمبالا ووبورث بل، وخلال سنوات 1928 إلى غاية 1930، تم مد سكتين حديديتين، تصل بين تورو ومبولاتي من جهة وسوروتي من جهة أخرى<sup>2</sup>.

حظيت كمبالا، هي الأخرى بنصيبها، بتمويل الحكومة البريطانية للأشغال الخاصة بمد السكك الحديدية، لما في ذلك من تأثير بالغ الأهمية على التنمية الاقتصادية والنشاط التجاري بالمنطقة، حيث تم وصل خط حديدي خلال سنة 1931 يربط كمبالا بجنجا<sup>3</sup>، وبحلول عام 1956، تم افتتاح امتداد خط سكة حديد من كمبالا إلى كاسيسي، لتسهيل خدمات منجم النحاس في كيلمي<sup>4</sup>.

وبخصوص إدارة الخطوط الحديدية، فإنها كانت خاضعة لإدارة الحكومة الاستعمارية في

كينيا، مع مدير عام مسؤول، إلا أنه سرعان ما توترت الأوضاع بشأن إيرادات الخط الرابط بين

مباسا وكيسومو، وقد وصلت المشاكل ذروتها في سنة 1918، عندما فرضت كينيا رسوماً إضافية

---

<sup>1</sup>- Z.A, Konczacki & J. M. Konczacki, **An Economic History of Tropical Africa**, Volume 2, Routledge, London, 1977.

<sup>2</sup>- H. R. Wallis. Op, Cit, p 276-279.

<sup>3</sup>- Sir William H Mercer, A J Harding and G E J Gent, **The Dominions Office and Colonial Office List 1932: Comprising Historical and Statistical Information**, 71st Publication, Waterlow & Sons Limited, London, 1932, P: 478.

<sup>4</sup>- Z.A, Konczacki & J. M. Konczacki. Op, Cit, P: 43.

## الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية

على حصولها على ائتمان كامل لصافي إيرادات الخط، تليها في عام 1919 تكلفة فائقة، على معدلات حركة المرور من أجل سد العجز بشكل عام، ونتيجة لذلك، أنشئ مرسوم مجلس كينيا وأوغندا الخاص بالنقل، الصادر في عام 1925، والذي على أساسه تم استحداث منصب المفوض السامي للنقل، مع تكوين مجلس استشاري للسكك الحديدية، يتألف من أربعة أعضاء رسميين، وأربعة أعضاء غير رسميين من المنطقتين<sup>1</sup>.

وعلى هذا الأساس فإن بريطانيا الاستعمارية استطاعت خدمة مصالحها الامبريالية بفضل السكك الحديدية التي أنشأتها في أوغندا، فقد ساهمت في زيادة ثروتها وانتعاش اقتصادها، بعد تقليل تكاليف مصاريف النقل من أوغندا إلى ممباسا، حيث قدرت حمولة التصدير قبل بناء السكة الحديدية، بـ 300 جنيه استرليني للطن، في حين بلغ الشحن لتلك المسافة عبر السكة الحديدية، حوالي 05 جنيهات استرليني للطن<sup>2</sup>، كما أن الرحلة من الساحل الإفريقي إلى كمبالا كانت تستغرق ثلاثة أشهر، وأصبحت تستغرق فقط ستة أيام<sup>3</sup>.

واستنادا لذلك، فإننا نلاحظ مدى مساهمة السكك الحديدية في تطوير الاقتصاد البريطاني الامبريالي، من خلال تقليل التكاليف والزمن، فقد شجعت أكثر على زراعة المحاصيل النقدية الموجهة للتصدير على نطاق واسع، حيث كانت هناك وسيلة نقل ثابتة للمنتجات. التي لولاها لما استطاعت الحكومة الاستعمارية تحقيق الفائدة الكبرى، كما يجب أن نوضح هنا، أنّ سعي الحكومة الامبريالية في إنشاء السكك الحديدية في كل أنحاء أوغندا، ما هو إلا أحد خططها السياسية الاستعمارية، التي تندرج في إطار العمل على استغلال المنطقة استغلالا اقتصاديا يرمي بالدرجة الأولى إلى خدمة الاقتصاد البريطاني، دون الاقتصاد المحلي، ضف إلى ذلك خدمة الأغراض الحربية، فالحرب الامبريالية الأولى والثانية، كانت أهم الدوافع وراء إنشاء الخطوط الحديدية.

<sup>1</sup>- Hailey, Op, Cit, pp: 1582-1583.

<sup>2</sup>- Z. March and G.W. Kingsnorth, Op, Cit, P: 213-214.

<sup>3</sup>- Ingham, K. Op, Cit, p: 98.

### 3- النقل الجوي:

تجدد بنا الإشارة إلى أن أوغندا، لم تعرف تنمية واسعة النطاق بخصوص إنشاء المطارات والنقل الجوي، كما الحال في المستعمرات البريطانية، ككينيا وجنوب إفريقيا<sup>1</sup>، وذلك لأن شركات الطيران العاملة في الأراضي الإفريقية البريطانية، لم تكن تدعم نفسها بنفسها، بل تتلقى الدعم من الحكومة البريطانية مقابل تعاقدتها لنقل البريد والحفاظ على خدمات منتظمة، إلا أنه منذ 1920، عملت الحكومة البريطانية الاستعمارية، على ربط المنطقة والسودان بالطرق الجوية، وبعد افتتاح الخط الجوي بين الكاب والقاهرة سنة 1932، وبحكم وقوع أوغندا على الطريق الجوي بين بريطانيا وجنوب إفريقيا، تم إنشاء عدّة مطارات، لهبوط الطائرات أهمها عنتيبي، الذي يعد أكبر المطارات في إفريقيا، إضافة إلى جنجنا وتورو وماسندي ومبارارا وسوروتي وكاسيسي<sup>2</sup>.

### 3- التجارة والنظام المالي:

#### أ- التجارة:

شهدت الممالك الأوغندية نشاطا تجاريا مستمرا، منذ القرن الثامن عشر، ما يدلّ على اتصالها بالعالم الخارجي، الذي كان مع التجار العرب من زنجبار والساحل الشرقي لإفريقيا، فكانت ترد إليها البضائع نظير العاج، إلى جانب تجارة الرقيق المنتشرة وقتها<sup>3</sup>، وهو ما عملت وركزت فيه يد الاستعمار، من خلال اعتماد سياسة امبريالية، مست جميع جوانب الحياة في المنطقة، خاصة ما يتعلق بالإنتاج.

وعليه فإن خطط بريطانيا الاستعمارية، كانت ترمي إلى استغلال المنطقة على أكمل وجه، فقد عملت على تبني التجار الهنود، واستغلالهم فيما ينفع السياسة الاستعمارية الخاصة بأوغندا، وهو التوجه نحو تحقيق التقدم الزراعي، من خلال التركيز على زراعة المحاصيل التجارية كالقطن<sup>4</sup>، ومن بين

1- Hailey, Op, Cit, p: 1600.

2- S. H. Steinberg, **The Statesman's year-Book: Statistical and Historical Annual of the States of the World for the Year 1958**. St Martin's Press. New York. 1958. Pp: 329.

3- Z. March and G.W. Op, Cit, p: 163.

4- Sleth. T. Op, Cit. P: 49.

## الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية

خططها الرامية لخدمة مقاصدها الاستغلالية، كان إنشاء السكة الحديدية لتعزيز إنتاج المحاصيل التصديرية، وقد أدى ذلك إلى تحول كامل في تجارة المحمية، حيث تمر الصادرات والواردات بالكامل عبر شرق إفريقيا البريطانية<sup>1</sup>.

### 1- الصادرات:

سجل قسم المناجم والصناعات البريطاني لمحمية أوغندا، إحصاءات حول صادرات<sup>2</sup> المنطقة خلال الفترة من 1904 إلى غاية 1919، واتضح لنا تركيز السياسة الاستعمارية البريطانية على إنتاج القطن أكثر من أي محصول آخر، حيث بلغت صادراته خلال سنة 1917 أكثر من 56 ألف جنيه استرليني، أي ثلثي إجمالي صادرات أوغندا<sup>3</sup>.

والواضح هنا، مدى اهتمام الحكومة الامبريالية بالمجال التجاري، وتوجيهاتها الرامية لتنمية اقتصاد بريطانيا الاستعمارية، من خلال استغلال مناطق نفوذها على الوجه المطلوب، ولعل ما ساعد في ذلك هو استحواذ المزارعين الأوروبيين على عدد كبير من مزارع القطن، ضف إلى ذلك امتلاك الشركات الأوروبية لمحالج القطن الموجودة في المدن الكبرى كالتى في كمبالا وعنتيبي وجنجا، بما في ذلك مساهمة السكك الحديدية وموانئ الشحن التي أنشئت خصيصا لرفع قيمة الصادرات.

واللافت للانتباه هو أن صادرات أوغندا خلال السنوات الخمسة عشر، عرفت تباينا في كمية التصدير، فإذا لاحظنا صادرات القطن المحلوج، البن، السمن، المطاط والأخشاب، في السنوات من 1904 إلى غاية 1919، فإننا نجدها قد شهدت تصاعدا واضحا، أما فيما يخص الجلود بأنواعها، بذور السمسم والقطن والعاج، فإن الواضح، هو تدهور الإنتاج، بداية من 1914 والذي حتما يرجع

<sup>1</sup> - Z. March and G.W. Op, Cit, p: 164.

<sup>2</sup> - انظر الملحق رقم 08 من ملحق الجداول.

<sup>3</sup> - Sleth. T. Op, Cit, p: 45.

## الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية

سببه إلى الحرب الامبريالية الأولى (1914-1918)، التي أثرت بدرجة كبيرة على تراجع كمية الإنتاج للعديد من المنتجات المحلية، التي أثرت بدورها على الأسعار العالمية<sup>1</sup>.

والواقع أن الاعتماد على غلة واحدة للتصدير، يعد خطرا على اقتصاد بريطانيا ومكانتها في السوق العالمي، وهو ما تداركه مسؤولوها الاستعماريون، وباشروا في إحداث تغييرات في الجانب الزراعي، خاصة فيما يتعلق بالمحاصيل النقدية، كالبن والسهم، وكذا الاهتمام بتجارة الجلود التي تعتبر ذات طبيعة ثابتة في تصديرها من حيث الكمية والقيمة.

واستنادا لذلك فقد عززت الحكومة الامبريالية تنوع المحاصيل النقدية، كإنتاج البن الذي عرف تصاعدا منذ عشرينيات القرن العشرين، حتى أصبحت أوغندا أكبر منتج للبن في الإمبراطورية البريطانية<sup>2</sup>، إذ بلغ المحصول خلال سنتي 1955-1956، إلى إنتاج أكثر من 63.000 طن، وبلغ إنتاج الشاي في نفس الفترة، سبعة ملايين رطل، وإنتاج حوالي 22000 طن من الأخشاب، وبعد افتتاح منجم كليبي عام 1956 للنحاس، أصبحت الصادرات المعدنية أكثر قيمة في أوغندا<sup>3</sup>.

وعلى هذا الأساس، شهد اقتصاد بريطانيا تطورا لم يشهده من قبل، خاصة بعد الحرب الامبريالية الثانية 1939-1945، وارتفاع أسعار القطن والبن، وبالتالي ارتفاع قيمة صادرات أوغندا، فبعد أن كانت تقدر خلال سنة 1953 بـ 9.485.658 ملايين جنيه إسترليني، تضاعفت قيمتها خلال سنة 1955 إلى أكثر من 10 ملايين جنيه إسترليني<sup>4</sup>.

### 2- الواردات:

طالما ارتبطت حقيقة الاستعمار بالرغبة في الاستغلال وفي نفس الوقت إيجاد مكان تصريف المنتجات، المعروفة بسياسة تجارة الواردات، والتي احترفت استخدامها بريطانيا الامبريالية من أجل

<sup>1</sup> - Encycloepadia Britannica, Op, Cit, p: 664

<sup>2</sup> - Thomas P. Ofcansky. Op, Cit, p 32.

<sup>3</sup> - S. H. Steinberg, **The Statesman's year-Book: Statistical and Historical Annual of the States of the World for the Year 1958.** Op, Cit, Pp: 328-329.

<sup>4</sup> - S. H. Steinberg, **The Statesman's year-Book: Statistical and Historical Annual of the States of the World for the Year 1958.** Op, Cit, Pp: 328-329.

## الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية

خدمة الاقتصاد البريطاني دون غيره، فقد شهدت الواردات<sup>1</sup> منحا تصاعديا، بالتوازي مع الصادرات، حيث سجلت بين سنتي 1904-1910، قيمة الواردات من 400.000 جنيه استرليني، إلى أكثر من مليون جنيه<sup>2</sup>، بينما بلغت خلال سنة 1953 إلى 8.420.725 مليون جنيه إسترليني.

وقد ساهم في هذه الزيادة الواضحة، تشجيع الحكومة الاستعمارية على شراء المنتجات الأجنبية، من خلال فتح متاجر في المدن الكبرى لأوغندا، خاصة ببيع البضائع الأوروبية، المتمثلة أغلبها في المصنوعات القطنية والإسمنت والدراجات والآلات الصناعية والتجارية، الآتية معظمها من المملكة المتحدة، يليها الهند والولايات المتحدة الأمريكية<sup>3</sup>.

### ب- النظام المالي:

رأينا كيف تغلغت السياسة المالية للإمبريالية البريطانية في كل المجالات وتأثيرها على كل المستويات، خاصة التجارة والذي انعكس على المواد المصدرة، كما كانت السجلات التي أعدها مجموعة من الإدارات الحكومية الاستعمارية المختلفة على المستوى المركزي ومستوى المقاطعات في غاية الأهمية من خلال فهم تطوير السياسات المالية الاستعمارية وتنفيذها على أرض الواقع، خاصة في الفترة ما بين الحربين الامبرياليتين، التي عرفت اهتماما بالتنظيم المالي.

### 1- العملة والمصارف:

اعتمدت شركة شرق إفريقيا البريطانية عند استيلائها على أوغندا، عملة الروبية Ruppe الفضية كعملة أساسية للمحمية، وهي العملة المعتمدة عند حكومة الهند البريطانية، وقد تم تبنيها في أوغندا، نتيجة استحواذ التجار الهنود على النشاط التجاري في المنطقة. كما تم أيضا اعتبار القطع الذهبية عملات رسمية، حيث تقدر القطعة الذهبية الواحدة بـ 15 روبية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - انظر الملحق رقم 09 من ملحق الجداول.

<sup>2</sup> - R. H. Walker, "A history of education in Uganda", **Journal of the African society**, Vol. 16, No. 61, Macmillan and Co. London, 1917, P 286.

<sup>3</sup> - H. R. Wallis. Op, Cit, pp : 229-230.

<sup>4</sup> - H. R. Wallis. Op, Cit, p 235.

## الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية

وبعد التغلغل الاستعماري البريطاني في أوغندا، وفقدان المنطقة لسيادتها، رأت الحكومة البريطانية، أنه من الواجب البدء في إرساء دعائم المشروع الاستعماري، الهادف للتحكم في اقتصاد المحمية بالكامل، والذي كان من خلال تبني سياسة اقتصادية جديدة قائمة على تأسيس منظومة مصرفية استعمارية. وبموجب قوانين الشركات الاستعمارية لعامي 1862-1900، تم إنشاء مصرف ادخار حكومي في عنتيبي، يشرف عليه الأمين المالي، وله فروع في كمبالا وجنجا وفورت بورتال<sup>1</sup>، ضف إلى ذلك البنك البريطاني "ستاندرد Standard" بجنوب إفريقيا، والتي أوجدت فروع له في كمبالا وجنجا، وبنك "بركليز Barclays" ذا السبعة فروع في المحمية، إلى جانب بنوك أخرى في أوغندا لا تقل أهمية، مثل "البنك الوطني الهندي The National Bank of India"، وبنك "بارودا Baroda"، و"جمعية التجارة الهولندية The Netherlands Trading Society"<sup>2</sup>.

وبحلول سنة 1921، أرادت الحكومة البريطانية توحيد العملة بين مستعمراتها في شرق إفريقيا، في كل من تنجانيقا، كينيا وأوغندا<sup>3</sup>، من خلال اعتماد عملة شيلنغ، مع بقاء التعامل بعملات فرعية من القطع الفضية بنسبة 50 سنتا، وقطع برونزية من 1 و 6 و 10 سنت، كما يتم تداول مجلس شرق إفريقيا للعملات الورقية، أوراق من 5 و 10 و 20 و 100 و 200 شيلنغ، وللمعاملات بين البنوك، تستخدم فقط سندات 1000 و 10.000 شيلنغ<sup>4</sup>.

### 2- الضرائب والجمارك:

تغلغلت الاعتبارات المالية في كل جانب من جوانب الحكم الاستعماري البريطاني في أوغندا، وقد لجأ الإمبريالون البريطانيون إلى تطبيق السياسة الضريبية الامبريالية، المتمثلة في ضرائب تجارية

<sup>1</sup>- T. Sleth. Op, Cit, p: 33.

<sup>2</sup>- P.O.R: C.O, **An Economic Survey of the Colonial Territories 1951**, Vol.2, The East African Territories, Kenya, Tanganyika, Uganda, Zanzibar and the Somaliland Protectorate, with Aden, Mauritius and Seychelles, Her Majesty's Stationery Office. London. 1954. P 100.

<sup>3</sup>- Kevin Shillington, Op, Cit, p 1618.

<sup>4</sup>- S. H. Steinberg, **The Statesman's year-Book: Statistical and Historical Annual of the States of the World for the Year 1958**. Op, Cit, p: 330.

## الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية

ومباشرة، ملء خزائن الحكومة الاستعمارية، إضافة إلى إيرادات الجمارك، لما تمثله من مزايا كونها سهلة نسبيا في التقدير والتحصيل، وقد تم جمعها بشكل عام كنسب مئوية.

إنّ فرض الضرائب، ما هي إلا أداة سياسية تجارية، اعتمدها الحكومة الاستعمارية من أجل جني الأرباح، وذلك من خلال استثمارات البنية التحتية التي قامت بها الإدارة الاستعمارية، خاصة السكك الحديدية<sup>1</sup>، إذ قدرت الفائدة المحصلة من بناء خط سكة حديد بوسوجا خلال سنة 1917، بنسبة 3.5%، وسعيا إلى زيادة مداخيل الحكومة الاستعمارية، تم فرض ضريبة على محصول القطن خلال 1918-1919، الذي يتم تصديره من أوغندا، والتي قدرت بـ 4 سنتات للرطل، وقد دخلت هذه الضريبة حيز التنفيذ لمدة عام واحد في 1 يناير 1919، واعتبارا من هذا التاريخ، تم إقرار الاستمرار في فرضها بمعدل 3 سنتات لكل رطل لمدة ثلاث سنوات، وقد تم النظر في أمر فرضه على النحو الواجب من قبل اللجنة الامبريالية لزراعة القطن قبل منح موافقة وزير الخارجية<sup>2</sup>.

خضع نظام الجمارك في المحمية بعد تاريخ 3 مارس 1917، إلى دمج إدارتي أوغندا، ومحمية شرق إفريقيا، ولم تتوفر إحصاءات مفصلة للمنطقتين، باستثناء ما يتعلق بصادات المنتجات المحلية<sup>3</sup>، حيث مثلت الرسوم المفروضة على الاستيراد، أحد أهم عائدات الحكومة الاستعمارية، فقد قدرت بنسبة 10% حسب القيمة، ويتم تحصيلها على جميع السلع من قبل إدارة الجمارك المشتركة لمحميات شرق إفريقيا وأوغندا<sup>4</sup>، باستثناء المشروبات الكحولية، التي تدفع رسوما بمتوسط 50% والأسلحة والذخيرة التي تخضع لرسوم خاصة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup>- Gardner Leigh A, **Taxing Colonial Africa: The Political Economy of British Imperialism**. Oxford University Press, London, 2012, pp: 7-8. See Also Dorothy, Kwagala-Igaga, Op, Cit, pp: 31-32.

<sup>2</sup>- H. R. Wallis. Op, Cit, pp 237-238.

<sup>3</sup>- **Encyclopaedia Britannica**, Op, Cit, p: 664.

<sup>4</sup> - باستثناء المشروبات الكحولية، التي تدفع رسوما بمتوسط 50%.

<sup>5</sup>- H. R. Wallis. Op, Cit, p 228.

## الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية

وبالموازاة مع ذلك، قامت الحكومة الاستعمارية بفرض ضرائب مباشرة على السكان المحليين، عند إدراكها أنّ إخضاع المنطقة للسيطرة الاستعمارية مكلف، فقد أوجد البيروقراطيون البريطانيون طرقاً لدفع نفقاتهم من أجل استغلال أوغندا فيما يفيد الاقتصاد البريطاني، دون مساعدة خزينة الحكومة البريطانية، وعليه فقد تم فرض ضريبة الرأس والكوخ، على كل السكان المحليين البالغين من العمر أكثر من ثمانية عشر سنة، والتي قدرت إلى غاية 31 مارس 1919، بـ 5 روبية سنوياً، وكل من يعجز عن دفع هذه الضريبة، يفرض عليه العمل في أراضي الأوروبيين دون أجر<sup>1</sup>.

ومع ذلك لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فطموح الامبريالية لا حدود له، حيث دعا الساسة البريطانيون إلى ضرورة رفع قيمة الضريبة، وقدموا بخصوص ذلك دراسة وافية إلى الحكومة المحلية المعنية، تعترتها قناعة تامة بأنّ الشعب يستطيع تحمل زيادة قيمة الضرائب.

واعتباراً من 1 أبريل 1919 تم رفع الضريبة إلى 7.5 روبية، بموافقة وزير الخارجية لشؤون المستعمرات، وقد تم فرضها في كل من مقاطعة بوغندا وأقاليم المقاطعة الشرقية باستثناء إقليم بوجيسو، وإقليم بونيورو بالمقاطعة الشرقية، في حين يدفع قيمة 5 روبية في كل من إقليم بوجيسو ولانغو بالمقاطعة الشرقية، وفي إقليمي أنكول وتورو في المقاطعة الغربية، وفي باقي المناطق الخاضعة للإدارة الاستعمارية، يتم دفع ضريبة بمقدار 3 روبيات سنوياً، والمسؤول على جبايتها، هم شيوخ القبائل مع احتفاظهم بسجلات لجميع دافعي الضرائب، وتكون هذه العملية تحت إشراف موظفي المقاطعات<sup>2</sup>.

وخلال سنة 1937، بلغت الجمارك والضرائب 667 ألف جنيه إسترليني، وقد وصل إجمالي الضرائب إلى 1498 ألف جنيه إسترليني<sup>3</sup>، وبذلك كان إلزام السكان المحليين بالدفع، وسيلة فعالة حدثت من إنفاق الحكومة البريطانية من خزنتها.

<sup>1</sup> - David E, Apter, Op, Cit, p 111.

<sup>2</sup> - H. R. Wallis. Op, Cit, p:236.

<sup>3</sup> - C. Onok. Adyanga, **Modes of British Imperial Control of Africa: A case study of Uganda 1890-1990**. Cambridge scholars, Cambridge, 2011. P 94.

### 3- الإيرادات والنفقات:

سعت الإدارة الامبريالية للحكومة البريطانية منذ استيلائها على أوغندا، جعل المنطقة مصدرا للمواد الأولية التي تحتاجها مصانعها، إلا أنها اصطدمت ببعض العراقيل التي حالت دون تحقيق ذلك، ما أجبر الحكومة البريطانية رفع نفقاتها، مثل ما حدث مع تمرد القوات السودانية واتحادهم مع موانغا كاباكا بوغندا وكاباريكا ملك أونبور سنة 1897 حيث قدرت نفقات الحكومة البريطانية آنذاك بـ250.000 جنيه استرليني، ومن المحن التي واجهتها أيضا كانت أمراض المنطقة الاستوائية، أبرزها مرض النوم الذي انتشر عام 1901، وكان سببا في وفاة أكثر من 200.000 شخص، وتأثيره على فقدان مساحة شاسعة من الأقاليم الخصبة والمنتجة للحياة فيها، ضف إلى ذلك بعد المسافة من مراكز توفر المواد الأولية عن الساحل، والتكلفة الباهظة التي تصل إلى 300 جنيه إسترليني للطن<sup>1</sup>.

وعليه فإنّ هذه الصعوبات أجبرت السلطات الاستعمارية على الإنفاق، وهو ما نتج عنه بعض المشاريع الاقتصادية كتطوير النقل والمواصلات، لاسيما السكك الحديدية، واستيراد بعض المعدات اللازمة لقطاعي الزراعة والتعدين، وإذا ألقينا نظرة على الآراء الامبريالية، فإننا نجد أنهم يستغلون هذا الإنفاق الذي هو في صالحهم من أجل تلميع صورتهم ومحاولة إظهار بريطانيا الاستعمارية على أنها حكومة إنسانية، سعت منذ دخولها أوغندا إلى خدمة المنطقة، في حين نجد أن اهتمامها بتطوير البنى الأساسية كان لخدمتها دون غيرها، لأنّ المسافة التي كانت تقطعها لنقل المحاصيل من مراكز الإنتاج في أوغندا إلى الساحل كانت جدا مكلفة، غير مربحة بالقدر الذي تطمح إليه، لذلك وجدت بريطانيا، نفسها أمام حتمية الإنفاق لتحسين الإيرادات<sup>2</sup>، لأن هذه الأخيرة هي نتاج التنمية.

بلغت نسبة نفقات فروع الإدارة الاستعمارية لسنوات 1916-1917، حوالي 20%، وبخصوص نفقات الجيش، الصحة، النقل، والزراعة، كانت بالترتيب 14%، 10%، 8%، 4%<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>- H. R. Wallis. Op, Cit, p:236.

<sup>2</sup> - انظر الملحق رقم 04 من ملحق الجداول

<sup>3</sup>- H. R. Wallis. Op, Cit, p : 238.

## الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية

في حين استمدت الحكومة الاستعمارية إيراداتها من الضرائب والرسوم الجمركية، والتراخيص التجارية وإيجارات الأراضي، حيث بلغت الحكومة الاستعمارية أرباحا خلال سنة 1926 جراء حمايتها لأوغندا ما يقدر بـ 1.389.000 جنيه إسترليني، في حين بلغ إجمالي نفقاتها في نفس السنة حوالي 1.295.000 جنيه إسترليني، هذا وقد عرفت خلال سنة 1937، زيادة على مستوى إجمالي الإيرادات والنفقات قدرت بـ 1.959.534 ، 1.740.887 جنيه إسترليني، على التوالي<sup>1</sup>.

نستنتج من خلال ما سبق، أنّ الضرائب المفروضة على السكان المحليين، جزء من نظام استعماري استغلالي، يهدف إلى نهب المنطقة أرضا وشعبا، وأنّ الحكم البريطاني في أوغندا ليس تماما كما حاول الفكر الامبريالي تصويره وإيصاله لنا من خلال أدبيات التنمية الاستعمارية، بحجة أن فرض الضرائب ما هو إلاّ أحد الضرورات المالية الكامنة وراء الالتزامات البريطانية بتحقيق التنمية في أوغندا، وأنّ ما أسمته حماية هو استعمار استغلالي امبريالي إلى أقصى الحدود، والحقيقة أن التواجد البريطاني في المنطقة لم يكن لخدمة الإنسانية والحضارة، بل كانت وراءه خطط تهدف لتحقيق مكاسب اقتصادية ولأغراض إستراتيجية، ولم يكن يوما كجزء من مهمة حضارية إنسانية كما ادعت.

### ثانيا السياسة الاستعمارية البريطانية في الجانب الاجتماعي

بحكم تواجد بريطانيا في أوغندا على أساس الحماية وليس على أساس الاستعمار، فإن البلاد لم تعرف نسبة استيطان كبيرة، بسبب ظروف المنطقة التي لم تساعد على استقرار البريطانيين بها، كانتشار ذبابة تسي تسي، ومع ذلك لا يعني خلو المنطقة من التواجد الأجنبي، بل بالعكس عرفت البلاد تواجد عناصر أجنبية ودخيلة عليها كالأوروبيين والآسيويين، والذي لم يكن وجودهم لفائدة السكان المحليين بل كان تضييقا عليهم واستغلالا لهم وملتمكاتهم. وبالموازاة مع ذلك جاء التعليم الحكومي كضرورة ملحة ليوازي باقي المجالات التي طبقت فيها السياسة الاستعمارية، فقد كانت الإدارة المحلية بحاجة إلى كفاءات تعتمد عليها وأيضا في القطاعات الاقتصادية كالزراعة.

<sup>1</sup> - C. Onek. Adyanga. Op, Cit. p 94.

### 1- التركيب السكاني في ظل السياسة الاستعمارية

شهد تواجد الأوروبيين في أوغندا تزايداً بصورة واضحة بعد الحرب الامبريالية الأولى في شرق إفريقيا، واستمر في التزايد بسبب السياسة البريطانية التي كانت في صالحهم على حساب السكان المحليين، فقد بلغ تعداد الأوروبيين في أوغندا حسب إحصائيات سنة 1924 حوالي 1451 نسمة<sup>1</sup>، وزاد حتى بلغ 2747 نسمة خلال سنة 1943، ومن بين الأوروبيين الذين أقاموا في أوغندا نجد كل من البولنديين، اليونانيين، الفرنسيين والألمان وغيرهم، إلا أن نسبتهم كانت قليلة مقارنة بالبريطانيين الذين بلغت نسبتهم سنة 1931 ما يقارب 80% من الأوروبيين<sup>2</sup>.

والواقع أن البريطانيين كانوا أهم فئة في أوغندا حتى بالنسبة للأوروبيين، ويظهر ذلك من خلال استحواذهم على أكبر المشاريع الاقتصادية، وحتى بخصوص إقامتهم في أوغندا لم تكن بصفة دائمة بل فقط يكون وفودهم على المنطقة بغرض ما تقتضيه وظيفتهم، فمنهم من كان مندوباً لبعض الشركات ومنهم من يشتغل بالإدارة الاستعمارية، بهدف تسيير أمور الحكومة البريطانية في أوغندا<sup>3</sup>، من مؤسسات تجارية وبنوك رئيسية، ولهذه العناصر غير المحلية مرتبات كبيرة جداً، يفوق مرتب العامل الأفريقي بـ 23 مرة، حيث بلغ متوسط المرتب السنوي للأوروبيين 660 جنيه خلال سنة 1948<sup>4</sup>.

وبخصوص الكثافة السكانية في أوغندا خلال الحماية البريطانية<sup>5</sup> فقد كانت متباينة، نظراً لكثرة توافد الجاليات غير المحلية، من أوروبيين كما أسلفنا الذكر وآسيويين من فئات مختلفة وعرب<sup>6</sup>، فبوغندا

1- P.O.R: C.O, Uganda: Annual Report for 1924, No. 1280, His Majesty's Stationery Office, London, 1926, P 5.

2- Hailey, Op, Cit, p 128.

3- Peter Duigana and L. H. Gann, Colonialism in Africa 1870-1960: The Economics of Colonialism, Vol. 4, Cambridge University Press, London, 1975, p 314.

4 - عبد المنعم يونس، مرجع سابق، ص 91.

5- انظر الملحق رقم 10 من ملحق الجداول.

6 - يعود تواجد العرب في أوغندا إلى عهد تجارة الرقيق، إلا أن أثرهم في المنطقة برز مع منتصف القرن الثامن عشر خاصة بعد

قدوم عرب زنجبار وعمان وحضر موت واليمن، مما ساهم في نشر عدد أفكار زادت من رقي وحضارة المنطقة وفي مقدمتها نشر

الدين الإسلامي. للمزيد انظر:

- Anthony H, Richmond, The Colour Problem, Penguin Books, Canada, 1955, p 147.

## الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية

وحدها سكنها أكثر من 21 تجمع عرقي، وحسب إحصائيات عام 1948، فقد قدرت الكثافة السكانية لبوغندا و و تيزو وبوزوغا وأنكول بـ 17، 9.4، 8.7، 7.9 بالمائة على التوالي، وقد عرفت نسبة الهجرات السكانية تزيادا مستمرا على مر سنوات الحماية البريطانية، نظير ما كانت تقدمه الإدارة الاستعمارية لهذه الجاليات من تسهيل ودعم، زاد من توافد الجاليات غير المحلية<sup>1</sup>.

وبالموازاة مع ذلك، لا بد أن نشير إلى أن فئة الأسيويين الذين استقروا في أوغندا كانوا من فئات مختلفة، إلا أن أبرزها والتي لعبت دورا ملفتا في مسارات متعددة للمنطقة، هي فئة الهنود، الذين قدموا للمنطقة مع بداية إخضاعها من طرف بريطانيا، منهم عائلات ثرية استطاعت إثبات نفسها من خلال امتلاكها لمصانع السكر ومحال القطن، ومنهم من اشتغل في التجارة كمساعدين، ومنهم من استطاع العمل في المصالح الإدارية للحكومة الاستعمارية في أوغندا بمرتبات عالية جدا تفوق 8 أمثال مرتب الإفريقي، حيث قدر خلال سنة 1947 بـ 225 جنيه<sup>2</sup>.

واللافت للانتباه أن ارتفاع نسبة الهجرات السكانية للأسيويين عامة والهنود خاصة، لم تكن وليدة صدفة بل نتيجة خطة استعمارية بريطانية، خاصة عندما نلاحظ تفاوتاً كبيراً بين مرتبات عمال الجاليات الأجنبية وتمتعهم بعدة مزايا، في حين يعيش السكان المحليين الفقير والحرمان من ثروتهم وممتلكاتهم.

وعليه فقد أبدى الأوغنديين انزعاجا من تمادي الإدارة الاستعمارية في تفضيل الأجانب عليهم، خاصة بعد قرار الحكومة بتسيير قوانين الهجرة، ما أدى إلى تزايد كبير في نسبة الهجرة الأسيوية، وهو ما ندد به أغلب أعضاء المجلس التشريعي محاولين منع القرار، وقد وافق عليه جميع الأعضاء الأوغنديين وحتى الأوروبيين، إلا أن الحكومة البريطانية كانت تعي قرارها جيدا، لما فيه من أرباح مادية، فحوالي 90% من تجارة البلاد كانت في أيدي الأجانب، نظرا لامتلاكهم أكبر عدد من محال

<sup>1</sup> - David E. Apter, Op, Cit, PP 36-37.

<sup>2</sup> - عبد المنعم يونس، مرجع سابق، ص 94. انظر أيضا:

- P.O.R: C.O, Report of the Commission on the Civil Services of Kenya, Tanganyika, Uganda & Zanzibar 1947-48, Her Majesty's Stationery Office, London, 1948, p 29-32.

## الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية

القطن التي تصدر ما يقارب 60% من القطن المحلوج إلى الهند، وكذا امتلاكهم نحو 63440 فدان من الأراضي الزراعية ومزرعتين لقصب السكر يبلغ إنتاجها سنويا حوالي 55000 طن من السكر المكرر<sup>1</sup>.

### 2- التعليم:

عرف التعليم في أوغندا خلال الحماية البريطانية شكلين، تعليم رسمي باسم الحكومة البريطانية وتعليم غير رسمي مرتبط بجهود المنصرين المسحيين البروتستانت، ومما لا شك فيه أنّ كلا الشكلين وجد لخدمة السياسة الاستعمارية الامبريالية البريطانية وليس لخدمة المجتمع الأوغندي.

ويجدر الإشارة إلى الفترة التي سبقت البعثات التنصيرية، عند قدوم عرب زنجبار إلى أوغندا ودورهم في نشر اللغة العربية، حتى أن بعض رؤساء القبائل الأوغندية اعتمدها في التراسل بينهم، إلا أن انتشارها كان محدودا بسبب جهود المنصرين المسحيين ودعم الحكومة الامبريالية لهم<sup>2</sup>، فقد عملت الإرساليات البروتستانتية بعد استقرارها في المنطقة على ممارستهم لنشاطهم التنصيري بجانب إنشاء مراكز لتعليم الأهالي الأفارقة، اقتصرت في البداية على تعليم القراءة والكتابة، ما أدى إلى نشر نمط التعليم الغربي من ناحية وتهيئ أرضية مناسبة لفرض السيطرة الاستعمارية البريطانية على أوغندا من ناحية أخرى.

### أ- تعليم الإرساليات التنصيرية:

اتبعت الإرساليات المسيحية البروتستانتية والكاثوليكية منذ قدومها إلى أوغندا في سنة 1877 إلى غاية 1925، طريق التعليم سبيلا للتخفي وراء تحقيق مقاصدها الامبريالية. فقد اتسمت في مراحلها الأولى بالتركيز على محو الأمية<sup>3</sup>، من خلال إتباع مناهج تعليمية شاملة لكل فئات العمر،

<sup>1</sup>- Hailey, Op, Cit, p 402.

<sup>2</sup>- John Rhodes Paige. **Preserving Order Amid Chaos, the Survival of Schools in Uganda, 1971-1986.** Berghahn Books. New York. 2000. P 32.

<sup>3</sup>- Scanlon David, **Education in Uganda: Department of Health, Education and Welfare,** Office of Education, USA, 1964, p 7.

## الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية

للأطفال والكبار، ولأن تعليم الصغار دون الكبار سيخلف تفاوت واضح، وسيؤثر على المجتمع الأوغندي، لأن الهدف من البداية هو إمداد السكان المحليين بالمعلومات الأولية، كشرح بعض الظواهر الطبيعية والتعريف بالعالم الخارجي، حتى يكون تطوير المستوى الاجتماعي شاملاً لكل الفئات<sup>1</sup>.

وفي السياق ذاته نشير إلى اتساع برامج التعليم الشامل كتوفير إرسالية الآباء البيض وهي تعليم خاص بالقادة المحليين، وفتح مدارس في رواجاً لذات الغرض سنة 1908، تعمل على تأهيلهم للمناصب والمسؤوليات الموكلة إليهم من الإدارة الاستعمارية<sup>2</sup>. وبالموازاة مع ذلك تم الاهتمام بتعليم النساء بإعداد مواد خاصة بالثقافة النسوية، ومادة التأهيل للحياة الزوجية Marriage Training، وتعلمهن الطرق الكفيلة برعاية وتنشئة الطفل<sup>3</sup>، ضف إلى ذلك تنظيم دراسات خاصة لتعليم النساء الطرق السليمة لزراعة المحاصيل النقدية والعناية بالحيوان والدواجن. وتكون مدة هذه الدراسة ما يقارب السنتين وفي نهاية فترة التدريب يقوم المدرسون بإجراء تجارب مشاهدة في حدائق المدرسة الريفية.

وبخصوص تعليم البنات، خاصة منهم بنات البروتستانت، فقد كان محدود جداً وفي نطاق ضيق<sup>4</sup>، حيث بدأت الإرساليات المسيحية في هذا النشاط منذ سنة 1895 أي بعد إعلان الحكومة البريطانية حمايتها على أوغندا مباشرة، وبحلول سنة 1903 أصبحت المدارس الابتدائية تضم حوالي 7800 تلميذة، الأمر الذي شجع الزعماء والقادة المحليين على تعليم بناتهم، ما أدى في سنة

<sup>1</sup> - John Rhodes Paige. Op, Cit, P 32-3.

<sup>2</sup> - Ingham, K. Op, Cit, p 124.

<sup>3</sup> - P.O.R: C.O, Report by Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to General Assembly of the United Nations on the Administration of Tanganyika under United Kingdom Trusteeship for the year 1951, Her Majesty's Stationery Office, London, 1952. p 128.

<sup>4</sup> - John Rhodes Paige. Op, Cit, P 34.

## الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية

1905 إلى فتح مدرسة داخلية لبنات الرؤساء في جابازا، وفي سنة 1955 افتتحت مدرسة داخلية أخرى للبنات في كيامبوجو قرب كامبالا<sup>1</sup>.

تم تحديد نظام تعليمي خاص بالسكان المحليين، غطى تقريبا كافة أرجاء المحمية، وكان التركيز بالدرجة الأولى على تعليم الأهالي الكتابة والقراءة مع التوسع تدريجيا في نشر الدين المسيحي، حيث حقق التعليم التابع للإرساليات المسيحية تقدما كبيرا في السنوات الأولى خاصة في بوغندا، كما حرصت في هذا النظام على أن تكون اللغة الانجليزية مادة أساسية، يتم تدريسها بستة عشر درس في الأسبوع من مجموع الدروس البالغة ثلاثون، بجانب مادة ثانوية أخرى<sup>2</sup>.

والواقع أن الإرساليات البروتستانتية بذلت جهودا واضحة من أجل نشر التعليم في طابعه الديني الأكاديمي، أكثر من الاهتمام بإعداد مناهج تعليمية تنصب حول تعليم الأوغنديين وتطوير معارفهم<sup>3</sup>، بل نلاحظ أنهم يحرصون دائما على نشر الثقافة الغربية كجعل اللغة الانجليزية مادة أساسية، في حين لم تهتم باللغة القومية ولم يخصص لها أي درس، ربما لأن المدرسين الذين اعتمدت عليهم كانت تنقصهم الخبرة والتكوين الجيد، ولأنها كانت أيضا تتكفل بمصاريف المدارس من الأموال التي تتحصل عليها من الكنائس الوطنية، أو من هبات الأهالي والمؤسسات الأهلية، دون الاستعانة بالحكومة البريطانية إلا نادرا.

وفي سنة 1924 تأسست لجنة ثانية تهتم بمراقبة المناهج الخاصة بالتعليم الإفريقي وحجم المردود الناتج عنه، وفي زيارتها لأوغندا أشارت أن النظام التعليمي الذي اعتمدته الإرساليات التنصيرية قد أدى إلى تقدم المنطقة خطوات إلى الأمام مقارنة بالوضع السابق لها، إلا أن النظام من حيث المنهج

<sup>1</sup>- Ingham, K. Op, Cit, p 124.

<sup>2</sup> - عبد المنعم يونس، مرجع سابق، ص 150.

<sup>3</sup>- John Rhodes Paige. Op, Cit, P 33.

## الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية

المتبع تعرض لكثير من النقد والتوصيات، حيث أشارت اللجنة إلى ضرورة مراقبة ومتابعة جميع المؤسسات التعليمية وتوجيهها لإحداث آثار وتغييرات فعالة<sup>1</sup>.

وقد أدت هذه التوصيات الموجهة للمناهج التعليمية المتبعة في أوغندا، إلى حدوث تنافس بين المؤسسات التعليمية والجهات التي أنشأتها، كثانوية سانت ماري التابعة للكنيسة الكاثوليكية، وما يقابلها من كليات ومدارس ابتدائية وثانوية تابعة للكنيسة البروتستانتية والتي كان أهمها كلية الملك في مملكة بوغندا ومدرسة بودو والمدارس الثانوية في غيازا وكيزيبي<sup>2</sup>.

ومع ذلك فإن التعليم الذي توفره الإرساليات المسيحية سواء البروتستانتية أو الكاثوليكية من تعليم ثانوي أو عالي، فإنه كان لأسباب عملية، لأن سبب الاستعمار كان الاستغلال وليس النهوض بالسكان المحليين<sup>3</sup>، ضف إلى ذلك أنه لم يكن يفتح الباب أمام المثقف الإفريقي للحصول على عمل مناسب في المناصب الحكومية أو حتى في أي مكتب إفريقي محلي، فقد كانت الإدارة الاستعمارية تفضل الأخصائيين البريطانيين أو الهنود، وحتى الإدارة المحلية كانت مشغولة بالسيادة الإقطاعيين ورؤساء القبائل، المواليين للسلطة الامبريالية، ولا رغبة لديهم في فتح الطريق وإعطاء فرصة للشباب الإفريقي المتعلم<sup>4</sup>.

احتكرت بعثة CMC جنبا إلى جنب مع الإرساليات الكاثوليكية التعليم، الذي اتخذ طابعاً غريباً واستعماريًا في نفس الوقت، بل كان أساسا لشكل مفروض من الهيمنة الثقافية الإيديولوجية، يمثلها المنصرون المسيحيون، الذين أصبحوا وكلاء للإمبريالية والاستعمار، فبإنشاء المدارس التنصيرية الأولى أصبحت المعمودية شرط لا غنى عنه لقبول الدراسة فيها، خدمة للدولة الاستعمارية<sup>5</sup>.

1- J. C. S. Musaazi, Op, Cit, p 167.

2- David E. Apter, Op, Cit, p 129.

3- John Rhodes Paige. Op, Cit, P 33.

4- Ingham, K. Op, Cit, p 364.

5- John Rhodes Paige. Op, Cit, P 35.

### ب- التعليم الحكومي:

شهد قطاع التعليم في أوغندا تأخرا كبيرا في ظل الحماية البريطانية، إلا أنّ السلطات الاستعمارية البريطانية سرعان ما أدركت ضرورة توسيع نطاق التعليم الغربي الحكومي، لأنهم بحاجة إلى الأيدي العاملة الماهرة وعمال توظفهم في إدارتها لدعم النمو الاقتصادي واستغلال المزيد من موارد أوغندا غير المستغلة، خاصة وأن المجتمع الأوغندي منذ إخضاع المنطقة للحماية البريطانية، لفت الأنظار بتميزه عن باقي المجتمعات الإفريقية بيقظة العقل واستجابته السريعة للتطور، وهو ما أكدته للحكومة البريطانية مع بداية القرن العشرين بخصوص التطور الاقتصادي السريع، وكذا اندماجهم مع البعثات المسيحية وبروز قدرتهم على استجابتهم للظروف الحديثة، ضف إلى ذلك رغبة الأهالي في التعلم.

ونتيجة لذلك كان لابد للحكومة البريطانية اتخاذ تدابير فعالة نحو إصلاح التعليم ونشره في كافة أرجاء المحمية، فبحلول عام 1920 كان في مقاطعة بوغندا، ما يقارب 328 مدرسة ابتدائية<sup>1</sup>، كما تم إنشاء عام 1924 إدارة خاصة بالتعليم، تهتم بنشره ومتابعته في كل المدارس، وفي سنة 1925 تم فتح مدارس جديدة، كانت عبارة عن مركز تدريب، يختص المدرسون فيه بصفة خاصة بمواد الزراعة والصحة<sup>2</sup>، والاهتمام أيضا بتدريس رعاية الطفل، أما الذي كان بمثابة مشروع خاص هو محاولتهم إشراك السكان المحليين، خاصة منهم النساء في مشاريع التنمية الاقتصادية وجعلهم يدركون بأنفسهم أثر الأساليب الصحيحة في نجاح تلك المشاريع<sup>3</sup>.

وبالموازاة مع هذا صرحت الحكومة بإجبارية وتوفير التعليم للكبار والصغار على السواء، ولا يجب أن يكون الهدف منه فقط إعداد فئة من الأيدي العاملة الماهرة أو الموظفين للأعمال الكتابية، بل هدف السياسة البريطانية في أوغندا على مستوى قطاع التعليم هو رفع المستوى الثقافي بصفة عامة

<sup>1</sup>- Phares Mutibwa, **Uganda Since Independence: A Story of Unfulfilled Hopes**, Africa World Press, Trenton, 1992, p 9.

<sup>2</sup>- John Rhodes Paige. Op, Cit, P 36.

<sup>3</sup>-Jili Sperandio, **Pioneering Education for Girls across the Globe: Advocates and Entrepreneurs, 1760-1904**, Lexington Books, London. 2019, p 77.

## الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية

وفي المجتمع كله، حتى ساكني الريف أنشأت الإدارة المركزية لهم مشاريع تهدف لتحسين أحوالهم بداية بتوفير التعليم الابتدائي للأطفال ممن بلغوا سن التعليم، وتعليم القراءة والكتابة للكبار ممن هم دون الخمسين<sup>1</sup>.

والجدير بالذكر هنا أن نشير إلى أن اهتمام الإدارة البريطانية الاستعمارية بتعليم السكان المحليين كان محدودا جدا وفي إطار معين وواضح، فقد كان فقط بهدف توفير طبقة مثقفة تستطيع الاعتماد عليها في الوظائف الصغرى، في حين نجد أن اهتمامها بتعليم الأوروبيين وأبنائهم كان في غاية الاهتمام والحرص على تقديم أفضل مادة علمية لهم.

وفي ذات السياق نشير إلى إعداد السلطات الاستعمارية البريطانية الحاكمة روضة أطفال في كمبالا معدة إعدادا كاملا، خاصة بأبناء الأوروبيين، حيث ضمت ما يقارب 25 طفل، وبعد الانتهاء من مرحلة الروضة، يتم توجيههم إلى المدارس الحكومية بكينيا، مع الاهتمام الكلي من طرف الحكومة من حيث التكفل المالي، ونفس الأمر وفرته الحكومة الاستعمارية للهنود.<sup>2</sup>

ومع استمرار التعليم الحكومي في إيجاد الحلول المناسبة لتحسين التعليم الغربي وترقيته وفق الأطر الاستعمارية، قامت الإدارة المركزية في أوغندا بإنشاء مجلس استشاري للتعليم الوطني سنة 1925، يضم ممثلين عن الإرساليات المسيحية، وأعضاء أوروبيين وأوغنديين من الموظفين وغير الموظفين، كما أنشأت في كل المقاطعات لجنة خاصة بمتابعة نشاط المدارس الابتدائية والمتوسطة، ومراقبة مدى إتباعهم للتوصيات والنظم المحددة للعمل بها<sup>3</sup>.

ونشير هنا إلى إنشاء الحكومة البريطانية سنة 1927 مؤسسة تعليمية ثانية، خاصة بتدريب المعلمين، وفي 1936 أوصت لجنة "إيرل دي لا وار" بضرورة النظر في سياسة طويلة الأمد للتعليم

<sup>1</sup>- R. H. Walker. Op, Cit, p 285-6.

<sup>2</sup>- Hailey, Op, Cit, p 1990.

<sup>3</sup>- عبد المنعم يونس، مرجع سابق، ص 151. انظر ايضا:

- C. Onok. Adyanga. Op, Cit. P 28.

## الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية

العالي في كل شرق إفريقيا، وبحلول 1945 أصبح في أوغندا 569 مدرسة ابتدائية، و6 مدارس ثانوية، وكان تطور دعم الحكومة للتعليم من خلال توفير الأموال للخدمات الاجتماعية من صناديق إيرادات القطن والبن، التي تم تكوينها خلال سنوات من الأسعار الجيدة في السوق العالمية<sup>1</sup>.

ومن الأمثلة الداعمة على أن توفير الحكومة البريطانية التعليم للأهالي الأفارقة يندرج في إطار السياسة الاستعمارية البريطانية الرامية لاستغلال المنطقة أرضا وشعبا، هو توجيه التعليم في المدارس الابتدائية نحو الأغراض الزراعية، وربط المناهج التعليمية بالأهداف الاستعمارية في أوغندا، فقد حرصت السياسة الامبريالية الخاصة بالتعليم على أن تحتل الزراعة وتربية الماشية القدر الأكبر في المناهج التعليمية في كل المراحل الدراسية، حيث يقوم المدرسون بتعليم التلاميذ الأساليب الصحيحة والواجب إتباعها في الزراعة، وتوضيح أهم الطرق الكفيلة بالمحافظة على التربة وخصوبتها، مع تدريبهم على كيفية استخدام الوسائل الحديثة، لتستطيع الإدارة الاستعمارية التحكم أكثر في اقتصاد المحمية واستنزاف مواردها<sup>2</sup>.

واللافت للانتباه أن المنهج الاستعماري المتبع في التعليم كان في تطور وتقدم، من خلال بذل الإدارة الاستعمارية جهودًا كبيرة وتسخير كل الإمكانيات لتوفير اليد العاملة الماهرة، فتلاميذ الأرياف عند تلقيهم التعليم في المرحلة الابتدائية، بعدها مباشرة يتم توجيههم لممارسة الزراعة وفق ما تعلموه، كما اهتمت كثيرا الحكومة المركزية بتطوير مستوى المدرسين بالعمل على تدريبهم في مراكز خاصة بمصالح الزراعة. حتى أضحت الزراعة أهم الأنشطة التعليمية في أوغندا.

أنشأت الإدارة الاستعمارية تنفيذا لمخططاتها الامبريالية مدارس فنية أو كما كانت تسمى بالمدارس المركزية<sup>3</sup>، ينتقل إليها فقط التلاميذ المتحصلون على منح دراسية جراء إتمامهم للدراسة في المرحلة الابتدائية، حيث تقدم هذه المدارس تدريب شبه مهني لمدة ثلاث سنوات، يمارس فيها الطالب

<sup>1</sup>- Allison Butler Herrick and others, Op, Cit, P 117.

<sup>2</sup>- Tohill, J. D, Op, Cit, p 5.

<sup>3</sup>- Kevin Shillington, Op, Cit, p 1621.

## الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية

مختلف أنواع الهوايات مثل الزراعة والنجارة وصناعة الفخار والحداثة وصناعة الطوب والبناء والكتابة على الآلة الكاتبة<sup>1</sup>.

وبخصوص توفير موظفي الدرجات الدنيا التي تحتاجها الإدارة الاستعمارية لمضاعفة استغلال أوغندا، تم إنشاء جامعة ماكريري Makerere College<sup>2</sup> بكمبالا، التي تخرج منها العديد من الشباب الأوغندي مثقفين ثقافة عالية، حيث تعتبر أهم مركز جامعي في المنطقة، لما تقدمه من مستوى تعليمي عالي ليس فقط في أوغندا بل في كل منطقة شرق إفريقيا، ولا شك أن هذه الجامعة كان لها الأثر البارز في رفع مستوى تفكير الطلاب الأوغنديين وظهور الحركة الوطنية لاحقا. أما اختيار أوغندا لإنشاء هذه الجامعة فيها، كان نتيجة الآراء الأولى للرواد الأوربيين الذين وطئوا أرض المنطقة، وأجمعوا على تطويرها ونظام حكمها الذي لم يشهدوا مثله في المناطق المجاورة.

<sup>1</sup> - عبد المنعم يونس، مرجع سابق، ص 153.

<sup>2</sup> - تعد كلية ماكريري أحد أهم أبرز الكليات التي تم إنشائها في المستعمرات البريطانية في إفريقيا الاستوائية، في الفترة ما بين الحربين العالميتين، ويعود أساس إنشاء جامعة ماكريري إلى المدرسة الصناعية التي أنشئت سنة 1921 لتدريب الصناع الأوغنديين، كما أنها كانت تستخدم في المقام الأول لإعداد المعلمين الذين يتم توظيفهم في المدارس التابعة للإرساليات المسيحية، إلى أن الإدارة الاستعمارية البريطانية وجدت أن مؤهلات الطلاب المتخرجين من هذه المدرسة ليست كافية، إذ يجب العمل على ترقيتها. وفي الفاتح من أوت سنة 1922 تم تغيير الاسم إلى كلية ماكريري، أما الاسم الرسمي لها فهو كلية شرق إفريقيا الجامعية University college in East Africa، وكان هذا التغيير بعد اقتناع الإدارة الاستعمارية أن التعليم في البلاد بحاجة لأن يمس أكثر من قطاع، فقد عملت على توسيع مجال الدراسة لتضم فيما بعد عدة أقسام كتدريس الطب البشري والطب البيطري والزراعة والهندسة، وبخصوص القبول في هذه الجامعة فإنها لم تكن تقبل نھايا بالوثنيين، وما عدا ذلك لا تفرق بين مسلم ومسيحي كاثوليكي أو بروتستانت، شرط أن يكون الطالب متحصل على شهادة إتمام الثانوية، وتضم هذه الجامعة طلابا من كل الجهات في شرق إفريقيا ويبلغ عدد خريجيها 250 إفريقي كل عام، ولهؤلاء الطلاب عند تخرجهم التمتع بمكانة مرموقة في كل أنحاء القارة، بحكم أن الكلية كانت تابعة لجامعة لندن، فهي التي كانت تضع لها برامجها وتعين هيئة التدريس فيها وترسل أساتذتها لمراقبة العملية التعليمية. للمزيد انظر:

## الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية

وبالموازاة مع ذلك، نشير إلى أن سياسة توسيع التعليم وتعميمه على كل شعب أوغندا كان بطيئا، رغم الإجراءات المتخذة من السلطات الاستعمارية، حيث وصل عدد الطلبة في كلية ماكريري سنة 1923 إلى 45 طالبا، وفي سنة 1945 إلى 267239 من عدد الأولاد الذين بلغوا سن التعليم 780203، وعليه فإن نسبة التعليم خلال سنة 1945 لم ترتفع ارتفاعا ملموسا<sup>1</sup>، ولعل ذلك راجع إلى وضع المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية أين أصبح الالتحاق بالمدارس بنسبة ضئيلة.

وبخصوص اللغة فقد تم اعتماد اللغة الانجليزية كمادة أساسية في المرحلة المتوسطة والإعدادية على مستوى جميع المدارس المركزية وجامعة ماكريري<sup>2</sup>، كما تم تدريس اللغة السواحلية كمادة من مواد الدراسة في معظم المدارس الابتدائية الريفية وقد اعتمدها حتى المدارس الحكومية ومدارس الإرساليات التنصيرية، وقد كانت اللغة الوحيدة التي تقدم لغالبية الإفريقيين المتعلمين كتب المطالعة والأدب المنشورة باللغة السواحلية<sup>3</sup>.

### 3- الصحة:

حتما أن بريطانيا قبل أن تعلن حمايتها على أوغندا سنة 1894، كان لديها ما يكفي من المعلومات عن طبيعة المنطقة، وهو ما جعل استعمارها واستغلال مواردها تُسميه حماية وتستنّي أوغندا من استقرار الأوروبيين فيها، والعجيب في الأمر أن تدهور الحالة الصحية بالمنطقة وانتشار العديد من الأمراض الوبائية فيها، لم يجد من اهتمام ومنافسة الألمان والفرنسيين للاستحواذ على أوغندا، إلا أن الاهتمام بالحالة الصحية للمنطقة ومحاوله معرفة أسباب وطبيعة الأمراض التي عانت منها جعلته أمرا مؤجلا، فالمهم بالنسبة للإمبريالية البريطانية هو استنزاف خيرات المنطقة أولا، خاصة وأن البعثات التنصيرية كانت تقوم بما يجب من رعاية صحية للأعداد القليلة من الأوروبيين المتواجدين هناك بغرض تسيير شؤون المحمية.

<sup>1</sup> - عبد المنعم يونس، مرجع سابق، ص 164.

<sup>2</sup> - Hailey, Op, Cit, p 1189.

<sup>3</sup> - Ali A. Mazrui and Alamin M. Mazrui, **Swahili State and Society: The Political Economy of an African Language**, James Currey, London, 1995, p 71.

## الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية

وإذا كان نشاط الإرساليات التنصيرية بخصوص توفير الرعاية الصحية للأوروبيين أولاً، بدأ في منتصف القرن التاسع عشر دون الاهتمام بصحة الأهالي الأفارقة إلا في نهاية القرن تقريباً، فإن الحكومة البريطانية اقتصر اهتمامها الصحي على العناية فقط بصحة الموظفين الأوروبيين ولم توجه اهتمامها بالأمر إلا بعد أن زاد انتشار الأمراض الاستوائية<sup>1</sup>، بشكل وبائي كمرض النوم<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - زاهر رياض، *استعمار إفريقية*، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965، ص 337.

<sup>2</sup> - لوحظ مرض النوم لأول مرة في أوغندا في جويلية سنة 1901، من طرف الدكتور "ألبرت كوك"، الذي أفاد أنه من أخطر الأمراض بالمنطقة وأكثرها انتشاراً، وفي عام 1902 تم إيفاد لجنة طبية أخرى خصيصاً لتلقيح السكان، ولجنة خاصة من قبل الجمعية الملكية تضم مجموعة من الخبراء على رأسهم الدكتور "الدو كاستيلاني" *Castellani Aldo*، أين ذكرت التقارير الطبية البريطانية أن هذا المرض قد خرج من نطاق السيطرة الطبية، ما أدى إلى أكثر من مائتي ألف حالة وفاة من بين عدد السكان البالغين ثلاثمائة ألف، وعلى هذا الأساس أرسلت الحكومة البريطانية في يناير 1903 العقيد بروس من مكتب الحرب مع طاقم كامل لإجراء مزيد من البحث حول سبب وطبيعة المرض، ومنذ ذلك الحين ثبت أنّ المرض ينتقل عبر ذبابة *Glossina palpalis* متحالفة مع ذبابة التسي تسي *tsetse* والتي تصيب المريض بالتهاب المثقبيات وبالتالي تسبب المرض. ولاحقاً المرض اتفقت الحكومتين البريطانية والألمانية حول ضرورة تكثيف الجهود لمكافحة المرض بشكل أكبر، حيث أرسلت الحكومة الألمانية بعثة طبية برئاسة عالم البكتيريا البروفيسور كوخ *Koch* إلى بحيرة فيكتوريا، أين أجرى رفقة الأطباء البريطانيين مزيداً من الدراسات لاسيما فيما يتعلق بالظروف التي يعيش فيها الذباب المسبب للمرض، وقد وجد أنّ الشجيرات المحيطة بالبحيرة توفر ملاذاً لتلك الذباب، كما وجد الطبيب كوخ أن لقاح أتوكسيل *Atoxyl*، وهو أحد مركبات الزرنيخ *Arseniks* قد أثبت علاج المرض، إلا أن لاحقاً تم الاعتراف بأن لقاح أتوكسيل لم يكن بالعلاج الفعلي للمرض، إلا أن استخدامه يطيل العمر بشكل كبير في كثير من الحالات. وبالموازاة مع ذلك، طبقت الإدارة الاستعمارية بعض الإجراءات الصارمة، التي كان لها أثر فعال في خفض حالات الوفيات، حيث تم تسجيل 8003 حالة وفاة خلال سنة 1905، ليسجل بعدها انخفاضاً واضحاً قدر بـ 1723 خلال سنة 1908، أما الأوروبيين المقيمين في أوغندا فقد كانت صحتهم أحسن بكثير من صحة السكان المحليين، ربما لمبالاقتهم وعادات حياتهم الأكثر حذراً، ما جعلهم أقل عرضة لهجمات الذباب. للمزيد انظر:

- Caroline Kirkland, **Some African Highways: A Journey of two American women to Uganda and the Transvaal**. Boston, D. Estes & Company. U.S.A. 1908. P 131-2. See Also Heinrich Brode, **British and German East Africa: Their Economic & commercial relations**, Edward Arnold, 1911, London, p 78-9. See Also Wallis. H. R. Op, Cit, pp 170-171.

## الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية

إضافة إلى الملاريا<sup>1</sup>، الطاعون<sup>2</sup> والجدري<sup>3</sup>، وغيرها من الأمراض الخطيرة والمعدية، حيث كادت أن تفتك بحياة الكثير من الأهالي الأفارقة والأخطر في نظر الحكومة البريطانية حياة الأوروبيين والمسؤولين الاستعماريين، وعليه فقد وجدت الإدارة الامبريالية نفسها مضطرة لمواجهة هذه الأمراض حتى تتمكن من التوافد على المنطقة وتستمر في استغلالها لثروات أوغندا.

<sup>1</sup> يشكل وباء الملاريا في أوغندا تاريخيا، مشكلة صحية خطيرة للغاية، فمنذ بداية القرن العشرين ونسبة جميع حالات الدخول للمستشفى ما يقارب 24%، وهو المسؤول عن عدد كبير من الوفيات، يحدث المرض عن طريق كائن طفيلي يسمى البلازموذيوم Plasmodium، ينقله أنثى بعوض الأنوفيلة Anophele، ينتشر بكثرة في أوغندا خلال موسم الأمطار، تظهر أعراض الملاريا في الحمى والصداع وآلام البطن والإسهال. للمزيد انظر:

- Paul Hutchinson and Demissie Habte: **Health Care in Uganda. The world bank.** Washington. 1999. Pp 159-162. See Also Craig Churchill, **Protecting the poor A microinsurance compendium.** International labour office. Geneva, 2008. P 318.

<sup>2</sup> من الأمراض البوابية التي تتميز بالظهور المفاجئ والوفيات المرتفعة، يقول الدكتور "كوخ" أن الطاعون من الأمراض المعدية، والموجودة في أوغندا منذ زمن بعيد، يُعرف عند السكان الأصليين باسم "كامبولي" أو الموت الأسود، ومن العلامات التي كانوا يدركون بها انتشار المرض، هي بمجرد مشاهدة موت الفران، يتخلى الناس عن أكوأخهم، يحدث بسبب "يرسينيا بيستيس B. Pestis" وهي بكتيريا حيوانية، تصيب الإنسان عن طريق لدغة البراغيث المصابة، تتجلى أعراضه في انتفاخات غدية حادة، وارتفاع درجة حرارة الجسم، وإذا لم تتم رعاية المريض بسرعة يؤدي به إلى الوفاة مباشرة، شكل الطاعون على مدار التاريخ رعبا للسكان المحليين، وفي فبراير 1899، استطاع الدكتور "زوييترا" جمع العديد من الملاحظات السريرية، إضافة إلى إجراء ثلاث عمليات تشريح للجنث والحصول على المستحضرات من دم وأنسجة المصاب بالطاعون. للمزيد انظر:

- Acworth H. A, «LEPROSY», **Journal of Tropical Medicine:** A monthly journal devoted to medical surgical and gynaecological work in the tropics. Vol 1. John Bale, Sons & Danielsson. London. 1898-1899, P 234. See Also William C. Piercy, **Murray's Illustrated Bible Dictionary**, John Murray, London. 1909. P 695-6.

<sup>3</sup> تأتي كلمة Variola "الجدري Smallpox" من الكلمة اللاتينية Varius والتي تعني "ملون" أو من Varus وتعني "علامة على الجلد"، ومن العلامات الأولية للإصابة بهذا الفيروس، تكون بظهور الحمى ثم بقع حمراء صغيرة في الفم واللسان، وفي غضون 24 ساعة يتطور إلى طفح لكامل جلد الإنسان، ينتقل من شخص إلى آخر في سلسلة مستمرة من العدوى، وقد عملت الحكومة البريطانية في أوغندا لمنع انتشار هذا المرض، بإصدار مرسوم 25 جوان 1915 يمنع دخول أي شخص أو مغادرة المكان المصاب دون تصريح خطي بذلك من قبل مسؤول طبي. للمزيد انظر:

- Jackson F. J. The Infectious Diseases (Smallpox in Buganda), **The Office Gazette the Uganda Protectorate 1915**, Vol. 8, No.12, Authority. 1916.P 285. See Also Jeffrey R. Rayan and Jan F. Glarum: **Biosecurity and Bioterrorism, Containing and Preventing Biological Threats.** Burreworth-Heinemann is an imprint of Elsevier. London. 2008. P 55-7.

## الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية

ظهر اهتمام الحكومة البريطانية مرة أخرى حين تبين لها أن نسبة الإصابة بالزهري وصلت إلى 95% من السكان<sup>1</sup>، ووفقا للدكتور "ألبرت كوك" أصبح هذا المرض ثاني أكثر الأمراض انتشارا في أوغندا بعد مرض النوم، ما أدى بالحاكم العام في البلاد "هيسكيث بيل" مناشدة وزير الخارجية للمستعمرات، الذي أوصى ببناء مستشفى عسكري، وفي سنة 1907، كلف العقيد "لامبكين F.J.Lambkin" أخصائي الأمراض التناسلية من السلك الطبي للجيش الملكي، بدراسة الحالة، وإعداد تقرير على تفشي المرض<sup>2</sup>.

أدت تدابير الصحة العامة إلى قيام الحكومتين البريطانية والألمانية إلى توقيع اتفاقية بلندن في 27 أكتوبر سنة 1908، ودخلت حيز التنفيذ في اليوم الأول من العام الموالي، وقد قرر الطرفان القيام ببعض الإجراءات الاستعجالية للحد من انتشار المرض والتقليل من نسبة الوفيات، والتي كان بدايتها بإنشاء منطقة عازلة للمرضى المصابين في منطقة بحيرة فيكتوريا وفي نفس الوقت نقل السكان الذين لم يصابوا بعد بالأمراض المعدية إلى مناطق بعيدة وآمنة عن مناطق انتشار العدوى، ضف إلى ذلك إخطار المناطق التي تم فيها الإعلان عن إصابة سكانها بالمرض بضرورة إتباع الإرشادات بما في ذلك إبعاد الحيوانات البرية وقطع الأشجار المحيطة بالبحيرة<sup>3</sup>.

واستمرارا في اتخاذ الإجراءات الاستعجالية، أنشأت الحكومة البريطانية بداية من سنة 1908 مستشفيات منها ما هو حكومي مثل الذي في عنتبي بمقاطعة بوغندا، وبعض المستشفيات المحلية في كل أرجاء المحمية، بالإضافة إلى المستشفى الأوروبي التابع للجمعية التنصيرية بكمبالا<sup>4</sup>،

ولتلبية الحاجيات الطبية الملحة، أنشأت الحكومة البريطانية قسما للطب بجامعة ما كراري يضم مختبرات الكيمياء الحيوية، وعلم وظائف الأعضاء وعلم الأدوية والأبحاث الفيسيولوجية، وأقسام

<sup>1</sup>- Megan Vaughan, **Curing their Ills: Colonial power and African Illnes**, Stanford University Press, California, 1991, p 138.

<sup>2</sup>- W. Philip Seyel and others, **Histories of sexually Transmitted diseases in sub-saharan Africa**. Greenwood press. London. 1999. P 1999. P 99.

<sup>3</sup>- Heinrich Brode. Op, Cit, p 80.

<sup>4</sup>- Wallis. H. R. Op, Cit, p 173.

## الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية

التشريح والباثولوجي، وحددت مدة الدراسة في الجامعة بسبع سنوات، بعدها يحصل الطالب على دبلوم في الطب، وفي نوفمبر سنة 1951 أنشأ المجلس الطبي البريطاني هيئة خاصة بالإشراف وتدريب المتخرجين، كما من شأن الهيئة وضع المناهج<sup>1</sup>.

وخلال سنة 1952 أنشأت وزارة المستعمرات قسما للتغذية تابعا لهيئة تنمية المستعمرات، والتي بدأت بعدها في القيام بالبحوث والتجارب في أوغندا وفي كل المستعمرات الإفريقية البريطانية. كما شهدت المنطقة بعد هذه السنة إنشاء عدّة مكاتب ووحدات خاصة بمكافحة الأمراض الاستوائية، التي عرفت تعاوننا مع منظمة الصحة العالمية، كمكتب بحوث ذباب التسي تسي في أوغندا ومكتب بحوث الحمى الصفراء في عنتيبي، كما أنشأت الإدارة الاستعمارية خلال سنة 1959 فريق طبي خاص بمكافحة الملاريا، وذلك من خلال القيام بدراسات خاصة بالبعوض المسبب للمرض، ما يتسنى لهم تزويد الحكومات المختلفة بأخصائين في شؤون الملاريا<sup>2</sup>.

نستجح مما سبق أن بريطانيا الاستعمارية بنت سياستها الامبريالية في المجال الاقتصادي على انتهاج سياسة زراعية استغلالية، لا تهتم سوى بخدمة مصالحها، فبعد أن كان الأهالي الأفارقة ينتجون ما يحتاجون لاستهلاكه، أجبرتهم السلطات البريطانية على زراعة المحاصيل النقدية الموجهة للتصدير، ما أدى إلى إفقار المنطقة جراء استغلالها المفرط للأراضي الزراعية، ومعاناة شعبها التي بقيت حتى بعد الاستقلال.

ومن الناحية الاجتماعية، فإن السياسة الاستعمارية البريطانية كانت إمبريالية حتى النخاع، فقد أخذت كل التدابير وسخرت كل الإمكانيات حتى تحسن تجاوز التنوع العرقي والاثني الكبير الموجود في المجتمع الأوغندي، فعند إنشائها المدارس الحكومية وجامعة ما كراري، وقيامها بتأهيل وتدريب عدد كبير من السكان المحليين صناعيا وزراعيًا خاصة، والتركيز في نفس الوقت على تكوين كتاب وأعوان

<sup>1</sup>- P.O.R: C.O, Report by majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to General Assembly of the United Nations on the Administration of Tanganyika under United Kingdom Trusteeship for the year 1951. Op, Cit, p 127-8.

<sup>2</sup> - زاهر رياض، مرجع سابق، ص 343-354.

## الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية

---

إداريين. لم يكن محبة في الأهالي الأفارقة بل كان خطة امبريالية تُمكن بريطانيا الاستعمارية من خلق طبقة متماسكة من الإداريين ومختلف العمال في جميع المجالات، تكون موالية للإدارة الاستعمارية لتوافقها في كل قراراتها وأداة تستخدم للتحكم والسيطرة في اقتصاد أوغندا واستغلاله على الوجه المطلوب.

## الفصل الخامس:

انعكاسات السياسة الاستعمارية وميلاد المقاومة السياسية الأوغندية.

أولا انعكاسات السياسة الاستعمارية على السكان المحليين وبدايات النضال

السياسي

ثانياً أثر الوضع الدولي في ميلاد المقاومة السياسية الأوغندية.

## الفصل الخامس:

### انعكاسات السياسة الاستعمارية وميلاد المقاومة السياسية الأوغندية.

كثيرا ما تثار المغالطات حول حقيقة الوجود البريطاني في أوغندا، حيث يحاول منظري الاستعمار أمثال فلويد P.C. Lloyd، غان ودويغنان L.H. Gann and Duignan، الدفاع عن الامبريالية ووصف المشاريع الاستعمارية على أنها مشاريع خيرية جلبت للشعوب المستعمرة الحضارة والحضارة، إلا أن الحقيقة عكس ذلك تماما، فقد رأينا سابقا، كيف خطت بريطانيا من أجل الاستحواذ على أوغندا، وبمجرد دخولها البلاد عملت على تطبيق سياسة استعمارية تهدف لخدمة مصالحها الامبريالية فقط، وهو ما انعكس سلبا على السكان المحليين، بعد أن سلبت مواردهم وتصرفت في خيراتهم، بل واعتبرتها حقا للحكومة الاستعمارية، وبالموازاة مع ذلك، طبقت عليهم بعضا من الإجراءات الإدارية الهادفة في مجملها إلى توجيه الأوغنديين لقبول الوضع والتنافس لخدمة بريطانيا العظمى.

ومما لا شك فيه أنّ سياسة التمييز العنصري التي عمّت المجالات السياسية والاجتماعية، خاصة في المؤسسات الإدارية، وسياسة نهب الثروات وتكثيف الاستغلال الاقتصادي، كان لها الأثر البارز في نمو الوعي الوطني في البلاد، من خلال انبعاث حركة معادية للإمبريالية البريطانية في شكل منظمات ونقابات فلاحية، وأحزاب سياسية.

وهنا نتساءل، كيف انعكست السياسة الاستعمارية البريطانية على السكان المحليين وإلى أي مدى أثرت إلى جانب الظروف الدولية في انبعاث المقاومة السياسية؟.

## أولا انعكاسات السياسة الاستعمارية على السكان المحليين وبداية النضال

### السياسي.

في الوقت الذي ارتفعت فيه صرخة القوميين الأوغنديين من أجل الحرية، كان من المفترض أن يساند القادة المحليون الشعب ويتحدثون عن حقه في استغلال موارده لا توجيهها نحو خدمة المصالح الامبريالية البريطانية، إلا أن نجاح السياسة الاستعمارية في المجال الإداري كان واضحاً، والذي تجلّى في هرولة الزعماء والقادة المحليين إلى التسابق نحو كسب رضا الحاكم العام البريطاني وضمان بقائهم في قيادة الشعب الأوغندي حسب ما تقتضيه وتقرره الإدارة الاستعمارية. لكن ذلك لم يمنع من بروز شخصيات أوغندية قيادية ناضلت وقاومت من أجل تحقيق الاستقلال، وفيما يلي انعكاسات السياسة الاستعمارية البريطانية على الأهالي الأفارقة في أوغندا، وكيف تعامل معها السكان المحليين بوعي ومقاومة:

### 1- سياسيا:

إن بدايات التواجد البريطاني في أوغندا، كانت بعيدة كل البعد عن الإنسانية، وأقرب ما يكون في غالب الأحيان إلى الهمجية والعنف<sup>1</sup>، ولعل إنشاء الإمبرياليين البريطانيين خطأً من الحصون من مبارارا إلى بحيرة ألبرت لإبعاد القوى الأوروبية-الفرنسية والبلجيكية- ولقطع الإمدادات التي كانت ستصل إلى كباريغا<sup>2</sup>، أكبر دليل على النوايا الاستعمارية والخطط الامبريالية الهادفة إلى إخضاع ممالك منطقة البحيرات الكبرى، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تعداه إلى قيام المسؤولين الاستعماريين باستخدام سياسة الأرض المحروقة ضد السكان الذين يُعتقد أنهم يقفون إلى جانب أحد الشخصيات

<sup>1</sup>- A. B. K. Kosazi, *The Social Origins of Violence in Uganda: 1964-1985*. McGill-Queen's University Press. Canada. 1994. P: 23.

<sup>2</sup> - قاوم كاباريغا ملك أونيبورو، خضوع مملكته للحماية البريطانية لمدة ست سنوات. للمزيد من التفاصيل، راجع الفصل الثاني من هذه الأطروحة.

## الفصل الخامس: انعكاسات السياسة الاستعمارية وميلاد المقاومة السياسية الأوغندية

المقاومة للوجود البريطاني، كما شهد تارسييس كابويجييري Tarsis Kabwejere ، بحالات تم فيها تدمير القرى وإحراق الماشية، وإبادة مئات السكان<sup>1</sup>.

ومن تداعيات السياسة الاستعمارية البريطانية الإدارية، تغيير جذري لخارطة منطقة البحيرات الكبرى، حيث لم يسمح الطموح الامبريالي التوسعي، بالتوقف عند الاستيلاء على مملكة بوغندا، بل تم استخدام البوغنديين أنفسهم كوكلاء لمد الحكم الاستعماري البريطاني إلى المناطق الشمالية والشرقية المجاورة، وهو ما ظهر فعليا رغم رفض السكان المحليين وتنظيمهم للعديد من المقاومات والانتفاضات، إلا أن نتيجة هذه السياسة الامبريالية، كانت بترسيم حدود جديدة للمنطقة ووضعها تحت اسم أوغندا، واعتبار ممالك منطقة البحيرات الكبرى على غرار مملكة بوغندا، مملكة أونيبورو، مملكتنا أنكولى وتورو، ومملكة أتشولي، مقاطعات خاضعة للحكم البريطاني<sup>2</sup>.

وفي السياق ذاته نشير إلى، التأثير السلبي للسياسة الاستعمارية البريطانية على الأهالي الأفارقة، باستغلال التنافس الديني بين البعثات الكاثوليكية الفرنسية والبروتستانتية البريطانية<sup>3</sup>، والذي كان أساسه الصراع من أجل التحكم في السيادة السياسية لمملكة بوغندا، والواضح هنا أن الضحية الكبرى في هذا التنافس الامبريالي هو الشعب البوغندي، فقد تم استغلاله لدعم أسيادهم، ما أدى إلى حدوث انقسامات عدّة، وتحول الأمر خلال سنة 1892، إلى حرب أهلية نتج عنها تقسيم شعوب المنطقة، وقد كان لهذه الحرب تحديد طبيعة المؤسسة الحاكمة في أوغندا للسبعين سنة القادمة، وقد استطاعت البعثات البروتستانتية ضمان السيادة السياسية وهو ما دفع إلى الإعلان الأولي للحماية البريطانية على أوغندا عام 1894، ثم الاستمرار في تمديد الحكم البريطاني على المناطق المجاورة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>- A. B. K. Kosazi, **The Social Origins of Violence in Uganda: 1964-1985**. Op, Cit, P: 23.

<sup>2</sup>- Phares Mutibwa, Op, Cit, p 3.

<sup>3</sup>- A. B. K. Kosazi, **The Social Origins of Violence in Uganda: 1964-1985**. Op, Cit, P: 22.

<sup>4</sup>- Phares Mutibwa, Op, Cit, p 2.

## الفصل الخامس: انعكاسات السياسة الاستعمارية وميلاد المقاومة السياسية الأوغندية

واللافت للانتباه، أن تأسيس الحكم الاستعماري البريطاني في أوغندا، كان من خلال استغلال الصراع الداخلي بين أتباع الجماعات الدينية المسيحية الكاثوليكية، والجماعات المسيحية البروتستانتية، والذي كان له أثر بالغ في زرع بذور الخلاف التي أضرت بالعلاقة السلمية التي كانت تجمع بين مختلف شعوب أوغندا، فمنذ بدايات الاستعمار، تم اعتماد الدين في بوغندا كأداة تقسيم، والذي يندرج في خدمة المصالح الاستعمارية البريطانية على حساب مصلحة السكان المحليين<sup>1</sup>.

وعلى هذا الأساس أصبح لأوغندا مؤسسات سياسية هشة، أسست لها السياسة الاستعمارية البريطانية من خلال اتفاقية 1900 التي تضمنت فقط ما يخدم الحكومة البريطانية متجاهلة كل ما يتعارض مع مصالحها، ثم إنشاء نظام إداري، عرف لاحقاً باسم الحكم غير المباشر، الذي اعتمدت عليه بريطانيا للتحكم ببوغندا، من خلال استخدام الكاباكا كأداة فعالة لخدمة المصالح الاستعمارية<sup>2</sup>.

وقد باتت النتائج السلبية للسياسة الاستعمارية البريطانية واضحة على النظام الذي كان يحكم السكان المحليين، فبعد أن كانت العلاقة بين القادة وزعماء المنطقة في تواصل دائم مع شعوبهم ويعملون من أجل تطور ممالكهم، أصبحوا بالتواجد الاستعماري وفي ظل تطبيق السياسة الاستعمارية، مسخرين لخدمة الامبريالية البريطانية<sup>3</sup>.

ما جعل النشاط السياسي لهؤلاء القادة يتجه نحو العكوف عن الاهتمام بالمشاكل الداخلية، بل إن الامبريالية البريطانية خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين استطاعت قطف ثمار سياستها، التي نلمسها في التنافس الرهيب الذي أصبح يتملك زعماء مملكة بوغندا للفوز بمنصب لدى حكومة الكاباكا، للحصول على امتيازات خاصة بمقتضى اتفاقية 1900<sup>4</sup>، والذي أدى إلى

<sup>1</sup>- A. B. K. Kosazi, *The Social Origins of Violence in Uganda: 1964-1985*. Op, Cit. PP: 22-23.

<sup>2</sup>- Ibid.

<sup>3</sup>- Phares Mutibwa, Op, Cit, p 1.

<sup>4</sup>- Low, D. A. *The Mind of Buganda, documents of the Modern History of an African Kingdom*, Op, Cit, p 53.

## الفصل الخامس: انعكاسات السياسة الاستعمارية وميلاد المقاومة السياسية الأوغندية

بروز قيادة محلية سيئة، سواءً كانت منتخبة أو مفروضة، تتصارع من أجل الانتفاع بدل الاهتمام بطموح وتطلعات الشعب، والذي أدى بدوره إلى اتساع الفجوة بين القادة المحليين وشعوبهم.

ونتيجة لذلك عرفت البلاد توتراً سياسياً، نجم عنه سنة 1918 تأسيس "جمعية شباب بوغندا Young Baganda Association"، التي مكنت الشعب من التعبير عن رفضه ومعارضته لممارسات الإدارة المحلية<sup>1</sup>، وقد هاجمت هذه الجمعية في كثير من شهاداتهم وكتاباتهم، الرؤساء في بوغندا، خاصة فيما تعلق بسجن الناس دون محاكمة، وقد تمثلت أهدافهم ومطالبهم فيما يلي:

✓ النهوض بأوغندا في كل القطاعات.

✓ مساعدة كل المحتاجين والذين يعانون العوز نتيجة الاستغلال الاستعماري البريطاني لمقومات البلاد.

✓ إيجاد أفضل الطرق التي تتيح للشعب الحصول على التعليم، من خلال إصلاح مرافق التعليم وفتح مدارس حكومية والتوسع في تعليم البنات وفتح معهد للتعليم العالي في بوغندا.

✓ إلغاء القيود العديدة التي فرضتها الحكومة الاستعمارية البريطانية على تجارة القطن<sup>2</sup>.

والواقع أن الجمعية عند بداية تشكيلها، لم يتعدّ عدد أعضائها عشرين شاباً، كبداية متواضعة، لتعرف فيما بعد تأييداً كبيراً وعدداً غفيراً من الأنصار، والتي كانت عموماً أولى مراحل ظهور المقاومة السياسية في أوغندا<sup>3</sup>، ومع بداية عام 1922، أصبحت الجمعية معادية للكاباكا علناً وتوصي بضرورة تحويل أوغندا إلى جمهورية ووضع دستور للبلاد، وفي نفس السنة كتب "يواسي بايتو" و"جوسوا نالوما" و"يوسفو موكاسا"<sup>4</sup>، خطاباً يهاجمون فيه الكاباكا "داودي شوا" قائلين: "إن

<sup>1</sup>- Ingham, K. Op, Cit, p 287.

<sup>2</sup> - أ. آدو، بواهن. مرجع سابق، ص 660.

<sup>3</sup>- A. Adu Boahen, Op, Cit, p 657.

<sup>4</sup> - تخرج ثلاثتهم من مدرسة بودو الثانوية، واشتغلوا كمساعدين طبيين بمستشفى ناميريمي.

## الفصل الخامس: انعكاسات السياسة الاستعمارية وميلاد المقاومة السياسية الأوغندية

الكاباكا لا قيمة له"، مع التنديد بفساد الملك الأخلاقي وفشله في تسيير القصر على الوجه الصحيح، وكذا مساندته للنظام الاستعماري البريطاني خدمة لمصالحه دون النظر لمصالح الشعب<sup>1</sup>.

واللافت للانتباه هنا، تدخل الامبريالية البريطانية مباشرة، كمحاولة منها للحد من تصاعد الوعي السياسي والفكري الذي أصبح ينتشر بسرعة بين أواسط الشعب الأوغندي، من خلال اعتبار مثل هذه المناهضات جريمة يعاقب عليها القانون، كما تم إدخال من يتعدى على الكاباكا قولاً أو فعلاً في إطار التعدي على العرف التقليدي، ومن جهة أخرى عمد الكاباكا "داودي شوا" إلى توجيه خطابات للشباب يحذرهم من خطر إتباع أعضاء جمعية شباب بوغندا، كمحاولة منه لاستمالة الشعب، وحتى يكون الأمر أكثر جدية قامت الإدارة الاستعمارية، بتطبيق القانون على الثلاثة كاتبي الخطاب وصدر الحكم بسجنهم جميعاً في جويلية 1922، وبالتالي حل الجمعية<sup>2</sup>.

وفي نفس الفترة ما بين الحربين العالميتين ظهر وعي الأوغنديين بمخططات الإمبرياليين البريطانيين، حيث عارضو وبشدة مشروع وزير المستعمرات مستر "أمري L.S. Amer"، الذي أراد من خلاله إدماج أوغندا مع بقية أجزاء شرق إفريقيا في اتحاد فيدرالي<sup>3</sup>، ومحاولة إضافة الطابع الاستيطاني على الطابع الاستغلالي للمحمية<sup>4</sup>.

ولو نعود إلى أساس الحماية البريطانية لأوغندا لوجدنا أنها تقرر بتعليم الأوغنديين أساسيات الحكم والتسيير الذاتي على حسب زعمهم، كما أنها تسعى إلى تعزيز مصلحة أوغندا باعتباره واجبا

<sup>1</sup> - أ. آدو، بواهن. مرجع سابق، ص 661.

<sup>2</sup> - Low, D. A. **The Mind of Buganda, documents of the Modern History of an African Kingdom**, Op, Cit, pp 107-108.

<sup>3</sup> - ومن أجل تنفيذ المشروع تم إنشاء عام 1926 مؤتمر خاص بدراسة القضايا المشتركة بين دول إفريقيا الشرقية، يضم حكام أوغندا وكينيا وتنجانيقا، ومن نتائجه: تم ربط الدول الثلاث في سوق مشتركة بإلغاء الحواجز الجمركية بينها وإصدار عملة موحدة للمنطقة ككل وأيضاً تشكيل محكمة استئناف عليا موحدة، إلا أن الحقيقة وراء هذا المؤتمر وما أسفر عنه هو أن يكون هيئة داعمة لتنفيذ مشروع إنشاء اتحاد شرق إفريقيا. للمزيد انظر:

- Edward W. Altrincham, **Kenya's Opportunity: memories, hopes and ideas**, Faber and Faber. London, 1955, pp 189-196.

<sup>4</sup> - Ingham, K. Op, Cit, pp 310- 317.

## الفصل الخامس: انعكاسات السياسة الاستعمارية وميلاد المقاومة السياسية الأوغندية

أساسيا للإمبريالية البريطانية، إلا أن النوايا الحقيقية للسياسة الاستعمارية البريطانية اتضحت أكثر بمرور السنوات عن التواجد البريطاني في المنطقة، خاصة بعد تزايد طلب المحليين بحقوقهم في الانخراط في المجلس التشريعي.

وفي عام 1938 ترأست الحركة المناهضة للاستعمار في بوغندا، منظمة سياسية اسمها "أبناء كينتو Sons of Kintu" تحت قيادة "إغناطيوس موسازي Ignatius Musazi"، أحد الشخصيات البارزة في النضال من أجل تحرير أوغندا من الهيمنة الاستعمارية البريطانية، ومن أجل ذلك طرح أبناء كينتو جملة من المطالب، أهمها الدعوة إلى اعتماد المجلس المحلي اللوكيكو في تحديد الأعضاء على الانتخابات، وكذا وجوب قبول الأفارقة في المجلس التشريعي الأوغندي، ومنح السكان المحليين الحق في تصدير منتجاتهم الزراعية، إلا أن السلطات الاستعمارية سرعان ما اضطهدت المنظمة وقامت بحظر نشاطها وسجن قائدها "موسازي"<sup>1</sup>.

وصل تدمير الشعب الأوغندي إلى أقصاه، جراء الأوضاع المزرية التي وصلت إليها البلاد، خاصة فيما تعلق بقضية ناماسولي Namasole<sup>2</sup> "الملكة الأم" سنة 1941، فقد أثارت هذه الحادثة غضب البوغنديين، إحساسا منهم بالعار الذي سببه استهتار أرملة الكاباكا، دون مراعاتها للتقاليد المتبعة، وفي ظل السخط الشعبي عمدت السلطات الاستعمارية البريطانية لامتنصص غضب الشعب واستمالتهم، وذلك بإقالة رئيس الوزراء "مارتن لوثر نسيروا"، وتعيين "سامويري وامالا Samwiri Wamala" رئيسا للوزراء، والذي يعتبر أول من تولى هذا المنصب من السكان المحليين<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - S. R. Smirnov. **A History of Africa 1918-1967**, NAUKA Publishing, Moscow, 1968, p 352.

<sup>2</sup> - تتلخص تفاصيل هذه القضية، في أن أرملة الكاباكا داودي شوا الذي توفي سنة 1939، ووالدة الكاباكا متيزا الثاني، أرادت الزواج برجل من عامة الشعب يدعى كيجوزي Kigozi، بموافقة رئيس وزراء أوغندا مارتن لوثر نسيروا، وقد أدت هذه القضية إلى سخط الشعب ومعارضتهم الشديدة لهذا الزواج. للمزيد انظر:

William Harold Ingrams, Op, Cit, P 59-60.-

<sup>3</sup> - David E. Apter, Op, Cit, p 226.

## الفصل الخامس: انعكاسات السياسة الاستعمارية وميلاد المقاومة السياسية الأوغندية

كما عززت الصحف المحلية والاجتماعات المقامة في المتاجر والحفلات، على نمو الوعي بصفة كبيرة، فقد نقل الأوغنديون فضائح الإدارة الاستعمارية، ونتائجها السلبية على جميع الجوانب، حيث تعامل النشطاء الشعبيون مع قضية ناماسولي (الملكة الأم) على أنها فضيحة أخلاقية، لما في ذلك من تهديد صريح للنظام الاستعماري وسياسة النخب القديمة، والتأكيد على قيمة وقوة الرأي العام<sup>1</sup>.

وفي الوقت الذي تطلع فيه الأوغنديون إلى البحث عن سبل توصلهم لتحقيق الاستقلال، ولعل رغبتهم في الانضمام إلى المجلس التشريعي كانت أولى الخطوات السياسية لذلك، من أجل اكتساب خبرة تؤهلهم لبناء حكومة ذاتية دستورية، راحت الامبريالية البريطانية تعتمد بعض الحيل الإستراتيجية، والتي كانت في الفترة ما بين الحربين الامبرياليتين، أهمها حشد الدعم في المستعمرات الحربية، التي أوهمت خلالها الأوغنديين بإمكانية انخراطهم في المجلس، وبمجرد انقضاء الحرب الامبريالية الثانية، واصل المجلس التشريعي سياسة استبعاد الأفارقة من المشاركة في الهيئة التشريعية بحجة افتقارهم للخبرة التشريعية<sup>2</sup>. وفي الحقيقة استبعاد السكان المحليين من المجلس التشريعي، كان على أساس العرق، الذي يعد ذريعة لتأخير التقدم نحو الحكم الذاتي، كما أنه استبعاد عنصري يهدف إلى تعزيز احتكار الأعضاء الأوروبيين البيض على المجلس التشريعي.

والواضح هنا أنّ السياسة الاستعمارية البريطانية عزّزت الاختلافات الموجودة بين الأوغنديين بدلاً من إزالتها، ما أدى حتماً إلى تفاقم المشاكل، وافتقاد الأوغنديين مجلس مركزي يمكن أن يجتمع فيه الناس من مختلف أنحاء أوغندا، وفكرة إنشاء المجلس التشريعي Legco والترويج له على أنه برلمان أوغندا، لم يكن لخدمة السكان المحليين بتاتا، بل كان تشكيكه لخدمة المصالح الامبريالية، نظراً لاحتوائه العناصر الأوروبية والآسيوية فقط.

<sup>1</sup>- Carol Summers, **Uganda political World War II (1939-1945)**, Cambridge University Press, 2015, p 481.

<sup>2</sup>- C. Onek. Adyanga. Op, Cit. P 104.

## الفصل الخامس: انعكاسات السياسة الاستعمارية وميلاد المقاومة السياسية الأوغندية

أثرت قرارات المجلس التشريعي على السكان المحليين في نواح كثيرة، وقد تأخر إشراكهم إلى غاية الأربعينيات من القرن العشرين، حيث تم ترشيح بعض الأفارقة ممثلين للمناطق الغربية والجنوبية، مع تجاهل المقاطعة الشمالية بالكامل، وقد كان لهذه التناقضات الناشئة عن السياسة الامبريالية أثر سيء في نفوس السكان المحليين جراء استمرارها في تفضيل مناطق على أخرى، وبالتالي أدت هذه التطورات إلى ظهور المقاومة السياسية، حيث أصبح واجبا على الأوغنديين السياسيين المقاتلة سياسيا من أجل تغيير الأوضاع وتحقيق الاستقلال<sup>1</sup>.

وعلى هذا الأساس ترجم السكان المحليون معاناتهم من السياسة الاستعمارية البريطانية، إلى تشكيل جمعيات، تعبر عن المظالم الإفريقية ومطالب الرجل العادي، وتهدف إلى كشف حقيقة التواجد البريطاني في أوغندا والتقليل منه، كما شهدت بوغندا خلال أربعينيات القرن العشرين، قيام السكان المحليين ببعض أعمال الشغب، والتي كانت موجهة ضد القادة المحليين، أي عملاء الإدارة الاستعمارية، والتي كانت أول إشارة لبداية لمقاومة السياسة الأوغندية<sup>2</sup>.

وعلى هذا الأساس أُجبر الحاكم الاستعماري سنة 1945، ترشيح أول أعضاء من السكان المحليين بصفة غير رسمية في المجلس التشريعي، بهدف تقديم الدعم للإدارة الاستعمارية، ومن لم يتم بذلك سيحال للإعفاء من منصبه، كونهم أعضاء معينين، في حين اعتبر القوميون الأوغنديون المشاركة في المجلس التشريعي، بمثابة نقطة تحول نحو الوصول للحكم الذاتي، حتى وأن انحراط الأفارقة في المجلس التشريعي كان ظاهريا فقط لأن بعد الحرب الامبريالية الثانية 1945، أصبحت سلطة صنع القرار بيد الحاكم العام، إلا أنّ تزايد العضوية الإفريقية في المجلس التشريعي، حفز القوميون على الاستمرار في معارضة الإدارة الاستعمارية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - Phares Mutibwa, Op, Cit, p 10.

<sup>2</sup> - P.O.R: C.O, **Uganda: Report for the year 1953**. Her Majest'y Stationery Office. London. 1954. P 120.

<sup>3</sup> - C. Onek. Adyanga. Op, Cit. P 105.

## الفصل الخامس: انعكاسات السياسة الاستعمارية وميلاد المقاومة السياسية الأوغندية

بسبب مواصلة السكان المحليين الأوغنديين قيامهم ببعض الأعمال التخريبية، قامت الإدارة الاستعمارية، بزيادة عدد أعضاء المجلس التشريعي<sup>1</sup>، إلا أن الإدارة الاستعمارية هنا اعتمدتها كإستراتيجية امبريالية، أرادت من خلالها السيطرة على المطالب الإفريقية، وجعلها في ذات الوقت واجهة تنفذ من ورائها التحكم السياسي والاستغلال الاقتصادي للأوغنديين بشكل قانوني، دون حاجتها لإصلاح الأوضاع المزرية، كما من شأنها إعطاء انطباع عن الحكومة الاستعمارية والأعضاء الأوغنديين أنهم يعملون معا لتلميع صورتها، ويؤكد على سيادة المحليين، ومن جهة أخرى تعاملت الحكومة الامبريالية مع أي أعمال شغب تقام في البلاد، على أن أساسها، الأعضاء المحليون في المجلس التشريعي، فبدل إلقاء اللوم على سياستها الاستعمارية، قامت بتعيين لجنة خاصة برئاسة رئيس القضاة "نورمان وايتلي"، الذي أصدر تقريراً، استخدمته فيما بعد الحكومة الامبريالية كذريعة لإزالة السياسيين القوميين من المجلس التشريعي<sup>2</sup>.

والواقع أن هذه الحيلة الامبريالية تمكنت نوعاً ما من تأخير التقدم نحو الحكم الذاتي مع التفوق مؤقتاً في إخفاء السيطرة الامبريالية. إلا أن القوميين الأوغنديين سرعان ما تداركوا الأمر، بسبب الصحوة السياسية التي سادت المنطقة بعد الحرب الامبريالية الثانية، والذي ظهر في عقد اجتماع مع المجلس التشريعي لوضع الأساس للإدارة الذاتية للحركات التعاونية الناشئة والأحزاب السياسية في أوغندا.

### 2- اقتصادياً:

لم تنظر يوماً الامبريالية البريطانية إلى تطلعات الشعب الأوغندي، بل كانت كل الجهود مبدولة نحو كيفية الاستحواذ الأمثل لموارد المنطقة المتنوعة، والسعي لاستغلال السكان المحليين، نظير الاختيار

<sup>1</sup> - Peter Crooks and Timothy H. Parsons, **Empires and Bureaucracy in World History: from Late Antiquity to the Twentieth Century**. Cambridge University Press. London, 2016. P 425.

<sup>2</sup> - C. Onek. Adyanga. Op, Cit. P 113.

## الفصل الخامس: انعكاسات السياسة الاستعمارية وميلاد المقاومة السياسية الأوغندية

بين العمل في المزارع الأوروبية بمبالغ زهيدة، أو دفع الضريبة لمن لا يعمل في الأراضي الزراعية الخاصة بالأوروبيين والآسيويين، والتي شهدت ارتفاعا بعد كل فترة، ما أدى إلى إثارة استياء شعبي كبير.

عانى الفلاحون الأوغنديون، من السياسة الاستعمارية البريطانية المطبقة في المجال الاقتصادي، خاصة بعد اتفاقية 1900<sup>1</sup>، المتعلقة بملكية الأراضي، والتصرف بها على الوجه الذي تراه في صالحها، الذي أدى إلى تغيير كارثي يظهر ذلك في استحواذ رؤساء القبائل المتعاونين مع الإدارة الاستعمارية، على مساحات شاسعة من الأراضي بشكل شخصي إلى الأبد، بعد أن كانت الأرض ملكا للملك، يمكن للشعب استغلالها والاستفادة منها<sup>2</sup>.

وهنا نجد أن اتفاقية 1900 الخاصة بملكية الأرض قد غيرت النظام الذي اعتاده الأفراد وشوهرته، بل أن السياسة الاستعمارية حاولت من خلال هذا الإجراء تشجيع التنافس بين الناس حول اكتساب ود الحكام الاستعماريين والتعاون معهم، لما في هذه السياسة من خبث وإفساد للشعب، إلا أن بعض القوميين الأوغنديين، رفضوا بنود هذه الاتفاقية جملة وتفصيلا، وقرروا الخروج عن قراراتها، معلنين رفضهم بتشكيل رابطة الباتاك<sup>3</sup> في 22 ماي سنة 1921، التي هاجمت رؤساء القبائل المتعاونين مع الإدارة الاستعمارية وفضحت أساليبهم في استغلال الفلاحين، والدفاع عن حق رؤساء العشائر في امتلاك الأرض، كما دلت مطالب هذه الرابطة على وعي أعضائها، حيث قام "أبولو كاغوا Apolo Kagwa"، أحد أهم أعضائها بصياغة شكوى ورفع نسخة منه إلى الحكومة الاستعمارية ونسخة إلى حكومة الكاباكا، وقد كان مفادها، وجوب النظر في بنود اتفاقية 1900، التي حرمت عددا كبيرا من رؤساء العشائر من امتلاك الأرض، كما أن قراراتها لا تناسب مصلحة

<sup>1</sup>- Audrey I. Richards and others, **Subsistence to commercial farming in present-day Buganda, An economic and anthropological survey**. Cambridge University Press. London. 1973. P 66-7.

<sup>2</sup>- Phares Mutibwa, Op, Cit, p 5.

<sup>3</sup> - تعني كلمة الباتاك في لغة الباغندا، رؤساء العشائر الذين عاشو في بوغندا قبل قيام البيت المالك السابق، وكانت مقابر كل عشيرة تقام في قطعة أرض خاصة، وبالتالي تعتبر إقامة المقابر دليلا على أن هذه الأرض تمتلكها عشيرة معينة، كما أن الملكية كانت جماعية. للمزيد أنظر: رجب حراز، مرجع سابق، ص 187.

## الفصل الخامس: انعكاسات السياسة الاستعمارية وميلاد المقاومة السياسية الأوغندية

الفلاحين لما فيها من تمييز واضح، ما خلق أزمة بين الفلاحين من السكان المحليين والزعماء المستغلين للأرض<sup>1</sup>.

وعلى هذا الأساس أصدرت السلطات الاستعمارية قانون بوسولو Busulu ونفوجو Nvujjo<sup>2</sup> لعام 1927، إذ أصبح للفلاحين المحليين إمكانية استغلال أراضيهم بصفة دائمة، مع تقليل تكاليف الإيجار بشكل كبير كتشجيع لهم، وعلى المدى الطويل أصبح الفلاح المحلي العادي غير مدين لرئيسه أو مالك الأرض بسبب استخدامه المستمر في زراعة الأرض، وقد أثبت الفلاحون الأوغنديون قدرتهم على إنتاج وفير للقطن ولاحقاً للبن<sup>3</sup>. والواضح هنا أنّ الامبريالية البريطانية قد تشجع وتكون داعمة فقط في الحالات الخادمة لمصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى.

ومع ذلك لا تتغير الحقيقة الأساسية التي بنيت عليها السياسة الاستعمارية البريطانية في أوغندا، وهي الطريقة الاستغلالية التي كان يُعامل بها الفلاحون المحليون، التي زادت من الانقسام والكرهية، بعد أن شكل الآسيويون طبقة خاصة تعمل كوسيط بين الأوروبيين والأفارقة، أضف إلى ذلك هيمنة الآسيويين على التجارة الريفية والحضرية، الأمر الذي أغضب السكان المحليين، لما في ذلك من إعاقة لجهودهم الخاصة في إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، كما كان الفلاحون يرهنون محاصيلهم بالكامل مقابل رسوم المدرسة والضروريات الأساسية، وعليه فقد جذبت هذه الأوضاع استياء الأفارقة<sup>4</sup>.

رغم ارتفاع أسعار منتوجي القطن والبن مع بداية عشرينيات القرن العشرين، ومساهمة الفلاحين المحليين في اكساب بريطانيا الاستعمارية الريادة الاقتصادية في الأسواق العالمية، إلا أن الشعب الأوغندي حُرِم من التمتع ولو بجزء من عائدات المحاصيل النقدية، بل إنّ الإدارة الاستعمارية البريطانية

<sup>1</sup> - David E. Apter, Op, Cit, pp 122-124.

<sup>2</sup> - تم تمرير القانون من قبل مجلس بوغندا ( اللوكيكو Lukik ) بإيعاز من الإدارة البريطانية ، نتيجة مفاوضات عديدة، بداية من أول جانفي 1918.

<sup>3</sup> - Low, D. A. **Buganda in Modern History**, University of California press, 1971, p 147.

<sup>4</sup> - Phares Mutibwa, Op, Cit, p 8.

## الفصل الخامس: انعكاسات السياسة الاستعمارية وميلاد المقاومة السياسية الأوغندية

طبقت جملة من القوانين التعسفية، التي قيدت الفلاح الأوغندي في أرضه، كما أنّها زادت من تهميش الفلاح الإفريقي، لما في ذلك من خدمة للمصلحة البريطانية<sup>1</sup>.

وفي السياق ذاته نجد في السياسة الاستعمارية البريطانية الزراعية، تركيزًا على الاهتمام بتشجيع المستوطنين الأوروبيين والهنود على زراعة القطن والبن، رغم تفوق السكان المحليين في إنتاج المحاصيل النقدية والعمل بشكل جيّد، إلا أن السياسة المطبقة كانت تهدف إلى إبقاء السكان المحليين عمالًا عند الأجانب من ناحية، ودفع الأموال التي يتحصلون عليها في الضرائب المفروضة من الإدارة الاستعمارية من ناحية أخرى، وهنا يظهر مدى الاستغلال الذي كان يطبق على الفلاحين الأوغنديين<sup>2</sup>.

اضطر العديد من المنتجين الأفارقة إلى الانخراط للعمل في المزارع الأوروبية والآسيوية في ظل أنظمة العمل القسري، لدفع الضرائب<sup>3</sup> المفروضة من الإدارة الاستعمارية، التي تحمل منها السكان المحليين العبء الأكبر مقارنة بالأوروبيين والآسيويين، ففي عام 1937 بلغ إجمالي الضرائب 1498 ألف جنيه إسترليني، وبالتالي ساهم الأفارقة في الحصة الأكبر من إيرادات الحكومة البريطانية، والتي قدرت بـ 86%<sup>4</sup>، وقد كانت حصيلة الضرائب مرتفعة، نتيجة قيام الإدارة الاستعمارية، بسجن من يفشل في دفع الضرائب، كأحد الأساليب التعسفية ومن ناحية أخرى، عمل الفلاحون الأوغنديين في المزارع الأوروبية، من أجل التمكن من شراء السلع المصنعة للتجار الآسيويين.

وعلى هذا الأساس، أسس "موكيبيرا D.M. Mukubira" في بوغندا سنة 1939 جمعية تجارية Baganda Merchants Associates، تدافع عن حقوق التجار عامة وتجار القطن والبن خاصة،

<sup>1</sup>- V. Harlow and E.M. Chilver. Op, Cit. P 443.

<sup>2</sup>- C. Onek. Adyanga. Op, Cit. p 93.

<sup>3</sup> - دفع الأوغنديون ضريبة الكوخ، التي تم تعديلها سنة 1919، وتمديدها كضريبة رأس إلى كل أجزاء أوغندا. للمزيد من التفاصيل، راجع الفصل الرابع من هذه الأطروحة.

<sup>4</sup>- C. Onek. Adyanga. Op, Cit. p 94.

## الفصل الخامس: انعكاسات السياسة الاستعمارية وميلاد المقاومة السياسية الأوغندية

كما رفعت الجمعية شكاوى تندد فيها عن السيطرة الكبيرة للأوروبيين والآسيويين على تجارة المنتجات النقدية<sup>1</sup>.

كما أدت الإجراءات التعسفية البريطانية الرامية لاستغلال المنطقة والاستحواذ على ممتلكاتها، إلى النمو على مستوى الوعي والتفكير في التحرر من الهيمنة البريطانية الاستعمارية، فقد شهدت بداية عام 1944 نشر داودي موكيبيرا Daudi Moukubira كتابه بوغندا الوطن الأم Buganda Nyaaffe، تطرق فيه إلى أصل ملكية الأرض في بوغندا وكيف كانت موزعة، وأن ما قامت به الحكومة البريطانية الامبريالية، هو اعتداء صارخ على حقوق السكان الأصليين في استغلال أراضيهم، وتجريد القبائل الإفريقية والمزارعين من أراضيهم لصالح المستوطنين الأوروبيين والشركات الامبريالية، هو نهب وسرقة وظلم في حق البوغنديين. إلا أن حكومة المحمية الاستعمارية تحركت بسرعة وقامت بمنع بيع الكتاب أو حتى تداوله بين الأفراد، خوفا من انتشاره بين الشعب والتأثير فيهم، وحتى لا تعطيههم فرصة للتفكير في مناهضة برامجها الاستغلالية<sup>2</sup>.

شكل مزارعو أوغندا ردا على الظلم والاستغلال الاقتصادي<sup>3</sup> للمنتجين الأفارقة، اتحادًا تعاونيًا UGCU<sup>4</sup>، وكان هدفهم تحقيق العدالة الاقتصادية للمنتجين الأفارقة، حيث قدموا التماسا إلى حكومة المحمية عام 1944 ببعض المطالب المحدودة، كبيع القطن والمحاصيل الأخرى بشكل جماعي، والقضاء على الأجانب في صناعة القطن، والحصول على سعر أعلى لمنتجاتهم، إلا أن الحكومة

<sup>1</sup>- David E, Apter, Op, Cit, p 204. See Also Phares Mutibwa, Op, Cit, p 12.

<sup>2</sup>- Low, D. A. **The Mind of Buganda, documents of the Modern History of an African Kingdom**, Op, Cit, pp 119-120.

<sup>3</sup>- تتمثل في سيطرة الأوروبيين على الناحية السياسية، من خلال إصدار قوانين في المجلس التشريعي، هدفها خدمة المصالح البريطانية الاقتصادية، على حساب السكان المحليين، بما في ذلك تخفيض أجور الفلاحين، وتقييد الفرص المتاحة لغالبية الأوغنديين.

<sup>4</sup> - منظمة الاتحاد التعاوني لمزارعي أوغندا Uganda Growers Co-operative Union، أسسها ثلاثة من رواد العمال في بوغندا خلال عام 1938، تضم حوالي خمسة عشر جمعية، تضم هي الأخرى حوالي 400 عضو.

## الفصل الخامس: انعكاسات السياسة الاستعمارية وميلاد المقاومة السياسية الأوغندية

الاستعمارية، لم تستجب على الفور، مما أدى إلى إحباط المزارعين في مناطق عدّة من البلاد، كبوغندا، وبوجيسو، بوركيدي، تيسو، وشمال أوغندا<sup>1</sup>.

واللافت للانتباه هنا، أن الفوارق الاقتصادية باتت واضحة بين الأفارقة والآسيويين والأوروبيين المستعمرين، حيث حاولت الكتابات الامبريالية إيصال فكرة مفادها بأنّ الفلاحين المحليين، حققوا مكاسب كبيرة جراء السياسة البريطانية المنتهجة، إلا أن ما تم تحقيقه، يمثل القليل جدا مقارنة بما حققه الآسيويين والأوروبيين المهيمنين هيمنة تامة على التجارة وموارد أوغندا وما تم الحصول عليه من المحاصيل النقدية، بل أن أعظم الفوائد كانت تجنى لفائدة الاستعمار وعملائهم بصفة كبيرة.

### 3- اجتماعيا:

عند دخول الامبريالية البريطانية إلى مملكة بوغندا، لم تنظر إلى تطلعات الشعوب، إنما اهتمت بالسماح للمادية للمنطقة، وبحلول الاستقلال وجد الأشخاص أنفسهم منفصلين عن حقيقتهم وحضارتهم، عن طريق إدخال لغة وثقافة أجنبية جديدة، وباستمرار السياسة الاستعمارية البريطانية في التأكيد على الاختلافات الموجودة بين الشعوب الواقعة شمال بحيرة كيوجا وتلك الموجودة في جنوبها، وبراعة الامبريالية البريطانية في تطبيق سياسة فرق تسد، ظهرت انقسامات عديدة بين شعوب أوغندا. خلقت السياسة الاستعمارية البريطانية المطبقة في المجال الاجتماعي، مجتمعا أوغنديا متشتتا، يسوده تمييز واضح، بين شعوب الشمال والجنوب، والذي نجده في توفير التعليم في مناطق دون أخرى، وكلّ مخطط له حسب ما تقتضيه الامبريالية البريطانية، حيث نجد الأشخاص المجندين في الجيش البريطاني، كان معظمهم من المناطق الشمالية، إلا أنهم لم يكونوا قادرين على التعبير عن مظالمهم، والسبب أن اختيارهم أصلا كان انتقائيا، مقتصرًا فقط على الأفراد غير المتعلمين، حتى لا يشكلوا خطرا على الحكم الاستعماري البريطاني<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- C. Onek. Adyanga. Op, Cit. p 113.

<sup>2</sup>- Phares Mutibwa, Op, Cit, p 7.

## الفصل الخامس: انعكاسات السياسة الاستعمارية وميلاد المقاومة السياسية الأوغندية

صاحب تطبيق السياسة الاستعمارية البريطانية في أوغندا، ظهور عدّة مشاكل، بما في ذلك سوء الحالة المعيشية للسكان، وقد ظهر ذلك عندما بالغت الحكومة الامبريالية باستغلال الأراضي الزراعية، وإجبار سكان المناطق الشمالية على توفير اليد العاملة الرخيصة، ليس هذا فحسب، بل بفتحها لباب الهجرة، التي حرمت السكان المحليين من العمل، وبالتالي انتشار البطالة<sup>1</sup>.

لم يحظى السكان المحليون برعاية اجتماعية بالقدر الذي روجت له وادعته الإدارة البريطانية، سوى ما يتعلق بالتعليم، الذي كان أحد أهم أدواتها الاستعمارية لتحقيق السيطرة على شؤون البلاد، حيث اقتصر بداية على المنصرين البروتستانت بهدف نشر المسيحية، من خلال إنشاء مدارس في المناطق الجنوبية، دون إنشائها في المناطق الشمالية، ما جعل ذلك ينعكس على انقسام السكان في أوغندا إلى جنوبيين متعلمين وشماليين غير متعلمين، كما كان لتفضيل سكان مقاطعة بوغندا على غيرها من المقاطعات، أن تولد لغير البوغنديين شعورا بالدونية<sup>2</sup>.

وفي السياق ذاته نشير إلى الاضطرابات الاجتماعية التي عرفتها أوغندا بعد الحرب الامبريالية الأولى، والتي ظهرت في شكل احتجاجات دينية، معادية للكنيسة المسيحية، سميت بـ "الحركة المالاكيتية Malakite movement" سنة 1921، وقد سميت باسم مؤسسها "مالاكي موسى جاكوا Malaki Musa Jakawa"، حيث عرفت انتشارا واسعا في أنحاء أوغندا، إذ بلغ عدد أتباعها في نفس السنة من تأسيسها تسعين ألفا، وبعد القبض على مالاكي ونفيه، تراجع نشاط الحركة، ومع ذلك بقيت تضم سنة 1934 ما قدر بـ 50.000 من الأتباع الذين واصلوا نشاطهم في معاداة الكنيسة والإدارة الاستعمارية<sup>3</sup>.

وعلى هذا الأساس، نجد أن الإدارة الاستعمارية استثمرت مبالغ أقل من المال على خدمات الرعاية الاجتماعية في أوغندا، والتي كانت من عائدات الضرائب التي دفعها السكان المحليين أنفسهم،

<sup>1</sup>- David E. Apter, Op, Cit, pp 36-37.

<sup>2</sup>- Phares Mutibwa, Op, Cit, pp 8-10.

<sup>3</sup>- رجب حراز، مرجع سابق، ص 189.

## الفصل الخامس: انعكاسات السياسة الاستعمارية وميلاد المقاومة السياسية الأوغندية

حيث لم يتعدى الإنفاق على التعليم خلال سنة 1927 نسبة 3.7%<sup>1</sup>، وهي نسبة قليلة جداً، مقارنة بأهمية القطاع، وارتفاع نفقاتها في القطاع الاقتصادي، وفي هذا إشارة واضحة لمدى معاناة الأوغنديين في أرضهم، من سياسة التهميش والاستغلال.

كما أن الأوغنديين حتى وإن تعلموا، فإن الإدارة الاستعمارية البريطانية كانت تفضل التعامل مع الأجانب، وإن فسحت الباب لتوظيف الأفارقة فإنه كان يقتصر على القادة والرؤساء الموالين لسياستها الاستعمارية فقط، ولا شك أن سياسة التمييز العنصري وسيطرة الأجانب على كل القطاعات، كان لها أثرها في انبعاث الحركة المعادية للإمبريالية البريطانية في أوغندا<sup>2</sup>.

ونتيجة لتردي الأوضاع الاجتماعية، تأسست في عام 1939 أول نقابة عمالية، سميت بالرابطة الأوغندية لسائقي السيارات Uganda Motor Drivers Association<sup>3</sup>، برئاسة "اغناطيوس موسازي Ignatius Musaaazi"<sup>4</sup>، سعيًا منه لتحسين الظروف المعيشية للشعب الأوغندي<sup>5</sup>.

### ثانياً: أثر الوضع الدولي في ميلاد المقاومة السياسية الأوغندية

خلفت الأساليب الاستعمارية البريطانية منذ بداية الحماية البريطانية، معاناة للشعب الأوغندي، إذ كان من الطبيعي أن يُحدث السكان المحليون ردة فعل تعبر عن رفضهم للتواجد الأجنبي، تؤكد على وعيهم ومعرفتهم بخفايا النظام الإمبريالي، وهو ما أدى إلى نشوب العديد من

<sup>1</sup>- C. Onok. Adyanga. Op, Cit. p 94.

<sup>2</sup> - رجب حراز، مرجع سابق، ص 177-179.

<sup>3</sup>- G. Robert. Gregory, **Quest for Equality: Asian politics in East Africa 1900-1967**. Orient Longman. New Delhi. 1993. P 154.

<sup>4</sup> - اغناطيوس موسازي Ignatius Musaaazi (1905-1990): سياسي أوغندي، عضو في أول نقابة عمالية مسجلة في أوغندا، وتولى رئاسة رابطة سائقي السيارات الأوغنديين، من مؤيدي حزب الباتاك Batuku لعام 1922، وفي نفس السنة ترأس جمعية أوغندا المحلية في المقاطعة الشرقية "مبال Mbale"، وبحلول عام 1929 انخرط في السياسة وفي عام 1952 أسس رفقة بعض الوطنيين الأوغنديين "المؤتمر الوطني الأوغندي" الذي لعب دوراً مهماً في الساحة السياسية في مواجهة الإمبريالية البريطانية. انظر: David E. Apter, Op, Cit, p 213.

<sup>5</sup>- David E. Apter, Op, Cit, p 204.

## الفصل الخامس: انعكاسات السياسة الاستعمارية وميلاد المقاومة السياسية الأوغندية

الاضطرابات، وظهور بعض الاحتجاجات المناهضة للسياسة الاستعمارية البريطانية، تطلعا للحصول على استقلاله وسيادته على أرضه. وبالموازاة مع ذلك عرف المحيط الخارجي لأوغندا، تطورات دولية هامة ساهمت في نمو الوعي بالحقوق، وتبلور المقاومة السياسية الأوغندية.

### 1- الأوضاع الدولية:

كانت التطورات الدولية في مستوى تطلعات الشعب الأوغندي، وموازية لأفكاره التحررية، ومعبرة عن معاناته من الاستغلال الامبريالي البريطاني، كيف لا، وقد كانت أساليب الاستعمار الأوروبي نفسها في كل المناطق المستعمرة، وفي نفس الوقت ظهرت شخصيات إفريقية مثقفة ومتشعبة بالأفكار التحررية، درست في أوروبا وأمريكا ثم عادت إلى بعض الأجزاء الإفريقية، ليكون لها مساهمة فعالة في نشر الوعي التحرري.

### أ- الجامعة الإفريقية:

ظهرت الجامعة الإفريقية للوجود رسميا، سنة 1900 بلندن<sup>1</sup>، وذلك بعقد أول مؤتمر جامع لنخبة من السود، الذين أصبحوا فيما بعد يمثلون نموذجا ملهما يحفز المئات والآلاف من مواطنيهم على الاقتداء بهم والعمل على مساندتهم للتحرر من الهيمنة البيضاء<sup>2</sup>، وهنا يكمن دور الحركة في محاولتها الدائمة لإقناع الأفارقة بإفريقيتهم، وأنهم ليسوا أقل قيمة من الجنس الأبيض، بل يجب أن يفخروا بماضيهم ويعملوا على تمجيده، فهو السبيل الوحيد لاسترجاع الأفارقة لهويتهم<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup> - جاءت فكرة إنشاء حركة الجامعة الإفريقية، منذ منتصف القرن التاسع عشر في أمريكا، أين بدأت تظهر أولى الأفكار التي تسعى إلى توحيد إفريقيا والوقوف في وجه السياسة الامبريالية القائمة على الاستغلال والتمييز العنصري، وفي نفس الوقت اقتداءً بنشاط الأمريكيين السود، وانطلاقا من أن الفكرة واحدة والمعاناة نفسها.

<sup>2</sup> - Judith Stien. **The World of Marcus Garvey: race and class in modern Society**, LSU Press, USA, 1991, p 9.

<sup>3</sup> - Daryl Zizwe Poe. **Kawame Nkrumah contrubtion ton Pan-Africanisme**, Routledge, New York, 2003, pp 52-53.

## الفصل الخامس: انعكاسات السياسة الاستعمارية وميلاد المقاومة السياسية الأوغندية

وقد سيطرت جهود أربعة أشخاص على تطور الاتجاه الرسمي المنظم للجامعة الإفريقية، وكان أول هؤلاء الأربعة هو بوكر واشنطن Booker T. Washington<sup>1</sup>، والثاني الدكتور وليم ديويو William Du Bois<sup>2</sup>، والثالث ماركوس غارفي Markus Garvey<sup>3</sup>، أما الرابع فهو إيمي سيزير الذي دعا إلى صورة أخرى من صور الوعي الجماعي للسود في كل إفريقيا أسماها "الزنوجة"<sup>4</sup>.

تتجلى إيديولوجية الجامعة الإفريقية في أنها تقوم على أربعة مبادئ:

أولاً- أن شعب القارة الإفريقية بأكملها له مصير مشترك ولذلك فهو بحاجة إلى توحيد جهوده إلى أقصى درجة كي يتمكن من إيجاد الحلول لمشاكله.

<sup>1</sup> - بوكر واشنطن Booker T. Washington (1856-1915): مؤسس ومدير معهد توسكيغي في أمريكا الذي غدا النموذج التربوي والتعليمي لكثير من مجتمعات إفريقيا والكاربي، وقد كان لبوكر واشنطن في المعهد جهود واضحة في مجال الاهتمام باتجاه الجامعة الإفريقية والعمل في سبيلها، من خلال الأفارقة المتخرجين من المعهد، فقد حملوا شهرته وموارده إلى إفريقيا، كما كان لعقد العديد من المؤتمرات الدولية والزيارات والبعثات التقنية، أبعث الأثر في إفريقيا، خاصة فيما يتعلق بالمساعدات المادية كجمع المعهد تبرعات لحركات التحرر الإفريقية الناشئة. للمزيد انظر:

- ر.د. رالستون. إفريقيا والعالم الجديد، تاريخ إفريقيا العام. اليونسكو، المجلد السابع، مرجع سابق، ص: 169-770.

<sup>2</sup> - وليم ديويو William Du Bois (1868-1963): سياسي أفرو-أمريكي ورائدًا لحركة الجامعة الإفريقية في معظم مؤتمراتها، ومحرر صحيفة الأزمة "كرايزيس The Crisis"، وقد جعل إفريقيا موضوع نشاط تكميلي للرابطة الوطنية للنهوض بالملونين التي أسسها عام 1909. للمزيد، انظر:

- ليجوم كولين، الجامعة الإفريقية، ترجمة: أحمد محمود سليمان، الدار المصرية للتأليف والنشر، 1966، ص 21.

<sup>3</sup> - ماركوس غارفي Markus Garvey (1887-1940): أحد أبرز القوميين السود خلال القرن العشرين، ولد في جامايكا، وكان الأول من أطلق شعار إفريقيا للإفريقيين، الذي أصبح مع بداية ثلاثينيات القرن العشرين أحد أهم رواد الجامعة الإفريقية، وقد دافع بشراسة عن جميع الشعوب الإفريقية الأصل، أسس في نيويورك الرابطة الدولية لترقية الزواج UNIKA في 1914 وجمعية الصليب الأسود، ولم يقتصر على استخدام الرابطة التي أنشأها لخلق حركة هجرة فحسب، وإنما أيضا لتعزيز التضامن التنظيمي و السياسي للجنس الأسود، كما دعا غارفي في العديد من مؤتمرات الرابطة إلى ضرورة إنشاء مدارس خاصة توفر التعليم للسود في إفريقيا والأميركيتين، وفي سنة 1920 أصدر صحيفة "العالم الزنجي" التي استطاع من خلالها تحقيق تأثير واسع في صالح الجامعة الإفريقية. للمزيد، انظر:

- Alain, Op, Cit, pp 14-15. See also Palmowski, Jan, Op, Cit, p 472.

<sup>4</sup> - ر.د. رالستون. إفريقيا والعالم الجديد، تاريخ إفريقيا العام. اليونسكو، المجلد السابع، مرجع سابق.

## الفصل الخامس: انعكاسات السياسة الاستعمارية وميلاد المقاومة السياسية الأوغندية

ثانيا- وجوب التسيير الفعلي لإفريقيا من طرف الأفارقة، كما يجب القضاء على جميع أشكال السيطرة والنفوذ الأجنبيين.

ثالثا- تحقيق الوحدة والقضاء على الاستعمار، يأتي عندما يعمل الشعب الإفريقي على إعادة بناء تاريخه ومن خلال إحياء ذكرى أبطاله الوطنيين وذكرى معاركه الكفاحية من أجل الحرية، وبعث الحياة في لغاته وثقافته وإعادة تأكيد كرامته واعتباره، والاعتراف بأن له دوره الواضح المميز في تقدم المجتمع الإنساني، وكل هذه الأفكار تعمل على تكوين مفهوم "الشخصية الإفريقية".

رابعا- ينبغي بعد إنهاء الحكم الاستعماري المباشر، إعادة تنظيم المجتمع الإفريقي بصورة جذرية، في كل المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية<sup>1</sup>.

وهنا يتضح أن للجامعة الإفريقية، أثرا كبيرا في التعبير عن طموحات الأفارقة، من خلال التأكيد على موضوعين، الوحدة الإفريقية للتحرير والوحدة الإفريقية للتكامل، التي أصبحت جزءاً من النظرة العالمية للدول الإفريقية. والأكد أن مبادئ الجامعة الإفريقية قد تطورت عبر السنين، والذي كان من خلال أهم وسائل الحركة المتمثلة في مختلف مؤتمراتها، حيث انتقدت فيها السياسة الاستعمارية الأوروبية في إفريقيا، معلنة الرفض التام لكل أشكال التمييز العنصري في القارة، وكذا المطالبة فيها بضرورة تحقيق المساواة بين كل الأجناس بما في ذلك الوصول إلى المشاركة السياسية والتمكن من تحقيق الاستقلال الذاتي، والسيادة الفعلية<sup>2</sup>.

عقدت الجامعة الإفريقية ست مؤتمرات في مدن مختلفة من العالم، وقد انفردت المؤتمرات الخمس الأولى<sup>3</sup>، بقيادة من زوج العالم الجديد، كما أنها كانت في الفترة السابقة للحرب الامبريالية الثانية، ومن

---

<sup>1</sup> - ووديس جاك، إفريقيا على طريق المستقبل، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966، ص 135.

<sup>2</sup> - Alain, Op, Cit, pp 19-21. See Also Langley. J. Ayodele: **Pan-Africanism and Nationalism in West Africa 1900-1945**. Clarendon Press. London. 1973.

<sup>3</sup> - عقدت الجامعة الإفريقية خمس مؤتمرات قبل الحرب الامبريالية الثانية: لندن 1900، باريس 1919، لندن وبروكسل وباريس 1921، لندن ولشبونة 1922، نيويورك 1927. كما عقدت ثلاث مؤتمرات أخرى بعد الحرب الامبريالية الثانية، والتي عرفت

## الفصل الخامس: انعكاسات السياسة الاستعمارية وميلاد المقاومة السياسية الأوغندية

ناحية المطالب، فقد اقتصر على الدعوة بإقامة حكم ذاتي محلي كمطلب رئيسي، وكذا التنديد بالتمييز العنصري<sup>1</sup>.

وبعد الحرب الامبريالية الثانية، وتماها في شهر أكتوبر 1945، عُقد المؤتمر السادس للجامعة الإفريقية بمانشستر، بحضور "جورج بادمور George Padmore"<sup>2</sup>، كوامي نكروما Kwame Nkrumah<sup>3</sup>، دالاس جونسون وجومو كينيياتا Jomo Kenyatta<sup>4</sup>، حيث أصبحوا لأول مرة يوازنون

تطورا من حيث المطالب، وكانت كالتالي: مانشستر 1945، باريس 1956، روما 1959. للمزيد/ انظر: ر. د. رالستون: تاريخ إفريقيا العام: إفريقيا والعالم الجديد، ج 7، مرجع سابق، ص 772.

<sup>1</sup>- Philippe Decraene, **Le Panafricanisme**, Presses Universitaires de France. Paris, 1970, p 19-21.

<sup>2</sup>- **جورج بادمور George Padmore (1903-1959)**: صحفي ومؤلف ومن أبرز دعاة الوحدة الإفريقية، ولد في ترينداد بجزر الهند الغربية البريطانية، ونشأ في الولايات المتحدة، درس التاريخ والعلوم السياسية في جامعة فيسك، ثم درس القانون في جامعة هوارد، وكان عضوا في الحزب الشيوعي الأمريكي 1927، ثم توجه إلى موسكو وبسبب شخصيته القوية ومؤهلاته العلمية أصبح رئيسا لفرع "Black Section" وانتخب عضوا في مجلس مدينة موسكو، ومع ذلك لم ينسى الدفاع عن القارة السمراء من خلال كتابة عدة مقالات صحفية ينتقد فيها الامبريالية لاسيما البريطانية، وخلال الحرب العالمية الثانية عمل بادمور مع حزب عمال المستقبل البريطاني، كما نظم عدة احتجاجات مع السود في لندن، مؤكدا ضرورة التضامن مع الأفروآسيوي، ودعا من أجل الحرية لجميع الشعوب المستعمرة، ترأس خلال سنة 1945 اللجنة الدولية النقابية للعمال السود في هامبورغ، وقد ساهم في إنتاج كتيبات وعدة مقالات صحفية عن إفريقيا وما تعانيه من سياسة امبريالية، نشرت أغلبها في صحيفة موسكو الناطقة باللغة الإنجليزية "Moscow Daily News" ومجلة الاتحاد الدولي للنقابات العمالية "ITUCNW". للمزيد انظر:

- Decraene Philippe. Op, Cit, p: 30-32.

<sup>3</sup>- **كوامي نكروما Kwame Nkrumah (1909-1972)**: سياسي ومناضل غاني، ولد في سبتمبر في قرية صغيرة من نكروفول بغانا، تلقى تعليمه في كلية أمير ويلز، وهي مؤسسة استعمارية، عملت على غرس المشاعر المؤيدة لبريطانيا بطريق نموذجية، إلا أن نكروما سرعان ما أدرك أن النظام البريطاني ببلاده هو نظام استعماري وغير قانوني، وعند تخرجه من الكلية سنة 1930، اتخذ قرارا حازما بمواصلة دراسته في الخارج، متوجها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ثم لندن، تعرف على عدّة شخصيات قومية، عززت لديه الروح الوطنية، أسس حزبه المناهض للوجود البريطاني في جوان 1949، وبفضل كفاحه السياسي ضد الامبريالية استطاع تكوين قاعدة شعبية كبيرة، ما أهله ليصبح رئيس غانا في 1966. للمزيد انظر:

- Yuri Smertin, **Kwame Nkrumah**, International Publishers, New York, 1987.

<sup>4</sup>- **جومو كينيياتا Jomo Kenyatta (1895 - 1978)**: سياسي كيني وناشط مناهض للاستعمار، ولد في الوقت الذي كان فيه الاستعمار البريطاني لا يزال في مراحله الأولى في كينيا، انضم سنة 1928 إلى الرابطة المركزية الكينية، بدأ حياته المهنية كصحفي في مجلة Muigwithania، وخلال السنوات التي قضاها في لندن من (1929-1946) عمل على الكتابة باللغة

## الفصل الخامس: انعكاسات السياسة الاستعمارية وميلاد المقاومة السياسية الأوغندية

بنفوذهم نفوذ السود الأمريكيين، أين عرف هذا المؤتمر نقلة واضحة وتطورا نلمسه في تغير المطالب، من فكرة الجامعة العرقية الزنجية إلى المطالبة بالاستقلال كمطلب سياسي واضح، وبلغت صريحة مناهضة للإمبريالية والاستعمار<sup>1</sup>.

نستنتج من خلال ما سبق، أن الجامعة الإفريقية استطاعت توطيد الصلة بين الأفارقة وبين الأمريكيين السود، كما أنها فضحت الامبريالية الأوروبية، وجعلتها تقف على حقيقتها، وساهمت بشكل كبير في نشر الوعي والأفكار التحررية، وهو ما نعتبره من أهم العوامل الخارجية الذي ساعد على تبلور المقاومة السياسية الأوغندية.

### ب- الحرب الامبريالية الثانية (1939-1945):

ساعد الأوغنديون بريطانيا خلال الحرب الامبريالية الثانية 1939-1945، سواءً فيما يخص الجهود الحربية، كإخراط أعضاء السلطات المحلية في صفوف الجيش البريطاني الاستعماري، الذي قدّر بأكثر من خمسين ألف، وكذا جمع الأموال لمساعدة بريطانيا<sup>2</sup>، أو فيما يخص عمل الفلاحين بدرجة كبيرة وضاغطة لزيادة الإنتاج من جهة، وقبول ضوابط الأسعار العالية الخاصة بتصدير القطن والبن من جهة أخرى<sup>3</sup>.

ولكن عند اجتياح اليابان للعديد من المستعمرات البريطانية في آسيا، بعد أن كانت تمثل القوة المرعبة لكل مستعمراتها، وانتهاء الحرب التي راح ضحيتها الملايين من الأفارقة، مع ما تعرضت له

---

الانجليزية لدعم قضية "الكيكويو Kikuyu" ولجذب انتباه البريطانيين، كان من أبرز إنجازاته الأدبية، كتاب: الأنتروبولوجيا التاريخية للكيكويو، تحت إشراف الأستاذ "برونيسلاف مالينوفسكي" في كلية لندن للاقتصاد، وفي عام 1938 نشر كتاب تحت عنوان مواجهة جبل كينيا Facing Mount Kenya، لعب دورا هاما في استقلال كينيا، التي تقلد رئاستها الأولى سنة 1964 إلى غاية وفاته. للمزيد انظر:

- Anais Angelo, **Power and the presidency in Kenya: The Jomo Kenyatta years**, Cambridge University Press, London, 2020.

<sup>1</sup> - جوزيف كي زارو، مرجع سابق، ص 1156-1157.

<sup>2</sup>- Carol Summers. Op, Cit, p 481.

<sup>3</sup>- W.E, Ward and L.W, White. Op, Cit, p 169.

## الفصل الخامس: انعكاسات السياسة الاستعمارية وميلاد المقاومة السياسية الأوغندية

الشعوب الإفريقية من تمييز عنصري خلال الحرب، حُلص الأوغنديون خاصة والأفارقة عامة، إلى يقين بأن ما يحول بينهم وبين تحقيق الاستقلال والسيادة الفعلية على أراضيهم، هو ضرورة مواصلة النضال السياسي والدفاع عن حقوقهم وعدم الاستسلام، وكما فُهرت بريطانيا وغيرها من الدول الاستعمارية في آسيا، ستفهر مرة أخرى في إفريقيا.

ولذلك نجد إتباع الأوغنديين قبل الحرب الامبريالية الثانية، سياسة الالتماسات المنخفضة المستوى، ولكن بعد انتهاء الحرب، وتعرض الشباب الأوغندي لأفكار واتصالات جديدة، ظهرت جهات فاعلة تحركت نحو سياسة جماهيرية حديثة، تحمل أهداف تحررية مغايرة لما قبلها، ترمي إلى تغيير سياسة البلاد، تدافع من خلالها على حق الأوغنديين في التسيير الذاتي الفعلي، مناهضة للتخطيط البريطاني الامبريالي ومطالبة بتغيير هيكل مؤسسات الإدارة الاستعمارية البريطانية<sup>1</sup>.

كما أن الظروف الخارجية كانت مساعدة على نمو الوعي السياسي في أوغندا، وقد كان لإعلان الرئيس الأمريكي "فرانكلين دي روزفلت" ورئيس الوزراء البريطاني "ونستون تشرشل" ميثاق الأطلسي الذي يدعو إلى إنشاء نظام أوسع ودائم للأمن العام، مؤكداً في النقطة الثالثة منه، على حقوق جميع الشعوب في اختيار الشكل الذي سيعيشون في ظلّه<sup>2</sup>، وقد تسببت هذه اللغة بعد الحرب الامبريالية الثانية، في سوء فهم في العلاقة الخاصة الأنجلو أمريكية.

وهنا حاولت الامبريالية البريطانية تمويه الأمر على نوحين، الأول كان اقتراح وزير المستعمرات الكولونيل "أوليفر ستانلي" في مجلس العموم أن بريطانيا مستعدة للترحيب بالتعاون مع الدول الأخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية في حل مشاكلها الاستعمارية بعد الحرب، كمحاولة لتهدئة الانتقادات الأمريكية من ناحية، ولطمأنة الأعضاء المحافظين الذين رغبوا في الاحتفاظ بالمستعمرات من ناحية أخرى، والأمر الثاني، كان المسارعة إلى الإعلان أنه لن يكون هناك تغيير

<sup>1</sup>- Carol Summers. Op, Cit. p 481.

<sup>2</sup>- Palmowski Jan: Op, Cit, P 33.

## الفصل الخامس: انعكاسات السياسة الاستعمارية وميلاد المقاومة السياسية الأوغندية

جوهرى في الحقيقة الأساسية للسيطرة البريطانية على مستعمراتها، لأن أساس العلاقة هو التزام الحكومة البريطانية بتوجيه الشعوب المستعمرة إلى الحكم الذاتي في ظل الحكم البريطاني<sup>1</sup>.

والواضح أن الحرب الامبريالية الثانية، كانت الفاصل بين حدوث تغييرات كبيرة على مستوى زعامة العالم من الناحية العسكرية والاقتصادية والسياسية، فرغم بقاء السيطرة البريطانية والفرنسية على العديد من المناطق في العالم، إلا أن تغير موازين القوى بات جلياً، والفترة التي عقت الحرب، كانت مغايرة تماماً للفترة السابقة للحرب، ولعل أهم هذه التغيرات انتشار التعليم والوعي في إفريقيا على مدى واسع، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، كقوتين في العالم، والأبرز في ذلك أنهم كانوا معارضين مبدئياً للأفكار الاستعمارية، وأغلب تصريحات زعماء الحكومتين كانت حول حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها<sup>2</sup>.

بقدر ما كانت أهداف الحرب، امبريالية محضة، ونتائجها سلبية، بل مدمرة للمناطق التي قامت فيها، إلا أن مشاركة الأفارقة فيها، جعلتهم يفهمون حقيقة الاستعمار كما لم يفهموها من قبل، بل شحنت هممتهم، وأهمتهم لقيادة حركات سياسية ثورية معادية للإمبريالية الأوروبية، وقد ظهرت فعليا في الفترة اللاحقة حركات تدعو للتحرير من الهيمنة الاستعمارية، مع تشكيل أحزاب سياسية فاعلة في أوغندا وفي كل الدول المستعمرة من العالم.

### ج- هيئة الأمم المتحدة:

شكلت ثورة أكتوبر 1917 السوفياتية توقيتاً هاماً في تاريخ الشعوب المستعمرة، فقد طالب "ستالين" في كتابه "الماركسية والمسألة الوطنية والاستعمار"، بعمل مناهض للإمبريالية يعتمد على قاعدة من الأممية البروليتارية<sup>3</sup>، ولما رأت الولايات المتحدة الأمريكية دفاع الروس عن القضية الإفريقية، خافت أن تصبح المبادرة بأيديهم وحدهم، فقررت هي الأخرى هجران سياسة العزلة والعزم على إقامة

<sup>1</sup>- C. Onok. Adyanga. Op, Cit. p 103.

<sup>2</sup>- Cornevin, R, Op, Cit, pp 56-57.

<sup>3</sup>- Joseph Stalin: **Marxism and the National and Colonial Question**. International Publishers. New York. 1942. P 178.

## الفصل الخامس: انعكاسات السياسة الاستعمارية وميلاد المقاومة السياسية الأوغندية

نظام للوصاية الدولية، أي مساعدة الشعوب على تطوير قدرتها على إدارة نفسها بنفسها أو على الاستقلال، آخذة بعين الاعتبار الشروط الخاصة لكل منطقة، كما عملت على تأمين المساواة في المعاملة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والتجاري، ولأن رجال الأعمال الأمريكيين كانوا متأكدين من أن ما بين 25-75 % من المواد الأولية الضرورية لمصانعهم موجودة في مستعمرات الدول الكبرى، كانت السياسة الأمريكية في إفريقيا تتأرجح دائماً بين منطلقاتها الحرة وبين ما تملبه عليها مصالحها الاقتصادية<sup>1</sup>.

خرجت هيئة الأمم المتحدة للوجود عبر مؤتمر سان فرانسيسكو في 26 جوان 1945<sup>2</sup>، خلفاً لعصبة الأمم، ويمثل ميثاق الأطلسي 14 أوت 1941، أحد بذور ظهور ميثاق الهيئة، الذي أقر ضرورة حفظ السلام من خلال وثيقة تحوي جميع حقوق الإنسان المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، التي تعمل على تعزيزها وحمايتها لكل إنسان وفي كل مكان<sup>3</sup>.

لعبت هيئة الأمم المتحدة دوراً فعالاً في منحى اليقظة القومية الإفريقية، فقد ذكرت في المادة الأولى من ميثاقها أن من أهدافها العليا "أن تنشر بين الأمم علاقات صداقة مبنية على احترام مبدأ المساواة في حقوق الشعوب ومنها حق تقرير المصير"، وما لبثت المنظمة أن أصبحت محكمة عالمية يتكلم فيها ممثلو الشعوب المستعمرة وملجأ لاكتساب الرأي العام العالمي، ومكبرا لصوت الضعفاء، حتى وأن المنظمة تحمل الكثير من التناقض في طبيعتها بنائها، بسبب الفيتو التي تمارسه الدول الكبرى لحماية مصالحها في مجلس الأمن، ولكن المنظمة عموماً كانت مكاناً للإفريقيين كي يطلوا على العالم،

<sup>1</sup> - جوزيف كي زاربو، مرجع سابق، ص 832-834.

<sup>2</sup>- Danesh Sarooshi. **The United Nations and the Development of Collective Security**, Oxford University Press, New York, 1999. P 3.

<sup>3</sup> - بيير جريبييه، المنظمات الدولية نشأتها وتطورها، ترجمة محمد سليمان، وكالة الصحافة العربية، مصر، 2021، ص 90-

## الفصل الخامس: انعكاسات السياسة الاستعمارية وميلاد المقاومة السياسية الأوغندية

كما عملت على فضح جرائم الاستعمار، من خلال بعثات التحقيق التي كانت ترسلها إلى معازل التمييز العنصري في إفريقيا<sup>1</sup>.

وقد جاء تأسيس هذه المنظمة متزامنا مع حاجة الكثير من الشعوب المضطهدة في العالم، إلى متنفس وسبيل يساعدهم في تعزيز مطلب الاستقلال عن الامبريالية بمختلف أشكالها، كما أن العضوية في الأمم المتحدة بالنسبة للدول الإفريقية، ذات قيمة كبرى بالنسبة لتشكيل سياستها الخارجية، فهي مجال قوي يمكنها من تأكيد قبول العالم لمطالبهم الاستقلالية وتعزيزها، كما أنها تكسب بذلك تأييدا سيكولوجيا كبيرا<sup>2</sup>.

وبما أن هيئة الأمم المتحدة جاءت خلفا لعصبة الأمم، فإنها استبدلت نظام الانتداب بنظام الوصاية بموجب الفصلين الثاني عشر والثالث عشر من ميثاق الأمم المتحدة، حيث أعطى هذا النظام الأمل لشعوب الدول المستعمرة في الحصول على الحكم الذاتي، ومن ثمة تحقيق الاستقلال، وهو ما تجسد في المبادئ التي أقرها نظام الوصاية، نذكر منها ما يلي:

- ✓ احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، والتشجيع على الاعتراف المتبادل بين شعوب العالم.
- ✓ مبدأ السعي إلى الحكم الذاتي النهائي أو الاستقلال<sup>3</sup>.
- ✓ التزام السلطة الحاكمة بإنشاء وتعزيز المؤسسات المحلية التي من شأنها أن تؤدي إلى الحكم الذاتي.

<sup>1</sup> - جوزيف كي زاربو، مرجع سابق، ص 836-837.

<sup>2</sup> - عبد العزيز رفاعي، مشاكل إفريقيا في عهد الاستقلال، دار الحمامي للطباعة، القاهرة، 1970، ص 188-189.

<sup>3</sup> - U.S: C.S.C.F.R. **Background Summary: Non-Self-Governing Territories and the Trusteeship System of the United Nations.** Department of State, Division of Dependent Area Affairs, USA, 1947. P 1.

## الفصل الخامس: انعكاسات السياسة الاستعمارية وميلاد المقاومة السياسية الأوغندية

✓ مبدأ التشاور مع الشعوب المعنية عند المساس بمصالحها، ومبدأ المساواة الاقتصادية، وبهذا تكون السلطة الإدارية الاستعمارية ملزمة بمنح معاملة اقتصادية وتجارية متساوية لجميع المواطنين دون تمييز.

✓ يجب على السلطة الحاكمة تدريب وتعليم السكان المحليين حتى يصلوا إلى التقدم التعليمي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي<sup>1</sup>.

### 2- ميلاد المقاومة السياسية الأوغندية:

عرفت أوغندا بعد انتهاء الحرب الامبريالية الأولى، العديد من الانتفاضات وتشكيل حركات سياسية مناهضة للسياسة الاستعمارية البريطانية، حتى وإن فشلت في تحقيق مطالبها، إلا أنها ساهمت إلى حد كبير في نشر الوعي، ومع ما عرفه العالم من تطورات خلال الحرب الامبريالية الثانية، كان الشعب الأوغندي جاهزاً حتى يقول كلمته بشأن التواجد البريطاني الاستعماري في أرضه، والواضح أن الفترة التي تلت الحرب، صحبتها إرادة حقيقية تسعى إلى تغيير الواقع الأوغندي، والسعي نحو التخلص من الهيمنة الاستعمارية.

### أ- حزب الباتاكا Bataka party 1946:

في يناير من عام 1945، اندلعت أعمال شغب واسعة الانتشار في كمبالا ومراكز أخرى من بوغندا، بانتشار احتجاجات قادها شباب بوغنديون متعلمون، غير راضين باقتصار السلطة على اللوكيكو، الذين كانوا في الأصل خاضعين للسلطات البريطانية، حيث أراد الشعب هو الآخر المزيد من التمثيل في المجلس، رغبة منهم في التخلص من الزعماء القدامى الذين بدأ أنهم دمي في يد الإدارة الاستعمارية، وفيها تم اغتيال رئيس وزراء بوغندا "مارتن لوثر نسيبيرو"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - Bernard T.G. Chidzero, **Tanganyika and international trusteeship**, Oxford University Press, London, 1961, pp 27-29.

<sup>2</sup> - Assa Okoth, **A History of Africa, African Nationalism and the De-colonisation Process 1915-1995**, Vol 2, East African Educational Publishers. Kampala. 2006, P 64.

## الفصل الخامس: انعكاسات السياسة الاستعمارية وميلاد المقاومة السياسية الأوغندية

تأسس حزب باتاكا عام 1946 بقيادة "جيمس ميتي James Miti" في بوغندا، زعيم رابطة الباتاكا القديمة، وقد استطاع تنظيم فروع على مستوى كل المقاطعة، كما استمد الحزب عضويته من مجموعة كبيرة من مجتمع بوغندا، من المتعلمين والمزارعين (الباكوبي) وزعماء العشائر (الباتاكا)، وسكان المدن والريف والجنود السابقين<sup>1</sup>، وقد تضمن الحزب بمعناه الجديد والأوسع نطاقاً، حيث شمل جميع أفراد بوغندا بمختلف انتماءاتهم، واهتماماتهم المتنوعة، لأن ذلك سيعمل على توحيد الهوية الوطنية، ويحطم النزاعات التي عملت السياسة الاستعمارية البريطانية على غرسها تحت أساس اختلاف الدين<sup>2</sup>.

حزب الباتاكا، هو نفس الحزب الذي تشكل في عشرينيات القرن الماضي، وكان السبب وراء إعادة تأسيسه هو مدى سوء استخدام السلطة السياسية في بوغندا، للمطالبة برئيس منتخب يكون ممثلاً شعبياً، وقد كانت الأهداف الأساسية للحزب هي إنهاء الممارسات الخاطئة المتمثلة في استغلال مزارعي القطن والبن المحليين من قبل الحكومة البريطانية الاستعمارية، وحكومة بوغندا والوسطاء الآسيويين<sup>3</sup>.

حذر الحزب بشكل واضح من الاستثمارات الأجنبية في أوغندا، وما حققته من تنمية اقتصادية، مشيراً إلى أن البوغنديين يجب أن يفهموا أنه كلما تم استثمار مبالغ من المال في البلاد لبعض مخططات التنمية، أصبحت الأرض التي أقيمت عليها في نهاية المطاف ملكاً للمسؤولين عن المخطط، وإذا حدث أن أثار أي شخص مسألة ملكية الأرض المعنية، فسيتم استخدام المبالغ الكبيرة التي أنفقت لتبرير السيطرة الأجنبية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>- Ogenga Otunnu. **Crisis of Legitimacy and Political Violence in Uganda, 1890 to 1979**, Palgrave Macmillan, London, p 136.

<sup>2</sup>- David E. Apter, Op, Cit, pp 248-249.

<sup>3</sup>- Ogenga Otunnu. Ibid. See Also Kasozi. A. B. K. **The Bitter Bread of Exile: The Financial Problems of Sir Edward Mutesa II during his final exile, 1966-1969**. Progressive Publishing House, Kampala, 2013, pp 22-23.

<sup>4</sup>- Peter C. W. Gutkind, **The Royal Capital of Buganda: A Study of international conflict and external**, Mouton. Netherlands. 1963. P 41-2.

## الفصل الخامس: انعكاسات السياسة الاستعمارية وميلاد المقاومة السياسية الأوغندية

وبالموازاة مع ذلك، فإن الحزب كان تحت قيادة عدد من المثقفين والبورجوازيين المحليين، الذين تعاونوا مع "اتحاد فلاحي أوغندا" وأعلنوا معارضتهم للنظام الاستعماري، وطالبوا بقبول السكان المحليين لإنتاج وتسويق المحاصيل النقدية، وزيادة أسعار شراء القطن والبن وتخفيض الضرائب وتحويل اللوكيكو إلى هيئة منتخبة، كما قاوم حزب باتاكا بشدة المحاولة التي قامت بها بريطانيا لتأسيس اتحاد شرق إفريقيا<sup>1</sup>، مما يدل على وعي الحزب بخفايا النظام الامبريالي ومساغيه الاستعمارية.

ومن ناحية أخرى حاول "سيماكولامولومبا Semakula Mulumba"<sup>2</sup>، التعريف بالقضية الأوغندية على الصعيد الخارجي، والتأثير على السياسة البريطانية من خلال الاتصال بأعضاء البرلمان، وتقديم الالتماس إلى هيئة الأمم المتحدة عن طريق السيد "جروميكو Mr. Gromyko" ومجموعة من الأشخاص بما في ذلك الرئيس "ترومان Truman"<sup>3</sup>.

### ب- اتحاد فلاحي أوغندا 1947 Uganda planters Association

ظهر اتحاد فلاحي أوغندا سنة 1947 تحت قيادة "إغناطيوس موسازي"، أحد أبرز السياسيين في أوغندا، والذي قاد في أواخر الثلاثينيات، عدّة منظمات دافعت عن حقوق الشعب الأوغندي، إلا أن بعد الحرب الامبريالية الثانية، ظهر زعيم الاتحاد "موسازي" أقوى من خلال اقتناعه بمطالبه المشروعة، مركزا جهوده على الكفاح من أجل ضمان أسعار عادلة للمزارعين المنتجين الأوغنديين، وقد تم توجيه نداءات بهذا الخصوص للحكومة المركزية، إلا أن هذه الأخيرة لم تلق نداءاتهم آذانا صاغية، ولم تبذل أيّ جهدٍ فوريٍّ لإصلاح الوضع، ولم يكن هنا أمام قادة الاتحاد سوى اللجوء إلى

<sup>1</sup>- S. R. Smirnov, Op, Cit, pp 160-161.

<sup>2</sup> - سيماكولامولومبا Semakula Mulumba : يعد أحد أقوى شخصيات الحزب، من بودو في مقاطعة ماساكا، حيث توجد أفضل زراعة للقطن في بوغندا، وحيث كانت المظالم الاستعمارية على هذه الفئة بشكل كبير، كاثوليكي المذهب ولذلك اختارته بعثة الآباء البيض لدراسة اللغات الشرقية والإفريقية في جامعة لندن، ومع نهاية عام 1946، عاد إلى أوغندا. للمزيد، انظر:

- David E. Apter, Op, Cit, p 254.

<sup>3</sup>- David E. Apter, Op, Cit, p 255.

## الفصل الخامس: انعكاسات السياسة الاستعمارية وميلاد المقاومة السياسية الأوغندية

السلاح، فهو الأسلوب الوحيد الذي يفهمه المستغلون في جميع أنحاء العالم، وهنا أخذت الإدارة الاستعمارية علما بالوضع وسعت إلى انتزاع المبادرة من المسلحين، وتم حظر اتحاد فلاحي أوغندا بموجب قانون الجمعيات التعاونية لعام 1946<sup>1</sup>.

وهنا انتقل "موسازي" زعيم الاتحاد من سياسة ضيق الأفق إلى التعرض للسياسة الدولية، من خلال سفره إلى لندن حيث التقى بـ"فينر بروكواي"، أحد أعضاء البرلمان العمالي المنتهية ولايته، وقد كان "فينر" وزملاؤه "ستونهاوس" و"إيرين وايت" متعاطفين للغاية مع القضية الإفريقية عامة ومع "موسازي" صاحب القضية الأوغندية خاصة، ومن هذا الاتصال ولدت علاقة طويلة الأمد بين شعب أوغندا وحزب العمال البريطاني، الذي ساعد في رفع معنويات "موسازي"، وهو ما قاد الوطنيين في أوغندا إلى تشكيل المؤتمر الوطني الأوغندي<sup>2</sup>.

### ت- إضراب بوغندا 1949:

ساهم حزب باتاكا واتحاد فلاحي أوغندا في نشر الوعي التحرري بين مختلف شرائح المجتمع الأوغندي، والذي جعل الشعب يعي جيدا حقوقه، وهو ما أدى إلى صياغة جملة من المطالب، على رأسها المطالبة بتشكيل مجلس تشريعي ديمقراطي ولوكيكو منتخب، ووضع سياسة أثمان عادلة بالنسبة للمنتجات الزراعية، وزيادة الأجور<sup>3</sup>، ثم أعلن حزب باتاكا أنه سيكون هناك تجمع حاشد في 25 مارس من سنة 1949، وقد وجه المنظمون دعوة إلى جميع الناس في بوغندا للحضور في الساعة السادسة صباحا، حيث سيتم مقابلة الكاباكا وإبلاغه بما يؤدي شعبه والذي سيؤدي إلى تدمير مملكته<sup>4</sup>.

1- Baganchwera N. I. Barungi, **Parliamentary Democracy in Uganda: The Experiment that failed**, Author House, U.S.A. 2011, p 87.

2- Baganchwera N. I. Barungi. Op, Cit, p 88.

3- Phares Mutibwa, Op, Cit, p 13.

4- Apollo N. M akubuya. Op, Cit. p 130.

## الفصل الخامس: انعكاسات السياسة الاستعمارية وميلاد المقاومة السياسية الأوغندية

واستنادا لطبيعة منصب الكاباكا الذي هو الآخر تجرد من وطنيته وانتمائه إلى شعبه، فلم يعد يهتم سوى بالطريقة التي يرضي بها سادته من الاستعماريين البريطانيين، اهتماما وخدمة فقط لمصالحهم، دون الاهتمام والنظر لمصالح الشعب الأوغندي، وعليه فقد رفض الكاباكا مطالب الشعب الشرعية.

وبعد أن وصل الشعب، رفض الكاباكا مطالبهم، قامت في بوغندا حركات جماهيرية واسعة مصممة على كسر قيود الرأسمالية والاستعمار، وانتفاضا على الإدارة الاستعمارية، وردًا على الاحتكار الآسيوي والأوروبي في تسويق المحاصيل النقدية، ونتيجة لسوء الأوضاع الاقتصادية وكردة فعل على عدم الاستجابة لمطالبهم، عمت أواخر شهر أبريل وطيلة شهر ماي من عام 1949 سلسلة من المظاهرات، عمت جميع المدن الرئيسية في بوغندا<sup>1</sup>.

صاحب هذه المظاهرات أعمال شغب، ما أدى إلى حدوث صدام دموي بين جماهير الشعب ورجال البوليس أمام قصر الكاباكا في كمبالا، وفي أماكن كثيرة هاجم الشعب الأوغندي مكاتب الإدارة المحلية والسجون لإطلاق سراح المساجين، وأقاموا حواجز على طول الطرق الرئيسية، وحطموا خطوط التلغراف، وقد أسرعت السلطات الاستعمارية بإعلان حالة الطوارئ في بوغندا والمقاطعة الشرقية، واعتبار حزب الباتاكا واتحاد فلاحي أوغندا هما اللذان قادا هذه المظاهرات، وبالتالي خارجين عن القانون، وبذلك قامت بمصادرة ممتلكاتهم، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تعداه إلى إقامة نظام بوليسي في البلاد، وتقدير الإحصائيات الرسمية عدد المقبوض عليهم خلال هذه الهبة الثورية بـ 1700 شخص<sup>2</sup>.

وأثناء تجمع الجماهير الأوغندية حول قصر الكاباكا، وحنه على ضرورة دعم مطالبهم، هاجمت السلطات الاستعمارية المتظاهرين بوحشية وقتلت الكثير منهم، وأعقب ذلك عمليات المطاردة والاعتقالات، حيث حكمت المحاكم على 1500 شخص بالأشغال الشاقة، وقد كان أكثرهم من

<sup>1</sup> - C. Onek. Adyanga. Op, Cit. p 113.

<sup>2</sup> - رجب حراز، مرجع سابق، ص 236.

## الفصل الخامس: انعكاسات السياسة الاستعمارية وميلاد المقاومة السياسية الأوغندية

قادة حزب باتاكا، نفس الحزب الذي عبّر عن طموح الشعب الأوغندي واعتبرته الحكومة البريطانية، خارجا عن القانون<sup>1</sup>.

ومن جهة أخرى عمدت إلى تشكيل تحقيق أطلقت عليه اسم "لجنة التحقيق في أعمال الشغب التي وقعت في أوغندا خلال أبريل 1949" برئاسة المفوض دونالد كغدون، وفي تقريرها المؤرخ في 7 ديسمبر من نفس السنة، خلصت اللجنة إلى أنّ الاضطرابات كانت تمردا مخططا ضد سمو الكاباكا وحكومة بوغندا، وأنه من المستحيل تماما أن يكون الحرق المتعمد عشوائيا، في إشارة هنا إلى أن منظم هذه الاحتجاجات كان حزب الباتاكا واتحاد المزارعين الأوغنديين، واعتبار "سيماكولا مولومبا" أكثر من أي فرد آخر المسؤول الأول عن الاضطرابات، وبمجر الانتهاء من التقرير، أصدرت حكومة المحمية مذكرة تعلن الإجراءات التي تتخذها في ضوء التوصيات الواردة فيه، وكان أبرزها إعلان حظر نشاط حزب باتاكا واتحاد المزارعين الأوغنديين<sup>2</sup>.

وبالموازاة مع ذلك، أصدرت السلطات الاستعمارية البريطانية سنة 1950 قانونا، خلاصته أنّ للحاكم العام البريطاني مصلحة الأمن العام، كما له الحق في فض أي اجتماع بدون إذن سابق ومن يقوم بمظاهرة أو ينظمها يسجن لمدة سنة ويدفع غرامة قدرها 250 جنيها وكل من يؤيد مظاهرة يسجن لمدة ستة شهور ويدفع غرامة قدرها 50 جنيها<sup>3</sup>.

والواضح من قيمة هذه الغرامة أنّ الأولى تبلغ عشرات المرات والثانية مرتين من مقدار المرتب السنوي الذي يتقاضاه الموظف الأوغندي من الحكومة البريطانية وأكثر بكثير من أجر العامل الذي يتقاضى جنيهين شهريا، وهذا يبين مدى الضغط الذي فرضه البريطانيون على السكان المحليين لكبتهم وإجبارهم على قبول الحكم الاستعماري البريطاني دون معارضته.

<sup>1</sup>- S, R. Smirnov. Op, Cit, p 361.

<sup>2</sup>- Apollo N. M akubuya. Op, Cit. p 132.

<sup>3</sup> - عبد المنعم يونس، مرجع سابق، ص 206-207.

## الفصل الخامس: انعكاسات السياسة الاستعمارية وميلاد المقاومة السياسية الأوغندية

نستنتج من خلال ما سبق، أنّ الامبريالية البريطانية رغم محاولتها إظهار سياستها الاستعمارية على أنها إنسانية من خلال ابتداع نظام الحكم غير المباشر، الذي يهدف حسب زعمها إلى مساعدة القادة المحليين على قيادة البلاد بأنفسهم، وأن وجود الحاكم العام البريطاني في المنطقة ما هو إلا للإشراف والتوجيه، إلا أن الحكم البريطاني في أوغندا كان مباشرا بكل المعايير والمقاييس، وقد كان لذلك انعكاسات كارثية على الجانب الإداري والسياسي، نجدها قد تجسدت في انعدام التواصل بين مختلف مناطق أوغندا، ما أثر سلبا على السياسة المحلية قبل الاستقلال وبعده مباشرة.

كما شكلت أحداث أواخر ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين داخل أوغندا وخارجها، أساس نمو القومية الأوغندية الإفريقية ومقاومة الحكم الاستعماري، كما أكدت مختلف الأحزاب والتنظيمات والمظاهرات على نمو الوعي السياسي للشعب الأوغندي فضلا عن عدم ارتياحهم للحكم البريطاني الامبريالي، كما أشاروا إلى الحاجة الملحة لإصلاح الحكم الاستبدادي لأوغندا وجعلها أكثر تمثيلا للوطنيين، وفي الوقت نفسه شهدت السلطة الاستعمارية البريطانية تراجعا، نتج عن القيود التي حدثت أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية، وبعد أن طالب الأوغنديون خضوعها للمساءلة، رأت أنّه من الضروري تبني سياسة استعمارية جديدة في أوغندا وأماكن أخرى من شأنها أن تضمن حماية مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية وترسيخ نظام المحسوبية الامبريالية.

## الفصل السادس:

تبلور الفكر التحرري الأوغندي وتحقيق الاستقلال 1962.

أولا تبلور الفكر التحرري الأوغندي وردود الفعل الاستعمارية البريطانية.

ثانيا تكتل الأحزاب السياسية الأوغندية في سبيل تحقيق الاستقلال.

الفصل السادس:

تبلور الفكر التحرري الأوغندي وتحقيق الاستقلال 1962.

إن العامل الأكبر الذي عارض النمو السريع للقومية الأوغندية هو اعتماد الحكومة البريطانية نظام الحكم غير المباشر، حيث أن الأصل دعم الحكم غير المباشر لنمو الحكم الذاتي المحلي، إلا أن النتيجة والحقيقة هي أن البريطانيين الاستعماريين شجعوا بشكل غير مباشر الميول الفيدرالية في إداراتهم.

غير أنّ العشرين سنة الماضية كانت كفيلة بوضع أساس الوعي الوطني، رغم محاولة الحكومة البريطانية القضاء عليه في مهده، إلا أن ذلك زاد من عزيمة الوطنيين الأوغنديين وهو ما تُرجم في تشكيل أحزاب سياسية وطنية تنادي باستقلال البلاد، ومع ذلك واجهت أوغندا عدّة مشاكل داخلية مع حكومة الكاباكا، والأحزاب فيما بينها، ومحاولة الإدارة الاستعمارية تمويه المطالب الاستقلالية، من خلال سياسة الإصلاحات، ولكن هذه المرة كان الوعي قد وصل لأوجه، وسرعان ما استطاعت الشخصيات الأوغندية القومية تجاوز كل العقبات، ولعل أبرزهم "ميلتون أبوتي" الذي أدرك يقيناً أنّ ما من سبيل لاستقلال البلاد عدا التكتل والاصطفاف حول بعض، والذي يكون بتجاوز الخلافات العرقية والدينية.

وفي هذا السياق نتساءل: ما هي أهم الأحزاب الوطنية التي نادى بالاستقلال، وما استراتيجية الإدارة الاستعمارية لقمعها، وكيف اقتنعت الشخصيات الوطنية المخلصة بضرورة التكتل لتحقيق الاستقلال؟.

### أولا تبلور الفكر التحرري الأوغندي وردود الفعل الاستعمارية:

عرفت خمسينيات القرن التاسع عشر، ظهور وإحياء عدة منظمات سياسية في أوغندا، شكلت انتفاضا متزايد في وجه الحكومة الاستعمارية البريطانية، ولعل ما ميّزها تطور المطالب التي أصبحت تتمحور أساسا حول تحقيق الاستقلال الوطني. وفي المقابل كانت الإدارة الاستعمارية على وعي أن البلاد باتت تعيش تطورات لم تعرفها من قبل، وقد كانت ذكية بما يكفي حيث قررت اعتماد بعض من الليونة السياسية في التعامل مع مختلف الآراء الراضة للوجود الاستعماري ومشاريعه الامبريالية.

### 1- تشكيل الأحزاب السياسية:

إن عدم وجود سياسة واضحة من جانب البريطانيين بشأن مستقبل أوغندا، ساعد في نمو وتطور القومية الأوغندية، ورغم محاولة الحكومة البريطانية القضاء على الحركة الوطنية في مهدها بتكميم الصحافة، إلا أن ذلك زاد من عزيمة الوطنيين الأوغنديين، وهو ما أدى إلى تشكيل أحزاب سياسية وطنية تنادي باستقلال البلاد والتخلص من الهيمنة الامبريالية البريطانية.

### أ- المؤتمر الوطني الأوغندي 1952 Uganda National Congress:

تم تشكيل المؤتمر الوطني الأوغندي UNC رسميا في 02 مارس سنة 1952، تحت زعامة إغناطيوس موسازي Ignatius Musazi<sup>1</sup>، خلفا لاتحاد مزارعي أوغندا، وقد أخذ الحزب هذه التسمية من حزب المؤتمر الوطني الهندي<sup>2</sup>، تألف الاجتماع الذي تم تأسيسه فيه من حوالي 20 شخص التقوا في مدرسة Aggrey Memorial Scool في مينجو Mengo، وفي بيانه الأصلي وصف الحزب نفسه على النحو التالي: "المؤتمر الوطني الأوغندي هو منظمة تسعى إلى إزالة الهيمنة الاقتصادية والسياسية والتعليمية من المحمية حتى تصبح أوغندا دولة مسالمة تتمتع بالحكم الذاتي"، ويشير المؤرخ "أبتر دافيد Apter David" إلى أن أهداف الحزب أخذت تقريبا حرفيا من دستور حزب الشعوب بغانا، بما في ذلك الحكم الذاتي وإنشاء مجتمع اشتراكي ديمقراطي، وحكومة اتحادية ونقابات عمالية وما

1- Assa, Okoth. Op, Cit, p: 67.

2- Low. D. A. Buganda in Modern History, Op, Cit, p: 178.

## الفصل السادس: تبلور الفكر التحرري وتحقيق الاستقلال 1962

شابه ذلك، وإعادة بناء أوغندا بطريقة أفضل من خلال تعزيز التحرر السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتحقيق تكافؤ الفرص والقضاء على الاستغلال الرأس مالي، كما أُلزم دستور UNC بضرورة العمل مع الحركات القومية والديمقراطية والاشتراكية في إفريقيا والقارات الأخرى لإلغاء الامبريالية والاستعمار والعنصرية وجميع أشكال القمع القومي والعنصري والتفاوت الاقتصادي بين الأمم، كما وعد بدعم السلم العالمي<sup>1</sup>.

يعد المؤتمر الوطني الأوغندي UNC، أول حزب سياسي في البلاد والطريقة التي جاء بها كانت نموذجية لطبيعة السياسة في أوغندا في ذلك الوقت، ولأن من أهم أهداف الحزب تحقيق الوحدة الوطنية بين كافة المناطق، فقد عمل قادة الحزب على ضم أعضاء ومؤيدين من جميع مقاطعات أوغندا، من خلال التنقل بين أرجاءها والتعرف على مختلف المشاكل التي يعاني منها الشعب من ناحية، ومن ناحية أخرى أن الحزب كان يعي أهمية اكتساب عدد كبير من الأعضاء، لأن بذلك يستطيع اكتساب الشرعية السياسية التي تمكنه من تحقيق مطالبه<sup>2</sup>.

واستناداً لذلك، استطاع المؤتمر الوطني الأوغندي بعد إعلانه عن دعم جميع الشعب الأوغندي والحكم الذاتي، حشد عدد كبير من الأعضاء والمؤيدين لأهداف وأفكار الحزب<sup>3</sup>، فعند وصول قادة الحزب إلى منطقة تورو Toro، أعلنوا عن مساندتهم لأصحاب الأرض والوقوف في وجه المشروع الاستعماري الذي عزمت على تجسيده الملكة إليزابيث والممثل في إنشاء منطقة سياحية، وقد ساهم موقف الحزب جراء هذا المشروع في التفاف الشعب حوله وزيادة شعبيته، ومن غرب أوغندا انتقل زعماء الحزب إلى شرق البلاد وبالتحديد إلى منطقة بوجيز Bugisu، التي كانت تعاني هي الأخرى من تهميش إدارة الحكومة الاستعمارية لمطالب اتحاد مزارعي البن ورغبتهم في الحصول على مقعد في مجلس اللوكيكو، وهو ما اعتبره حزب UNC ظلماً وتحيّزاً للعناصر الموالية للنظام الاستعماري، حيث ندد وطالب الحكومة بوجود النظر في مطالب هؤلاء، ونفس المعاناة وجدها أعضاء الحزب في

<sup>1</sup>- David E. Apter, Op, Cit, pP: 313-315.

<sup>2</sup>- Phares Mutibwa, Op, Cit, p: 13.

<sup>3</sup>- Assa, Okoth. Op, Cit, p: 67.

## الفصل السادس: تبلور الفكر التحرري وتحقيق الاستقلال 1962

مقاطعة بوزوغا Busoga أين أعلنوا تضامنهم مع كافة الأفراد الوطنيين والوقوف إلى جنبهم سعياً منهم لإيصال رسالتهم<sup>1</sup>.

كان إنشاء المؤتمر الوطني الأوغندي، من أفضل المبادرات التحررية التي حدثت في الساحة السياسية لأوغندا على الإطلاق، فقد وفر منبرا وطنيا، تحدى بذلك الوحدات السياسية الضيقة، والتي تخدم الوحدات القبلية، كما فتح فرصاً جديدة من شأنها تسهيل نقل السلطة ليس فقط من الحكام البريطانيين الأجانب ولكن أيضا من شركائهم-القادة والزعماء المحليين- الذين أستخدموا لفترة طويلة كأدوات لقمع السكان المحليين<sup>2</sup>.

ونظرا لبروز قوة الحزب في الساحة السياسية للبلاد، كان لزاما على الامبريالية البريطانية تغيير سياستها والاستعداد لمواكبة رياح التغيير، ولعل أبرز ما لجأت إليه الحكومة الاستعمارية، كان تعيينها لحاكم جديد يدعى السير "أندرو كوهين Andrew Cohen"<sup>3</sup>، وبعد وصوله إلى بوغندا، باشر خلال سنة 1953 في تطبيق سياسة جديدة تقضي بإدخال إصلاحات تقدمية من شأنها أن تعطي دورا أكبر للأفارقة في إدارة شؤونهم الخاصة، وذلك من خلال اقتراح تغييرات دستورية، ترافقها استحداث وزارات جديدة، مع زيادة تمثيل المحليين في مجلس اللوكيكو نحو انتخاب 60 من أصل 8 أعضاء، مما يمنح الحكومة أغلبية منتخبة لأول مرة منذ إعلان أوغندا محمية بريطانية سنة 1894م، إلا أن الحزب،

<sup>1</sup>- Allison. B. Herrick. Op, Cit, p 59. See Also Low. D. A. **Buganda in Modern History**, Op, Cit, pp: 178-179

<sup>2</sup>- Baganchwera N. I. Barungi. Op, Cit, p: 88.

<sup>3</sup>- أندرو كوهين Andrew Cohen (1909-1968): سياسي ودبلوماسي بريطاني، لقبته الحكومة البريطانية بالمهندس الاستعماري، نظرا للإصلاح السياسي الذي أحدثه في غرب إفريقيا عقب الحرب الامبريالية الثانية، ونتيجة لتطور الأوضاع في أوغندا واشتداد المقاومة الوطنية، قررت الحكومة إرساله للمنطقة، التي وصلها مع أواخر سنة 1952م، مصمما على التحكم بالوضع السياسي للمحمية في إطار الحفاظ عليها كدولة موحدة، وفي نفس الوقت يُقيي السيطرة الفعلية والنهائية للحكومة البريطانية الامبريالية عليها، إلا أنه واجه سلسلة من العقبات، رغم اقتراحه عدّة اصلاحات أهمها: توفير المشاركة الشعبية والانتقال إلى أغلبية منتخبة ثابتة في اللوكيكو. انظر:

- René Lamarchand, **African Kingships in Perspective: Political Change Modernization in Monarchical Settings**. Franck Cass and Company Limited, London, 1977, p: 214.

## الفصل السادس: تبلور الفكر التحرري وتحقيق الاستقلال 1962

كان واعيا بما يكفي، حيث رفض هذه التغييرات واعتبرها خدعة سياسية لجأت إليها الحكومة الاستعمارية، بهدف استغلال الشعب وقيادته لقبول استمرار الإدارة الاستعمارية<sup>1</sup>.

وبمناسبة ذكرى إنشاء الاتحاد الفيدرالي الخاص بإفريقيا الوسطى، أشاد وزير المستعمرات البريطانية، "ليتلتن أوليفر Lyttelton Oliver" في 30 جوان 1953 بفضائل الاتحادات المركزية الإفريقية المقامة في معظم أجزاء القارة، في إشارة منه إلى إمكانية إنشاء الاتحاد في شرق إفريقيا، الذي لم تنجح الحكومة البريطانية في إقامته سنة 1930، بهدف وصول الحكومة البريطانية إلى الاستغلال الأمثل لموارد المنطقة بما في ذلك أوغندا<sup>2</sup>.

وقد كان هذا التصريح كفيلاً بإشعال نيران القومية في أوغندا، بدأها الكاباكا "موتيسا الثاني Muteesa II"<sup>3</sup>، وأعضاء اللوكيكو، كأول خطوة لهم في معاداة المشاريع الاستعمارية البريطانية في البلاد، والذي كان بإعلام الحاكم العام "أندرو كوهين" في رسالة خاصة يعبرون فيها عن رفض إقامة اتحاد مع كينا وتنجانيقا، وأي محاولة لتجسيد هذه الفكرة ستقابل بمقاومة عنيفة، وقد شكل موقف

<sup>1</sup> - M S M, Kiwanuka, **Uganda Under the British, Zamani: A Survey of East African History**, EAPH, Kenya, 1969, p: 326.

<sup>2</sup>- David E. Apter, Op, Cit, p: 276.

<sup>3</sup> - موتيسا الثاني (1924-1969): تولى حكم بوغندا من سنة 1940 إلى غاية 1953، وقد عرفت السنة الأخيرة من حكمه تغييرا لموقفه تجاه الإدارة الاستعمارية عكس السنوات الأولى من تعيينه، حيث أثار موقف الملك جدلا واسعا بين المؤرخين في تفسير هذا التغيير، بعد أن كان الطبيعي هو موالاته الملك لقرارات وبرامج الإدارة الاستعمارية، ولأن هذه الأخيرة هي من تعين الملك وتضعه في الواجهة، وهنا يشير برات Pratt، إلى أن موقف الكاباكا قد تغير نتيجة ضغط الإدارة الاستعمارية في أوغندا عليه بضرورة قبول سياسات تتعارض تماما مع تطلعات الشعب، خاصة وأنّ هذه الفترة يعرف فيها الشعب نموا متزايدا في الوعي بحقوقه، لذلك رأى الملك "موتيسا الثاني" أنه إذا اتبع سياسة الاستعمار، فإن العزل سيأتيه من شعبه، والملاحظ هنا أن الكاباكا وصل إلى مرحلة من النضج، التي مكنته من تقدير صعوبة منصبه، واختيار ممارسة قيادته لصالح شعبه ورفض أي تعديلات من الإدارة الاستعمارية دون أخذ الرأي العام المحلي في الحسبان، قدم هو الآخر مطالب جديدة تتضمن، نقل شؤون بوغندا من إدارة المستعمرات إلى وزارة الخارجية، ووضع جدول زمني لاستقلال بوغندا، ولزيادة تعقيد إدارة الحاكم لمحمية أوغندا، قام الكاباكا بحشد دعم ملوك الممالك الثلاث الأخرى بونيورو، تورو وأنكول في المطالبة بمراجعة وضعهم مع الحكومة البريطانية. انظر:

- René. Lamarchand, Op, Cit, pp: 214-215.

## الفصل السادس: تبلور الفكر التحرري وتحقيق الاستقلال 1962

الكاباكا المعادي صدمة للحكومة الاستعمارية البريطانية، حيث أصبح يشكل تهديدا لوجودها، بعد أن كانت تستخدمه كأداة لقمع أي انتفاضة أو مقاومة ضدها، وحتى في الإصلاحات التي اقترحتها السير "أندرو كوهين"، كان الكاباكا لا يزال ينظر إليه على أنه مروج للسياسة الاستعمارية<sup>1</sup>.

وبالموازاة مع ذلك، لعب حزب المؤتمر الوطني الأوغندي دورا مهما في توعية الشعب بمخاطر المشروع الاستعماري، ونتائجه السلبية في إفريقيا الوسطى، وجعل تحقيق الاستقلال الوطني من أهم المطالب، وهو ما جعل الحكومة الامبريالية البريطانية تعي جيدا مدى فهم ووعي الشعب والقادة الثوريين بحقوقهم وعدم التسامح أو تجاوز أي محاولة استعمارية تسعى من خلالها إلى تعزيز استغلال المنطقة. ومع ذلك سعت إلى ملزمة الموضوع وتبرئة الحكومة البريطانية من تصريح وزير المستعمرات، بل وجعله خطابا عفويا لم يقصد به أي تغيير في السياسة المستقبلية لأوغندا، وأن أي قرار بخصوص ذلك يعود إلى استشارة الرأي العام المحلي فيه<sup>2</sup>.

غير أن هذه الخدعة السياسية لم تمر مرور الكرام عند الكاباكا وحزب المؤتمر الوطني الأوغندي، فقد تصدى لها ولكل المشاريع الاستعمارية التي تهدف إلى فصل الشعب من استقلاله عن الحكومة البريطانية، فقد نظم حزب UNC تجمع جماهيري كبير في كمبالا، يعلن فيه على صموده وإصراره على تحقيق الاستقلال والوصول إلى الحكم الذاتي، مؤكداً على أن كل الشعب الأوغندي يوافق الرأي، بما في ذلك شعب تورو وأنكول وتيسو ولانغو بالاستغلال وترسيخ الاستعمار، وفي غضون ذلك، أصدر المجلس المحلي (اللوكيكو) قرارا يدعم فيه رفض الكاباكا والشعب الأوغندي<sup>3</sup>.

بعد أن تأكدت الامبريالية البريطانية من مساندة الكاباكا والجهات السياسية الوطنية الفاعلة في أوغندا لتطلعات الشعب، والرغبة الجارحة لديهم في الحصول على مطلب الاستقلال، رأى الحاكم العام أنه لا بد من إزالة الكاباكا الذي أصبح يقف كحاجز يعرقل الحكومة البريطانية في تحقيق برامجها

<sup>1</sup>- M, S, M, Kiwanuka, Op, Cit, p: 326.

<sup>2</sup>- Low, D. A. **The Minde of Buganda**, Op, Cit, p: 162.

<sup>3</sup>- David E. Apter, Op, Cit, p: 284.

## الفصل السادس: تبلور الفكر التحرري وتحقيق الاستقلال 1962

الاستغلاية، لذلك قرر في 30 نوفمبر سنة 1953 بإذن من الحكومة البريطانية، تنحية الكاباكا من منصبه، وترحيله بطريقة غير رسمية إلى لندن<sup>1</sup>.

شكل قرار الحاكم العام أندرو كوهين، الخاص بعزل الكاباكا من منصبه، أزمة وسخطاً كبير عند الشعب، وهو الأمر الذي اعتبرته العقول السياسية في أوغندا إهانة للشعب الأوغندي، كما أرسلت قيادة هيئة الأمم المتحدة نفسها وفداً احتجاجياً إلى لندن في غضون شهر من الترحيل، فقد أصبح الكاباكا موتسا الثاني بطلاً بين عشية وضحاها، واكتسب قدراً من الشعبية لم يحققه منذ توليه الرئاسة في عام 1940، ومع ذلك لم يؤثر القرار سلماً على وعي الشعب بمطالبه وحقه في استرجاع سيادته، بل أعطت أزمة الكاباكا ميزة جديدة وأكثر حدة لتطور القوى القومية في البلاد<sup>2</sup>.

وفي السياق ذاته، أصدر المؤتمر الوطني الأوغندي بياناً من توقيع "س. م. سيكابانجا S.M. Sekabanja"، القائم بأعمال رئيس الحزب بالوكالة، يُحمل فيه الحاكم العام وحكومته مسؤولية تدهور الوضع بالبلاد، وأن ما أقدمت عليه الحكومة البريطانية في قضية عزل الكاباكا<sup>3</sup>، غير واضحة خلفياتها، وللحزب رؤية واضحة بشأن مستقبل أوغندا، ولن يدعم الدستور الموجود أو المجلس التشريعي كما هو مشكّل في شكله الحالي، وأضاف أنه سيعمل على تشكيل حكومة تمثيلية حقيقية، مصمماً على النضال بكل الوسائل الدستورية من أجل تشكيل جمعية تأسيسية بدلاً من المصالح غير الديمقراطية وغير العادلة، وأن التأكيدات التي قدمها وزير المستعمرات بشأن مسألة الاتحاد ومسألة

<sup>1</sup> - M, S, M, Kiwanuka, Op, Cit, p: 327.

<sup>2</sup> - René Lamarchand, Op, Cit, p: 216.

<sup>3</sup> - شارك الحزب في 24 جوان 1954 إلى جانب عدّة شخصيات أوغندية سياسية، في مفاوضات بلندن ترأسها السير كيث هانكوك، بشأن إرجاع الكاباكا إلى منصبه، إلا أن المفاوضات فشلت بسبب تعنت الرأي البريطاني وعدم قبوله لمطالب الأوغنديين، لتعاد المفاوضات مع نهاية السنة مرة ثانية مع نفس الشخصيات، وقد اعتبرت مقبولة مقارنة مع الأولى، وفي ماي سنة 1955، انتقل وفد ثالث إلى لندن لإقناع الحكومة البريطانية بالسماح للملك بالعودة إلى أوغندا. للمزيد أنظر:

- David E. Apter, Op, Cit, pp: 290-297.

## الفصل السادس: تبلور الفكر التحرري وتحقيق الاستقلال 1962

تطوير أوغندا كدولة أفريقية كانت وستظل فارغة حتى يتم تقديم دستور جديد، يتم تشكيله بعد التشاور مع الشعب الأوغندي<sup>1</sup>.

وبالموازاة مع ذلك، عمل حزب المؤتمر الوطني الأوغندي داخليا، على الدعوة إلى تحرير أوغندا من الاستعمار، وقد استطاع أن يجد له حلقة محكمة في كل قرية أوغندية، وأن يربط تلك الحلقات ربطا محكما بجهاز منسق على أحدث النظم الحزبية، إضافة إلى ذلك دعا الحزب إلى العصيان المدني ومقاطعة البضائع البريطانية، وعلى الصعيد الخارجي، ذهب وفد من الحزب في ماي سنة 1955 إلى لندن، وقدم إلى الحكومة البريطانية، إعلان جاء فيه أن شعب أوغندا يريد تحقيق الاستقلال الكامل وتكوين دولة مستقلة ذات سيادة في موعد لا يتجاوز سنة 1960<sup>2</sup>.

استنادا لزيادة الضغط الشعبي والسياسي على الحكومة البريطانية، وجدت هذه الأخيرة نفسها مجبرة على حل أزمة الكاباكا، وبعد شهور من المحادثات والدراسة، خلصت الحكومة البريطانية إلى إصدار إعلان رسمي في 23 جويلية 1955، تقرر بموجبه الاعتراف بالملك "موتسا الثاني" ملكا على مملكة بوغندا، وفي 18 أكتوبر من نفس السنة تم وضع اتفاقية جديدة بين اللوكيكو والحكومة البريطانية، دون أن تحل محل اتفاقية 1900، حاملة بعض التعديلات كاعتبار بوغندا مقاطعة وجزء من أوغندا، مع تحديد بعض الواجبات المنوطة برؤساء المقاطعات، واعتبار الكاباكا كحاكم لبوغندا لكن سلطاته ستكون محدودة، حيث أنه سيكون ملكا دستوريا فقط، مما يبدو أن الاتفاقية الجديدة ركزت على إضعاف موقف الكاباكا، بعد أن لمست تأثيره القوي<sup>3</sup>، في نفس الفترة تلقى موكاما بونيورو اتفاقية جديدة تقضي بجعله حاكما دستوريا، مع توضيح دور البرلمان، في ظل احتفاظ الحاكم العام بدور استشاري قوى في شؤون المنطقة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - David E. Apter, Op, Cit, p: 289.

<sup>2</sup> - رجب حراز، مرجع سابق، ص 238.

<sup>3</sup> - Assa, Okoth. Op, Cit, p: 66.

<sup>4</sup> - Allison. B. Herrick. Op, Cit, p: 58.

## الفصل السادس: تبلور الفكر التحرري وتحقيق الاستقلال 1962

نستنتج من خلال ما سبق، أن حزب المؤتمر الوطني الأوغندي، كان نموذجاً في تحدي الامبريالية البريطانية، حيث لعب دوراً هاماً، في توعية الشعب بحقوقه وضرورة التمسك بمطالبهم الشرعية، وهو ما فتح المجال لظهور شخصيات سياسية قادت أحزاباً جديدة، هدفها تحقيق الاستقلال التام لأوغندا.

### ب- الحزب التقدمي 1955 Progressive Party:

تأسس الحزب التقدمي قبل عودة الكاباكا إلى منصبه، أي في الفترة السياسية الصعبة، التي كان فيها الشعب الأوغندي بحاجة إلى بروز شخصيات مثقفة إلى ساحة النضال والكفاح السياسي من أجل إسماع صوتهم في سبيل تحقيق مطالبهم، حيث تم الإعلان عن تأسيس الحزب في جانفي 1955، بقيادة "أريدي موليرا"<sup>1</sup>، وقد ضم الحزب عدداً من المثقفين، بما فيهم أهم أعضاء اللوكيكو ورجالا من الكنيسة البروتستانتية، وبعضاً من رجال الأعمال الإفريقيين، وعدد من أولئك الذين شاركوا في منظمات المجتمع المدني الناشطة، إضافة إلى زعيم جمعية المعلمين الأوغندية مع القليل من الجماهير الشعبية<sup>2</sup>.

لم يكن للحزب التقدمي الكثير من الأتباع، حيث بلغ إجمال الأعضاء خلال سنة 1956 حوالي 1400 عضو، ولفترة طويلة كان الحزب هو الوحيد الذي يتمتع بتمثيل كبير في Lukiko، فقد ضم اثني عشر عضواً فعلياً ونحو 20 متعاطفاً، ولكن بمجرد عودة الكاباكا، أصبح الحزب

---

<sup>1</sup> - أريدي موليرا: يتميز بالشجاعة وقوة الشخصية، يعد من أهم الشخصيات السياسية في بوغندا، لعب دوراً رئيسياً خلال أزمة الكاباكا 1953، وشارك في الوفد الذي سافر إلى لندن من أجل التفاوض لإرجاع الكاباكا وكان موقفه حاسماً، كما كان عضواً في لجنة بوغندا الدستورية، لقد أكسبه ثباته على مواقفه أتباعاً ثابتين موالين لفكره وأرائه، ولم يكن متعصباً لمن يخالفه الرأي حيث لم يقم موليرا، صاحب صحيفة Uganda Empaya، بطرد محرر جريدته الخاصة عندما خالف آراء الحزب، انضم موليرا لاحقاً إلى تأسيس الحركة الوطنية الأوغندية التي تم حظرها على أساس دعمها لوسائل سياسية خارجة عن الدستور. ويرى المؤرخ أبر دافيد أنه من الشخصيات الهامة التي لم تحظى بالتقدير الكافي. للمزيد انظر:

- David E. Apter, Op, Cit, p: 337.

<sup>2</sup> - Richard. J. Reid. **A History of Modern Uganda**. Cambridge University Press. London. 2017. P: 315.

## الفصل السادس: تبلور الفكر التحرري وتحقيق الاستقلال 1962

التقدمي وموليرا على وجه الخصوص غير محبوبين، بسبب رفض موليرا منح ما يقارب 154 ميل مربع للذين ساهموا في إرجاع الكاباكا للبلاد<sup>1</sup>، واستنادا لذلك فقد تم طرده من Lukiko واتهمته المحكمة بعدم احترام الكاباكا، إلا أنه سرعان ما تم إلغاء الإدانة، لكنه مُنع من شغل مقعده في Lukiko لأكثر من عام<sup>2</sup>.

اللافت للانتباه، أن آراء أعضاء الحزب كانت معتدلة ولم يكونوا موالين للرؤساء، خاصة أن حكومة بوغندا التي تشكلت في وقت عودة الكاباكا إلى حد كبير كانت تضم بيروقراطي بوغندا الذين قضوا حياتهم في الخدمة الحكومية، حيث رأوا في الحزب التقدمي النسخة الأكثر حداثة وديمقراطية للسير "أبولو ونسيبيروا" وغيرهم من الزعماء التقدميين الذين لم يحظوا بشعبية.

ورغم ذلك حاول أعضاء الحزب التقدمي، التفكير في إصلاحات فورية وعملية لبوغندا<sup>3</sup>، وقد تحدث الحزب في بيانه عن الأخذ بالنظام الفيدرالي، وشدد على الحاجة إلى تطوير التجارة والتنمية الاقتصادية بالإضافة إلى احترام وتقديس الحرية الفردية، وقد أشار إلى أن الفكرة الجديدة التي يرغب الحزب في التشديد عليها هي فكرة "قيمة الفرد"، فكل فرد له قيمة أمام الله، إذ يجب أن يحظى جميع الأفراد بالمساواة في الفرص التي تقدمها الدولة، وأن هدف الحزب هو أن تكون جميع أقسام البلاد

---

<sup>1</sup> - صرح موليرا رئيس الحزب التقدمي أن توزيع أرض الميلو لا يكون فقط للشخصيات الخاصة، بل هي ملك أفراد القبيلة بأكملها، والاستفادة يجب أن تكون لكل الأفراد، وليس بانتقاء الأشخاص، وقد انضم إلى هذا الطرح السيد د. أ. لوبوا D. A. Lubowa، محرر صحيفة Uganda Empaya، وعضو في حزب المؤتمر الوطني الأوغندي. قائلا: "أنا لا أؤيد منح الأرض بهذه الطريقة، أود أن أطلب من اللوكيكو إجراء تعديل، يناقش فيه أفضل طريقة يتم بموجبها استغلال وتوزيع أرض mailo"، وبالمرافعة مع ذلك، نشرت صحيفة أوغندا إمبيا، مقالا لموليرا، يتهم فيه حكومة كينتو بقبول الرشاوى، كما أشارت الصحيفة إلى أنها تستطيع تسمية أولئك الذين تلقوا الرشاوى، وفي المقابل تحدى الكاتيكورو الصحيفة بنشر أسمائهم، كما رفع السيد كنتو دعوى قضائية ضد الحزب التقدمي وزعيمه "موليرا"، الأمر الذي لم يقبله الحزب على أساس أن المحرر لم يكن عضوا في اللجنة التنفيذية للحزب التقدمي، حيث لا يجب أن يحاسب الحزب كله نتيجة ما قام به شخص واحد. للمزيد انظر:

- David E. Apter, Op, Cit, p: 337-338.

<sup>2</sup>- David E . Apter, Op, Cit, pp: 337-338.

<sup>3</sup>- Onek. C. Adyanga. Op, Cit, p: 119.

## الفصل السادس: تبلور الفكر التحرري وتحقيق الاستقلال 1962

ممثلة في حكومة بلدهم، ويرى الحزب التقدمي، من خلال تاريخ البلاد، أنه لم يكن للفرد قيمة، وكل ما يهم رئيس القبيلة هو تطبيق أوامره دون استفسار، ما يؤكد على افتقار عامة الشعب للحرية<sup>1</sup>.

ومع ذلك لم يحقق الحزب الديمقراطي أي تأثير في سياسة أوغندا، فقد أدى حفاظه على قناعاته السياسية إلى عجزه سياسياً<sup>2</sup>، حيث قال ذات مرة، بذات الأمر، اخترت اسم الحزب التقدمي، لأنني اعتقدت أن الشعب يريد التقدم لكنهم يعتقدون أن التقدم هو ما تؤيده الحكومة<sup>3</sup>.

لا بد أن نشير هنا، إلى أن الانقسام الديني في أوغندا قضية متجذرة، والانتماء الديني لطالما كان مهماً في تشكيل وعكس الهوية السياسية، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن العديد من القادة السياسيين من نسل عائلات زعماء القبائل القديمة التي نشأت خلال الحروب الدينية، ولعل الأهم هو أهمية الكنيسة في الحياة اليومية للبوغنديين، أضف إلى ذلك أنظمة التعليم والشيخوخ مرتبطة تاريخياً بالدين، وبظهور الحزب التقدمي لرجال الكنيسة البروتستانتية، نجد أنه قد ساهم في زيادة حدة النزاع الديني مع الأطراف الكاثوليكية، التي استغلت الفرصة لتشكيل حزبا سياسيا جديدا سمته الحزب الديمقراطي.

### ت- الحزب الديمقراطي 1956 Democratic Party:

تأسس الحزب الديمقراطي في أوت سنة 1956، نتيجة استياء الكاثوليك من تفضيل البروتستانت على بقية الطوائف، وسعيًا منه إلى حماية وتعزيز المصالح الكاثوليكية<sup>4</sup>، تزعم الحزب لأول مرة رئيس قضاة بوغندا "ماتايو موجوانيا"، وهو أعلى منصب يمكن أن يتطلع إليه كاثوليكي في البلاد، وفي عام 1958، تم استبداله بـ "بينديكتو كيوانوكا Benedicto Kagimu"<sup>5</sup>، الذي حاول وضع بصمته على الحزب من خلال صياغته كحزب قومي مناهض للاستعمار ملتزم بنهوض

1- David E . Apter, Op, Cit, p: 339.

2- Onek. C. Adyanga, p: 119.

3- David E. Apter, p: 339.

4- Gérard Prunier et Bernard Class. Op, Cit, p : 83.

5 - بينديكتو كيوانوكا Benedicto Kagimu (1922-1972): عسكري أوغندي، إحدى أهم الشخصيات السياسية في أوغندا، محام كاثوليكي بارز، تقلد منصب وزير بدون حقيبة في الحكومة المركزية الإفريقية التي تم تشكيلها في أبريل 1961، ورئيس الوزراء في جويلية من نفس السنة، ورئيس الوزراء عندما حصلت أوغندا على الحكم الذاتي في مارس 1962. للمزيد أنظر:

- Allison. B. Herrick and others, Op, Cit, p: 59.

## الفصل السادس: تبلور الفكر التحرري وتحقيق الاستقلال 1962

الفلاحين العاديين Bakobi في ظل المبادئ التوجيهية للحقيقة والعدالة، مواجهها كل من يعتقد أن الحزب طائفة كاثوليكية، كما حصل الحزب في بدايته على مساعدة كبيرة من السيدة "ديانا نواكس" الكاثوليكية المذهب، والاستقلالية الميول، التي كانت مؤثرة للغاية في إقليم بودو<sup>1</sup>.

جاء تأسيس الحزب عقب عودة الكاباكا من المنفى، وبإجراء انتخابات جديدة لرئيس الوزراء (الكاتيكيرو)، قرر الكاثوليكي "موجوانيا" الترشح، وفي هذه الفترة كان للمذهب الكاثوليكي حوالي 34 عضو في مجلس اللوكيكو، وهو ما لم يقبله البروتستانت الذين سعوا لضمان التفوق في الانتخابات والفوز على المرشح الكاثوليكي، وقد هزم "ميشال كينتو" Michael Kintu البروتستانتية خصمه، بحصوله على 42 صوت مقابل 41 صوت لـ: "موجوانيا"، وفي هذه الأثناء أصبح رئيساً للحزب الديمقراطي المشكل حديثاً، وفي المقابل تم منحه مقعداً كعضو تمثيلي<sup>2</sup>.

إلا أنّ حكومة الكينتو رفضت تعيينه في المنصب، ولم يسمح لـ "موجوانيا" بأخذ مقعده، ما جعله يقدم طلباً للمحكمة العليا يوضح فيه أن لا أحد يملك سلطة رفض تعيينه كعضو في اللوكيكو، ولا حتى الكاباكا، مجادلاً على أنّ القضية أصبحت رمزا لصراع أوسع بين الديمقراطية والملكية، وقد حصل "موجوانيا" إثر هذه القضية على تعويضات، إلا أنّ اللوكيكو لم يلين طيلة 1957، ولم يتولى مقعده أبداً<sup>3</sup>، وهو ما فُسر على أنه انتقام بروتستانتية، حتى لا تتطلع الشخصيات الكاثوليكية اعتلاء المناصب الحكومية.

اللافت للانتباه، أن تصاعد تمثيل البروتستانت في مختلف المجالس المنتخبة، جعلت النخب الكاثوليكية تنظر إلى ضرورة تشكيل حركتها الخاصة لتمثيل مصالحها السياسية في بوغندا وعبر محمية أوغندا، وفي خطابه الافتتاحي، أعلن أنه حزب وطني غير طائفي، نافياً أنه حزب كاثوليكي<sup>4</sup>، هدفه

<sup>1</sup>- David E. Apter, Op, Cit, p: 340.

<sup>2</sup>- Ibid, p: 375.

<sup>3</sup>- Jonathon. L. Earle and J.J. Carney. **Contesting Catholics: Benedicto Kiwanuka and the Birth of Postcolonial Uganda**. James Currey. London. 2021. P: 46.

<sup>4</sup>- ومع ذلك لقي انتقاداً كبيراً من طرف بعض القراء والشخصيات السياسية، بما في ذلك موسازي، الذي صرح أن الوضع السياسي في أوغندا بات تحركاً لإنشاء أحزاب سياسية تحت غطاء الدين، وعلى أساس القبيلة، ومحاولتهم بناء دول صغيرة داخل

## الفصل السادس: تبلور الفكر التحرري وتحقيق الاستقلال 1962

الدفاع عن حقوق الإنسان والحقوق السياسية المتساوية لجميع أقسام مجتمع أوغندا، والتأكيد أن للحزب 10000 فرد من جميع القبائل والمذاهب، وأنه للأسف كثيرا ما يهاجم على أن لغة خطابه دينية محضة، إلا أن الحزب يوضح عدم استناد أعضائه على ذلك إطلاقاً<sup>1</sup>.

يُظهر الحزب الديمقراطي في خطابه، اهتماماً برفاهية البلاد ككل، بما في ذلك التمثيل المناسب للسلطات التشريعية والحكومات بحيث يتم ضمان سياسة متينة وسليمة يتم بموجبها معاملة جميع أقسام المجتمع على أساس حقوق الإنسان والحقوق السياسية المتساوية التي تمكنهم من تحقيق الاستقلال النهائي لأوغندا، وفي ذات السياق يؤكد للجمهور أن سياسة الحزب الديمقراطي تقوم على أساس الحقيقة والعدالة الاجتماعية، وليس على الشعارات الجاذبة للأصوات، وهو ما حاول توضيحه في بيان عام 1958، مفاده أن الخطوة الرئيسية والأولى نحو الحكم الذاتي تكون بتشكيل حكومة تمثيلية، ويكون فيها ممثلين عن الحزب يصل عددهم إلى نصف الأعضاء، وقد أكد الحزب أنه سيحرص على أن يحصل الأشخاص ذوي الجودة فقط على مناصب مسؤولة، كما يجب التخلص من فكرة حجز مناصب معينة للأوروبيين، بل يجب أن يتم التعيين في الوقت الحالي على أساس الجدارة فقط<sup>2</sup>، إلى جانب ذلك شملت أهداف الحزب الديمقراطي، القتال ضد المشاريع الاستعمارية كفكرة إنشاء اتحاد شرق إفريقيا، والإيديولوجية الشيوعية، مع الحفاظ على التقاليد الثقافية والملكية الأوغندية<sup>3</sup>.

وفيما يتعلق بحقوق الأقليات، أكد الحزب الديمقراطي في بيان خاص للأجانب الذين قرروا قضاء بقية أيامهم في أوغندا بعد الاستقلال، أنه كحزب وطني ملتزم بتزويد هذه الدولة بحكومة تعترف بهذه الأقلية وتحترم حقوقها، ولا أحد لديه أدنى رغبة في استبعاد جميع الأعراق الأخرى من

---

الدولة الأوغندية، وفي المقابل احتج الكتاب الكاثوليكين على أنّ الحزب الديمقراطي ليس حزبا كاثوليكيا، ولا يمكن إنكار دور الدين في الحياة العامة.

<sup>1</sup>- Jonathon. L. Earle and J.J. Carney. Op, Cit. P: 46.

<sup>2</sup>- David E. Apter, Op, Cit, pp: 340-341.

<sup>3</sup>- Jonathon. L. Earle and J.J. Carney. Op, Cit, p: 47.

## الفصل السادس: تبلور الفكر التحرري وتحقيق الاستقلال 1962

أوغندا، في حين يناهض المشاركة في الحكومة بالنسبة للأشخاص الذين لم يختاروا أن يصبحوا مواطنين في أوغندا، في إشارة منه بأنّ الحزب لا يقبل أن تشمل حكومته أشخاصًا بجواز سفر فقط<sup>1</sup>.

الملاحظ أن الحزب الديمقراطي، كثيرا ما يشير إلى أنه ليس حزبا كاثوليكيا بالمعنى الضيق، بل يتألف من قيادة كاثوليكية بأغلبية، تماما كما ظلت قيادة الحزب التقدمي والمؤتمر الوطني الأوغندي بروتستانتيا بأغلبية ساحقة، والذي لم يوصف يوما على أنه حزب بروتستانتية، ما اعتبره نشطاء الحزب الديمقراطي، سياسة مفتعلة تحاول إخفاء الهيمنة البروتستانتية، في حين تقع المعارضة على مشاركة الكاثوليك في المجالس المنتخبة، وعليه فإن الأحزاب السياسية في أوغندا عموما كانت موجهة نحو سياسات المنطقة، وكانوا عرضة لنداءات الحركات العرقية الدينية، بدل أن تكون آلية لتقليل الصراع بين العرق والاندماج القومي، لذلك نجد أن أغلب هذه الأحزاب لم ترق أيا منها للوصول إلى منظمات وطنية مركزية.

### ث - حزب الاتحاد الشعبي الأوغندي 1958 Uganda People's Union

لعب الانقسام العرقي الذي عززته الإدارة الاستعمارية في أوغندا دورا مريرا وخطيرا في تشتيت المقاومة السياسية، ولأجل تجاوز ذلك تأسس حزب الاتحاد الشعبي الأوغندي UPU، الذي حرص على أن يستمد قيادته وعضويته من مناطق مختلفة من البلاد، على عكس الأحزاب الأخرى التي سيطرت عليها الباغندا، وبفضل أفكار شخصيات قاداته، استطاع بعد شهرين فقط من تأسيسه الفوز بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي في أول انتخابات مباشرة<sup>2</sup>.

جاء الاتحاد الشعبي الأوغندي UPU في أعقاب انتخابات عام 1958، عندما تم انتخاب حصة من الأفرقة لأول مرة في الحكومة المحلية، وقد مثل خطوة مهمة في تطور جوهر السياسة الأوغندية<sup>3</sup>، من خلال الدفاع عن كل أجزاء الوطن، وليس فقط مقاطعة بوغندا، حيث أبدت

<sup>1</sup> - David E. Apter, Op, Cit, p: 341.

<sup>2</sup> - Samuel Ojo, Oloruntoba and Toyin Falola, **The Palgrave Handbook of African Politics: Governance and Development**, Palgrave macmillan, U.S.A, 2017, p: 208.

<sup>3</sup> - Baganchwera N. I. Barungi. Op, Cit, p: 34.

## الفصل السادس: تبلور الفكر التحرري وتحقيق الاستقلال 1962

الشخصيات المؤسسة للحزب استيائها الكبير جراء تفوق بوغندا على باقي المقاطعات الأوغندية، واحتوائها على مدارس أكثر وأفضل من باقي أنحاء أوغندا، وتركز العواصم التجارية والإدارية بها، وممارساتها للولاية القضائية على أجزاء مختلفة من البلاد، إضافة إلى استخدام الحكومة الاستعمارية لعملاء بوغندا وجعلهم أسيادا على البلاد<sup>1</sup>.

اللافت للانتباه أن الاتحاد الشعبي الأوغندي UPU تم تشكيله كحزب ائتلاف من قبل أعضاء المجلس التشريعي من غير أعضاء بوغندا<sup>2</sup>. والهدف من تشكيله، كان لمناهضة الهيمنة السياسية لمملكة بوغندا على الممالك الأخرى، ومع تزايد انتشار دعم الهيئة التشريعية المركزية في جميع أنحاء البلاد، حاول الحزب استخدام سلطة المجلس التشريعي كجزء من سعيه للحصول على سلطة حقيقية<sup>3</sup>، وقد تركزت قيادة الحزب من قبل شخصيات محلية من مختلف مقاطعات البلاد، وبشكل رئيسي كان من المقاطعة الغربية<sup>4</sup>، تحت زعامة "ويليام روتيسيبيا" من أنكول و"جون بايها" من تورو، ومن المقاطعة الشرقية "وليام ناديوب" من بوسوجا، ومن المقاطعة الشمالية "جورج ماجيزي" من بونيورو<sup>5</sup>.

على العموم يمثل حزب اتحاد الشعب الأوغندي أول جهد كبير في التنظيم السياسي خارج مقاطعة بوغندا، بحكم أنه تجاوز العرق والدين اللذين بقا لسنوات طويلة أحد مكونات السياسة الأوغندية، وهو ما أفسد السياسة الأوغندية وعرقل الطريق نحو تحقيق الاستقلال، حيث آمن هذا الحزب بأن البلاد بحاجة إلى نظام جديد أساسه السيادة الشعبية، وهو ما يمكن أن يحققه المجلس التشريعي، باعتبارهم هيئة سياسية لمستقبل البلاد.

### 2-ردود الفعل الاستعمارية البريطانية:

<sup>1</sup>- Allison Butler Herrick and others, Op, Cit, p: 60.

<sup>2</sup>- Ogenga Otunnu, Op, Cit, p: 144.

<sup>3</sup>- David E. Apter, Op, Cit, p: 346.

<sup>4</sup>- Juma Okuku. **Ethnicity: State Power and the Democration Process in Uganda**, University Printers, Sweden, 2002, p: 13. See Also O. Basil Nwankwo, **Institutional Design and Functionality of African Democracies a Comparative Analysis of Negeria and Uganda**, Tenea Verlag für Medien, Berlin, 2003, p: 194.

<sup>5</sup>- A. B. K. Kosazi, **The Bitter Bread of Exile**, Op, Cit, P: 41.

## الفصل السادس: تبلور الفكر التحرري وتحقيق الاستقلال 1962

تأكدت الامبريالية البريطانية بعد الأحداث السابقة، أنّ أوغندا في مرحلة من الوعي مغايرة لما سبق، خاصة فيما تعلق بدعم الكاباكا لتطلعات الشعب ومطالبته للحكومة الامبريالية بالاستقلال، وهنا رأت الحكومة البريطانية، أنّه من الضروري مواجهة الفكر التحرري قبل استفحاله في كل الأواسط الشعبية، من خلال إصدار جملة من الإصلاحات على مستوى المجلس التشريعي والمجلس التنفيذي، علّها تنسي الشعب مطالبه الأساسية، والتي تهدف في مجملها إلى تضليل الرأي العام الأوغندي.

### أ- إصلاحات المجلس التشريعي:

والجدير بالذكر هو أن الحكومة البريطانية منذ إقامتها المجلس التشريعي في أوغندا سنة 1921، أي بعد الحرب الامبريالية الأولى<sup>1</sup>، حرصت على أن يضم هذا المجلس أغلبية الأعضاء من أصحاب رؤوس الأموال الأجانب والمزارعين الأوروبيين والآسيويين، إلى جانب رجال الأعمال البيض، أما العناصر المحلية الإفريقية، فقد تعمدت تقليص عدد المقاعد الخاصة بهم، وكانت تعمل على زيادتها ولكن بالتدريج حتى لا تعطيههم فرصة إبراز رأيهم أو التفكير في مناهضة الامبريالية البريطانية، ومع ذلك كانت حريصة على اختيار الأعضاء المحليين بعناية فائقة حتى تضمن بذلك موالاتهم للإدارة الاستعمارية، وفي نفس الوقت لا يستطيعون نقل مطالب الشعب الأوغندي أو التعبير عن طموحاتهم<sup>2</sup>.

ولعل ذلك ما يفسر لنا صمت أعضاء المجلس التشريعي غير المبرر عن الكثير من المشاكل التي ظلت تؤرق أفراد الشعب الأوغندي، رغم أن المجلس وُضع أساسا للتعبير عن انشغالات المواطنين، إلا أنّ اختيار الأعضاء من طرف الإدارة الاستعمارية، يعني بالضرورة الموافقة فقط على قراراتها الامبريالية، وموالاتهم لها بالدرجة الأولى.

<sup>1</sup>- Christopher P. Youé: **Robert Thorne Coryndon, Proconsular Imperialism in Southern and Eastern Africa, 1897-1925**. Colin Smythe Gerrards Cross. London. 1986. P: 131.

<sup>2</sup>- Mutibwa, Phares. Op, Cit, p: 13. See Also Baganchwera N. I. Barungi. **Parliamentary Democracy in Uganda: The Experiment that failed**. Autbor House. U.S.A. 2011. P: 83.

## الفصل السادس: تبلور الفكر التحرري وتحقيق الاستقلال 1962

واستنادا لأزمة الكاباكا وتوتر العلاقات الأوغندية البريطانية (1953-1955)، قررت الإدارة الاستعمارية إدخال تعديلات على المجلس التشريعي<sup>1</sup>، حيث اشتمل جانب الحكومة على تعيين عدة وزراء تمثليين من المجلس التشريعي، بثلاث وزراء أفارقة، ووزير آسيوي، وستة وزراء أوروبيين، ووزير التجارة والجنود<sup>2</sup>، وفيما يخص عضوية المجلس التشريعي فقد زيد في عدد الأعضاء الكلي إلى ستين عضوا<sup>3</sup>، يجرى انتخاب نصفهم فقط ويعين الباقي، حيث بلغ مجموع العناصر الإفريقية نحو 30 مقعد، يتم تمثيل 18 عضو بالانتخاب، موزعين كالتالي: خمسة أعضاء من بوغندا، واثنان من أنكول، و اثنان من بوسوجا، وثلاثة من المقاطعة الغربية (واحد لكل من كيجيزي وتورو وبونيورو) وثلاثة من المقاطعة الشرقية (تيسو وبوجيسو وبوكيدي) وثلاثة من المقاطعة الشمالية (لانغو، أكولي، وغرب النيل)، ومن غير المحليين، تشكل المجلس من 21 أوربيا ( 10 منهم مسئولون) و 9 آسيويين<sup>4</sup>.

إلا أن الواقع، بقي ذاته باستمرار سيادة الأوروبيين على كافة القرارات بما في ذلك الخاصة بشؤون الأوغنديين، وبالتالي استمرار النزاعات السياسية، وهو ما جعل جميع الاتجاهات السياسية تقريبا في أوغندا تتجه نحو التكتل والدعوة إلى ضرورة وضع دستور جديد، تفاديا للانتقال من نظام حكومي إلى نظام تمثيلي تحت إشراف حكومة المحمية ومكتب المستعمرات، حيث كان الهدف هو تشكيل مجلس تشريعي يكون فيه التمثيل عن طريق الاقتراع العام والمباشر.

كان حزب المؤتمر الوطني الأوغندي، أبرز الاتجاهات اليقظة لخفايا النظام الامبريالي وسياساته في البلاد، حيث انتفض في وجه كل القرارات الاستعمارية، ونادى بضرورة تنظيم انتخابات في كل أنحاء أوغندا، وتجاوز القبلية والتركيز على المصلحة العامة للبلاد<sup>5</sup>، وكرد فعل من الحكومة الاستعمارية البريطانية، على غضب السياسيين في أوغندا، عمدت إلى تغيير الحاكم العام "أندرو كوهين"، بالسير

<sup>1</sup>- Allison Butler Herrick and others, Op, Cit, p: 57.

<sup>2</sup>- David E, Apter, Op, Cit, p: 404.

<sup>3</sup>- P.O.R: C.O, **Uganda: Report for the year 1957**. Her Majesty's Stationery Office. London. 1958. P: 5.

<sup>4</sup>- Low, D. A. **Buganda in Modern History**, Op, Cit, p: 187.

<sup>5</sup>- David E, Apter, Op, Cit, p: 403.

## الفصل السادس: تبلور الفكر التحرري وتحقيق الاستقلال 1962

"فريدريك كروفورد"<sup>1</sup>، الذي اعتمد في تعامله مع المقاومين للحكم البريطاني، سياسة التهدئة وذلك بالاستماع إلى كافة انشغالات ومطالب الجهات الراضية لتغيير 1956، ووعدهم بالنظر الفعلي في الشكل المستقبلي للحكومة والأنسب لأوغندا<sup>2</sup>.

حاولت الجهات البريطانية الامبريالية التلاعب بمصالح الأوغنديين، من خلال تأجيل الانتخابات إلى غاية سنة 1961، ووضع ضمانات خاصة بضمان مقاعد للأعضاء الأوروبيين والآسيويين، الأمر الذي تفتنت له معظم القيادات السياسية في البلاد وأعلنت رفضها لكل هذه الاقتراحات، وعلى إثر ذلك أصدرت الحكومة الاستعمارية مرسوم الانتخابات، وفيه تم تحديد الفترة في سنة 1958<sup>3</sup>، والمناطق التي يجب أن تقام فيها، بما في ذلك المنتخبين الذين يستوفون الشروط التالية<sup>4</sup>:

- ✓ يمنح التصويت لجميع الرجال والنساء البالغين 21 عام.
- ✓ من يمتلك قطعة أرض أو يستغلها.
- ✓ الأشخاص القادرين على القراءة والكتابة بلغتهم الأم.
- ✓ من عمل لمدة سبع سنوات في الزراعة أو التجارة أو الصناعة أو في الخدمة الحكومية.
- ✓ من كان لديه ممتلكات بقيمة 400 جنيه إسترليني أو دخل قدره 100 جنيه إسترليني في السنة.

إضافة إلى ذلك تم وضع شروط خاصة بالمرشحين للانتخابات، إذ يجب أن يبلغوا من العمر 27 عام أو أكثر، وأن يكونوا قادرين على الكتابة والقراءة باللغة الانجليزية ويمتلكون ممتلكات تبلغ قيمتها 14000 شلن، أو دخل لا يقل عن 4000 شلن<sup>5</sup>.

1- P.O.R: C.O, **Uganda: Report for the year 1957**. Op, Cit. P: 5.

2- David E, Apter, Op, Cit, p: 403.

3- P.O.R: C.O, **Uganda: Report for the year 1957**. Op, Cit. P: 6.

4- W.E.F, Ward and L.W, White. Op, Cit, p: 207.

5- David E, Apter, Op, Cit, p: 429.

## الفصل السادس: تبلور الفكر التحرري وتحقيق الاستقلال 1962

ومن خلال هذه الشروط، يتضح لنا مدى تفاني الإدارة الاستعمارية البريطانية في خدمة مصالحها الامبريالية ومدى سعيها لإقصاء أكبر عدد من السكان المحليين من التصويت في الانتخابات الخاصة بالمجلس التشريعي من جهة، وتقييد الأحزاب السياسية في تطبيق مشاريعهم من جهة أخرى، ما أدى إلى ظهور مشاكل جديدة، أبرزها استقالة عدد من أعضاء حزب المؤتمر الوطني الأوغندي من الترشح للانتخابات، وهو ما أدى إلى تدخل اللوكيكو ومطالبته لحكومة المحمية بمراجعة مرسوم الانتخابات، واقتراح ضرورة إعادة تشكيل المجلس التشريعي بضمه لأغلبية ممثلي الشعب الأوغندي، نحو 63 عضو إفريقي منتخب من أصل 84، تاركين 21 مقعد لكبار البريطانيين، وفي غضون ذلك، أكدت الحكومة الاستعمارية أنه لن تكون هناك تغييرات قبل عام 1961<sup>1</sup>.

عند استقالة عدد من أعضاء حزب المؤتمر الوطني الأوغندي، طلبت لجنة الانتخابات من المجتمع الانتخابي في بوغندا ملء المناصب الشاغرة، إلا أنهم رفضوا المشاركة في الانتخابات بل عارضوا إجرائها في بوغندا، وعلى إثر ذلك أصدر اللوكيكو قرارا بتأجيل الانتخابات مؤقتا في انتظار المفاوضات حول زيادة التمثيل الإفريقي في المجلس التشريعي، تبعها في ذلك إعلان حكومة المحمية تعليق الانتخابات المباشرة في بوغندا، مع إجراء الانتخابات المباشرة في أوغندا دون مشاركة الباغندا الذين كانوا في البداية هم المشاركون الوحيدون.

وبالموازاة مع ذلك، عند اقتراب إجراء انتخابات عام 1958، أخذت السلطات الاستعمارية البريطانية في عين الاعتبار التخلص من زعماء المقاومة السياسية في أوغندا، حيث قامت باضطهاد السياسيين الشعبين، ثم اعتقلت في أكتوبر عام 1957 "إنجور J. Engur" نائب حزب المؤتمر الوطني الأوغندي، الذي قاد حملة ضد الحكم البريطاني في كينيا، وقضى ثلاث سنوات في السجن<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - David E, Apter, Op, Cit, p: 429.

<sup>2</sup> - رجب حراز، مرجع سابق، ص 242.

## الفصل السادس: تبلور الفكر التحرري وتحقيق الاستقلال 1962

أجريت الانتخابات الخاصة بالمجلس التشريعي في 24 أكتوبر 1958<sup>1</sup>، دون مشاركة بوغندا، وقد توجه إلى صناديق الاقتراع 524000 ناخب، أي ما يعادل 85 % من مجموع الناخبين، واقتصر الانتخاب على عشرة مرشحين بدلا من ثمانية عشر مرشحا بسبب رفض بوغندا المشاركة في الانتخابات، وتركزت المنافسة الرئيسية بين مرشحي المؤتمر الوطني الأوغندي والحزب الديمقراطي، وقد حسمت النتائج بحصول الحزب الأول على خمسة مقاعد، وحصل الحزب الثاني على مقعد واحد، في حين حصل المستقلون على أربعة مقاعد<sup>2</sup>.

### ب- إصلاحات المجلس التنفيذي:

عملت الحكومة البريطانية منذ تواجدها في أوغندا وفق إستراتيجية واضحة، تضمن لها البقاء والاستمرار لاستغلال المنطقة، وفي نفس الوقت تركز على تلميع صورتها أمام الرأي العام العالمي، من خلال التظاهر على أنها تعمل لصالح شعوب البلاد المحمية، ولعل أبرز ما يؤكد ذلك هو إنشائها للمجالس المنتخبة في عشرينيات القرن الماضي بهدف إقرار الديمقراطية وتعليم السكان المحليين أساسيات الحكم، إلا أن الواقع هو أن هذه المجالس، ومن بينها المجلس التنفيذي ظل يضم فقط كبار الشخصيات البريطانية كأعضاء رسميين ولا وجود للإفريقيين إلى غاية فترة الخمسينيات، أين عرفت البلاد تطورا في المطالب ونموها وطنيا واضحا، ما أدى إلى انتشار موجة من الانتفاضات في وجه الإدارة الاستعمارية.

والطبيعي أن الامبريالية البريطانية لم تقبل هذا التغيير في الفكر والقناعات، حيث حاولت بدايةً تضليل الرأي العام، من خلال القيام بعدة إصلاحات على مستوى المجالس المنتخبة، فبعد أن كان المجلس التنفيذي هيئة استشارية في الأساس يضم فقط أعضاء بريطانيين رسميين، قررت الإدارة البريطانية فتح مناصب للسكان المحليين وإعطائهم فرصة تمثيل الشعب الأوغندي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>- Assa Okoth, Op, Cit. P: 67.

<sup>2</sup> - رجب حراز، مرجع سابق، ص 243.

<sup>3</sup>- Low, D. A. **Buganda in Modern History**, Op, Cit, p: 186.

## الفصل السادس: تبلور الفكر التحرري وتحقيق الاستقلال 1962

والجدير بالذكر هو أنّ أزمة الكاباكا (1953-1955) وما نتج عنها من تطورات، أعطت ميزة جديدة وأكثر حدة لتطور القوى القومية، كما كان لها الأثر البالغ في تغير العلاقة بين الحكومة الاستعمارية والجهات السياسية الفاعلة في أوغندا<sup>1</sup>، وهو ما جعل الإدارة البريطانية في البلاد تسعى إلى محاولة امتصاص غضب الشعب وإسكاته بإدخال أعضاء محليين في المجلس التنفيذي، بمعدل ثلاثة وزراء أفارقة، وسبعة أوروبيين ووزير آسيوي، وهو ما عرف بإصلاحات 1956<sup>2</sup>، والواضح هنا أن تمثيل السكان المحليين في المجلس كان قليلاً جداً مقارنة بتمثيل الأوروبيين فيه، مما يدل على أن جوهر النظام الاستعماري بقي على حاله ولم تكن هذه الإصلاحات عند مستوى تطلعات الشعب الأوغندي.

وبالموازاة مع ذلك، وجدت الطبقات المثقفة في أوغندا نفسها أمام تحديات عديدة أبرزها مصير البلاد أثناء هذه الفترة العصيبة وبعد الحصول على الاستقلال والحكم الذاتي، الأمر الذي يتطلب وجود العديد من الرجال والنساء بإمكانهم تسيير إدارة المؤسسات السياسية والخدمات المدنية والهيئات الحكومية المحلية وكذا مختلف القطاعات الاقتصادية. وهنا توصلوا إلى التأكد من تسريع التعليم بما في ذلك التعليم العالي والتعليم المهني والتعليم الفني، لأن التعليم هو القناة الوحيدة التي يمكن من خلالها صب الأوغنديين في الرتب العليا الخاصة بمناصب الخدمة المدنية، وإدخالهم في الحياة الاجتماعية للنخب، وبالتالي تعديل الحصرية العرقية والفكرية للفئات الأجنبية وسيطرتهم على أهم المناصب الإدارية<sup>3</sup>.

وهنا يجب أن نشير إلى أن الأوضاع الخارجية، كتطور الحركة الوطنية ونجاحها في غرب إفريقيا على إحراز الاستقلال والحكم الذاتي، ساهمت في تحفيز القيادات الفكرية في أوغندا على مواصلة الكفاح السياسي، ورفض الاستسلام والخضوع لسياسة الإصلاحات، الهادفة في مجملها إلى استغلال

<sup>1</sup> - William Harold Ingrams, **Uganda: A crisis of Nationhood**. Her Majesty's Stationery Office. London. 1960. P: 30.

<sup>2</sup> - رجب حراز، مرجع سابق، ص 242.

<sup>3</sup> - David E, Apter, Op, Cit, p: 403.

## الفصل السادس: تبلور الفكر التحرري وتحقيق الاستقلال 1962

الشعب وإلهائه عن المقاومة والتفكير في الاستقلال عن الحكومة الاستعمارية البريطانية، وقد يظهر لنا هنا مدى وعي الشعب الأوغندي بمصالحه وخفايا إصلاحات الإدارة الاستعمارية البريطانية، من خلال مشاركة الشعب في الانتخابات وحصول حزب المؤتمر الوطني الأوغندي على الأغلبية، رغم كل العراقيل والصعوبات التي حاولت الحكومة الامبريالية وضعها في وجه الناخبين والمرشحين.

### ثانياً تكتل الأحزاب السياسية في سبيل تحقيق الاستقلال:

الجدير بالذكر أنّ المقاومة السياسية منذ ظهورها في أوغندا، كانت قائمة على أسس عرقية ودينية، بينما اعتنقت الحركة القومية في الخارج الوحدة، وهنا أصبح على القادة المحليين الراغبين في تحرير بلادهم، بدل النضال ضد الاستعمار، الصراع والنضال ضد التسلسل الهرمي للدولة المحلية والسلطة الأصلية المنظمة عرقياً التي تدعي الشرعية العرقية، بترسيخ من السياسة الامبريالية البريطانية، وكيفية إقناع قيادات الأحزاب السياسية بأهمية التكتل وضرورة تجاوز الخلافات والانقسامات المختلفة، التي تعمل على تشتيتهم وإبعادهم عن الهدف الأسمى، وهو تخليص البلاد من الهيمنة والاستغلال البريطاني.

### 1- تكتل الأحزاب السياسية الأوغندية في حزب مؤتمر شعب أوغندا 1960:

توصلت بعض الشخصيات السياسية الأوغندية المخلصة، بعد ما عاشته البلاد منذ إعلان الحماية البريطانية، إلى أن النزعة العنصرية التي تعاني منها أوغندا سواء في تفاوتات التجهيزات والهياكل بين مختلف مقاطعات البلاد، أو في الفكر والنضال السياسي المتحيز للدين والعرق على حساب الوطن، هو من إنشاء الدولة الاستعمارية، ومن خلال هذه القنوات، ظهر طموح قومي مشترك متعدد الأعراق هدفه تقرير المصير والوصول إلى الحكم الذاتي، مؤمناً بضرورة التكتل والاتحاد لتحقيق الاستقلال.

الواقع أنه في نوفمبر من سنة 1958، بذلت قادة من مختلف الأحزاب السياسية، جهوداً لتحقيق الاندماج، والذي كان في أعقاب اجتماع الحركة الحرة الإفريقية لوسط وشرق إفريقيا، حيث تم

## الفصل السادس: تبلور الفكر التحرري وتحقيق الاستقلال 1962

النظر بجدية حول احتمال اتحاد كل من الحزب التقدمي والديمقراطي والمؤتمر الوطني الأوغندي<sup>1</sup>، وقد كان الهدف هو تشكيل جبهة موحدة لدعم مطالبهم وتسريع الحصول على الاستقلال، إلا أن الانقسامات الموجودة بين هذه الأحزاب من حيث الانتماءات المختلفة، بدت عميقة للغاية حيث لم تنجح هذه الجهود في الاتفاق على أفضل السبل لتنفيذه<sup>2</sup>.

وبالموازاة مع ذلك واجه عدد من الأحزاب السياسية الأوغندية مشاكل داخلية، بسبب التغيير المستمر لأوضاع البلاد، وقد كان أبرزها حزب المؤتمر الوطني الذي عرف انشقاقا في صفوفه، إثر اجتماعهم في مؤتمر "مبالي" في يناير 1959، حيث طردت من الحزب مجموعة من قاداته المعتدلين برئاسة "موسازي"، لانتهاكهم قوانين الحزب واستخفافهم ببرنامجه وسياساته، وانتخب بدلا منهم قادة جدد، على رأسهم "ميلتون أبوتي"، الذي واصل مسيرته من أجل خلق دولة أوغندية ديمقراطية ومناضلة ضد الامبريالية والاستعمار، وفي نفس الوقت انضمت مجموعة موسازي إلى العناصر الإقطاعية والانفصاليين الباغندا المنادين بالحكم الذاتي لبوغندا فقط<sup>3</sup>.

في مارس 1960 اندمج جناح حزب المؤتمر الوطني الأوغندي المنشق برئاسة "ميلتون أبوتي"، مع اتحاد شعب أوغندا المؤسس في 1958، ليشكلا مؤتمر شعب أوغندا، وانتخب "ابولو ميلتون أبوتي" قائدا له<sup>4</sup>، وقد ضم هذا الحزب الذي لم يلبث أن أصبح الحزب الرئيسي في البلاد، ضم زعماء من تورو وبوسوجا واللانجو، وكان برنامجه يطالب بالاستقلال العاجل لكل أوغندا وتكوين دولة ذات حكومة مركزية قوية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup>- Godfrey Mwakikagile: **Uganda, A Nation in Transition, Post-colonial Analysis**. New Africa Press. Dar es Salaam, 2012. P: 387.

<sup>2</sup>- Baganchwera N. I. Barungi. Op, Cit, pp: 34- 35.

<sup>3</sup> - رجب حراز، مرجع سابق، ص 243- 244.

<sup>4</sup>- Phares Mutibwa, Op, Cit. P: 16. See Also A. B. K. Kosazi, **The Bitter Bread of Exile: The Financial Problems of Sir Edward Mutesa II during his final exile 1966-1969**. Op, Cit. P: 41.

<sup>5</sup> - رجب حراز، مرجع سابق، ص 245.

## الفصل السادس: تبلور الفكر التحرري وتحقيق الاستقلال 1962

انضم إلى حزب مؤتمر شعب أوغندا حزب جديد، تأسس في جوان 1960، عرف بالحزب الوطني المتحد Party National United، برئاسة وزيرين في حكومة المحمية، الأول "أبولو كيرونندو Apolo Kironde"، عضو سابق في المؤتمر الوطني الأوغندي ومحام، والثاني السيد "لول Y.K. Lule"، كان محاضرا في جامعة ماكيريري وترشح للانتخابات باسم كاتيكيرو بوغندا، إضافة إلى السيد "ميانجا Mayanja" سكرتير للدعاية والإعلان<sup>1</sup>، وقد ساهم التفاف هذا الحزب بشخصياته في بروز حزب مؤتمر شعب أوغندا أكثر على الساحة السياسية للبلاد، خاصة وأن من مبادئه وأهدافه الرئيسة تحرير أوغندا من الهيمنة الاستعمارية البريطانية.

### 2- دور حزب مؤتمر شعب أوغندا في استقلال أوغندا 1962:

في أواخر عام 1958 أعلن الحاكم العام لأوغندا، السير "فريدريك كروفورد" عن تعيين لجنة دستورية تحت إشراف موظف حكومي يساعده 10 أفرقة واثان من الآسيويين وغيرهم من الأوروبيين، زارت اللجنة أوغندا في ديسمبر من عام 1959، وفي نهاية الزيارة نشرت اللجنة تقرير يعرف باسم Wild Report، ومن أهم ما أوصت به، كان وجوب إجراء انتخابات مباشرة وليس تعيينات لأعضاء Legco<sup>2</sup>، وأن لا تكون هناك مقاعد محجوزة للأوروبيين والآسيويين، مع أن يكون التمثيل في جميع أنحاء أوغندا والاقتراع يكون عاما، كما يجب أن يصبح المجلس التنفيذي مجلسا للوزراء، ويطلب من الحزب الذي فاز بأغلبية مقاعد المجلس تشكيل الحكومة<sup>3</sup>.

وعلى إثر ذلك شارك "ميلتون أبوتي" زعيم حزب مؤتمر شعب أوغندا مع مجموعة أعضاء ممثلين في المجلس التشريعي، في أول سلسلة من الزيارات إلى لندن في جوان 1960، وفي سياق مناقشتهم مع أعضاء البرلمان البريطاني وأعضاء وزارة الخارجية، تم تعزيز الانطباع الجيد لحزب مؤتمر شعب أوغندا على قرارات "لجنة ويلد" وقبوله لقراراتها، كما أصدر "ميلتون أبوتي" بيانا حدد فيه موقفه، مؤكدا من خلاله دعم غالبية الشعب الأوغندي لقرار الاستقلال الفوري في ظل تشكيل حكومة قوية، وأن على

<sup>1</sup>- David E, Apter, Op, Cit, p: 348.

<sup>2</sup>- Uganda. National Assembly, **Uganda: Parloamentary Debates**. Vol 73. National Assembly. Uganda. 1967-8. P: 943.

<sup>3</sup>- Assa Okoth, Op, Cit. P: 68.

## الفصل السادس: تبلور الفكر التحرري وتحقيق الاستقلال 1962

وزير المستعمرات "أيان ماكلويد Ayan Maqelwid"، البدء في تطبيق ما جاءت به لجنة وايلد، وتابع أن حزبه منزعج لتجاهل الحكومة البريطانية المستمر لنداء الشعب الأوغندي<sup>1</sup>.

وبالموازاة مع ذلك، أعلنت الإدارة الاستعمارية عن ترشيح لجنة للعلاقات خاصة بدراسة مستقبل البلاد، وفي نفس الوقت أصدرت إعلانا عاما عن إجراء الانتخابات في أوائل سنة 1961، كما أعطى المكتب الاستعماري تأكيدات بأن البلاد لن تنتقل إلى الحكم الذاتي بعد الانتخابات مباشرة، وقد تم الترحيب بالتأكدات من قبل بوغندا وجميع الممالك، وقد تبع الإعلان عن الانتخابات إستراتيجية الحكومة البريطانية خاصة بضمان تسليم سلطة الدولة بشكل منظم وسلمي والتي كانت كالتالي<sup>2</sup>:

✓ عزم الحكومة البريطانية على قيادة أوغندا بالمراحل المناسبة إلى الاستقلال وتحقيقها لهذه الغاية.

✓ تطوير مؤسسات حكومية مستقرة تعكس بشكل مناسب الظروف الخاصة وتفي باحتياجات الشعب الأوغندي.

✓ احترام المؤسسات التقليدية لشعوب أوغندا وعاداتهم القائمة، ومكانة حكامهم وقادتهم.

✓ الحفاظ على العلاقة الخاصة القائمة بالفعل بين الحكومة البريطانية وحكومة الكاباكا والحكومات الأصلية في بونيورو وأنكول وتورو على النحو المنصوص عليه في الاتفاقات المختلفة التي أبرمت من قبل.

✓ تعيين لجنة للنظر في الشكل المستقبلي للحكومة الأنسب لأوغندا، ومسألة العلاقة بين

السلطات المركزية. وسيعقد مؤتمر في لندن يتألف من ممثلين عن جميع المقاطعات بما فيهم بوغندا والأحزاب السياسية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>- Kenneth Ingham, **Obote A Political biography**, Routledge, London, 1994, p: 64.

<sup>2</sup>- Baganchwera. Barungi, Op, Cit. P: 35.

<sup>3</sup>- Apter, David, Op, Cit, p: 403.

## الفصل السادس: تبلور الفكر التحرري وتحقيق الاستقلال 1962

وبجول موعده الحملة الانتخابية كانت جميع الأحزاب السياسية الرئيسية تطالب بحكم ذاتي فوري، وفي ذات الوقت كانت بوغندا معارضة، بحجة أنه لا ينبغي أن يكون هناك مزيداً من التغييرات السياسية أو الدستورية، وردا على الإعلان أرسل لوكيكو بوغندا مذكرة إلى جلالة الملكة تم فيها تقديم طلب باستقلال بوغندا، إلا أن الطلب قوبل بالرفض<sup>1</sup>.

وفي ظل هذه الخلفيات والأوضاع التي كانت تعيشها أوغندا بمختلف مناطقها، كان حزب مؤتمر شعب أوغندا قلقاً إزاء المواقف المختلفة للجهات السياسية في البلاد تجاه الشكل الذي ينبغي أن يتخذه التطور الدستوري لأوغندا والوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق هذه التطورات على أفضل وجه، خاصة فيما يتعلق بموقف الكاباكا المعادي للانتخابات وتشكيل دولة موحدة، وفي نفس الوقت كان مدركاً مع عموم الأحزاب السياسية، لمدى فعالية الانتخابات المباشرة على مستقبل البلاد، المقرر إجراؤها في أوائل عام 1961، وإذا كان الهدف هو حمل أوغندا للانخراط في الديمقراطية السياسية والحكم الذاتي، فإن الأحزاب السياسية تحتاج إلى موارد وسلطة تكون تحت تصرفهم أكبر بكثير من تلك الموجودة في حكومات المقاطعات والأقاليم الإفريقية، ويجب أن ينظر إلى التمثيل في المجالس المنتخبة على أنه مبدأ من مبادئ الشرعية التي تحل في نهاية المطاف محل المبدأ الاستبدادي، لذلك عمل حزب مؤتمر شعب أوغندا مع باقي الأحزاب السياسية الأوغندية على المشاركة في الانتخابات وحث الشعب على الانتخاب.

جرت الانتخابات في مارس 1961، أي في موعدها المقرر وعلى النحو الذي خططت له الإدارة الاستعمارية<sup>2</sup>، وقد كانت نسبة التسجيل للانتخابات نحو 75%، باستثناء بوغندا التي تم تأهيل حوالي 700000 شخص للتسجيل كناخبين، إلا أن تعنت حكومة الكاباكا حال دون تحقيق ذلك، فقد تمكن 35000 شخص فقط من التسجيل، لخوفها من عدم صون مصالح بوغندا في ظل الدستور الجديد، وعقب ذلك فاز حزب مؤتمر شعب أوغندا بأغلبية واضحة حيث حصل

<sup>1</sup>- Baganchwera. Barungi, Op, Cit. P: 36.

<sup>2</sup>- Tothomas M. Leonard: **Encyclopedia of the Developing World**. Vol 1, Routledge Taylor & Francis Group. New York. 2006. P: 1586.

## الفصل السادس: تبلور الفكر التحرري وتحقيق الاستقلال 1962

على 695000 صوت، ونال الحزب الديمقراطي 494000 صوت، بينما حصل المؤتمر الوطني الأوغندي (جناح كيوانوكا) على 40000 صوت<sup>1</sup>.

الواضح من نتائج الانتخابات، أن أغلبية مقاعد المجلس التشريعي ستكون من نصيب حزب مؤتمر شعب أوغندا، إلا أنها كانت من نصيب الحزب الديمقراطي بنحو 43 مقعد، في حين حصل حزب مؤتمر شعب أوغندا على 35 مقعد فقط. ولعل تفسير ذلك، هو أن الحزب الديمقراطي قد استفاد بمقاطعة البوغنديين للانتخابات، فلم يتوجه لصناديق الاقتراع سوى 1% فقط من عدد الناخبين، مما أتاح له الفوز بعشرين مقعد من أصل واحد وعشرين مقعدا في بوغندا<sup>2</sup>.

واستنادا لذلك، تشكلت في أبريل من 1961، حكومة وطنية في أوغندا، ضمت تسعة مقاعد للإفريقيين، كانت من نصيب الحزب الديمقراطي وثلاثة مقاعد للأوروبيين ومقعدا واحدا للهنود، وعين "بنديكتو كيوانوكا" رئيس الحزب الديمقراطي وزيرا بلا وزارة وزعيما للمجلس التشريعي، وقد دعا إلى عقد مؤتمر دستوري مع أواخر سنة 1961، لإعداد دستور وتحديد موعد إعلان استقلال أوغندا<sup>3</sup>.

عقد المؤتمر الدستوري بلندن من 15 سبتمبر إلى 10 أكتوبر 1961، بمشاركة ممثلي القادة السياسيين لجميع الأحزاب وممثلي الحكومات المحلية لكل المقاطعات الأوغندية، بهدف دراسة ومناقشة كل القضايا المتعلقة بالبلاد، وفي نهاية اللقاء أعلن "ماكلويد" وزير المستعمرات البريطانية عن نهاية المؤتمر والاتفاق فيه على أن يضم المجلس التشريعي 61 عضوا منتخبا، ومن هؤلاء 9 سيتم انتخابهم خصيصا من قبل الجمعية الوطنية، مع إعداد دستور الاستقلال، والإعلان عن إجراء الانتخابات في أبريل 1962، يتبعها حكم ذاتي داخلي<sup>4</sup>، إلا أن "ميلتون أبوتي" أصر أن المهمة التي بشأنها أقيم المؤتمر لم تنته بعد، حيث يجب الاتفاق على تاريخ مؤكد للاستقلال، الأمر الذي اعتبره "ماكلويد" مسألة خاصة بمجلس الوزراء البريطاني، لكن "أبوتي" استمر في الضغط على تحقيق مطلبه

<sup>1</sup> - رجب حراز، مرجع سابق، ص 246.

<sup>2</sup> - Kenneth Ingham, Op, Cit. P: 70.

<sup>3</sup> - رجب حراز، مرجع سابق، ص 247.

<sup>4</sup> - Assa Okoth, Op, Cit. P: 69

## الفصل السادس: تبلور الفكر التحرري وتحقيق الاستقلال 1962

الرئيسي، وهو ما جعل وزير المستعمرات يجري استجابات مع مجلس الوزراء، التي نجم عنها اتفاق على أنه إذا أمكن اتخاذ الترتيبات القانونية في الوقت المناسب، فستصبح أوغندا مستقلة في 9 أكتوبر 1962<sup>1</sup>.

وفي السياق ذاته نشير إلى محاولة استرضاء الباغندا في هذا المؤتمر، حيث تم تقديم عدد من الضمانات، الأول هو أن يُسمح للوكيكو بوغندا بترشيح ممثليها في الجمعية الوطنية بدلا من انتخابهم مباشرة مثل أجزاء أخرى من أوغندا، ضف إلى ذلك منحها قدرًا أكبر من السيطرة على شؤونها الداخلية، مثل المستشفيات والمدارس والعدالة<sup>2</sup>.

وبمجرد وصول قرارات المؤتمر إلى أوغندا، حتى أثبتت بعض النزاعات، والتي كانت حول تفضيل بوغندا على بونيورو وتورو وأنكولي، الذين نادوا هم أيضا بالحكم الذاتي، وفي نفس الوقت طالبت بونيورو الحكومة البريطانية باسترجاع مناطقها الست التي ضمتها بوغندا إلى أقاليمها بمساعدة بريطانية في عام 1894، وتم التأكيد على نقلها في عام 1900، ولتسوية النزاع وعدت الحكومة البريطانية بإرسال ثلاثة من أعضاء المجالس الخاصة إلى البلاد<sup>3</sup>.

قبل إجراء الانتخابات، دعا السيد "أملتون أبوتي" أعضاء وحكام مملكة بوغندا المشاركة فيها، لأن لها دور حاسم في تقرير مستقبل البلاد، كما من شأن ذلك ضمان تفوق حزبه على الحزب الديمقراطي وزعيمه "كيوانوكا"، واستنادا لهذه التطورات والاعتبارات، أدرك قادة بوغندا أنه لا جدوى من الانفصال وإحداث المقاطعة، بل ما يجب القيام به هو إعادة تقييم سياسة المملكة، مما سيسمح بوضع سياسة جديدة تعمل على تأمين موقع سيادة الكاباكا في أوغندا المستقلة، ولهذا الغاية تم تشكيل تنظيم سياسي في نوفمبر 1961، أطلقوا عليه "كاباكا يكا" أي كاباكا وحده، وبنية محددة

<sup>1</sup>- Kenneth Ingham, Op, Cit. P: 72.

<sup>2</sup>- Assa Okoth, Op, Cit. P: 69

<sup>3</sup>- Kenneth Ingham, Op, Cit. P: 73. See Also W.E.F, Ward and L.W, White. Op, Cit, p: 217.

## الفصل السادس: تبلور الفكر التحرري وتحقيق الاستقلال 1962

للإطاحة بالحزب الديمقراطي<sup>1</sup>، وهو ما يشترك فيه مع حزب مؤتمر شعب أوغندا بزعامة "ميلتون أبوتي" الذي استغل الفرصة واتحد معه.

أجريت انتخابات الجمعية الوطنية National Assembly في 25 أبريل 1962، وقد أسفرت عن فوز ساحق لحزب "مؤتمر شعب أوغندا" بزعامة ميلتون أبوتي، بثلاثة وأربعين مقعداً في الجمعية الوطنية، وحصل حزب "كاباكا ياك" على أربعة وعشرين مقعداً، ونفس العدد حصل عليه الحزب الديمقراطي، والملاحظ أن حزب "مؤتمر شعب أوغندا" لم يحصل على الأغلبية المطلقة، مما يعيق تشكيل حكومة مستقرة، ومن أجل ذلك تحالف مع حزب "كاباكا يكا"<sup>2</sup>، وأعلن في أول ماي عام 1962 عن تشكيل الحكومة الائتلافية، التي ضمت اثني عشر ممثلاً لحزب "مؤتمر شعب أوغندا" وأربعة ممثلين لحزب "كاباكا ياك"، وهو ما أهل "ميلتون أبوتي" لرئاسة الوزارة الجديدة<sup>3</sup>.

وما إن انتهت الانتخابات حتى تجدد النزاع بين بونيورو وبوغندا حول الأقاليم المتنازع عليها، وما زاد النزاع حدة، هو رفض الحكومة البريطانية إعادة النظر في الأمر، إلا أن إصرار بونيورو على مطلبها، أدى بالإدارة الاستعمارية البريطانية إلى تشكيل لجنة خاصة سميت بلجنة "مولسن Molson"، التي أوصت بإعادة منطقتي بويغا وبوغانغازي، اللتين كانت الغالبية العظمى من السكان فيهما من بونيورو بتقدير 49600 نسمة، في حين قدر عدد البوغنديين فيهما بـ 6500 نسمة، و باقي المناطق تبقى تابعة لبوغندا، وإثر إعلان اللجنة لقرارها، أصيب الكاباكا بجيئة أمل ولم يوافق نهائياً على اقتطاع أي جزء من بوغندا<sup>4</sup>.

ولتجاوز كل ما كان يحول دون تحقيق أوغندا لاستقلالها النهائي، تم عقد مؤتمر لندن في جوان 1962، بهدف تسوية التفاصيل النهائية لدستور الاستقلال<sup>5</sup>، حضر المؤتمر عن الجانب المحلي رئيس

<sup>1</sup>- Phares Mutibwa, Op, Cit. P: 18.

<sup>2</sup>- W.E.F, Ward and L.W, White. Op, Cit, p: 217.

<sup>3</sup> - رجب حراز، مرجع سابق، ص 249.

<sup>4</sup>- W.E.F, Ward and L.W, White. Op, Cit, p: 217.

<sup>5</sup>- P.O.R: O.C.R, **The Commonwealth Relations Office List 1964**, Vol. 13. Her Majesty's Stationery Office. London. 1964. P: 411.

## الفصل السادس: تبلور الفكر التحرري وتحقيق الاستقلال 1962

الوزراء " ميلتون أبوتي " ووفد من الجمعية الوطنية المشكلة حديثا، وعن الجانب البريطاني الحاكم العام لأوغندا "فريدريك كراو فورد" مع وزير المستعمرات "أيان ماكلويد"، والواضح أن المؤتمر لم يجد صعوبة في التوصل إلى تفاصيل الدستور الفدرالي، حيث حصلت أنكول وبونيورو وتورو وبوسوجا على نفس الوضع الفيدرالي مثل بوغندا، إلا أن مشكلة المناطق المتنازع عليها كانت غير قابلة للحل، وعقب ذلك اقترحت وزارة الخارجية حلا وسطا، يقضي باستمرار منطقتي بويغا وبوغانغازي جزءاً من بوغندا، لكن يجب أن تدار من طرف الحكومة المركزية لمدة عامين على الأقل، وفي وقت مناسب سيكون القرار بيد سكان المنطقتين، من خلال التصويت على ما إذا كانوا يفضلون أن يحكمهم بوغندا، أو بونيورو أو الحكومة المركزية، وقد اعتبر السيد "ميلتون أبوتي" رئيس الوزراء أنه حلٌ مثاليٌّ، من شأنه إرضاء جميع الأطراف<sup>1</sup>.

وبخصوص تفاصيل دستور الاستقلال، فإنه قد حدد بدايةً شكل العلاقة التي ستكون بين الطرفين، حيث أقرّ الدستور الجديد على وجوب إنشاء علاقة ودية بين أوغندا المستقلة وبريطانيا العظمى<sup>2</sup> على أساس ما يلي:

- ✓ الدفاع: سيكون لأوغندا جيشها الخاص، لكنها ستشكل تحالفا عسكريا مع بريطانيا لفترة زمنية محددة يمكن مراجعتها من وقت لآخر.
- ✓ التنظيم الداخلي لأوغندا المستقلة: ستظل اللكيوكو هي الهيئة التشريعية والتداولية للبلاد، وجميع السلطات التي بيد الحكومة البريطانية ستؤول إلى الكاباكا وحكومته.
- ✓ المساعدات الاقتصادية: ستحصل أوغندا على مساعدة اقتصادية من بريطانيا لمدة خمس سنوات، لمنح البلاد تنمية اقتصادية منظمة.
- ✓ التعليم العالي: ستندرج جميع مؤسسات التعلم الحالية تلقائيا ضمن اختصاص الدولة الأوغندية، بما في ذلك جامعة ماكريري<sup>3</sup>.

1- W.E.F, Ward and L.W, White. Op, Cit, p: 218.

2- U.S: C.S.C.F.R, **Hearings, Reports and Prints of the House Committee on Foreign Affairs**. U.S.A, Government Printing Office. Washington. 1965. P: 60.

3- David E. Apter, Op, Cit, pp: 486-488.

## الفصل السادس: تبلور الفكر التحرري وتحقيق الاستقلال 1962

✓ القضاء: تم الحفاظ على المؤسسات القضائية والإدارية والمجلس التشريعي التي قدمها البريطانيون إلى حد كبير، مع مجموعة من المحامين المدربين والمؤهلين وذوي الخبرة<sup>1</sup>.

✓ الشؤون الخارجية: ستقيم أوغندا العلاقات الخارجية بنفسها حيثما كان ذلك ممكناً، وإلا بالاشتراك مع بريطانيا لفترة زمنية محددة.

✓ العلاقات الدولية: سيادة القانون كما هو متفق عليه في العالم، وحرية التعبير والعبادة والتجمع، هي حقوق مكفولة للفرد الأوغندي، بغض النظر عن العرق أو اللون أو العقيدة. وبمجرد حصول البلاد على الاستقلال ستنضم إلى هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الكومنولث<sup>2</sup>.

نستنتج أخيراً أنّ ميلتون أبوتي شخصية وطنية فذة، تلقى السلطة من الحكم الاستعماري لكنه لم يرث السلطة التي انتقلت سابقاً مع تلك السلطة، كانت له إيديولوجية تتعارض مع تلك الخاصة بالجزء الأكبر من البلاد، قومي إفريقي متشدد، أخذ على عاتقه تعزيز الشعور بالهوية الوطنية والوحدة في بلد منقسم تاريخياً وقبلياً، استطاع بجزرته السياسية إيصال أوغندا إلى الاستقلال في إطار وحدة البلاد، وتجاوز كل العراقيل والمعوقات، لاسيما محاولة بوغندا إضعاف الحكومة المركزية واهتمام قادتها فقط بمصالحهم والسعي لضمان امتيازاتهم، ومع أنه سياسي والسياسة تدور حول الاستيلاء على السلطة والاحتفاظ بها، إلا أنه لم يتعاطف إطلاقاً مع أي مملكة أو أي قرار يؤجل استقلال أوغندا، كل ما كان يسعى إليه هو استغلال الظروف للتحالف مع القوى التي يرى فيه خيراً للبلاد، وفي 9 أكتوبر من عام 1962 كانت بداية استقلال أوغندا، وفي نفس اليوم حل علم أوغندا محل العلم البريطاني، واعتبار مدينة كمبالا Kampala الواقعة في بوغندا عاصمة للبلاد، لتعرف أوغندا مرحلة تاريخية جديدة مليئة بالتحديات، بدءاً بتحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي.

<sup>1</sup>- Allison Butler Herrick and others, Op, Cit, p: 180.

<sup>2</sup>- Marjorie Millace Whiteman, **Digest of International Law**. Vol. 1. Department of State Publication. USA. 1963. P 533. See Also David E. Apter, Op, Cit, pp: 486-488.

الخاتمة

بعد دراستنا لموضوع السياسة الاستعمارية البريطانية في أوغندا وانعكاساتها على السكان المحليين 1894-1962، وعالجنا فيه العديد من الأحداث التي كان لها وزن في التطور التاريخي لأوغندا. يمكننا استخلاص النتائج التالية:

- تشويه الإرساليات التنصيرية البروتستانتية، للمؤسسات التقليدية القائمة في الممالك الأوغندية، وإضعاف قوتها، الذي كان من أجل إقامة هيمنة امبريالية استغلالية.
- إن الوعود التي ألقاها ستانلي وآخرون في بوغندا، ما قبل الاستعمار، تلاشت بمجرد وصول رواد الامبريالية البريطانية، أمثال لوغارد، جيرالد بورتال والسير هاري جونستون، الذين وضعوا الأساس الامبريالي للحكم البريطاني في أوغندا.
- إن الحماية البريطانية، ما هي إلا بناء وترسيخ لنظام قانوني استغلالي، قمعي، استغل فيه جهل السكان المحليين فهم القوانين التي اكتنفها طعم المعاهدات المشبوهة، فقدت على إثره مملكة بوغندا وأجزاء أخرى من أوغندا سيادتها.
- بقيت الممالك الأوغندية تكافح بحثا عن موقعها وقوتها السابقة، ضمن الحدود الجغرافية والسياسية الجديدة التي تم تحديدها استعماريا.
- خضع السكان المحليون إلى نظام قانوني وقضائي متحيز لصالح الآسيويين والأوروبيين، بموجب المخطط القانوني الاستعماري، فقد كانت مسؤولية حلّ النزاعات الخاصة بالأوغنديين منوطة إلى المحاكم الأهلية التي لم يكن لها أيّ سلطة على الأوروبيين، كما عانى السكان الأصليين من مراسيم شديدة القسوة، كإجبارهم بدفع الضرائب المفروضة عليهم، أو أداء الأشغال الشاقة في المنشآت الحكومية، إذ كانوا غير قادرين على السداد، كما تم بموجب هذه المراسيم التعسفية اعتقالهم وضربهم واحتجازهم وترحيلهم غالبا دون محاكمة.

- إن سلطة التشريع كانت حكرا على الحاكم الاستعماري وحكومته، أما الحكام الأصليين، فقد ترك لهم فرض القوانين العرفية، التي يجب أن يوافق عليها الحكام الأوروبيون. وعليه فقد تم وضع هذه الإجراءات تسهيلات لفرض الحكم الاستعماري في أوغندا.
- إن الحكم البريطاني لم يعزز سعادة ورفاهية الأوغنديين، بل إنّ العقول الأوروبية ورأس المال والطاقة لم تنفق أبدا في تنمية موارد إفريقيا من دوافع العمل الخيري الخالص، وقد كان ذلك كله من أجل منفعتها الخاصة.
- عززت السياسة الاستعمارية، الانقسامات العرقية القبلية، وقيدت دخول السكان المحليين في التجارة، وقد بلغت سياسة الأراضي غير العادلة والقمعية ذروتها في عشرينيات القرن الماضي، التي نتج عنها بقاء غالبية السكان المحليين كفلاحين وعمال على هامش اقتصاد يهيمن عليه الأوروبيين وعدد قليل من التجار الآسيويين.
- إن السياسة المالية التي اعتمدها الحكومة البريطانية، كانت وليدة فكر استعماري امبريالي، يعي جيدا أن تحقيق الإيرادات المطلوبة لا بد لها من الإنفاق، وإذا لاحظنا المجالات التي تم فيها الإنفاق فإننا نجد أنها كانت فقط فيما يخدمها مثل النقل والمواصلات، بغرض تسهيل عمليات النقل وتقليل التكاليف، أو فيما يضطرها كالمقاومات المحلية التي واجهتها في بداية إخضاع أوغندا، وبعد ذلك في الحربين الامبرياليتين الأولى والثانية.
- ترسيخ السياسات الاستعمارية ثقافة التفوق العنصري للسادة المستعمرين والتي بدورها أبقّت السكان المحليين في أسفل الهرم الاجتماعي وعلى هامش المجتمع الاستعماري.
- إن الإرساليات التنصيرية في أوغندا استطاعت بلوغ هدفها بجعل أغلب السكان المحليين يعتقدون المسيحية على المذهب البروتستانتي، أما اتجاهها للتعليم وبناء المدارس، فكان الهدف منه هو خلق فئة من المجتمع الأوغندي موالية للفكر الاستعماري والديني، تستطيع الاعتماد عليها مستقبلا لضمان بقاء انتشار الدين المسيحي بين أوساط السكان المحليين في أوغندا.

والفئة المثقفة التي ترى أنّ تواجد بريطانيا في أوغندا هو استغلال لهم وخدمة لمصالحها، تقوم بتهميشهم، وكأن الأمر شبيه بما قام به لوغارد وجونستون على الصعيد الإداري من خلال خلقهم لنظام الحكم غير المباشر.

- كما يمكننا اعتبار الأساليب التي اعتمدها وحشيّة لا إنسانيّة، على الرغم من إيمان بريطانيا الراسخ بالعدل وحقوق الإنسان، إلا أنّ ذلك كان عبارة عن شعارات ترددها لتبرز حكمها الاستعماري وتخفي انتهاكها لحقوق أوغندا وبقية المستعمرات البريطانية في إفريقيا.

- ومن خلال هذه الدراسة، يتوضّح لنا كيف مزج الاستعمار البريطاني في أوغندا بين الأكاذيب والقوة والرشوة والنهب لتحقيق غاياته، ورفض الاعتراف بالدمار السياسي والاقتصادي، الذي ألحقه بأوغندا وبقية كاهلها حتى بعد الاستقلال سنة 1962، متخفياً وراء قناع ثقافة الإفلات من العقاب التي مسّت العديد من الأنظمة المطبقة في إفريقيا، فحتى وإن أفل نجم الإمبراطوريّة البريطانيّة إلا أنّ تداعيته الاستعماريّة المطبقة في أوغندا ما زالت مستمرة إلى وقتنا الحاضر.

الملاحق

الوثيقة 01: المعاهدة البريطانية - الألمانية لتحديد مناطق النفوذ في شرق إفريقيا عام 1886م.

**Greet Britain and Germany.**

**(Zanzibar).**

**Agreement between the British and German government, respecting the sultanate of Zanzibar and the opposite East African mainland, and their Spheres of influence 29th October-1st November, 1886.**

**(1) Count Hatzfeldt to the Earl of iddesleigh.**

My Lord, German Embassy, London, '29th October, 1886.

The Government of His Majesty the Emperor and that of Her Britannic Majesty having agreed to regulate various questions connected with the Sultanate of Zanzibar and the opposite East African mainland by means of a friendly understanding, verbal Communications have with this object taken place, at which the following articles have been agreed upon :

**Recognition of Sovereignty of Sultan of Zanzibar over Islands of Zanzibar, Pemba, Lamu, Mafia.**

1. Germany and Great Britain recognize the sovereignty of the Sultan of Zanzibar over the Islands of Zanzibar and Pemba, and over the smaller islands which lie in the neighborhood of the above within a radius of 12 sea miles, as well as over the Islands of Lamu and Mafia.

**Recognition of Sultan of Zanzibar's Sovereignty over certain Territories on the mainland.**

On the mainland they likewise recognize as possessions of the Sultan a line of coast which stretches without interruption from the Minengani River at the head of Tunghi Bay to Kipini. This line commences on the south of the Minengani River, follows the course of that river for 5 sea miles, and continues thence on the line of latitude to the point where it strikes the right bank of the Rovuma River, crosses the Rovuma, and runs down its left bank.

The coast-line has an internal depth of 10 sea miles measured from the coast direct into the interior from high-water mark.

**Kau.**

The northern limit includes Kau.

**Kismayu, Braiva, Meurka, Magadisho and Warsheik.**

To the north of Kipini the said Governments recognize us belonging to the Sultan the stations of Kismayu, Brawa, Meurka, and Magadisho, with radii landwards of 10 sea miles, and of Warsheik with a radius of 5 sea miles.

---



---

**Leasing to German African Company of Customs Duties at Dar-es- Salaam and Pangani.**

2. Great Britain engages to support negotiations of Germany with the Sultan for the leasing to the German African Company of the customs duties at the ports of Dar-es-Salaam and Pangani, in return for an annual payment to the Sultan by the Company.

**Respective Spheres of Influence to be defined.**

3. Both Powers agree to establish a delimitation of their respective spheres of influence on this portion of the East African Continent of the same character as that to which they have agreed as regards the territories on the Gulf of Guinea.

**Territory referred to in Arrangement.**

The territory to which this arrangement applies is bounded on the south by the Rovnma River, and on the north by a line which, starting from the mouth of the Tana River, follows the course of that river or its affluents to the point of intersection of the Equator and the 38th degree of east longitude, thence strikes direct to the point of intersection of the 1<sup>st</sup> degree of north latitude with the 37th degree of east longitude, where the line terminates.

**Line of Demarcation.**

The line of demarcation starts from tin- mouth of the River Wanga or Umbe, runs direct to Lake jipé, passes thence along the eastern side and round the northern side of the fake and crosses the Lumi River:

**Taveita and Chagga (Kilimanjaro District).**

After which it passes midway between the territories of Taveita and Chagga, skirts the northern base of the Kilimanjaro range, and thence is drawn direct to the point on the eastern side of Lake Victoria Nyanza which is intersected by the 1st degree of south latitude.

**Mutual Engagements to respect Spheres of Influence.**

Germany engages not to make acquisitions of territory, accept Protectorates, or interfere with the extension of British influence to the north of this line; and Great Britain makes the same engagement as regards the territories lying to the south of this line.

**Kilimanjaro Districts.**

4. Great Britain will use her good offices to promote a friendly arrangement of the rival claims of the Sultan and the German East African Company to the Kilimanjaro districts.

**Witu.**

5. Both Powers recognize as belonging to Witu the coastline which commences to the north of Kipini and continues to the northern extremity of Manda Bay.

**Invitation to Sultan of Zanzibar to accede to Berlin Act.**

6. Great Britain and Germany will jointly invite the Sultan to accede to the Act of Berlin, 26th February, 1885 with reservation of His Highness' existing rights under the 1st Article of the Act.

**Adhesion of Germany to Declaration between Great Britain and France of 10th March, 1862.**

7. Germany engages to adhere to the Declaration signed by Great Britain and France on the 10th March, 1862 with regard to the recognition of the independence of Zanzibar.

I have, &c.

HATZFELDT.

المصدر:

-Hertslet, Sir Edward. The map of Africa by treaty. Vol. 2, Her Majesty's Stationery Office, London, 1894. P 615-618.

الوثيقة 02: معاهدة 27 فيفري 1890 بين كارل بيترس Carl Peters وموانغا Mwanga ملك بوغندا

### THE UGANDA TREATY.

Entre le roi Mwauga Kabaka du Bouganda, et le Dr. Carl Peters est agrée le suivent traité préliminaire.

Le roi Mwanga accepte les stipulations du traité de Berlin (acte de Congo), février 1885, pour ce qui a rapport au Buganda et à ses pays tributaires. Il ouvre ces pays à tous les sujets de Sa Majesté l'Empereur d'Allemagne, comme à tons les autres Européens. Il garantit aux sujets de Sa Majesté l'Empereur d'Allemagne, comme aux autres Européens qui voudront en profiter, entière liberté de commerce, liberté de passage, liberté de résidence dans le Buganda et tons les pays tributaires.

Le roi Mwanga entre en amitié avec Sa Majesté l'Empereur d'Allemagne, et reçoit la liberté de commerce, liberté de passage, et liberté de résidence pour ses sujets, dans tous les territoires de Sa Majesté l'Empereur d'Allemagne.

Dr. Carl Peters se charge de proposer la ratification de ce traité préliminaire an gouvernement allemand.

Ce traité est fait en langue kiganda, kiswahili et français. En cas de différente interprétation le texte français soul fera foi.

27 février 1890.

{ Mwanga, Kabaka wa Buganda, and all the  
Great men of the land.  
Signed Dr. Carl Peters.  
Témoin.  
Siméon Lourdel, Supérieur de la Mission  
Catholique de Buganda.

### Luganda

Kilagano ekyo ekisose, Mwanga kabaka wa Buganda kye alayana na Dr. Carl Peters.

Kabaka Mwanga, ebigambo eby o Buganda ne bye nsieziingila mu Buganda ebyatabibwa mu Kilagano kya Berlin (acte du Congo, février 1885) abikkiriza. Ate abantu bonna aba kabaka wa Budatshi, abawa riga bwe yawa abazongu bonus obwinza bwo kuja mu nsi ye. Ate abantu bonna aba kabaka wa Budatshi abalaganya uga bwe abaganya abazongu bonus abalyagala, obwinza bwonna o bwo buguzi, o bwo kutambula, ne bwo kuzimba mu nsi ya Buganda ne nsi zonna eziingila mu.

Ate kabaka Mwanga aingidde mu ayagalo mktrano gwa kabaka o Mukuru wa budatshi, ate abantu be bonna ne bawebwa o bwinza o bwo buguzi, ne bwinza bwo kutambula no bwinza bwo kuzimba mu nsi zomu za kabaka o Mukuru wa budatshi.

Dr. Carl Peters alitwala ekilayano ekyo ekisose, eri Government datshi, kitukkirizibwe.

Kilagano-ekyo ba kiwandise mu luswaili ne luganda ne lufransa naye oba walio empaka mu bigambo olufransa lme lulisara o msaugo.

27 February, 1890.

MWANGA, Kabaka wa Buganda.

DR. CART. PETERS.

Siméon Lourdel.

المصدر:

-Peters, Carl. New light on Dark Africa. translated from the German by H.w. dulcken. P.H.D, Cornell University library, London ,1891. P585-586.

الوثيقة 03: معاهدة هليغولاند في 01 جويلية 1890 بين بريطانيا وألمانيا.

The Undersigned;

Sir Edward Malet, Her Britannic Majesty's Ambassador Extraordinary and Plenipotentiary; Sir Henry Percy Anderson, Chief of the African Department of Her Majesty's Foreign Office, The Chancellor of the German Empire, General von Caprivi, The privy Councillor in the Foreign Office, Dr. Krauel. Have, after discussion of various questions affecting the colonial interests of Germany and Great Britain, come to the following Agreement on behalf of their respective Governments:

**Article I**

In East Africa the sphere in which the exercise of influence is reserved to Germany is bounded:

1- To the north by a line which, commencing on the coast at the north bank of the mouth of the River Umba, runs direct to Lake Jipé; passes thence along the eastern side and round the northern side of the lake, and crosses the River Lumé; after which it passes midway between the territories of Taveita and Chagga, skirts the northern base of the Kilimanjaro range, and thence is drawn direct to the point on the eastern side of Lake Victoria Nyanza which is intersected by the 1st Parallel of south latitude; thence, crossing the lake on that parallel, it follows the parallel to the frontier of the Congo Free State, where it terminates. It is however, understood that on the west side of the lake, the sphere does not comprise Mount Mfumbiro; if that mountain shall prove to lie to the south of the selected parallel, the line shall be deflected so as to exclude it, but shall, nevertheless, return so as to terminate at the above-named point.

2- To the south by a line which, starting on the coast at the northern limit of the Province of Mozambique, follows the course of the River Rovuma to the point of confluence of the Msinje, thence it runs westward along the parallel of that point till it reaches Lake Nyassa; thence striking northward, it follows the eastern, northern, and western shores of the lake to the northern bank of the mouth of the River Songwe; it ascends that river to the point of its intersection by the 33rd degree of east longitude; thence it follows the river to the point where it approaches most nearly the boundary of the geographical Congo Basin defined in the 1st Article of the Act of Berlin, as marked in the map attached to the 9th protocol of the conference. From that point it strikes direct to the above-named boundary; and follows it to the point of its intersection by the 32nd

degree of east longitude; from which point it strikes direct to the point of confluence of the northern and southern branches of the river Kilambo, and thence follows that river till it enters Lake Tanganyika. The course of the above boundary is traced in general accordance with a map of the Nyassa- Tanganyika Plateau, officially prepared for the British Government in 1889.

3- To the west by a line which, from the mouth of the river Kilambo to the 1st parallel of south latitude, is conterminous with the Congo Free State.

The sphere in which the exercise of influence is reserved to Great Britain is bounded:

A- To the south by the above- mentioned line running from the mouth of the river Uмба to point where the 1st parallel of south latitude reaches the Congo Free State. Mount Mfumbiro is included in the sphere.

B- To the north by a line commencing on the coast at the north bank of the mouth of the river Juba; thence it ascends that bank of the river and is conterminous with the territory reserved to the influence of Italy in Gallaland and Abyssinia, as far as the confines of Egypt.

C- To the west by the Congo Free State, and by the western watershed of the basin of the Upper Nile.

### **Article II**

In order to render effective, the delimitation recorded in the preceding Article, Germany withdraws in favour of Great Britain her Protectorate over Witu, Great Britain engages to recognize the sovereignty of the Sultan of Witu over the territory extending from Kipini to the point opposite the Island of Kwyhoo, fixed as the boundary in 1887. Germany also withdraws her Protectorate over the adjoining coast up to Kismayu, as well as her claims to all other territories on the mainland, to the north of the river Tana, and to the Islands of Patta and Manda.

### **Article III**

In South- West Africa the sphere in which the exercise of influence is reserved to Germany is bounded:

1- To the south by a line commencing at the mouth of the Orange River, and ascending the north bank of that river to the point of its intersection by the 20th degree of east longitude.

2- To the east by a line commencing at the above- named point, and following the 20th degree of east longitude to the point of its intersection by the 22 nd parallel of south latitude, it runs eastward along that parallel to the point of its intersection by

---

the 21<sup>st</sup> degree of east longitude; thence it follows that degree northward to the point of its intersection by the 18<sup>th</sup> parallel of south latitude; it runs eastward along that parallel till it reaches the River Chobe; and descends the centre of the main channel of that river to its junction with the Zambesi, where it terminates. It is understood that under this arrangement Germany shall have free access from her Protectorate to the Zambesi by a strip of territory which shall at no point be less than 20 English miles in width. The sphere in which the exercise of influence is reserved to Great Britain is bounded to the west and north-west by the above-mentioned line. It includes Lake Ngami. The course of the above boundary is traced in general accordance with a map officially prepared for the British Government in 1889. The delimitation of the southern boundary of the British territory of Walfish Bay is reserved for arbitration, unless it shall be settled by the consent of the two Powers within two years from the date of the conclusion of this Agreement. The two Powers agree that, pending such settlement, the passage of the subjects and the transit of goods of both Powers through the territory now in dispute shall be levied on goods in transit. Until a settlement shall be considered neutral.

#### **Article IV**

The boundary between the German Protectorate of Togo and the British Gold Coast Colony Commences on the Coast at the marks set up after the negotiations between the Commissioners of the two countries of the 14<sup>th</sup> and 28<sup>th</sup> of July, 1886; and proceeds direct northwards to the 6° 10' parallel of north latitude; thence it reaches the left banks of the River Aka; ascends the mid-channel of that river to 6° 20' parallel of north latitude; runs along that parallel westwards to the right bank of the River Dchawe or Shavoe; follows that bank of the river till it reaches the parallel corresponding with point of confluence of the River Deine with the Volta, it runs along that parallel westward till it reaches the Volta; from that point it ascends the left banks of the Volta; till it arrives at the neutral zone established by the Agreement of 1888, which commences at the confluence of the River Dakka with the Volta. Each Power engages to withdraw immediately after the conclusion of this Agreement all its officials and employés from territory which is assigned to the other Power by the above delimitation.

#### **Article V**

It is agreed that no Treaty or Agreement made by or on behalf of either Power to the north of the River Benué, shall interfere with the free passage of goods of the other Power, without payment of transit dues, to and from the shores of Lake

---

Chad. All treaties made in territories intervening between the Benué and Lake Chad shall be notified by one Power to the other.

**Article VI**

All the lines of demarcation traced in Article I to IV shall be subject to rectification by Agreement between the two Powers, in accordance with local requirements. It is specially understood that, as regards the boundaries traced in Article IV, commissioners shall meet with the least possible delay for the object of such rectification.

**Article VII**

The two Powers engage that neither will interfere with any sphere of influence assigned to the other by Articles I to IV. One Power will not in the sphere of the make acquisitions, conclude Treaties, accept sovereign rights or Protectorates, nor hinder the extension of influence of the other. It is understood that no Companies nor individuals subject to one Power can exercise sovereign rights in a sphere assigned to the other, except with the assent of the latter.

**Article VIII**

The tow Powers engage to apply in all the portions of their respective spheres, within the limits of the free zone defined by the Act of Berlin of 1885, to which the first five Articles of that Act are applicable at the date of the present Agreement, the provisions of those Articles according to which trade enjoys complete freedom; the navigation of the lakes, rivers, and canals, and of the ports on those waters is free to both flags; and no differential treatment is permitted as regards transport or coasting trade; goods, of whatever origin, are subject to no dues except those, not differential in their incidence, which may be levied to meet expenditure in the interest of trade; no transit dues are permitted; and no monopoly or favour in matters of trade can be granted. The subjects of either Power will be at liberty to settle freely in their respective territories situated within the free trade zone. It is specially understood that, in accordance with these provisions, the passage of goods of both Powers will be free from all hindrances and from all transit dues between Lake Nyassa and the Congo State, between Lake Nyassa and Tanganyika, on Lake Tanganyika, and between that lake and the northern boundary of the two spheres.

**Article IX**

Trading and mineral Concessions, and rights to real property, held by Companies or individuals, subjects of one Power, shall if their validity is duly

---

established, be recognized in the sphere of the other Power. It is understood that Concessions must be worked in accordance with local laws and regulations.

**Article X**

In all territories in Africa belonging to, or under the influence of either Power, missionaries of both countries shall have full protection. Religious toleration and freedom for all forms of divine worship and religious teaching.

**Article XI**

Great Britain engages to use all her influence to facilitate a friendly arrangement, by which the Sultan of Zanzibar shall cede absolutely to Germany his possessions on the mainland comprised in existing Concessions to the German East African Company, and their dependencies, as well as island of Mafia. It is understood that His Highness will, at the same time, receive an equitable indemnity for the loss of revenue resulting from such cession. Germany engages to recognize a Protectorate of Great Britain over the remaining dominions of the Sultan of Zanzibar and Pemba, as well as over the dominions of the Sultan of Witu, and the adjacent territory up to Kismayu, from which her Protectorate is withdrawn. It is understood that if the cession of the German coast has not taken place before the assumption by Great Britain of the Protectorate of Zanzibar, Her Majesty's Government will, in assuming the Protectorate, accept the obligation to use all their influence with the Sultan to induce him to make that cession at the earliest possible period in consideration of an equitable indemnity.

**Article XII**

- 1- Subject to the assent of the British Parliament, the sovereignty over the Island of Heligoland, together with its dependencies, is ceded by Her Britannic Majesty to His Majesty the Emperor of Germany.
- 2- The German Government will allow to all persons natives of the territory thus ceded the right of opting for British nationality by means of a declaration to be made by themselves, and, in the case of children under age, by their parents or guardians, which must be sent in before the 1st of January 1892.
- 3- All persons natives of the territory thus ceded, and their children born before the date of the signature of the present Agreement, are free from the obligation of service in the military and naval forces of Germany.
- 4- Native laws and customs now existing will, as far as possible, remain undisturbed.
- 5- The German Government binds itself not to increase the Customs Tariff at present in force in the territory thus ceded until the 1st January, 1910.

---

6- All rights to property which private persons or existing Corporations have acquired in Heligoland in connection with the British Government are maintained; obligations resulting from them are transferred to His Majesty the Emperor of Germany.

7- The rights of British fishermen with regard to anchorage in all weathers, to taking in provisions and water, to making repairs, to transshipment of goods, to the sale of fish, and to the landing and drying of nets, remain undisturbed.

(Signed)

EDWARD.B. MAL

H. PERCY ANDERSON

V. CAPRIVI

Berlin, July 1, 1890.

K. KRAUEL

- Mc Dermott: British East Africa or Ibea. Cornell University Library, london,1893. Pp 313-319.

الوثيقة 04: معاهدة 29 ماي 1893 بين السير جيرالد بورتال وموانغا ملك بوغندا.

PROVISIONAL AGREEMENT between King Mwanga, of  
Uganda, and Sir G. Portal. 29th May, 1893.

AGREEMENT between Mwanga, King of Uganda, and Sir Gerald Herbert Portal, Knight Commander of the Most Distinguished Order of St. Michael and St. George, a Companion of the Most Honourable Order of the Bath, Her Britannic Majesty's Commissioner and Consul-General for East Africa.

1. Whereas the Imperial British East Africa Company have now definitely withdrawn from *Uganda*.
2. And whereas I, Mwanga, -*King* of Uganda, am profoundly and sincerely desirous of securing British protection for myself, my people, and dominions: as also assistance and guidance in the government of my country.
3. I, the said Mwanga, do hereby pledge and bind myself to the following conditions with the object of securing the British protection, assistance, and guidance before mentioned.
4. I undertake to make no Treaties or Agreements of any kind whatsoever with any Europeans of whatever nationality without the consent and approval of Her Majesty's Representative.
5. I freely recognise that so far as I, the King, am concerned, the sole jurisdiction over Europeans and over all persons not born in my dominions, and the settlement of all cases in which any such persons may be a party or parties, lie exclusively in the hands of Her Majesty's Representative.
6. In civil cases between my subjects the Court of Her Majesty's Representative shall be a Supreme Court of Appeal, but it shall lie entirely within the discretion of the said Representative to refuse to hear such appeals.

7. In criminal cases where only natives are concerned, it is left to the discretion of Her Majesty's Representative to interfere, in the public interest and for the sake of justice, to the extent and in the manner which he may consider desirable.
8. And I, Mwanga, the *King*, undertake to see that due effect is given to all and every decision of the Court of Her Majesty's Representative under Ai-tides 6 and 7.
9. I, Mwanga, fully recognise that the protection of Great Britain entails the complete recognition by myself, my Government, and people throughout my Kingdom of Uganda and its dependencies, of all and every international act and obligation to which Great Britain may be a party, as binding upon myself, my successors, and my said Government and people, to such extent and in such manner as may be prescribed by Her Majesty's Government.
10. No war or warlike operations of any kind shall be undertaken without the consent of Her Majesty's Representative, whose concurrence shall also be obtained in all serious matters of State, such as the appointment of Chiefs or officials, as political or religious distribution of territory.
11. the assessment and collection of taxes, as also the disposal of the revenues of the country, are hereby made subject to the control and revision of Her Majesty's Government in such manner as they may from time to time direct.
12. The Property of Her Majesty's Government and of their officers, and of all servants of Her Majesty's Government, shall be free from the incidence of all taxes.
13. Export and import duties on all goods leaving or entering Uganda and its dependencies shall be leviable by Her Majesty's Government for their sole *use* and benefit. These duties shall be fixed in accordance with the provisions of the General Acts of Berlin and Brussels of 1885 and 1890 (Nos.17 and 18) respectively, and of any International Agreements arising from the same, and to which Great Britain is or may become a party.
14. The foreign relations of Uganda and its dependencies are hereby placed unreservedly in the hands of Her Majesty's Representative.
15. Slave trading or slave raiding, or the exportation or importation of people for sale or exchange as slaves, is prohibited. I, Mwanga, also undertake, for myself and my successors, to give due effect to such laws and regulations,

---

having for their object the complete ultimate abolition of the statue of slavery in Uganda and its dependencies, as may be dictated by Her Majesty's Government.

16. In consideration of the above engagements on the part of Mwanga, King of Uganda, I, Gerald Herbert Portal, K.C.M.G., C.B., Her Britannia Majesty's Commissioner and Consul-General for East Africa, on behalf of Her Majesty's Government, do hereby agree to appoint and leave a British Representative with a sufficient staff to carry out the provisions of this Agreement, which is entirely subject to the approval and ratification of Her Majesty's Government,' and is therefore only binding until such time as the decision of Her Majesty's Government can be conveyed to, and reach Uganda. In the event of Her Majesty's Government being willing to assent to the above conditions and terms, Mwanga, the King, undertakes hereby, on behalf of himself and his successors, to make a Treaty in the above or a similar sense either in perpetuity or for such specified period as Her Majesty's Government may desire.

17. The present Agreement supersedes all other Agreements or Treaties whatsoever made by Mwanga or his predecessors.

18. This Agreement shall come into force from the date of its signature.

In faith whereof we have respectively signed this Agreement, and have thereunto affixed our seals.

Done in duplicate at Kampala, this 29th of May, A.D. 1893.

**Kabaka (King)**

**G. H. Portal.**

Witnesses to the signatures of king Mwanga and Sir Gerald Portal:

Ernest J. L. Berkeley.

Katikiro Apollo.

Kampala, May 29, 1893.

المصدر:

-Hertslet, Sir Edward. The map of Africa by treaty. Vol. 2, Her Majesty's Stationery Office, London, 1894. P 978-980.

الوثيقة 05: مقتطفات من معاهدة بوغندا 1900.

### **Extracts from the Uganda Agreement 1900.**

We, the undersigned, to wit, Sir Henry Hamilton Johnston, K.C.B., Her Majesty's Special Commissioner, Commander-in-Chief and Consul-General for the Uganda Protectorate and the adjoining Territories . . . on the one part; and the under-mentioned Regents and Chiefs of the Kingdom of Uganda on behalf of the Kabaka (King) of Uganda, and the chiefs and people of Uganda on the other part: do hereby agree to the following Articles relative to the government and administration of the Kingdom of Uganda .

3. The Kingdom of Uganda in the administration of the Uganda Protectorate shall rank as a province of equal rank with any other provinces into which the Protectorate may be divided .

5. The laws made for the general governance of the Uganda Protectorate by Her Majesty's Government will be equally applicable to the Kingdom of Uganda, except in so far as they may in any particular conflict with the terms of this agreement, in which case the terms of this Agreement will constitute a special exception in regard to the Kingdom of Uganda.

6. So long as the Kabaka, chiefs, and people of Uganda shall conform to *the* laws and regulations instituted for their governance by Her Majesty's Government, and shall co-operate loyally with Her Majesty's Government in the organization and administration of the said Kingdom of Uganda, Her Majesty's Government agrees to recognize the Kabaka of Uganda as the native ruler of the province of Uganda under Her Majesty's protection and over-rule. The King of Uganda shall henceforth be styled His Highness the Kabaka of Uganda...The Kabaka of Uganda shall exercise direct rule over the natives of Uganda, to whom he shall administer justice through the Lukiko, or native council, and through others of his officers in the manner approved by Her Majesty's Government. The jurisdiction of the native Court of the Kabaka of Uganda, however, shall not extend to any person not a native of the Uganda province...

---

9. For purposes of native administration the Kingdom of Uganda shall be divided into the following districts or administrative counties:

(1) Kiagwe; (2) Bugerere; (3) Bulemezi; (4) Buruli; (5) Bugangadzi; (6) Buyaga; (7) Bwekula; (8) Singo; (9) Busuju; (10) Gomba (Butunzi); (11) Butambala (Bweya); (12) Kiadondo; (13) Busiro; (14) Mawokota; (15) Buvuma; (16) Sese; (17) Buddu; (18) Koki; (19) Mawogola; (20) Kabula.

At the head of each county shall be placed a chief who shall be selected by the Kabaka's Government, but whose name shall be submitted for approval to Her Majesty's representative. This chief, when approved by Her Majesty's representative, shall be guaranteed from out of the revenue of Uganda a salary at the rate of £200 a year. To the chief of a county will be entrusted by Her Majesty's Government, and by the Kabaka, the task of administering justice amongst the natives dwelling in his county, the assessment and collection of taxes, the up-keep of the main roads, and the general supervision of native affairs. On all questions but the assessment and collection of taxes the chief of the county will report direct to the King's native ministers, from whom he will receive his instructions.

When arrangements have been made by Her Majesty's Government for the organization of a police force in the province of Uganda, a certain number of police will be placed at the disposal of each chief of a county to assist him in maintaining order. For the assessment and payment of taxes, the chief of a county shall be immediately responsible to Her Majesty's representative, and should he fail in his duties in this respect, Her Majesty's representative shall have the right to call upon the Kabaka to dismiss him from his duties and to appoint another chief in his stead. In each county an estate, not exceeding an area of 8 square miles, shall be attributed to the chieftainship of a county, and its usufruct shall be enjoyed by the person occupying, for the time being, the position of chief of the county.

10. To assist the Kabaka of Uganda in the government of his people he shall be allowed to appoint three native officers of state, with the sanction and approval of Her Majesty's representative in Uganda (without whose sanction such appointments shall not be valid) — A Prime Minister, otherwise known as Katikiro; a Chief Justice; and a Treasurer or Controller of the Kabaka's revenues. These officials shall be paid at the rate of £300 a year. Their salaries shall be guaranteed them by Her Majesty's Government from out of the funds of the Uganda Protectorate . . . Her Majesty's chief representative in Uganda shall at any time have direct access to the Kabaka, and shall have the power of discussing matters affecting Uganda with

---

the Kabaka alone or, during his minority, with the Regents; but ordinarily the three officials above designated will transact most of the Kabaka's business with the Uganda Administration. The Katikiro shall be *ex officio* the President of the Lukiko, or native council; The Vice-President of the Lukiko shall be the native Minister of Justice for the time being; in the absence of both Prime Minister and Minister of Justice, the Treasurer of the Kabaka's revenues, or third minister, shall preside over the meetings of the Lukiko.

11. The Lukiko, or native council, shall be constituted as follows:

In addition to the three native ministers, who shall be *ex officio* senior members of the council each chief of a county (*twenty* in all) shall be *ex officio* a member of the Council. Also each chief of a county shall be permitted to appoint a person to act as his lieutenant in this respect to attend the meetings of the council during his absence and to speak and vote in his name. The chief of a county, however, and his lieutenant may not both appear simultaneously at the council. In addition, the Kabaka shall select from each county three notables, whom he shall appoint during his pleasure, to be members of the Lukiko or native council. The Kabaka may also, in addition to the foregoing, appoint six other persons of importance in the country to be members of the native council. The Kabaka may at any time deprive any individual of the right to sit on the native council, but in such a case shall intimate his intention to Her Majesty's representative in Uganda, and receive his assent thereto before dismissing the member. The functions of the council will be to discuss all matters concerning the native administration of Uganda, and to forward to the Kabaka resolutions which may be voted by a majority regarding measures to be adopted by the said administration. The Kabaka shall further consult with Her Majesty's representative in Uganda before giving effect to any such resolution voted by the native council, and shall, in this matter, explicitly follow the advice of Her Majesty's representative...

12. In order to contribute to a reasonable extent towards the general cost of the maintenance of the Uganda Protectorate, there shall be established the following taxation for Imperial purposes, that is to say, the proceeds of the collection of these taxes shall be handed over intact to Her Majesty's representative in Uganda as the contribution of the Uganda province towards the general revenue of the Protectorate...

15. The land of the Kingdom of Uganda shall be dealt with in the following manner:

Assuming the area of the Kingdom of Uganda, as comprised within the limits cited in this agreement, to amount to 19,600 square miles, it shall *be* divided in the following proportions:

*Square miles*

Forests to be brought under control of the Uganda Administration		1,500
Waste and uncultivated land to be vested in Her Majesty's Government, and to be controlled by the Uganda Administration	9,000	
Plantations and other private property of His Highness the Kabaka of Uganda		350
Plantations and other private property of the Namasole		16
Plantations and other private property of the Namasole, mother of Mwanga		10
To the Princes: Joseph, Augustine, Ramazan, and Yusufu-Suna, 8 square miles each		32
For the Princesses, sisters, and relations of the Kabaka		90
To the Abamasaza (chiefs of counties) twenty in all, 8 square miles each (private property)	160	
Official estates attached to the posts of the Abamasaza, 8 square miles each	160	
		320
The three Regents will receive private property to the extent of 16 square miles each	48	
And official property attached to their office, 16 square miles each, the said official property to be afterwards attached to the posts of the three native ministers	48	
		96

Mbogo (the Muhammedan chief) will receive for himself and his adherents	24
Kamswaga, chief of Koki, will receive	20
One thousand chiefs and private landowners will receive the estates of which they are already in possession, and which are computed at an average of 8 square miles per individual, making a total of	8,000
There will be allotted to the three missionary societies in existence in Uganda as private property, and in trust for the native churches as much as	92
Land taken up by the Government for Government stations prior to the present settlement (at Kampala, Entebbe, Masaka, etc, etc.)	50
<b>Total</b>	19,600

. . . As regards the allotment of the 8,000 square miles among the 1,000 private landowners, this will be a matter to be left to the decision of the Lukiko, with an appeal to the Kabaka. The Lukiko will be empowered to decide as to the validity of claims, the number of claimants and the extent of land granted, premising that the total amount of land thus allotted amongst the chiefs and accorded to native landowners of the country is not to exceed 8,000 square miles....

Her Majesty's Government, however, reserves to itself the right to carry through or construct roads, railways, canals, telegraphs, or other useful public works, or to build military forts or works of defence on any property, public or private....

20. ... should the Kabaka, chiefs, or people of Uganda, pursue, at any time, a policy which is distinctly disloyal to the British Protectorate, Her Majesty's Government will no longer consider themselves bound by the terms of this Agreement. . . .

Done in English and Luganda at Mengo, in the Kingdom of Uganda, on the 10th March, 1900.

H. H. Johnston

Apollo, Katikiro, Regent

Mugwanya, Matikiro, Regent

Mbogo Noho, his X mark

Zakaria Kizito, Kangawo, Regent, etc. etc.

المصدر:

-Low, D. A. The Minde of Buganda, documents of the Modern History of an African Kingdom, University of, California press, 1971, pp 37-41.

## الجدول 01: التقسيم الإداري الاستعماري البريطاني لأوغندا

المساحة بالميل مربع	الأقسام	المقاطعة
5.851	Mengo منجو	
4.602	Masaka ماساكا	
5.623	Mubendi موبيندي	بوغندا
6.294	Entebbe عنتيبى	
<b>22.370</b>	<b>المجموع</b>	
10.445	Busoga بوسوجا	
3.088	Bukedi بوكيدي	
4.738	Teso تيسو	الشرقية
5.099	Lango لانغو	
7.112	Karamoja كاراموجو	
5.810	Lobor لوبور	
<b>36.292</b>	<b>المجموع</b>	
5.579	Toro تورو	
6.131	Ankole أنكول	الغربية
2.056	Kigezi كيجيزي	
<b>13.766</b>	<b>المجموع</b>	
5.619	Bunyoro بونيورو	
6.995	Gulu جولو	
7.007	Chua تشوا	الشمالية
4.113	West Nile غرب النيل	
<b>23.734</b>	<b>المجموع</b>	

المصدر:

-Wallis, H.R : The Handbook of Uganda, London, 1920, p 27-117.

## الجدول 02: جدول يوضح أهم الكلمات المحلية في أوغندا

معناها	الكلمة
ملك بوغندا	<b>Kabaka</b>
تطلق على ملك بونيورو وتورو.	<b>Mukama</b>
ملك أكوي	<b>Mugabe</b>
رئيس الوزراء	<b>Katikiro</b>
البرلمان	<b>Lukiko</b>
وزير العدل	<b>Omulamuzi</b>
وزير المالية	<b>Omuwanika</b>
أحد الأقسام الإدارية (المديرية) التي تنقسم إليها المقاطعة.	<b>Saza</b>
رئيس المديرية المعروفة باسم سازا	<b>Abamasaza</b>
أحد الأقسام الإدارية التي تنقسم إليها السازا	<b>Gombolola</b>
رئيس القسم المعروف باسم جومبولولا	<b>Abagombolola</b>
أراضي العشيرة	<b>Butaka</b>
رئيس العشيرة	<b>Mutaka</b>
ملاك الأراضي	<b>Btaka</b>
الفلاحون	<b>Bakobi</b>

المصدر:

محمد عبد المنعم يونس، أوغندا بين الاستعمار البريطاني والكفاح الوطني، المكتبة التاريخية، القاهرة، 1960، ص 231-232.

الجدول 03 : جدول يوضح قائمة الإداريين البريطانيين (الحاكم العام) في أوغندا منذ 1893 إلى غاية 1957.

الاسم	السنة
Gerald Portal	1893
Ernest Berkeley	1895
Harry Johnston	1899
James Hayes-Sadler	1902
Hesketh Bell	1905 1907
H. E. S. Cordeaux (never assumed office)	
Frederick Jackson	1911
Robert Coryndon	1917
Geoffrey Archer	1922
William Gowers	1925
Bernard Bourdillon	1932
Philip Mitchell	1935
Charles Dundas	1940
John Hell	1944
Andrew Cohen	1952
Frederick Crawford	1957

المصدر:

- Ingham, K. The Making of Modern Uganda, London, 1958, p 280.

الجدول 04: جدول يوضح إيرادات ونفقات الحكومة البريطانية في أوغندا ما بين 1901-1960.  
(القيمة بالشلن)

النفقات	الإيرادات	السنوات
4.574	1.480	1901
3.461	1.556	1905
5.523	3.822	1910
6.087	5.741	1915
12.323	15.542	1920
24.069	29.586	1925
32.806	33.658	1930
29.240	31.334	1935
41.319	37.418	1940
64.033	67.328	1945
160.008	220.734	1950
418.413	416.717	1955
497.919	528.001	1960
<b>1.299.775</b>	<b>1.392.917</b>	المجموع

المصدر:

-J. J. Jorgensen, Uganda: a modern history, Helm, London, 1931, p 347.

الجدول 05: جدول يوضح أرباح الحكومة البريطانية من إنتاج القطن في أوغندا ما بين 1905-1912.

السنوات	الوزن بالطن	الفائدة المحققة بالمليون جنيه £
1906-1905	241	1.089
1908-1907	3973	51.594
1910-1909	6209	59.596
1912-1911	13378	165.412

المصدر:

- Young, Crawford and Neal, Sherman, P. Cooperative and Development: Agricultural politics in Ghana and Uganda. University of Wisconsin press, London, 1981, p 35.

الجدول 06: جدول يوضح مداخيل الحكومة البريطانية من إنتاج البن في أوغندا ما بين 1922-1936.

السنوات	المزارعين الآسيويين	المزارعين المحليين
1922	20.820 مليون £	1 م £
1925	18.844 م £	1.787 م £
1928	18.408 م £	8.731 م £
1931	17.599 م £	20.900 م £
1934	13.391 م £	30.349 م £
1936	13.472 م £	43.503 م £

المصدر:

- Ibid, p 40.

الجدول 07: جدول يوضح تدهور الدخل الفردي لمقاطعة بوغندا ما بين 1930-1938.

(القيمة بالشلن)

المجموع	موييندي	موساكا	عنّبي	مينغو	المناطق السنوات
14.61	13.41	14.14	15.16	14.80	1930
12.31	11.39	12.14	15.54	12.5	1931
10.37	8.84	10.58	10.52	10.45	1932
9.16	7.93	8.96	9.06	9.53	1933
11.33	9.69	11.05	12.06	11.46	1934
11.71	11.06	12.03	11.24	12.01	1935
9.80	9.25	9.64	9.88	9.98	1936
13.74	13.29	13.40	/	13.84	1937
8.82	8.30	7.99	/	8.99	1938

المصدر:

-Apter, David. The Political Kingdom in Uganda, Oxford University Press, London, 1961, p189.

الجدول 08: جدول يوضح قيمة أهم المنتجات الزراعية المصدرة ما بين 1905-1955.  
(القيمة بالجنيه الإسترليني)

المنتجات المصدرة السنوات	القطن	البن	الشاي	التوابل	المطاط	قصب السكر
1906-1905	1.089	174	/	19.036	13.305	1.300
1916-1915	245.426	87.339	93	16.850	5.670	593
1925	4.685.992	139.469	/	2.935	68.704	7.692
1935	2.822.739	230.976	1.894	2.234	20.394	168.358
1945	7.025.774	1.143.211	120.531	40.742	48.629	197.998
1955	16.400.866	20.152.075	1.082.244	57.075	19.032	833.999

المصدر:

- Ingham, K. The Making of Modern Uganda, London, 1958, p 284.

الجدول 09: جدول يوضح قيمة أهم السلع المستوردة ما بين 1905-1955.  
(القيمة بالشلن)

السلع المستوردة السنوات	الأقمشة بمختلف أنواعها	مستلزمات طبية	تجهيزات وآلات فلاحية	وسائل النقل والمركبات بجميع أنواعها
1906-1905	1.060	/	/	/
1916-1915	5.261	/	67	87
1925	18.945	/	1.560	5.686
1935	7.624	/	550	1.023
1945	25.956	1.508	1.338	2.927
1955	81.680	6.460	3.340	95.980

المصدر:

-J. J. Jorgensen, Uganda: a modern history, Helm, London, 1931, p 352.

الجدول 10: جدول يوضح تزايد عدد السكان الإفريقيين وغير الإفريقيين بأوغندا ما بين 1948-1959.

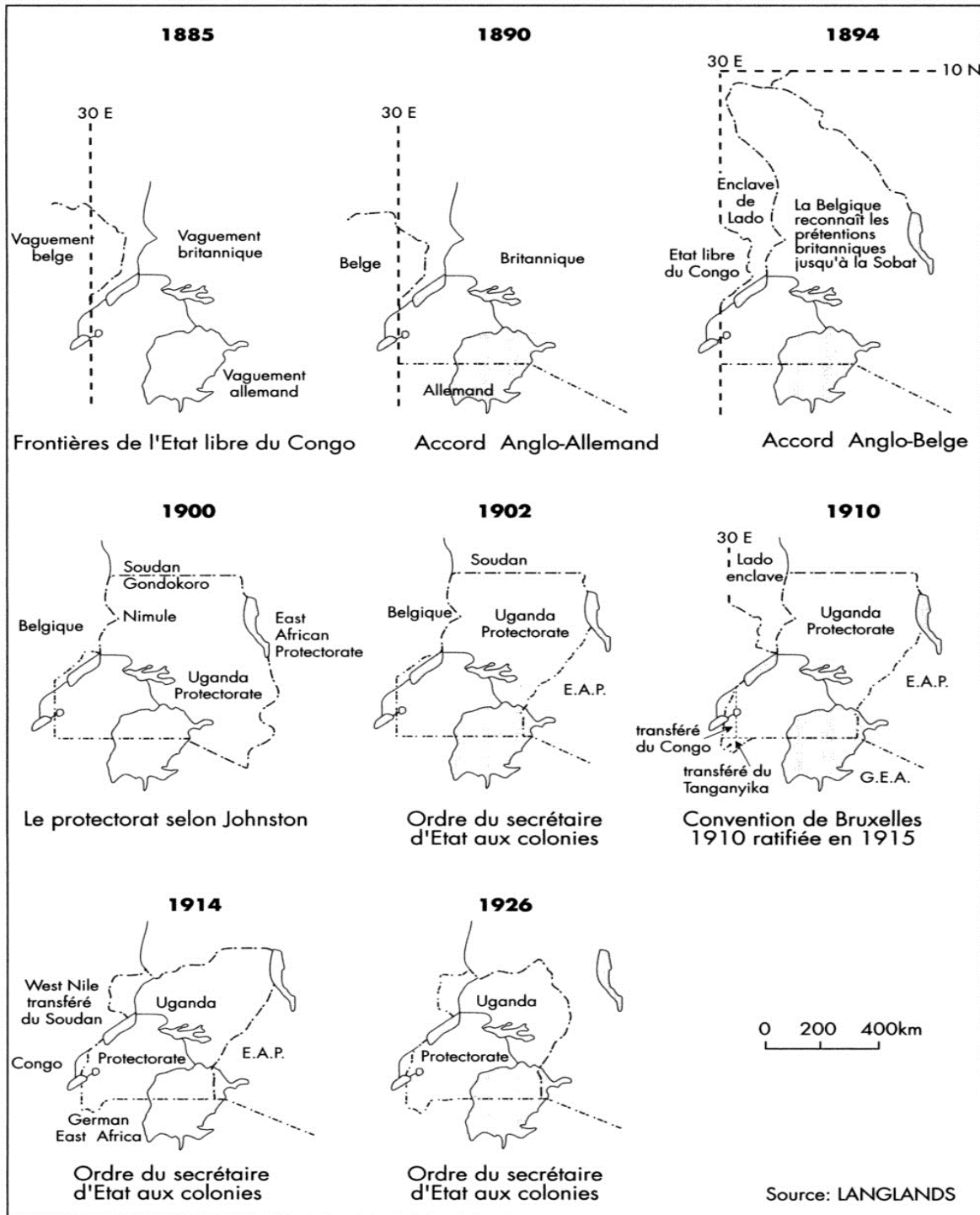
المنطقة	بوغندا	الشرقية	الشمالية	الغربية	الاجموع
السكان الإفرقيين	1.302.162 ن	1.508.512 ن	943.175 ن	1.163.706 ن	4.917.555 ن
1948	غير الإفرقيين 21.465 ن	14.832 ن	1.433 ن	2.935 ن	40.965 ن
الاجموع	1.323.627 ن	1.523.344 ن	944.908 ن	1.166.641 ن	4.958.520 ن
السكان الإفرقيين	1.833.744 ن	1.872.959 ن	1.230.967 ن	1.497.485 ن	6.435.155 ن
1959	غير الإفرقيين 47.021 ن	29.748 ن	4.339 ن	5.865 ن	86.978 ن
الاجموع	1.880.765 ن	1.902.707 ن	1.235.306 ن	1.503.350 ن	6.522.128 ن
الزيادة المسجلة بـ %	42.1	24.9	30.7	28.9	31.5
نسبة الكثافة السكانية في الميل مربع	116 ن	173 ن	37 ن	87 ن	84 ن

المصدر:

-A. B. K. Kosazi, The Social Origins of Violence in Uganda: 1964-1985. McGill-Queen's University Press. Canada. 1994. P 28-29.



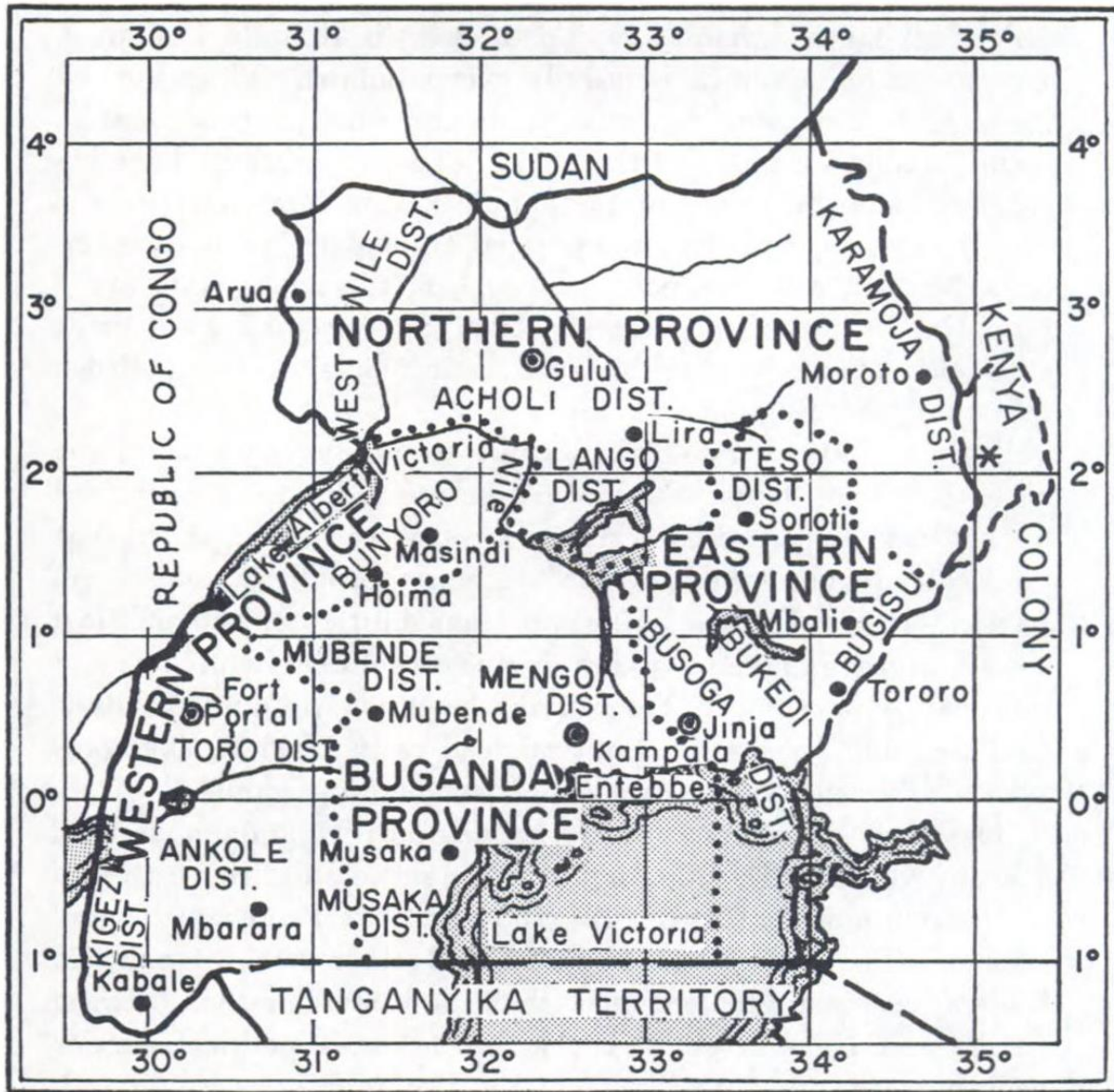
الخريطة 02: خرائط توضح تطور تكوين الحدود السياسية لمحمية أوغندا ما بين 1885-1926.



المصدر:

-Chaléard, Jean-louis. Politique et dynamique territoriales dans les pays du sud. Publication de la Sorbonne, 1957, p 182.

الخريطة 03: الحدود الإقليمية لمقاطعات أوغندا خلال الحماية البريطانية.



**BOUNDARIES:**

————— INTERNATIONAL

- - - - - INTERCOLONIAL

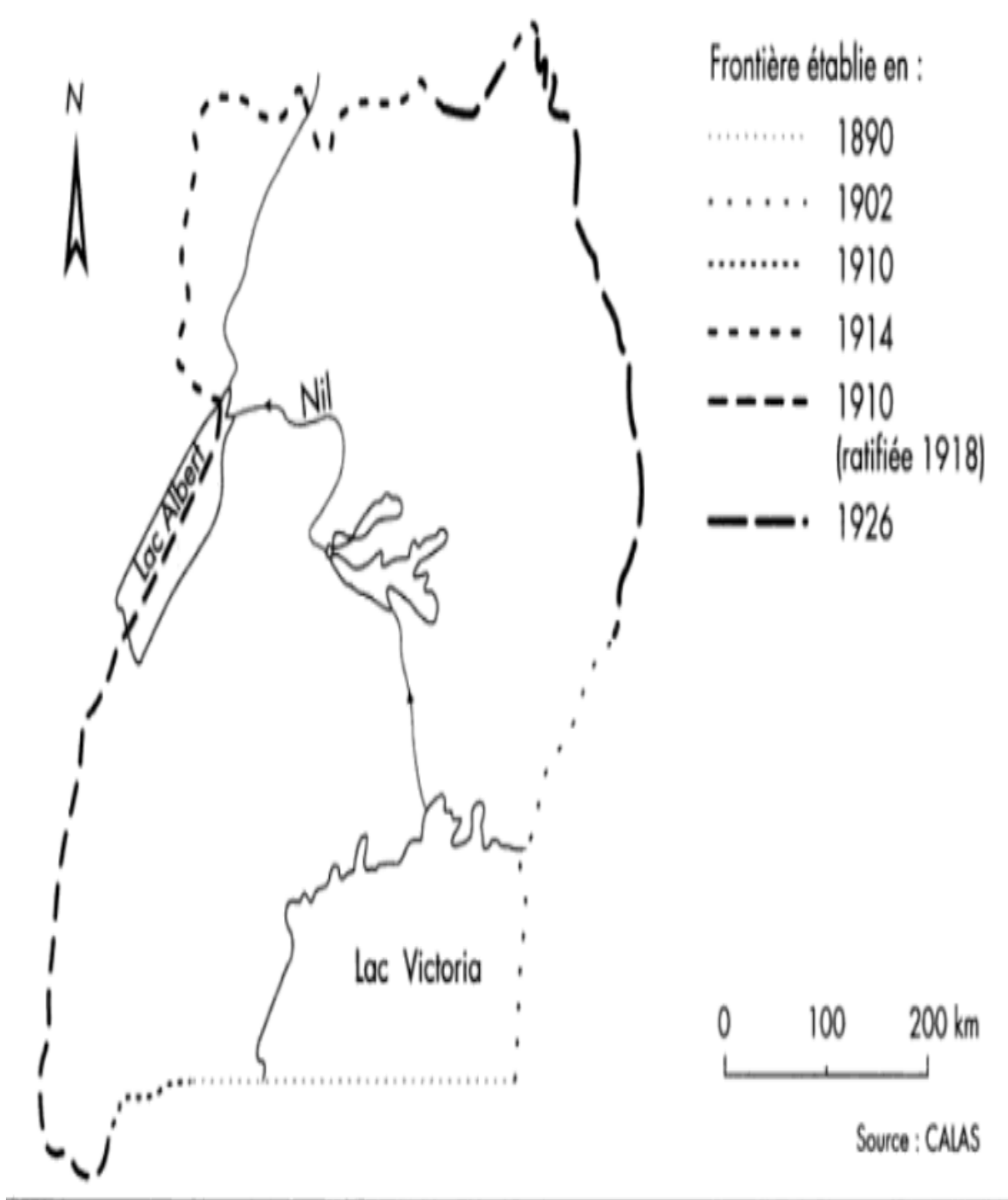
..... PROVINCIAL

\* ADMINISTERED BY UGANDA

المصدر:

-Apter, David. The Political Kingdom in Uganda, Oxford University Press, London, 1961, p 31.

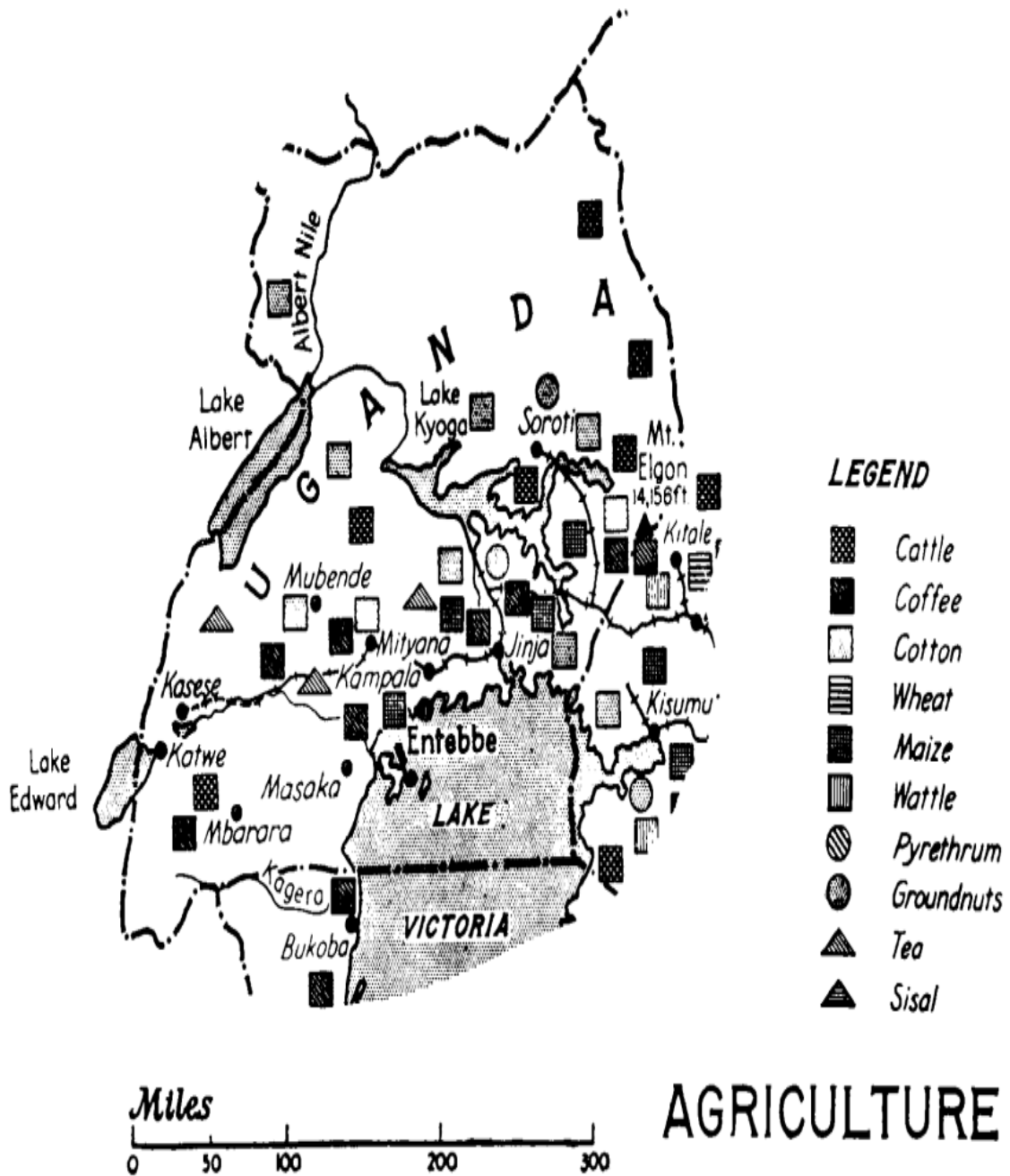
الخريطة 04: خريطة توضح تواريخ ضبط الحدود السياسية لمحمية أوغندا ما بين 1890-1926.



المصدر:

-Chaléard, Jean-louis. Politique et dynamique territoriales dans les pays du sud. Publication de la Sorbonne, 1957, p 183.

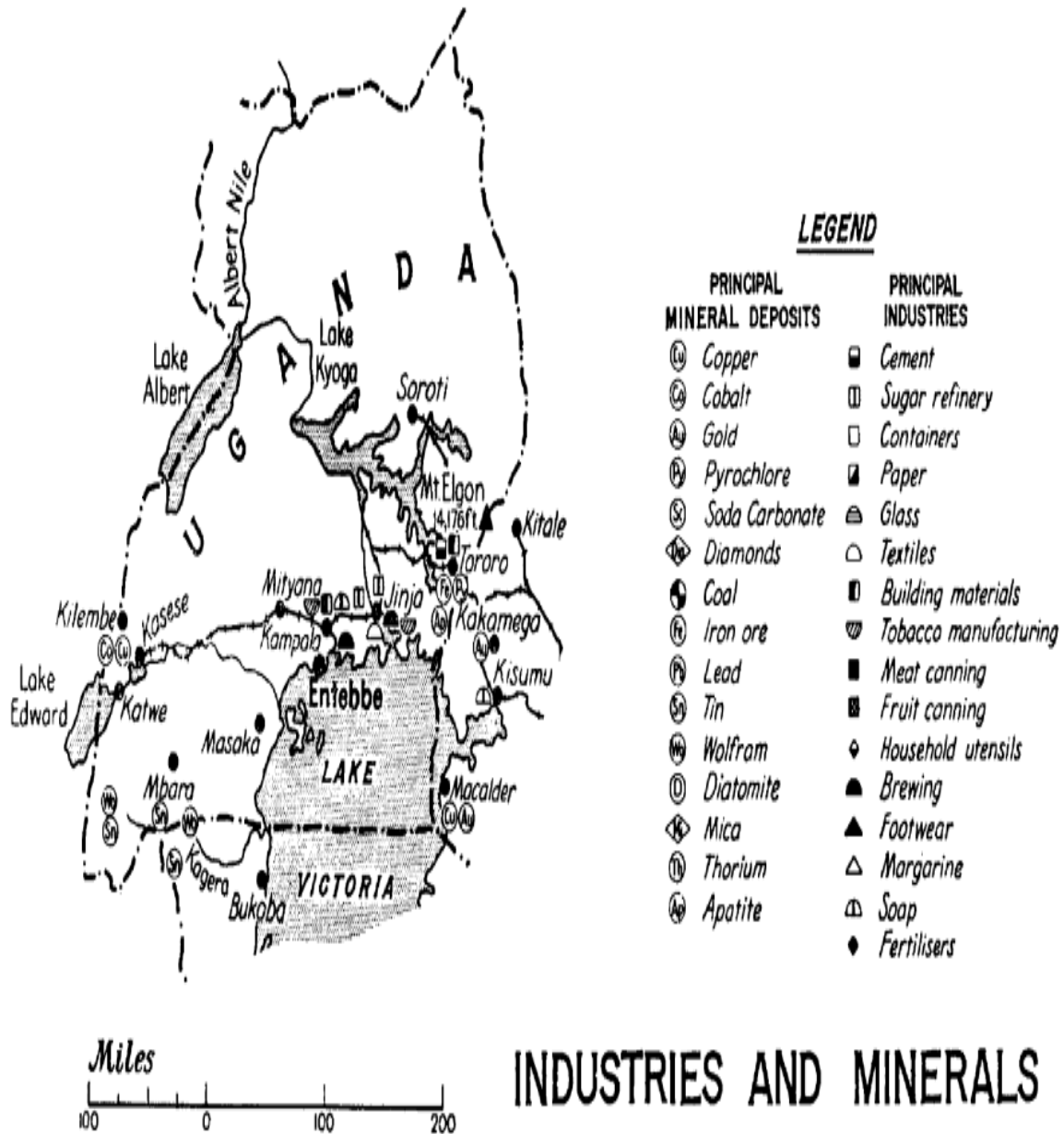
الخريطة 05: خريطة توضح توزيع المحاصيل الزراعية في أوغندا.



المصدر:

- Apter, David. The Political Kingdom in Uganda, Oxford University Press, London, 1961, p51.

الخريطة 06: خريطة توضع توزيع المعادن في أوغندا.



المصدر:

- Apter, David. The Political Kingdom in Uganda, Oxford University Press, London, 1961, p 52.

# قائمة البليوغرافيا

1- الوثائق الأرشيفية:

- Bell, H. Hesketh, Uganda Protectorate, Entebbe, 5th Apr, 1907, **The Official Gazette of the East Africa and Uganda Protectorates**, Vol. 9, No. 180, Published Under the Authority of His Majesty's Commissioners, Nairobi, 1907.
- Comité de l'Afrique française, **Bulletin du Comité de l'Afrique française**, No. 5, Mai 1897, Comité de l'Afrique française, Paris, 1897.
- P.R.O: C.O. Colonial Reports-Annual No. 1916- **Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of Sierra Leone, 1938**, His Majesty's Stationery Office, London, 1939.
- P.R.O: C.O, Colonial Reports-Annual, No. 1601- **Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of the Uganda Protectorate, 1931**, His Majesty's Stationery Office, London, 1932.
- P.R.O: C.O, Colonial Reports-Annual, No. 1903- **Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of the Uganda Protectorate, 1938**, His Majesty's Stationery Office, London, 1939.
- P.R.O: C.O, **An Economic Survey of the Colonial Territories 1951**, Vol. 2: The East African Territories, Kenya, Tanganyika, Uganda, Zanzibar and the Somaliland Protectorate, with Aden, Mauritius and Seychelles, Her Majesty's Stationery Office. London. 1954.
- P.R.O: C.O, **An Economic Survey of the Colonial Territories 1951**, Vol. 2, Her Majesty's Stationery Office, London, 1954.
- P.R.O: C.O, **Colonial Office Annual Report on Uganda for the year 1946**, His Majesty's Stationery Office, London, 1948.
- P.R.O: C.O, **Colonial Reports for year 1927-Annual, No. 1408-1425**, H. M. Stationery Office, London, 1928.
- P.R.O: C.O, Colonial Reports-Annual No. 1810- **Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of the Uganda Protectorate 1936**, His Majesty's Stationery Office, London, 1937.
- P.R.O: C.O, Colonial Reports-Annual No. 1916- **Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of Sierra Leone, 1938**, His Majesty's Stationery Office, London, 1939
- P.R.O: C.O, **Report by Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to General Assembly of the United**

- 
- Nations on the Administration of Tanganyika under United Kingdom Trusteeship for the year 1951**, Her Majesty's Stationery Office, London, 1952.
- P.R.O: C.O, **Report of the Commission on the Civil Services of Kenya, Tanganyika, Uganda & Zanzibar 1947-48**, His Majesty's Stationery Office, London, 1948, p 29-32.
  - P.R.O: C.O, **Report on: Uganda for the year 1953**, His Majesty's Stationery Office, Uganda, 1954.
  - P.R.O: C.O, **The British Territories in East and Central Africa: 1945-1950**, His Majesty's Stationery Office, London, 1950.
  - P.R.O: C.O, **The Colonial Office List 1946: comprising historical and statistical information respecting the colonial empire, List of officers serving in the colonies**, His Majesty's Stationery Office, London, 1946.
  - P.R.O: C.O, **The Colonial Office List 1949**, His Majesty's Stationery Office, London, 1949.
  - P.R.O: C.O, **Uganda: Annual Report for 1924**, No. 1280, His Majesty's Stationery Office, London, 1926.
  - P.R.O: C.O, **Uganda: Report for the year 1953**. Her Majesty's Stationery Office. London. 1954.
  - P.R.O: C.O, **Uganda: Report for the year 1957**, Her Majesty's Stationery Office, London, 1958.
  - P.R.O: C.O, **Uganda Report for the year 1955**, Her Majesty's Stationery Office, London, 1956.
  - P.R.O: F.O, **British Possessions, II, The Uganda**, Vol. 16, H. M. Stationery Office, London, 1920.
  - P.R.O: W. O. I. D, **Handbook of British East Africa: Including Zanzibar, Uganda, and the Territory of the Imperial British East Africa Company**, Her Majesty's Stationery Office, London, 1893.
  - P.R.O: **Statutory Instruments 1955**, Vol. 1, Her Majesty's Stationery Office, London, 1956.
  - P.R.O: F & C.O, **British and Foreign State Papers, 1898-1899**, Vol. 91. His Majesty's Office. London. 1902.
  - P.R.O: O.C. R, **The Commonwealth Relations Office List 1964**, Vol. 13. Her Majesty's Stationery Office. London. 1964.

- 
- P.R.O: **List and Indexes: Supplementary Series, No. 13, List of Foreign Office Records**, Vol. 1, Kraus Reprint Corporation, New York, 1964.
  - Harris Frank, **The Fortnightly Review**, Vol. 47, Chapman and Hall , London, 1890.
  - Hertslet, Godfrey E. P, **The Foreign Office List for 1906**, Harrison and Sons, London, 1906.
  - Hertslet, Sir, Edward: **The Map of Africa by Treaty**:
    - Vol. 1, Her Majesty's Stationery Office, London, 1894.
    - Vol. 2, Her Majesty's Stationery Office, London, 1894.
    - Vol. 3, Her Majastys Stationery Office, London, 1896.
  - Inter-Parliamentary Union, **Constitutional and Parliamentary Information**, Vol. 69-80, No. 75, Julay, 1948.
  - Jackson F. J. The Infectious Diseases (Smallpox in Buganda), **The Office Gazette the Uganda Protectorate 1915**, Vol. 8, No.12, Authority. 1916.
  - **Papers relating to Uganda, Africa**, No.7 (1895), C. 7708:
    - Cracknall, May 7, No. 17, 1894.
    - H. E. Colville, Dec 5, No. 5, 1893
    - H. E. Colville, Fab 5, No.16, 1894.
    - H. E. Colville, Jan 2, No.15, 1894.
  - **Saben's Commercial Directory and Handbook of Uganda 1947/48**, Saben and Co, Kampala, 1947.
  - **Saben's Commercial Directory and Handbook of Uganda 1960-61**, Saben's Directories, Kampala Uganda, 1960.
  - Sir Edward Hertslet, **The Foreign Office List 1898**, forming a complete British Diplomatic and Consular Handbook 71st Publication, London, 1898.
  - Sir William H Mercer, A J Harding and G E J Gent, **The Dominions Office and Colonial Office List 1932: Comprising Historical and Statistical Information**, 71st Publication, Waterlow & Sons Limited, London, 1932.
  - South Africa. Dept. of Mines and Industries, Thomas Sleith. **Report on Trade Conditions in British East Africa, Uganda and Zanzibar**. Cape Times Limited, Cape Town, 1919.
  - The Foreign police of Lord Rosebery, **Two chaptrs in Recent politics 1886 and 1892-5 with extracts from Lord Rosebery's speeches**. Arthur L. Humphreys, Piccadilly. London. 1901.

- **The Imperial and Asiatic Quarterly Review and Oriental and Colonial Record**, Vol. 8, Nos. 15-16, Oriental University Institute, Woking, 1894.
- Uganda Protectorate: **Blue Book for the year ended ar ended 31 st March 1914**, Government Printer Entebbe, Uganda, 1914.
- Uganda. National Assembly, **Uganda: Parliamentary Debates**, Vol 73. 1967-8 .
- U.S: O.I.T, **Economic Review of British East Africa 1948**, International Reference Service, Vol. 6, No. 77, August 1949.
- U.S: C.S.C.F.R, **Hearings, Reports and Prints of the House Committee on Foreign Affairs**. U.S.A, Government Printing Office. Washington. 1965.
- U.S.D.S: D.D.A.A.F.A, **Background Summary: Non-Self Governing Territories and the Trusteeship System of the United Nations**. Department of State, Division of Dependent Area Affairs, USA, 1947.

2- المصادر المكتوبة:

- Altrincham, Edward W. M. G. **Kenya's Opportunity: memories, hopes and ideas**, Faber and Faber. London, 1955.
- Anderson Frank Maloy and Hershey Amos Shartle, **Handbook for the Diplomatic History of Europe, Asia, and Africa 1870-1914**, Government Printing Office, Washington, 1918.
- Anderson John, **A History of Edinburgh from the Earliest Period to the Completion of the Half Century 1850: With Brief Notices of Eminent or Remarkable Individuals**, Fullarton & Co, London, 1856.
- Apter, David Ernest, **The Political Kingdom in Uganda: A Study of Bureaucratic Nationalism**, Princeton University Press, Oxford, 1961.
- Arthur Silva White, T. Douglas Murray, **Sir Samuel Baker: A Memoir**, Macmillan and Company, London, 1895,
- Ashe Robert Pickering. **Chronicles of Uganda**, Hodder and Stoughton. London, 1894.
- Ashe, Robert Pickering, **Two kings of Uganda, or Life by the shores of Victoria Nyanza: being an account of a residence of six years in eastern equatorial Africa**, Sampson Low, Marston, Searle & Rivington, London, 1889.
- Baker, Samuel W, **Albert N'yanza, Great Basin of the Nile Sources**, Vol. 2, Macmillan and Company, London. 1867.

- 
- Beattie John, **Bunyoro: An African Kingdom**, Holt Rinehart and Winston, New York, 1960.
  - Berriedale Keith Arthur, **The Belgian Congo and the Berlin Act**. Clarendon Press. Oxford. 1919.
  - Brode, Heinrich. **British and German East Africa: Their Economic & commercial relations**, Edward Arnold, London, 1911.
  - Butt Audrey, **The Nilotes of the Sudan and Uganda**. Vol 4. International African Institute. London. 1952.
  - Casati Gaetano, **ten years in Ekuatoria and the return with Emin Pasha**, Vol. 2, Translated by J Randolph Clay, Frederick Warne and Co, London, 1891.
  - Chamberlain Joseph, **Foreign & Colonial Speeches**, Georg Routledge and Sons, London, 1897.
  - Chidzero, Bernard.T.G. **Tanganika and international trusteeship**, Oxford University Press, London, 1961.
  - Colson, Audrey Butt. **The Nilotes of the Sudan and Uganda**, Vol. 4, International African Institute, London, 1952.
  - Colville Henry Edward, **The Land of The Nile Springs Being Chiefly An Account of How We Fought Kabarega**, Edward Arnold, London, 1895.
  - Dion Lardner Edgar George, **Soldiering and Sport in Uganda 1909-1910**, Walter Scott Publishing Co, London, 1912.
  - E. H. Beard. **Mineral Resources: The quarterly bulletin of the Colonial Geological Surveys**. Vol. 6, 1956, Her Majesty's Office, London, 1957.
  - Eliot Charles, **The East Africa Protectorate**, Edward Arnold, London, 1905.
  - Evans Ifor L, **The British in tropical Africa: An Historical outline**, Cambridge University press, Cambridge, 1929.
  - Evans Lwin, **The German and Africa Their Ains on The Dark Continent and How They Acquired Their African Colonies**, Cassel and Company, London, 1915.
  - Fahs Sophia Lyon, **Uganda's white man of work: A Story of Alexander M. Mackay**, Young people's missionary movement, New York, 1907.
  - Fisher, H. A. L, **A History of Europe**, Eyre and Spottiswoode. London, 1938.
  - Frederick Pollock, **The Law Quarterly Review**, Vol. 20-25, Stevens and Sons Limited, London, 1909.

- 
- Freidson Irving, **Motor Roads in Africa** (Except Union of South Africa), Trade Information Bulletin, No. 733. Government Printing Office Washington. USA. 1930.
  - Furnivall John Sydenham, **Colonial Policy and Practice: A Comparative Study of Burma and Netherlands India**, Cambridge University Press, Cambridge, 1948.
  - Gardiner, A.G, **The Life of Sir William Harcourt**, Vol.2, Constable & Company Ltd. London, 1923.
  - Georg, Schweitzer, **Emin Pasha: His Life and Work**, Vol.1, Archibald constable and Co, London, 1898.
  - Grace Carswell, **Cultivating Success in Uganda: Kigezi Farmers & Colonial Policies**, James Currey Publishers, Oxford, 2007.
  - Hamilton Hary Johnston, **The Nile Quest: A Record of the Exploration of the Nile and Its Basin**, Friderick A. Stockes Company, New York, 1903.
  - Hamilton Hary Johnston, **The Uganda protectorate**, Vol. 2, Hutchinson & CO. London, 1902.
  - Hamilton Hary Johnston, **The Uganda Protectorate**, Vol.1, Hutchinson & CO. London. 1904.
  - Harris, Norman Dwight. **Intervention and colonization in Africa**, Vol. 1. Houghton Mifflin company, New York, 1914.
  - Harrison, Alexian Mackay, A.M. **Mackay: Pioneer Missionary of the Church Missionary Society to Uganda**, A. C. Armstrong, New York, 1890.
  - Haydon, E. S, **Law and Justice in Buganda**, Butterworths, London, 1960.
  - Herbertson A. J. and Howarth O. J. R, **The Oxford Survey of The British empire: Africa**, Vol 3. Oxford at the Clarendon Press, London, 1914.
  - Herrick, Allison Butler and Others, **Area Handbook for Uganda**. Vol 550, Issue 74. Government Printing Office Washington. U.S.A. 1969.
  - Hill Mervyn F, **Permanent Way: The Story of Kenya and Uganda Railway**, East African Raliaways and Harbours, Nairobi, 1961.
  - Hope Moncrieff, Ascott Robert, **The World of To-Day: A Survey of the Lands and peoples of the globe as seen in travel and commerce**, Vol. 3, Gresham Publishing Company, London, 1908.
  - Ingham Kenneth, **The Making of Modern Uganda**, Allen & Unwin, London, 1958.

- 
- Ingrams, William Harold, **Uganda: A crisis of Nationhood**, Her Majesty's Stationery Office, London, 1960.
  - John Scott, Keltie, **The Partition of Africa**, Edward Stanford, London, 1895.
  - Keltie, J. Scott, **The Statesman's Years-Book: Statistical and Historical Annual of the States of the World for the Year 1903**, Macmillan and Co, London, 1903.
  - Kirkland Caroline, **Some African Highways, A Journy of tzo American women to Uganda and the transvaal**. Boston, D. Estes & company. U.S.A. 1908.
  - Kollmann Paul, **Victoria Nyanza: The Land, the Races and Their Customs**, Swan Sonnenschein & Co, London, 1899.
  - Lamb, P. H, **Uganda: Acting Superintendent, Cotton Department, Uganda. Papers and Reports on Cotton Cultivation: Presented to the International Congress of Tropical Agriculture**, Brussels, May, 1910, Imperial Institute, London, 1911,
  - Leonard, Woolf. **Empire & Commerce in Africa: A Study in Economic Imperialism**, Allen and Unwin, London, (n.d).
  - Livingstone David , **Livingstone's Africa: perilous adventures and extensive discoveries in the interior of Africa**, Phila. & Boston, Hubbard bros, New York, 1872.
  - Lord Haily, **An African Survey Revised 1956: A Study of Problems arising in Africa South of the Sahara**. Cambridge University press, London, 1957.
  - Lucas Charles Prestwood, **The Partition and Colonization of Africa**, Clarendon Press, Oxford, 1922.
  - Lugard Frederick D, **British East Africa and Uganda: A Historical Record Compiled from Captain Lugard's and Other Reports**, chapman and hall, London, 1892.
  - Lugard Frederick D, **The Dual Mandate in British Tropical Africa**. William Blackwood and Edinburgh. London. 1922.
  - Lugard Frederick D, **The Rise of our East African Empire**, Vol. 2, William Blackwood and Sons, London, 1893.
  - Lugard Frederick D, **The Rise of Our East African Empire: Early Efforts in Nyasaland and Uganda**, Vol.1, William Blackwood and Sons, London, 1893.

- 
- Lyne Robert Nunez, **Zanzibar in contemporary times**, Haurst and Blackett, London, 1905.
  - March Zoë and Kingsnorth, G. W, **An Introduction to the History of East Africa**, Cambridge University Press, London, 1961.
  - March Zoë, **East Africa Through Contemporary Records**, Cambridge University Press, London, 1961.
  - McDermottm P.L, **British East Africa or Ibea**, Chapman and Hall Ltd, London, 1893.
  - Moyse- Bartlett. Hubert, **The King's African Rifles: A Study in the Military History of East and Central Africa, 1890-1945**, Gale & Polden. 1956.
  - Mullins, Joseph Dennis. **The Wonderful Story of Uganda**, Church Missionary Society, London, 1908.
  - Oordt, Johan Frederik Van, **The Origin of the Bantu, A Preliminary Study**, Cape Times Limited, Government Printers, Cape Town, 1907.
  - Peter Macqueen, **In Wildest Africa: the record of a hunting and exploration trip through Uganda, Victoria Nyanza, the Kilimanjaro region and British East Africa, with an account of an ascent of the snowfields of Mount Kibo, in East Central Africa, and a description of the various native tribes**, George Ball and sons, London, 1910.
  - Peters, Carl, **New Light on dark Africa**, Ward, Lock and Co, London, 1891.
  - Portal, Gerald Herbert, **The British Mission To Uganda in 1893**, Edward Arlond, London, 1894.
  - Richmond, Anthony H, **The Colour Problem**, Penguin Books, Canada. 1955.
  - Roscoe John, **The Buganda: An account of their native customs and beliefs**, Macmillan and Co, London, 1911.
  - Roscoe, John, M, A. **The Northern Bantu: An Account of some central African tribes of the Uganda protectorate**, Cambridge University Press, Cambridge, 1915.
  - Sanderson, Edgar, **Africa in The Nineteenth Century**, Seeley and co, London, 1898.
  - Scott Keltie, **The Statesman's Year-Book: Statistical and Historical Annual of the States of the World for the Year 1901**, Macmillan and Co, London, 1901

- Stalin Joseph, **Marxism and the National and Colonial Question**. International Publishers, New York, 1942.
- Stearns, Frank Preston. **The life of prince Otto Von Bismarck**, J.B. Lippincott Company, London, 1899.
- Steinberg S. H, **The Statesman's year-Book: Statistical and Historical Annual of the States of the World for the Year 1958**. Macmillan and Co. London. 1958.
- Steinberg, S. H. **The Statesman's Year-book: Statistical and Historical Annual of the States of the World for the Year 1959**. Macmillan and Co. London, 1959.
- Tabarié Marie, **Charles-George Gordon : Le Défenseur de Khartoum**, Paul Monnerat, Libraire-éditeur, Paris, 1886.
- Taylor, A.J.P. **The Struggle for Mastery in Europe: 1884-1918**, Oxford University Press, Numbai, 1954.
- Taylor, John Vernon, **The growth of The Church in Buganda: An Attempt at Understanding**, SCM press, London, 1958.
- Tothill, John. D. **Agriculture in Uganda**, Oxford University Press, London, 1940.
- Townsend, Mary Evelyn, **the Rise and Germany's Colonial Empire: 1884-1918**, Macmillan, New York, 1930.
- Tucker Alfred. R. **Eighteen years in Uganda East Africa**, Vol. 1, Edward Arnold, London, 1908.
- Vakil Chunial Harilal, **The Comprehensive Criminal Digest: Containing Chartered and Non-Chartered High Court reports, 1862-1899**, Education Society's Steam Press, Bombay, 1900
- Wallis, H.R, **The Handbook of Uganda**, Millbank, London, 1920.
- Wason, J. Cathcart. **East Africa and Uganda, or Our Last Land**, Griffiths, London, 1905.
- Whitaker Joseph, **An Almanack for the year 1914**, Warwick Lane, London. (n,d)

3- المراجع:

أ- العربية:

- أ، آدبواهن، تاريخ إفريقيا العام، إفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية (1835-1880)،  
المجلد السابع، اليونسكو، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1990 .
- ابو عيانة، فتحي محمد، جغرافية إفريقيا، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1995.
- إسحاق محمد عبد العزيز، نهضة إفريقيا، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1981.
- محروس اسماعيل حلمي ، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر من الكشوفات الجغرافية إلى قيام  
منظمة الوحدة الإفريقية، ج1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.
- بكاي منصف، دراسات وأبحاث في تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء، دار الأمة، الجزائر،  
2017.
- بيير جريبه، المنظمات الدولية نشأتها وتطورها، ترجمة محمد سليمان، وكالة الصحافة العربية،  
مصر، 2021.
- نياني ج. ت. ، تاريخ إفريقيا العام: إفريقيا من القرن الثاني عشر إلى القرن السادس عشر،  
المجلد الرابع، اليونسكو، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1988.
- كي زارو جوزيف ، تاريخ إفريقيا السوداء، القسم الثاني، ترجمة يوسف شلبي الشام، وزارة  
الثقافة، دمشق، 1994.
- حراز رجب، بريطانيا وشرق إفريقيا من الاستعمار إلى الاستقلال، معهد البحوث والدراسات  
العربية، القاهرة، 1971.
- الخوند مسعود ، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج4، دار رواد النهضة، بيروت، 1995.
- ذهني محمد علي إلهام، بحوث ودراسات وثائقية في تاريخ إفريقيا الحديث، مكتبة الأنجلو  
مصرية، القاهرة، 2009.
- رفاعي عبد العزيز ، مشاكل إفريقيا في عهد الاستقلال، دار الحمامي للطباعة، القاهرة،  
1970.

- زاهر رياض، استعمار إفريقية، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965.
- ظاهر جاسم محمد، إفريقيا ماوراء الصحراء من الاستعمار الى الاستقلال، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2002.
- عزة دروزة محمد، العرب والعروبة من القرن الثالث حتى القرن الرابع عشر الهجري، ج 01، دار اليقظة العربية، دمشق، 1959.
- علو عماد، القوى البحرية والتجارية في الخليج العربي خلال العصور الإسلامية، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2017.
- موسى علي، الحمادي محمد، جغرافية القارات، دار الفكر، دمشق، 1997.
- عوض محمد عوض، الشعوب والسلالات الإفريقية، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (د.ت).
- كولين ليجوم، الجامعة الإفريقية، ترجمة: أحمد محمود سليمان، الدار المصرية للتأليف والنشر، 1966.
- لتون رالف، شجرة الحضارة، ج 3، ترجمة: أحمد فخري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010.
- فليجة احمد نجم الدين، إفريقيا دراسة عامة وإقليمية، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2005.
- ووديس جاك، إفريقيا على طريق المستقبل، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966.
- يحي جلال، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.
- يونس محمد عبد المنعم، أوغندا بين الاستعمار البريطاني والكفاح الوطني، دار القلم، القاهرة، 1960.

ب-الأجنبية:

- 
- Adyanga Onek C, **Modes of British Imperial Control of Africa: A cas study of Uganda 1890-1990**, Cambridge scholars, Cambridge, 2011.
  - Alpers Edward A, **Ivory and Slaves, Changing Patterns of Intterns of International Trade in East-Central Africa to the Later Nineteenth Century**, University of California Press, California, 1975.
  - Angelo Anais, **Power and the presidency in Kenya: The Jomo Kenyatta years**, Cambridge University Press, London, 2020.
  - Anthony Ronald and others. **History of East Africa**, Vol. 2, Clarendon Press, Oxford, 1963.
  - Arthur J. Knoll and Lewis H. Gann, **Germans in the Tropics: Essays in German Colonial History**, Greenwood Press, New York, 1987.
  - Atkins Carla, **African Laces & Rivers**, Vol 3, AuthorHouse, 2012.
  - BakamaNume, Bakama B. **A contemporary: Geography of Uganda**, Mkukina Nyota Publishers Ltd, Dar es Salaam, 2010,
  - Baralas Robert and Juil Lin, **Yong: Cultures of the World: Uganda**, Marshall Cavendish, New York, 2000.
  - Barungi, Baganchwera N. I. **Parliamentary Democracy in Uganda: The Experiment that failed**, Autbor House, USA. 2011.
  - Bebbington, David W, **William Ewart Gladstone: Faith & Politics in Victorian Britain**, W<sub>M</sub>. B. Eerdmans Publishing Co, USA, 1993.
  - Behrend Heike, **Alice Lakwena & the Holy Spirits: War in Northern Uganda 1985-97**, translated by Mitch Cohen James Currey Publishers, Oxford, 1999.
  - Boahen A. Adu, **General History of Africa: Africa under colonial domination 1880-1935**, Vol. 7, James Currey, California, 1990.
  - Bourges Hervé et Wauthier Claude, **les 50 Afriques: Afrique centrale Afrique des Grands Lacs Afrique australe Océan Indien**, Editions du Seuil, Paris, 1979.
  - Braginski M and Lukonin Y, **A Short History of the National-Liberation Movement in East Africa**, progress Publishers, Moscow, (n.d).
  - Brunshwing Henri, **Le partage de L’Afrique Noire**, Flammarion, Paris, 1971.
  - Buell Raymond Leslie, **The Native Problem in Africa**, Vol. 1, Frank Cass & Co, London, 1965.

- 
- Cassada, James A. **Sir Harry Johnston: A Bio-Bibliographical Study**, Basler Afrika Bibliographien, Switzerland, 1977.
  - Chrétien, Jean-Pierre, **The Great Lakes of Africa: Two Thousand years of History**. Translated: Scott Straus. Zone Books, New York, 2003.
  - Churchill, Craig. **Protecting the poor A microinsurance compendium**, international labour office, Geneva, 2008.
  - Cornevin Robert, **Histoire de la Colonisation Allemande**, Presses Universitaires de France, paris, 1969.
  - Cortazzi Hugh, **Britain & Japan, Biographical Portraits**, Vol. 7, Global Oriental, London, 2010.
  - Crooks Peter and Parsons, Timothy H, **Empires and Bureaucracy in World History: from Late Antiquity to the Twentieth Century**, Cambridge University Press, London, 2016.
  - Daniel Liebowitz, **The Physician and the Slave trade: John Kirk, the Livingstone expeditions and the crusade against slavery in East Africa**, W.H. Freeman and Co, New York, 1999.
  - Daniele Horna and others, **Socioeconomic Considerations in Biosafety Decisionmaking: Methods and Implementation**, International Food Policy Research Institute, Washington, 2013,
  - David Scanlon, **Education in Uganda: Department of Health, Education, and Welfare**, Office of Education. USA. 1964.
  - Decraene Philippe, **Le Panafricanisme**, Presses Universitaires de France. Paris, 1970,
  - Dobbin Christine E., **Asian Entrepreneurial Minorities: Conjoint Communities in the Making of the World-Economy 1570-1940**, RoutledgeCurzon, London, 1996.
  - Duigana Peter and L. H. Gann, **Colonialism in Africa 1870-1960: The Economics of Colonialism**, Vol. 4, Cambridge University Press, London, 1975.
  - Earlem, Jonathon. L. and Carney, J.J, **Contesting Catholics: Benedicto Kiwanuka and the Birth of Postcolonial Uganda**, James Currey, London, 2021.
  - Friis Ib and Vollese Kaj, **Flora of the Suda-Uganda border area east of the Nil**, Biologiske Skrifter, Denmark, 2005.

- 
- Gardner Leigh A. **Taxing Colonial Africa: The Political Economy of British Imperialism.** Oxford University Press, London, 2012.
  - Goody Jack. **Succession to high Office.** Cambridge University Press, London, 1966.
  - Gregory Robert G, **Quest for Equality: Asian politics in East Africa 1900-1967,** Orient Longman, New Delhi, 1993.
  - Harlow Vincent and E. M Chilver, **History of East Africa, Vol. 2,** Clarendon Press, Oxford, 1965.
  - Havinden Michal and Meredith David, **Colonialism and Development: Britain and its Tropical Colonies 1850-1960,** Routledge, London, 1993.
  - Herrick, Allison Butler and Others, **Area Handbook for Uganda.** Vol 550, Issue 74. Government Printing Office Washington. U.S.A. 1969.
  - Hughes, R. H. and Hughes, J. S. **A Directory of African Wetlands,** IUCV, Cambridge, 1992.
  - Hutchinson Paul and Habte Demissie, **Health Care in Uganda,** The world bank, Washington, 1999.
  - Iliffe John, **East African Doctors: Q History of the Modern Profession,** Cambridge University Press, London, 1998.
  - Ingham Kenneth, **Obote A Political biography,** Routledge, London, 1994.
  - Jeal Tim, **Explorers of the Nile: The Triumph and THE Tragedy of a Great Victorian Adventure,** Yale University Press, London, 2011.
  - Jorgensen, Jan Jelmert. **Uganda: A Modern history,** Croom Helm, London, 1981.
  - Karugire, Samwiri Rubaraza, **A history of the Kingdom of Nkore in western Uganda to 1896,** Clarendon Press Oxford, London, 1971.
  - Kasfir, Nelson. **The Shrinking Political Arena, Participation and Ethnicity in African Politics: with a Case Study of Uganda,** University of California Press, Brekely. 1976.
  - Kasozi. A. B. K. **The Bitter Bread of Exile: The Financial Problems of Sir Edward Mutesa II during his final exile, 1966-1969.** Progressive Publishing House, Kampala, 2013.
  - Kiwanuka M S M, **Uganda Under the British. Zamani: A Survey of East African History,** EAPH, Kenya, 1969.

- 
- Kiwanuka Semakula Mlumba, **A history of Buganda: From the foundation of the kingdom to 1900**, Africana Publishing Corporation, London, 1972.
  - Konczacki Z.A & Konczacki. J. M. **An Economic History of Tropical Africa**, Vol. 2, Routledge, London, 1977.
  - Kosazi, A. B. K. **The Social Origins of Violence in Uganda: 1964-1985**. McGill-Queen's University Press. Canada. 1994.
  - Kwagala-Igaga, **Dorothy, Tax Reform in Uganda: Acas Study of the Reform of Direct Taxation of Business profits in the formal and informal sector**, Cambridge Scholars Publishing, Cambridge, 2016.
  - Lamarchand, Rene. **African Kingships in Perspective: Political Change Modernization in Monarchical Settings**. Franck Cass and Co, Ltd, London, 1977.
  - Langley. J. Ayodele. **Pan-Africanism and Nationalism in West Africa: 1900-1945**, Clarendon Press, London, 1973.
  - Lauterpacht, E. **International Law Reports**. Vol. 27. Butterworths. London. 1963.
  - Leggett Ian, **Uganda**. Oxfam, Uganda. 2001.
  - Leonard, Woolf. **Empire & Commerce in Africa: A Study in Economic Imperialism**, Allen and Unwin, London, (n.d).
  - Low, D. A. **Fabrication of Empire: The British and the Uganda Kingdom 1890-1902**, Cambridge University Press, London, 2009.
  - Low, Donald Anthony, **The Mind of Buganda: documents of the Modern History of an African Kingdom**, University of California press, California, 1971.
  - Low, Donald Anthony. **Buganda in Modern History**, University of California press, California, 1971.
  - Makubuya, Apollo N. **Protection, Patronage, or Plunder? British Machinations and (B)uganda's Struggle for Independence**, Cambridge Scholars Publishing, London, 2018.
  - Manning Olivia, **The Remarkable Expedition: The Story of Stanley's Rescue of Emin Pasha from Equatorial Africa**, Atheneum, New York, 1985.
  - Mazrui Ali A. and Mazrui Alamin M, **Swahili State and Society: The Political Economy of an African Language**, James Currey, London, 1995.

- 
- Mcewen, A.C. **International Boundaries of Africa**, Clarendon Press, Oxford, 1971.
  - Médard Henri, **Le royaume du Buganda au 19<sup>e</sup>**. Karthala, Paris, 2007.
  - Meyer Lysle E, **The Farther Frontier: Six Case Studies of Americans and Africa 1848-1936**, Associated University Press, London, 1992.
  - Michael Pollard. **The Nile**, Evans Brothers Limited, London, 2010.
  - Moore-Harell, Alice. **Gordon and the Sudan: Prologue to the Mahdiyya 1877-1880**, Frank Cass, London, 2001.
  - Mukherjee, Ramkrishna, **Uganda, An Gistorical Accident?: Class, Nation, State Formation**, Africa World press, U.S.A, 1985.
  - Mussazu, J. C. S, **Planning and Development in Education, African Perspectives**. Vol. 64. Routledge, London, 2014.
  - Mutibwa, Phares Mukasa, **Uganda Since Independence: A Story of Unfulfilled Hopes**, Africa World Press, Trenton, 1992.
  - Mwakikagile Godfrey, **Uganda: A Nation in Transition, Post-colonial Analysis**, New Africa Press, Dar es Salaam. 2012.
  - Mwakikagile Godfrey, **Uganda: The Land and Its People**, New Africa Press, Dar es Salaam, 2009.
  - Newman James L, **Paths Without Glory: Richard Francis Burton in Africa**, Potomac Books, Washington, 2010.
  - Nnadozie Kent and Others, **African Perspectives on Genetic Resources: A Handbook on Law, Policies and Institutions Governing Access Benefit Sharing**, Environmental Law Institute. Washington. 2003.
  - Nwankwo, O. Basil, **Institutional Design and Functionality of African Democracies A Comparative Analysis of Nigeria and Uganda**, Tenea Verlag für Medien, Berlin, 2003.
  - Ofcansky Thomas P, **Uganda: Tranished Pearl of Africa**, WestviewPress, USA, 1996.
  - Okoth Assa. **A History of Africa, African Nationalism and the De-colonisation Process 1915-1995**, Vol 2, East African Educational Publishers. Kampala. 2006.
  - Okoth Assa, **A History of Africa, African societies and the establishment of colonial Rule 1880-1915**, Vol. 1, East African Educational Publishers. Kampala, 2006.

- 
- Okuku Juma. **Ethnicity: State Power and the Democratisation Process in Uganda**, Nordiska Afrikainstitutet, Sweden, 2002.
  - Oliver Roland and Mathieu Grevasse, **History of East Africa**, Vol.1, Clarendon Press, Oxford, 1963.
  - Oloruntoba Samuel Ojo and Falola Toyin, **The Palgrave Handbook of African Politics: Governance and Development**, Palgrave macmillan, U.S.A, 2017.
  - Ominde, S. H. **Studies in East African Geography and Development**, University of California Press, California, 1971.
  - Otfinoski Steven, **David Livingstone: Deep in the Heart of Africa**, Marshall Cavendish Benchmark, New York, 2007.
  - Otunnu Ogenga, **Crisis of Legitimacy and Political Violence in Uganda: 1890 to 1979**, Palgrave Macmillan, London. 2016.
  - Paige John Rhodes, **Preserving Order Amid Chaos: the Survival of Schools in Uganda, 1971-1986**. Berghahn Books, New York, 2000.
  - Perras, Arne, **Carl Peters and German Imperialism 1856–1918: A Political Biography**, Oxford Clarendon Press, New York, 2004.
  - Pipe Jim, **Great Explorers: Discovering the world**, Oxford University Press, Oxford, 2008.
  - Poe, Daryl Zizwe, **Kawame Nkrumah contrubtion ton Pan-Africanisme**, Routledge, New York, 2003.
  - Priyadarshan, P. M. and S. Mohan Jain, **Cash Crops: Genetic Diversity, Erosion, Conservation and Utilization**, Springer, Berlin, 2022.
  - Prunier Gérard et Class Bernard, **L'Ouganda Contemporain**, éditions Karthala, Paris, 1994.
  - Rayan, Jeffrey R. and Glarum, Jan F. **Biosecurity and Bioterrorism: Containing and Preventing Biological Threats**. Burreworth-Heinemann is an imprint of Elsevier. London. 2008.
  - Reid, Richard. J, **A History of Modern Uganda**, Cambridge University Press, London, 2017.
  - Rich, Paul J, **Creating the Arabian Gulf: the British Raj and the Invasion of the Gulf**, Rowman & Littlefield Publishers, London, 2009.

- 
- Richards, Audrey I. and Others, **Subsistence to commercial farming in present-day Buganda, An economic and anthropological survey.** Cambridge University Press. London. 1973.
  - Ritsema Alex. **Heligoland: Past and present**, Published by Lulu, U.S. 2007.
  - Robinson, Ronald and others, **Africa and The Victorians**, Macmillan Company LTD, Canada, 1967.
  - Roland, Oliver Anthony, **The Missionary Factor in East Africa**, Longmans, London, 1965.
  - Ruger Jan. **Heligoland. Britian, Germany, and the Struggle for the North Sea**, Oxford University Press, London, 2017.
  - S. R. Smirnov, **A History of Africa 1918-1967**, NAUKA Publishing House, Moscow, 1968.
  - Sarooshi Danesh. **The United Nations and the Development of Collective Security.** Oxford Clarendon Press. New York. 1999.
  - Seyel. Philip W. and others, **Histories of sexually Transmitted diseases in sub-saharan Africa**, Greenwood press, London, 1999.
  - Shannon Richard, **Gladstone**, Vol. 2, The university of North Carolina press. U.S, 1999.
  - Sik, Andre. **Histoire de L’Afrique noir. Traduit: Frida Lederer**, Vol. 2, Akademiai Kiado, Budapest, 1964.
  - Singleton, Carey B, **Uganda's Agricultural Economy in Brief, Economic Research Service**, U.S. Dept. of Agriculture, Washington, 1968.
  - Smertin, Yuri, **Kwame Nkrumah**, International Publishers, New York, 1987.
  - Smirnov, S. R. **A History of Africa 1918-1967**, centre department of original litirature, Moscow, 1968.
  - Sperandio Jili, **Pioneering Education for Girls across the Globe: Advocates and Entrepreneurs, 1760-1904**, Lexington Books, London. 2019.
  - Steinhart, Edward I, **Conflict and Collaboration: The Kingdoms of Western Uganda 1890-1907**, Princeton University Press, London, 1977.
  - Stien Judith. **The World of Marcus Garvey: race and class in modern Society**, LSU Press, USA, 1986.

- Stig Förster, Wolfgang J. M and Robinson Ronald. **Bismarck, Europe and Africa: The Berlin Africa Conference 1884-1885 and the Onset of Partition**, Oxford University Press, London, 1988.
- Summers Carol. **Uganda political World War II (1939-1945)**, Cambridge University Press, 2015.
- Taylor P, Martin J, **Report on the Mineral Exploration Properties of African Mineral Fields INC in the Republic of Uganda**, East Africa. Tanzania, 2007.
- Twesigye, Emmanuel K, **Religion, Politics and Cults in East Africa: God's Warriors and Mary's Saints**, Peter Lang Publishing, New York, 2010.
- Vaughan Megan, **Curing their Ills: Colonial power and African Illnes**, Stanford University Press, California, 1991.
- Ward, W.E.F, and White, L.W. **East Africa: A century of change 1870-1970**, Africana Pub, Corp, New York, 1971.
- Whiteman, Marjorie Millace, **Digest of International Law**, Vol. 1, Department of State Publication, USA, 1963.
- Wiafe-Amoak, Francis, **Africa: The world today series 2016-2017**, Rowman & Littlefield, London, 2016.
- Youé, Christopher P, Robert Thorne Coryndon, **Proconsular Imperialism in Southern and Eastern Africa, 1897-1925**. Colin Smythe Gerrards Cross. London. 1986
- Young Truman P, **East African Ecosystems and Their Conservation**, Oxford University Press, New York. 1996.
- Young, Crawford and others, **Cooperative and Development: Agricultural politics in Ghana and Uganda**. University of Wisconsin press, London, 1981.

4- المجالات:

- Acworth H. A, «**LEPROSY**», Journal of Tropical Medicine: A monthly journal devoted to medical surgical and gynaecological work in the tropics. Vol 1. John Bale, Sons & Danielsson. London. 1898-1899.
- Bright, Major R. G.T, **Survey and Exploration in the Ruwenzori and Lake Region, Central Africa**, The Geographical Journal, Vol. 34, Iss. 2, Blackwell Publishing Ltd, London, 1909.

- Cook, Sir A.R, **The Journey to Uganda in 1896 and Kampala during the Closing Years of Last Century.** The Uganda Journal, vol.1, April 1934.
- Courtenay Ilbert, **Review of the Legislation of the British Empire in 1896,** Journal of the Society of Comparative Legislation, Vol. 2, Society of Comparative Legislation, 1897.
- Gray John Milner, «**Ahmed bin Ibrahim- The first Arab to reach Buganda**», The Uganda journal, september 1947, vol II , No 2.
- **New conquests in central Africa,** The Baptist Missionary Magazine, Vol 81, Iss. 1, Boston missionary Rooms, USA. 1901.
- Speke, John Hanning: **Journal of the discovery of the source of the Nile.** Harper & Bros. New York. 1868.
- Walker R. H, **A history of education in Uganda,** Journal of the African society, Vol 16, No 61, Macmillan and Co. London, 1916-7.

5- الموسوعات والقواميس :

أ- الموسوعات:

- **Appletons' Annual Cyclopaedia and Register of Important Events of the year 1894.** Vol 19. D. Appleton and Company. New York. 1895.
- **Encyclopaedia Britannica: A New Survey of Universal Knowledge,** Vol. 22, Encyclopaedia Britannica, Chicago.
- **Encyclopaedia of the Law of England: with forms and precedents,** Vol. 14. William Green, 1909.
- **Explorers and Exploration,** Vol 6, Marshall Cavendish, New York, 2005.
- **Explorers and Exploration,** Vol 9, Marshall Cavendish, New York, 2005.
- Joel Mokyr, **The Oxford Encyclopedia of Economic History,** Vol. 5, Cambridge University Press, New York, 2003.
- Leonard Tothomas M, **Encyclopedia of the Developing World,** Vol. 1, Routledge Taylor & Francis Group, New York. 2006. P 1586.
- Shillington Kevin, **Encyclopedia of African History,** Vol. 1, A-G, Fitwroy Dearbon, New York, 2005.
- Stokes Jamie, **Encyclopedia of the peoples of Africa and the Middle East,** Infobase Publishing, New York, 2009.

ب- القواميس:

- Anderson Gerald H, **Biographical Dictionary of Christian Missions**, William B. Eerdmans Publishing Co, Cambridge, 1999.
- Behn Wolfgang, **Concise Biographical Companion to Index Islamicus, 1665-1980**, Vol. 2, H-M, Brill, Boston, 2006.
- **Biographie Coloniale Belge**, Tome 1, Libraire FALK Fils, Bruxelles, 1948.
- Buckland. C. E. **Dictionary of Indian Biography**, Haskell House Publishers LTD, New York, 1968.
- Kasule Joseph, **Historical Dictionary of Uganda, Rowman & Littlefield**, London, 2022.
- Lee Sidney, **Dictionary of National Biography**, Vol. 46, Macmillan and Co, London, 1896.
- Lipschutz Mark R. and Rasmussen. R. Kent, **Dictionary of African Historical Biography**, University of California Press, Brekeley, 1986.
- Olson. James S and Shadle Robert, **Historical Dictionary of the British Empire**, A-J, Greenwood Press, London, 1996, p 506.
- Palmowski, Jan, **A Dictionary of twentieth-century world History**, Oxford University press, Oxford, 1997.
- Piercy, William Coleman. **Murray's Illustrated Bible Dictionary**, John Murray, London, 1909.
- Serge Cordellier, **Le dictionnaire historique et géographique du 20<sup>e</sup> siecle**, Édition la découverte, paris, 2007.

6- أطروحات الدكتوراه:

- Katalikawe, James W. R. **The Evolution of Local Government in Uganda: A Legal and Historical Study 1900-1962**. Ph.D. Dissertation, University of London, 1985.
- Mugambwa, John Tamukedde, **Evolution of British Legal Authority in Uganda with Special Emphasis on Buganda: 1890-1938**, Ph.D. Dissertation, Australian University, 1986.

# فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

05.....	-مقدمة :
18.....	-المختصرات:
19.....	-الفصل الأول: المنطلقات التاريخية .....
20.....	أولا: التعريف بدولة أوغندا (طبيعيا وبشريا)
20.....	1- أصل التسمية.....
23.....	2- الموقع والمساحة.....
25.....	3- التضاريس.....
26.....	4- المناخ والغطاء النباتي.....
27.....	5- السكان.....
27.....	أ- مجموعة البانتو.....
28.....	ب- مجموعة النيلون الحاميون.....
29.....	ت- مجموعة الأقزام.....
29.....	6- الموارد والنشاط الاقتصادي.....
32.....	ثانيا: السمات الحضارية لأوغندا قبل الاحتلال البريطاني.....
33.....	1- سياسيا.....
36.....	2- اقتصاديا.....
38.....	3- اجتماعيا.....
41.....	ثالثا: بدايات الاهتمام الأوروبي بأوغندا.....
41.....	1-الكشوف الجغرافية الأوروبية لأوغندا.....
48.....	2-البعثات التنصيرية.....

53.....	3- التطلعات الأوروبية للسيطرة على أوغندا.....
59.....	الفصل الثاني: إخضاع أوغندا للحماية البريطانية 1894 وردود الفعل المحلية عليها.....
60.....	أولا: التكالب البريطاني والألماني حول أوغندا.....
60.....	1- التزاحم الامبريالي البريطاني الألماني على مناطق النفوذ في شرق إفريقيا.....
68.....	2- الصراع البريطاني الألماني على أوغندا.....
71.....	3- معاهدة هليغولاند 1890 نتائجها على أوغندا.....
74.....	ثانيا: إخضاع أوغندا للحماية البريطانية 1894.....
74.....	1- دور المنصرين البروتستانت في توطيد الحكم البريطاني.....
77.....	2- لوغارد والترتيبات الأولية لإخضاع أوغندا.....
83.....	3- إعلان الحماية البريطانية على أوغندا 1894.....
86.....	ثالثا: التوسع الاستعماري البريطاني ردود الفعل المحلية.....
86.....	1- مقاومة كاباريغاKabarigalga ملك أونورو.....
90.....	2 - مقاومة موانغا Mwanga ملك بوغندا.....
94.....	الفصل الثالث: السياسة الاستعمارية الإدارية والقضائية.....
95.....	أولا: السياسة الاستعمارية الإدارية.....
95.....	1- ترسيم الحدود خلال الإدارة المدنية والعسكرية.....
95.....	أ- خلال الإدارة المدنية.....
97.....	ب- خلال الإدارة العسكرية.....
99.....	2- التقسيم الإداري الاستعماري.....
100.....	أ- مقاطعة بوغندا.....

100.....	ب- المقاطعة الشرقية.
100.....	ت- المقاطعة الغربية.
101.....	ث- المقاطعة الشمالية.
101.....	3- نظام الحكم الاستعماري
101.....	أ- الحكومة المحلية (الحكم الغير مباشر)
102.....	1- حقيقة الحكم غير مباشر.
104.....	2- نظام الحكم المحلي.
105.....	- نظام خاص ببوغندا.
109.....	- نظام خاص ب تورو وأنكولي وبونيورو.
111.....	ب- الحكومة المركزية
111.....	1- الحاكم العام.
112.....	2- لمجلس التشريعي.
113.....	3- المجلس التنفيذي.
114.....	4- المجلس الأعلى لإدارة شؤون شرق إفريقيا.
116.....	ثانيا: السياسة الاستعمارية القضائية.
117.....	1- المحكمة العليا.
120.....	2- المحاكم الثانوية.
123.....	3- محاكم الأهالي الأفارقة.
128.....	الفصل الرابع: السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية.
129.....	أولا: السياسة الاستعمارية الاقتصادية.

129.....	1- الزراعة
129.....	أ- ملكية الأرض.....
132.....	ب- السياسة البريطانية الزراعية الاستعمارية.....
136.....	ت- الإنتاج الزراعي.....
136.....	1- القطن.....
138.....	2- البن.....
139.....	3- المطاط.....
140.....	4- الشاي.....
141.....	5- قصب السكر.....
142.....	ث- الثروة الحيوانية.....
143.....	2- الصناعة والمواصلات.....
144.....	أ- سياسة التعدين الاستعمارية.....
147.....	ب- المواصلات.....
147.....	1- الطرق المائي.....
148.....	2- الطرق البري.....
149.....	3- السكك الحديدية.....
152.....	4- النقل الجوي.....
153.....	3- التجارة والنظام المالي.....
153.....	أ- التجارة.....
153.....	1- الصادرات.....

155.....	2-الواردات.....
156.....	ب-النظام المالي.....
156.....	1-العملة والمصارف.....
157.....	2-الضرائب والجمارك.....
159.....	3-الإيرادات والنفقات.....
161.....	ثانيا: السياسة الاستعمارية الاجتماعية.....
161.....	1- تركيب المجتمع الأوغندي في ظل السياسة الاستعمارية.....
163.....	2- التعليم.....
164.....	أ- تعليم الإرساليات التنصيرية.....
167.....	ب-التعليم الحكومي.....
171.....	3- الصحة.....
<b>179.....</b>	<b>الفصل الخامس: انعكاسات السياسة الاستعمارية وميلاد المقاومة السياسية الأوغندية.....</b>
	أولا انعكاسات السياسة الاستعمارية البريطانية على السكان المحليين وبدايات النضال السياسي.....
180.....	180.....
180.....	1- سياسيا.....
188.....	2- اقتصاديا.....
192.....	3- اجتماعيا.....
195.....	ثانيا أثر الوضع الدولي في ميلاد المقاومة السياسية الأوغندية.....
195.....	1- الأوضاع الدولية.....
195.....	أ- الجامعة الإفريقية.....
199.....	ب- الحرب الامبريالية الثانية (1939-1945).....

201.....	ت- هيئة الأمم المتحدة.
204.....	2- ميلاد المقاومة السياسية
204.....	أ- حزب الباتاكا 1946 Bataka party
206.....	ب- اتحاد فلاحي أوغندا 1947 Uganda planters' Association
207.....	ت- إضراب بوغندا 1949
212.....	<b>الفصل السادس: الفكر التحرري الأوغندي وتحقيق الاستقلال 1962</b>
213.....	أولا تبلور الفكر التحرري الأوغندي وردود الفعل الاستعمارية البريطانية.
213.....	1- الأحزاب السياسية.
213.....	أ- المؤتمر الوطني الأوغندي 1952 Uganda National Congress
220.....	ب- الحزب التقدمي 1955 Progressive Party
222.....	ت- الحزب الديمقراطي 1956 Democratic Party
225.....	ث- حزب الاتحاد الشعبي الأوغندي 1958 Uganda People's Union
227.....	2- ردود الفعل الاستعمارية البريطانية.
227.....	أ- إصلاحات المجلس التشريعي.
231.....	ب- إصلاحات المجلس التنفيذي.
232.....	ثانيا تكتل الأحزاب السياسية في سبيل تحقيق الاستقلال.
233.....	1- تكتل الأحزاب السياسية الأوغندية في حزب مؤتمر شعب أوغندا 1960
234.....	2- دور حزب مؤتمر شعب أوغندا في استقلال أوغندا 1962
244.....	الخاتمة.
248.....	الملاحق.
285.....	قائمة البليوغرافيا.
308.....	فهرس الموضوعات.